



مجلس محافظتي المصارف المركزيه ومؤسسات النقد العربيه
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019





تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

صندوق النقد العربي
أمانة فريق الاستقرار المالي

© صندوق النقد العربي 2019

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

افتتاحية التقرير

يعد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ثمرة للتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمكون من مدراء الإدارات المعنية بالاستقرار المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية للفريق، على اعتبار الصندوق يمثل الأمانة الفنية للمجلس.

تتضمن أعمال الفريق عدد من المحاور، أهمها المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي، إضافة لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية ومنها إصدار تقرير سنوي عن الاستقرار المالي على مستوى الدول العربية.

بناء على ما تقدم، وبإطار رؤية الصندوق واستراتيجيته التي تعتبر تعزيز العمل العربي المشترك أحد أولوياتها، تم إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2019، الذي تناول تطورات وضعية الاستقرار المالي في الدول العربية، والجوانب الاقتصادية والنقدية والمالية ذات الصلة بتحقيق الاستقرار المالي، والتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار المالي في الدول العربية.

يأمل فريق العمل المكلف بإعداد التقرير أن يكونوا وفقوا في اختيار موضوعات فصول التقرير، لتحقيق الأهداف المرجوة من إعداده، ولرسم صورة واضحة عن وضعية الاستقرار المالي في الدول العربية، والمحددات والتحديات التي تواجهها في سياق جهودها لتحقيق الاستقرار المالي. كما يأمل الفريق أن تكون هذه الجهود موضع تطوير مستمر، بفضل الملاحظات والاقتراحات التي تبديها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأن يكون التقرير بمثابة عامل مساعد في اتخاذ القرارات الاحترازية التي تسهم في تعزيز سلامة الاقتصادات العربية بوجه عام، والقطاع المالي والمصرفي بوجه خاص.

تقديم

يأتي إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، في سياق حرص الصندوق على ترسيخ المبادئ والأهداف والتقاليد التي أرساها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية منذ عدة سنوات، التي تتمحور حول تشجيع وحث اللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، على إعداد تقارير وأوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا ذات الأولوية لدولنا العربية. إضافة إلى ذلك، يسهم صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، ولفرق العمل واللجان المنبثقة عنه، في إعداد وتنسيق الجهود اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير والأوراق، في مختلف الجوانب الاقتصادية، والنقدية، والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في هذا السياق، يسعدنا إطلاق الإصدار الثاني من تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما يأتي إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، في إطار مهام الصندوق المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية الدولية، وتأثيراتها المحتملة على الاقتصادات العربية، وتقديم المعلومات المفيدة حول هذه القضايا، على خلفية أهميتها للمصارف المركزية، وإتاحة أكبر فرصة لهذه التقارير من النشر والتوزيع، من أجل تزويد القارئ بأكثر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

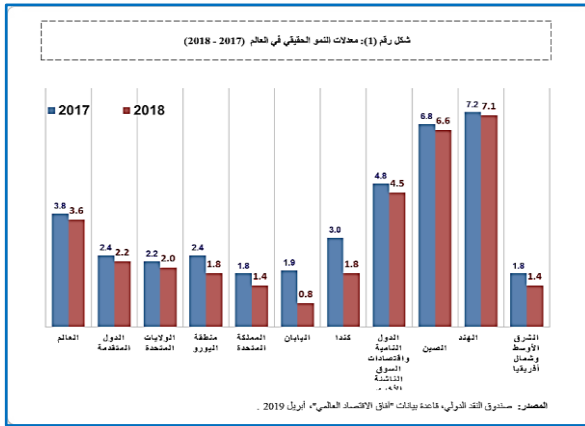
المحتويات

ب	تقديم
1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الاستقرار المالي في الدول العربية.
9	الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي في الدول العربية
41	الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي العربي والمخاطر المحتملة
65	الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة
91	الفصل الخامس: تطورات نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية
117	الفصل السادس: اختبارات التحمل (الضغط) ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية
140	الفصل السابع: مخاطر مديونية القطاع العائلي في الدول العربية
163	الفصل الثامن: تداعيات التقنيات المالية الحديثة والعملات الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي..
188	الفصل التاسع: مؤشرات الاستقرار المالي: المنهجيات والأغراض

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الاستقرار المالي العربي

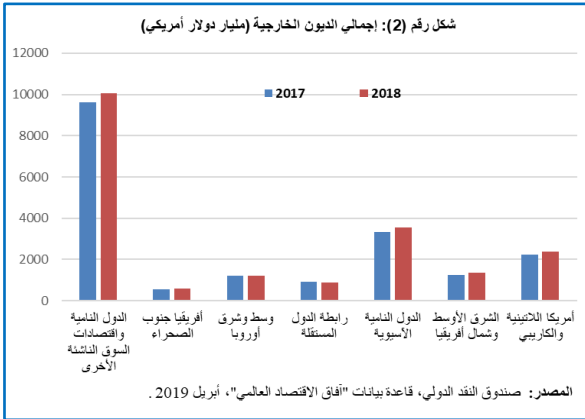
النمو الاقتصادي العالمي

شهد معدل النمو الاقتصادي العالمي تباطؤاً خلال عام 2018 بشكل طفيف، ليبلغ حوالي 3.6 في المائة، مقارنة بمعدل نمو بلغ حوالي 3.8 خلال عام 2017، وهو ما جاء مدفوعاً بتطورات النمو في الاقتصادات الكبرى كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو، والصين واليابان وكندا وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، حيث شهدت كافة الاقتصادات الرئيسية في العالم تباطؤاً ولكن بدرجات متفاوتة.



في ذات السياق، يعكس تقارب نسبة التباطؤ في معدل النمو الاقتصادي بين المناطق الإقليمية والدول المتقدمة، حالة التشابك والترابط بين الاقتصادات المختلفة في العالم، فقد يبدو للبعض أن التوترات التي قد تشهدها منطقة معينة من العالم سوف تنعكس سلباً على أداءها الاقتصادي، ولكن في الحقيقة نجد أن المشكلة

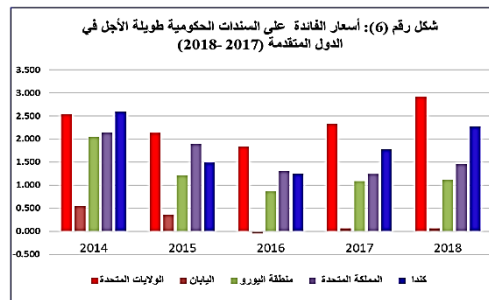
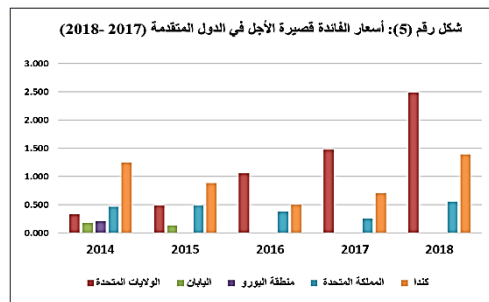
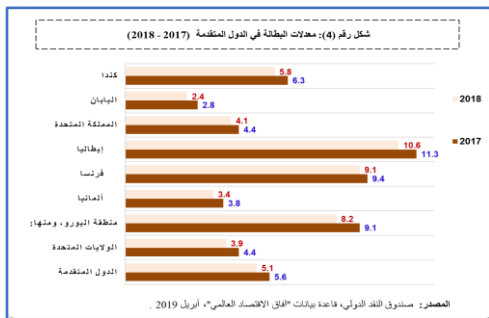
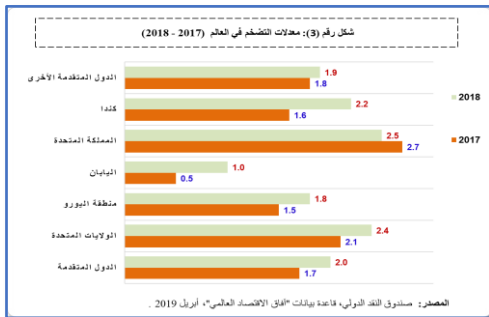
الاقتصادية التي تضرب إحدى المناطق الاقتصادية في العالم سرعان ما تنتقل إلى مناطق ودول أخرى في العالم بصورة سريعة، وهو ما يمكن تفسيره من خلال السمة الرئيسية للإنتاج في العالم والاعتماد بصورة أكبر على سلاسل الإنتاج عابرة الحدود، فغالبية المنتجات لا يتم حالياً إنتاجها في دولة واحدة، بل يتم تجميع جزء كبير من مكوناتها التي تُنتج في دول مختلفة ليتم



تصديرها من خلال دولة أو منطقة اقتصادية محددة. ويعكس الشكل (1) تقارب نسب التباطؤ في الأداء الاقتصادي خلال عامي 2017 - 2018 باستثناء بعض البلدان مثل كندا واليابان واللتان تتأثران بصورة أكبر قد تكون مضاعفة بالتراجع الاقتصادي في مناطق مختلفة من العالم وذلك لعلاقتها الخارجية المتشابكة والمتناظرة بغالبية المناطق الاقتصادية في العالم.

ولعل من أهم الأسباب التي تقف خلف تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال عام 2018 عدم وجود بوادر لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الخارجية والإجراءات الحمائية التي تتمسك بها كل من الولايات المتحدة

والصين، إضافة إلى عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المختلفة، وظهور بوادر تقلبات مستقبلية في الأسواق المالية العالمية، وهو ما يفسر حالة الترقب والتعامل الحذر من جانب المستثمرين في تلك الأسواق في ظل البيانات التي تشير إلى الارتفاع المتواصل في مستويات الدين العام في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، شكل (2)، وهو ما قد يعزو بالاقتصادات الكبرى (الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية) للتحوّل نحو تطبيق سياسات مالية توسعية، وبما يعكس عدم استدامة أوضاع المالية العامة.



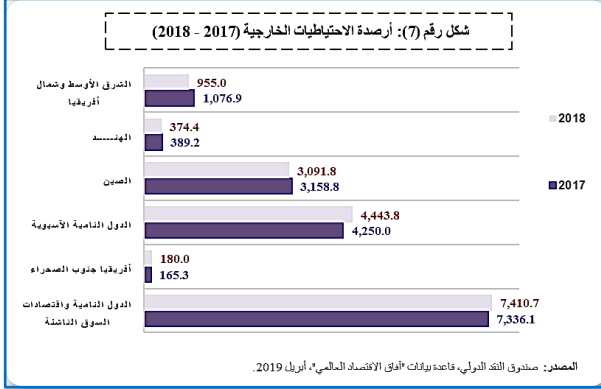
المصدر:
 - صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2019.
 - الإتحاد الأوروبي، قاعدة بيانات يورومات (2019).
 - قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

فيما يتعلق بتطورات معدلات التضخم خلال عامي 2017 - 2018، فقد ارتفعت - وإن كانت بنسب متفاوتة- في كل من الدول المتقدمة في مقدمتها الولايات المتحدة واليابان ودول منطقة اليورو وكندا، باستثناء المملكة المتحدة التي شهدت تراجعاً طفيفاً في معدل التضخم خلال فترة المقارنة. ويعكس الارتفاع في معدلات التضخم في غالبية الدول الارتفاع النسبي في الأسعار العالمية للبترو، وزيادة التعرفة الجمركية، نتيجة الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الدول خلال الفترة المذكورة وظهور بوادر انعكاساتها على المستوى العام للأسعار في البلدان المختلفة (الشكلين 3 و4).

بخصوص تطورات أسعار الفائدة الأساسية على العملات الرئيسية، تعتبر أسعار الفائدة على السندات الأمريكية محركاً رئيساً لتطورات أسعار الفائدة العالمية، كما تؤثر ارتفاعات أسعار الفائدة الأساسية الأمريكية على توجهات التدفقات الاستثمارية، والعلاقة هنا عكسية بالنسبة للاقتصادات الناشئة والدول النامية حيث يتسبب أي ارتفاع في أسعار الفائدة الأمريكية في التأثير السلبي الناجم عن تدفق الاستثمارات إلى خارج الدول النامية، والأسواق الناشئة، ناهيك عن التأثير السلبي المتمثل في ارتفاع تكلفة التمويل من الأسواق المالية العالمية، وهو ما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي بتلك البلدان، وقد يمتد هذا التأثير السلبي إلى اضطراب تلك البلدان

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

لتخفيض أسعار صرف عملاتها، أو رفع سعر الفائدة المحلية للحد من تفاقم تلك الآثار السلبية على الاقتصاد الحقيقي.

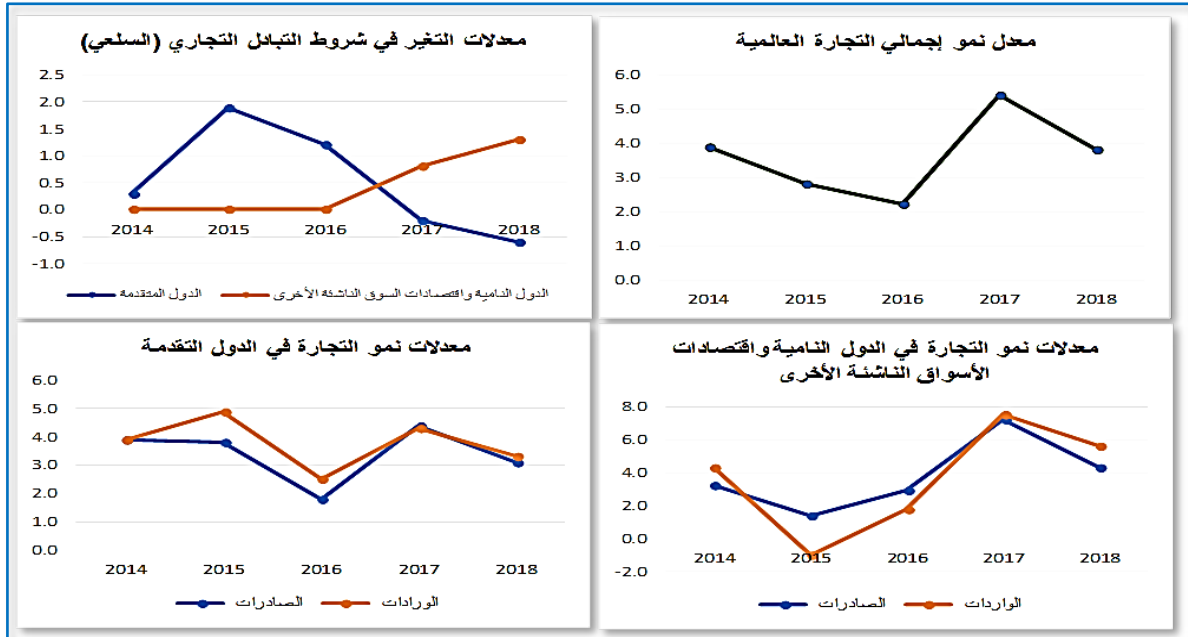


فيما يتعلق بالتجارة العالمية، فقد تراجع معدل نمو التجارة العالمية (السلع والخدمات)، من نحو 5.4 في المائة خلال عام 2017 ليصل إلى نحو 3.8 في المائة خلال عام 2018، وهو ما يفوق النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. من المتوقع استمرار حالة التباطؤ في معدلات نمو التجارة العالمية، مع إعلان الصين التعبئة

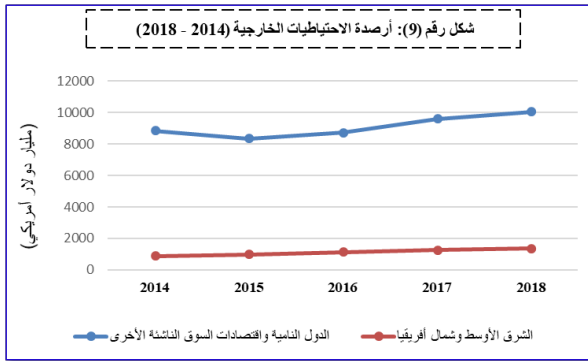
والاستعداد لحرب تجارية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة في ظل صعوبة التوصل لاتفاق يوقف التوسع في اتخاذ مزيد من الإجراءات الحمائية على صادرات كل من البلدين. على الرغم من المخاوف تجاه تراجع نمو التجارة الخارجية في الدول المتقدمة، إلا أن الوضع قد يكون مختلفاً بالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، نظراً لاختلاف طبيعة السلع والخدمات التي تشكل الجزء الأكبر من هيكل الصادرات لهذه البلدان، فضلاً عن كونها تتمثل في غالبيتها من سلع ذات مرونة منخفضة، فتشكل السلع الغذائية والمواد الخام جزء كبير من التجارة الخارجية لهذه البلدان الشكل (8).

ومن شأن الاستمرار في تصعيد الحرب التجارية بين الاقتصادات الكبرى ان يعكس ليس فقط في حجم التجارة العالمية، ولكن في النمو الاقتصادي العالمي بحد ذاته. كما أن معدلات النمو المحققة في البلدان المختلفة والمناطق الاقتصادية المختلفة قد يصيبه حالة من التغيير الحاد نظراً لكون التغيرات المتوقعة في توجهات التجارة قد يحدث خللاً في سلاسل الإنتاج العالمية وتحول النمو من منطقة لأخرى قد لا تكون مستعدة لذلك، فقد يؤدي تقلص حجم التجارة إلى تراجع النمو في عدد من البلدان والمناطق الاقتصادية التي يسهم وجودها ضمن سلاسل الإنتاج عابرة الحدود في تحقيقها لنمو اقتصادي، خاصة في ظل عدم توافر المقومات الذاتية لتحقيق النمو، وانما اعتمادها بصورة أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي كونها تقع ضمن سلاسل الإنتاج العالمية. كما يتوقع تراجع شروط التجارة بالدول المتقدمة لصالح الدول النامية، خاصة مع بدء ظهور ما يعرف بـ "أثر تحويل التجارة"، ومثال ذلك، نتج عن التوترات التجارية بين أول وثاني أكبر اقتصادين في العالم، انخفاض واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 25 في المائة، وزيادة وارداتها من البرازيل بنسبة 22 في المائة، وهو ما سينعكس بدرجات متباينة على كافة الدول المشاركة في سلسلة إنتاج السلع الأمريكية والصينية.

شكل رقم (8): انعكاسات التوترات التجارية على معدل نمو التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري



المصدر: صندوق النقد الدولي، 2019، قاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2019



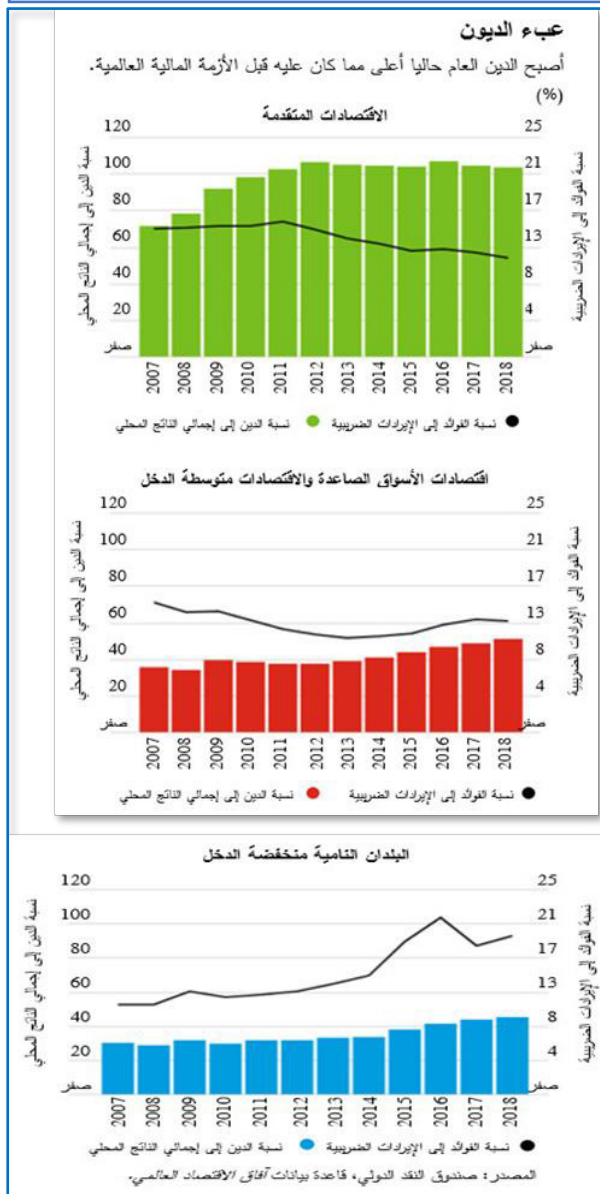
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2019.

من جانب آخر، فمن شأن اتخاذ الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية (غالبيتها من الدول المتقدمة) لعدد كبير من الإجراءات الحمائية، تنوعت بين تعديلات في الإجراءات الجمركية والتعرفة والشروط، أن يؤثر سلباً على الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث قد تسفر هذه الإجراءات، على المدى المتوسط، في تقليص

حجم التدفقات الاستثمارية للاقتصادات النامية، بل وخروج جزء منها لصالح الاقتصادات المتقدمة، وهو ما ينذر بتفاقم حالة عدم التوازن في تحقيق النمو الاقتصادي على مستوى العالم، وقد يفضي على المدى الطويل بأزمة اقتصادية عالمية. كما أشارت تقارير صندوق النقد الدولي، إلى أن تصاعد التوترات التجارية بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى في العالم من شأنه أن يزيد من الضغوط على وضعي الاستقرار المالي في اقتصادات الأسواق الناشئة، لما تمثله هذه الاقتصادات كحلقة هامة في سلسلة الانتاج للسلع والبضائع العابرة للحدود، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن السياسات، خاصة النقدية منها. في هذا السياق، يؤكد التقرير على ضرورة أن يولي واضعو السياسات والمستثمرون اهتماماً وبذل المزيد من الجهد لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات السوق، حيث ينبغي على المصارف المركزية أن تواصل تطبيق السياسات بصورة تدريجية، والتوسع في الاعتماد على

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

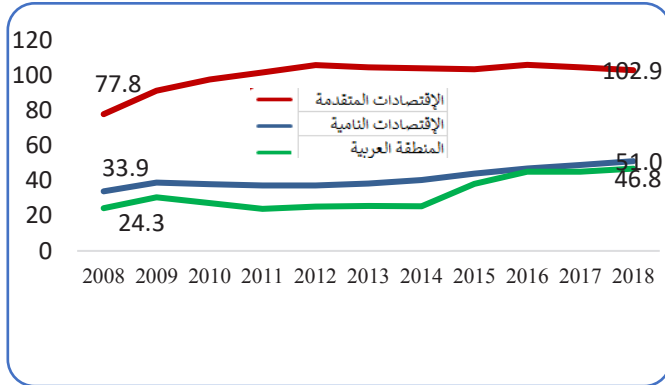
شكل رقم (10): تطور أعباء الديون في التجمعات الاقتصادية العالمية 2007-2018



الاجراءات والأدوات المالية الاحترازية. على صعيد المالية الحكومية، فيعد الارتفاع الكبير في المديونيات العامة من مكامن الخطر التي قد تحد من الحيز المالي للحكومات على تنفيذ الإصلاحات التي تستهدف تعزيز النمو الاحتوائي طويل الأجل، الذي يقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعزز القدرة على مواجهة الصدمات، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية لتحسين تقديم الخدمات. وفي كثير من المجموعات الاقتصادية الهامة على المستوى العالمي، يقترب الدين العام من مستويات تاريخية، مما قد ينعكس سلباً على آفاق النمو الاقتصادي والاستدامة المالية. في البلدان النامية منخفضة الدخل والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، قد يتسبب زيادة مستويات الدين في إضعاف قدرة الحكومات على خلق الوظائف، ومواكبة التطورات التكنولوجية الهائلة التي تتطلب تأهيل البنية التحتية والكوادر البشرية للحاق بركب التطور، خاصة في ظل التزايد المستمر والمتسارع في معدل النمو السكاني بتلك الدول.

على مستوى الدول العربية، فعلى الرغم من أن غالبية الزيادة في المديونيات العامة، من جراء الإصدارات التي تم طرحها في الأسواق المالية العالمية تم توجيهها إلى تمويل مشروعات البنية التحتية، وهو أمر إيجابي، إلا أن ذلك قد أدى إلى زيادة أعباء الديون، وعدم تحسن أوضاع المالية الحكومية، وهو أمر قد يستمر على المدى المتوسط، لحين انعكاس نتائج تطوير البنية التحتية في زيادة الاستثمارات، الناتج والتوظيف، والتضخم، وغيرها من المؤشرات المرتبطة بتحسين الأداء الاقتصادي شكل (11).

شكل (11): نسبة الديون السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، «قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي»، سبتمبر 2018.

من واقع التطورات على مستوى الاقتصاد العالمي، يمكن توقع الانعكاسات على الصعيد العربي¹، خلال عامي 2018 و2019، حيث قد يدعم التسارع المتوقع في وتيرة النمو في الدول الآسيوية، التي تمثل أبرز الشركاء التجاريين للدول العربية، مستويات الطلب الخارجي بها، حيث من المتوقع

أن تسجل دول هذه المجموعة أعلى معدل

نمو على مستوى العالم، خلال هذه الفترة. كذلك يتوقع أن يسهم الارتفاع في الأسعار النفط العالمية، خلال عام 2017، واتفاق الدول المنتجة الرئيسية داخل وخارج أوبك على تعديل كميات الإنتاج بهدف استعادة السوق النفطية لتوازنها، في ارتفاع قيمة الصادرات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط خلال عامي 2018 و2019.

على صعيد آخر، من المتوقع أن تؤثر الارتفاعات لأسعار الفائدة الأمريكية على مدفوعات الدين الخارجي في الدول العربية كمجموعة، حيث ارتفعت قيمة الرصيد القائم بنهاية عام 2018 بنحو 7.4 في المائة ليصل إلى نحو 276.4 مليار دولار، مقارنة بعام 2017، كما ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي من 29.9 في المائة إلى حوالي 33.8 في المائة خلال فترة المقارنة². كنتيجة لذلك سجل متوسط مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية مستوى بلغته نسبته 14.7 في المائة في عام 2018، مقابل 13.4 في المائة خلال عام 2017.

كذلك ومن بين التحديات التي تواجه الدول العربية، بقاء معدل البطالة فيها عند مستوى يصل على ضعف المستوى العالمي (7.5 في المائة)، وتركز البطالة في فئات الشباب والمرأة، وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو بنسبة تتجاوز 5 في المائة، بما يتطلبه ذلك من تقديم الدعم لأنشطة البحث العلمي والتطوير والابتكار، والتركيز على تحسين خدمات التعليم والصحة للارتقاء برأس المال البشري، وتعزيز فرص حصول المرأة على فرص العمل بإطار إصلاحات اقتصادية شاملة تستهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية شاملة ومستدامة، أو ما يطلق عليه النمو الاحتوائي الذي يركز على إدماج كافة فئات المجتمع وأقاليم الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتسهيل نفاذهم للتمويل بصورة متكافئة وعادلة.

¹ صندوق النقد العربي 2019، تقرير "آفاق الاقتصادات العربية"، إصداري أبريل وسبتمبر 2018، و2019.

² صندوق النقد العربي 2019، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملحق الإحصائي.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

ومن واقع البيانات المتاحة بقاعدة بيانات تقرير أفاق الاقتصادات العربية الذي يصدره صندوق النقد العربي، يشير التقرير إلى أن هناك ضرورة لتوفير التمويل اللازم لإجراء إصلاحات هيكلية ومالية لتعزيز الصلابة ورفع الإنتاجية والاستثمار، لتعزيز مناعة الاقتصادات العربية ضد الأزمات المتوقعة، والتي ستكون تكلفتها أعلى بكثير من تكلفة إجراء تلك الإصلاحات، خاصة وأن النمو الاقتصادي المحقق، على ضالته، يستند في جزء غير قليل منه إلى حزمة من السياسات التيسيرية، التي لا يمكن لصناع السياسات الاستمرار لفترات طويلة في اتباعها، فضلاً عن المخاطر التي قد تنتج عن العودة مرة أخرى في أي وقت إلى السياسات الاعتيادية، وهو ما قد يمثل صدمة للأسواق والاقتصادات إذا لم يكن هناك حزمة موازية من السياسات التصحيحية الهيكلية التي تعزز مناعة الاقتصادات والأسواق، من التداعيات المرتبطة بمراحل التحول إلى السياسات الاعتيادية بعد فترة من الإجراءات والسياسات الاستثنائية.

في ضوء ما سبق، قد يكون على قدر كبير من الأهمية، إيلاء الاهتمام الكافي بالسياسات والإجراءات الاحترازية الكلية، الكفيلة بتخفيف وطأة التداعيات السلبية المحتملة لزيادة نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي، والاستفادة من الأوضاع الحالية للتحوط وتعزيز مناعة القطاعات المالية لمواجهة الأزمات من خلال توسيع نطاق استخدام الأدوات الاحترازية المتعلقة بنسب القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتلك المتعلقة بمعالجة نسب التركيز القطاعي للائتمان المقدم من القطاع المصرفي، إضافة إلى اتخاذ إجراءات إضافية تتعلق بالبنوك ذات الأهمية النظامية، والتركيز على معالجة مواطن الضعف من خلال تعزيز معايير الإقراض وبناء هامش وقائي من رأس المال والسيولة وزيادة الاحتياطيات.

كما يجب التحوط ضد المخاطر التي غالباً ما تتبع فترات التيسير المالي، وعودة السياسات النقدية العادية، خاصة تلك المتعلقة بارتفاع تقييمات الأصول وزيادة نسب الرفع المالي، خاصة وأن العودة التدريجية للسياسات النقدية العادية قد تستغرق عدة سنوات، وإن كان هناك مخاطر قد تلحق بالنظم المالية في حالة الإسراع في وتيرة العودة لتلك السياسات، وصعوبة التنبؤ بالتعديلات في الأسواق المالية عقب تلاشي الدعم الذي حصلت عليه في ظل السياسات الحالية. فقد تتسبب التحولات المفاجئة أو التي تحدث في توقيتات غير مناسبة في اضطرابات غير مرغوبة في الأسواق المالية تتردد أصدائها عبر الحدود والأسواق. كما أن استمرار الدعم ينطوي على مخاطر تتمثل في تراكم مزيد من التجاوزات المالية.

على صعيد العمل على تحقيق معدلات نمو تكفل خلق فرص العمل، فيلزم تكثيف الجهود الرامية لتحسين بيئة الأعمال في الدول العربية، وتشجيع دور القطاع الخاص على خلق القيمة المضافة وفرص العمل، واعتماد سياسات تستهدف زيادة مستويات مرونة أسواق العمل والمنتجات من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، والتركيز على تبني إصلاحات مؤسسية تهدف إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وتبسيط وتسهيل إجراءات البدء في المشروعات، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وحماية المنافسة. في هذا السياق، فقد قطعت

العديد من الدول العربية شوطاً لدعم تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتذليل العقبات التي تحول دون نفاذها للتمويل والخدمات المالية، لتمكينها من الاضطلاع بدورها المأمول في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وخلق فرص العمل، وتطوير التشريعات والأنظمة وتحسين البنية التحتية المالية وتشجيع فرص الابتكار في الخدمات والأدوات المالية، إلى جانب تعزيز توظيف التقنيات المالية الحديثة بما يساهم في تطوير خدمات ومنتجات المؤسسات المالية والمصرفية الموجهة لهذا القطاع.

من جانب آخر يشير تقرير آفاق الاقتصادات العربية إلى أن مستوى التجارة العربية البينية لا يزال محدوداً، بالمقارنة بالمقومات الاقتصادية للدول العربية، وبما لا يتعدى 13 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلدان، فيما قُدرت الاستثمارات العربية البينية بنحو 18 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة إلى الدول العربية عام 2017، الأمر الذي يتطلب العمل على زيادة مستويات الاندماج الإقليمي بين الدول العربية، سواء على صعيد تبادل السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال أو انتقالات العمالة، بهدف تحقيق الاستفادة المثلى من مقوماتها الاقتصادية، وتمكينها من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ومن ثم توفير فرص هائلة للتحويل إلى نماذج النمو القائم على التصدير بما يساعد الشركات على زيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية. في هذا السياق، قد يكون ملائماً إيلاء جهد أكبر على كافة الأصعدة لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي يمكن أن تسهم في توفير فرص هائلة لدعم النمو والتشغيل في الاقتصادات العربية.

الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي في الدول العربية

ازداد الاهتمام عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة بدور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي من خلال إستحداث السياسة الإحترازية الكلية والتي أُضيفت لمهام السلطات الإشرافية وخصوصاً المصارف المركزية في العديد من الدول. كذلك تنبّهت المصارف المركزية بعد الأزمة إلى أهمية ضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وذلك من خلال دراسة تفعيل أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي الكلي وبما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات.

تجدر الإشارة إلى أنه بالمقارنة بين السياسات والأهداف الإقتصادية والمالية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، كانت السياسة الإحترازية الجزئية (الرقابة المصرفية الإعتيادية) تسعى لتحقيق أهدافها المتمثلة بتعزيز متانة الجهاز المصرفي والمالي (على المستوى الإفرادي للمؤسسة) بمعزل عن السياسات الإقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة النقدية والتي تهدف إلى تحفيز النشاط الإقتصادي واستقرار الأسعار دون الإلتفات إلى ما تحقّقه السياسة الإحترازية الجزئية، لكن بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة تنبّه صانعو القرار في السلطات الإشرافية إلى أهمية تحقيق التوازن بين السياسات الإقتصادية وبين السياسة الإحترازية الجزئية بحيث يتم الربط بين تلك السياسات، لذا تم استحداث السياسة الإحترازية الكلية والتي جاءت كحلقة وصل بين السياسة الإحترازية الجزئية وبين السياسات الإقتصادية. تساهم السياسة الإحترازية الكلية مع السياسات الإقتصادية الأخرى إلى تحقيق الإستقرار المالي كهدف نهائي، وذلك من خلال استخدام أدوات تأخذ بالإعتبار الظروف السائدة في النظامين المالي والإقتصادي معاً، إضافةً لذلك فإن السياسة الإحترازية الكلية تعزز من قدرة القطاع المالي على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والتي من الممكن أن يتعرض لها في أي وقت من الأوقات.

على صعيد الدول العربية، بذلت الدول العربية العديد من الجهود فيما يخص الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لتعزيز الاستقرار المالي، حيث أنشأت أغلب الدول العربية وحدات تنظيمية مستقلة للاستقرار المالي داخل المصارف المركزية تُعنى بتحليل مخاطر القطاع المالي وإعداد مؤشرات التقييم والمتابعة، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة المعنية، ووضع مؤشرات السلامة المالية، إضافة إلى الخروج بالتوصيات اللازمة لضمان سلامة القطاع المالي.

يلقي هذا الفصل الضوء على الإطار المؤسسي الذي يحكم أنشطة الإستقرار المالي في الدول العربية. كما يتطرق - بالإضافة إلى ذلك - إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجتها هذه الدول لسلامة القطاع المالي ودعم استقراره وتعزيز الاشراف والرقابة عليه.

المملكة الأردنية الهاشمية

قام البنك المركزي الأردني في بداية عام 2013 بتأسيس دائرة مستقلة تحت مسمى دائرة الاستقرار المالي، التي تُعنى بتحديد ومراقبة وضبط المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، ووضع إطار شامل لإدارة الأزمات المصرفية للحد من آثارها السلبية على الاستقرار المالي. يشمل الإطار متابعة الأوضاع المالية على المستوى الكلي للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، واتخاذ القرارات وإصدار التعليمات لرفع قدرة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته على مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، والحد من احتمالات تعرضها لاختلالات هيكلية من شأنها التسبب في حدوث أزمة مالية، وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الأزمات حال وقوعها.

هذا، وتقوم دائرة الاستقرار المالي بإعداد ونشر التقرير السنوي للاستقرار المالي والذي يستعرض تقييم المخاطر النظامية التي قد تؤثر على القطاع المالي بالأردن مثل مخاطر مديونية قطاع الأفراد وقطاع العقارات، إضافةً إلى تقييم أداء القطاع المالي والمخاطر التي تواجهه، وأوضاع سوق الأوراق المالية في المملكة. كما يتضمن التقرير استعراض لمؤشر الاستقرار المالي الذي أعده وطوره البنك المركزي الأردني لتوضيح مستوى استقرار القطاع المالي في الأردن، ومؤشراته الفرعية التي تتعلق بالاقتصاد الكلي وسوق رأس المال، يلقي التقرير الضوء على أحدث توجهات الشمول المالي والتقنيات المالية الحديثة وآثارها على وضع الاستقرار المالي بالأردن، كما يتناول التقرير استعراض نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية التي يتم إجرائها على القطاع المصرفي.

كما واصل البنك المركزي الأردني تحديث منظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته. فعلى سبيل المثال، بموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي تم توسيع نطاق أهداف البنك المركزي لتنص صراحةً على المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، إضافةً إلى تعليمات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني قد أطلق مع بداية عام 2018 الدليل المُنظم لمختبر التقنيات المالية الحديثة التنظيمي (Regulatory Sandbox)، لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير لرواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية ولتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على استقرار ونزاهة القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات مستهلكي الخدمات المالية.

فيما يخص متطلبات بازل III، فقد سبق وأن تم إصدار تعليمات رقم (2016/67) بتاريخ 31 / 10 / 2016 والمتعلقة بكفاية رأس المال لدى البنوك التجارية، تُركز هذه التعليمات على تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر، كما بينت هذه التعليمات تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى حقوق حملة الأسهم العادية Common Equity Tier1 Capital CET1، كما تم أيضاً إصدار تعليمات كفاية رأس المال البنوك الإسلامية تأخذ بالاعتبار خصوصية هذه البنوك. فيما يخص متطلبات السيولة، جاري العمل حالياً على إصدار تعليمات معيار نسبة تغطية السيولة. من جانب آخر أصدر البنك المركزي تعليمات التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2019/2) والتي تبين كيفية إحتساب قيمة التعرض والحدود القصوى لها، حيث وضعت التعليمات حدود قصوى وضوابط لهذه التعرضات سواء على مستوى الشخص الواحد أم على مستوى مجموعات ذوي الصلة، كما تضمنت التعليمات الحدود القصوى للتعرضات تجاه الأطراف ذو العلاقة مع البنك. كما قام البنك المركزي أيضاً بإصدار تعليمات أخرى مثل منهجية التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية وإختبارات الأوضاع الضاغطة والحاكمية المؤسسية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9).

إضافةً لما ذكر أعلاه، فقد أصدرت الجهات الرسمية المعنية العديد من القوانين والتشريعات التي تعزز من الاستقرار المالي في المملكة، نذكر منها ما يلي:

1. قانون البنك المركزي المعدل رقم (2016/24).
2. قانون معدل لقانون البنوك رقم (2019/7).
3. مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين.
4. تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الإعاقة رقم (18/2018) تاريخ 18 نوفمبر 2018 وتعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر رقم (15/2018) تاريخ 27 يونيو 2018.
5. تعليمات الحساب البنكي الأساسي رقم (1/2019) تاريخ 4 فبراير 2019.
6. تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية بتاريخ 6 فبراير 2018.
7. الدليل الاسترشادي للحوسبة السحابية بتاريخ مارس/2018.

دولة الإمارات العربية المتحدة

أنشأ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي دائرة الاستقرار المالي لتباشر مهاماً أساسية تتمثل في تحديد أهم العناصر التي قد تتسبب في التأثير سلباً على الاستقرار المالي، وتتلخص في التالي:

- مراجعة وتحليل الإحصاءات المصرفية والنقدية المستلمة من "دائرة الإحصاءات المصرفية والنقدية" من أجل إعداد تقارير مالية دورية.
- مراقبة وتقييم المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المالي.

- اقتراح السياسات المناسبة في مجال الرقابة والتفتيش لغرض قياس المخاطر واقتراح الحلول المتعلقة بها.

كما يُصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تقرير الاستقرار المالي السنوي منذ عام 2012، ومؤشر الاستقرار المالي منذ عام 2014. تنص مسودة قانون البنك المركزي الجديد لعام 2018 على أنه من أهداف ومهام المصرف المركزي المساهمة في تعزيز وحماية استقرار النظام المالي في الدولة. من المخطط أن يتم إنشاء مجلس للاستقرار المالي والذي يضم أعضاء من مختلف الجهات المسؤولة في الدولة بحيث تكون مسؤولة عن تعزيز الاستقرار المالي، ولكن حالياً يُعتبر المصرف المركزي هو المسؤول عن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة بشكل أساسي. وسيحدد قانون إنشاء مجلس الاستقرار المالي الصلاحيات والعلاقات التعاونية بين الجهات المسؤولة عن تعزيز الاستقرار المالي.

وفيما يخص أهم التشريعات التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فقد تم إصدار مرسوماً بقانون رقم /14/ لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، حيث يعزز هذا المرسوم من أداء السياسات النقدية واستقرار النقد والاستقرار المالي في الدولة، ويساهم في وضع أطر رقابة أفضل للوضع الائتماني في الدولة، بما يحقق نمواً متوازناً للاقتصاد الوطني، حيث يرتقي القانون بأطر الرقابة وإجراءات الإفصاح والامتثال والحوكمة في عمليات المصرف المركزي، كما سيرفع الأداء النقدي للدولة، ويعزز الثقة في الاقتصاد الوطني.

من جانب آخر أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نظام مخاطر السوق رقم (2018/164) بتاريخ 29 أغسطس من عام 2018، حيث يسعى المصرف المركزي إلى تعزيز التطوير والتحقق من عمل النظام المصرفي على نحو كفؤ وفعال، ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تكون لدى البنوك منهجية شاملة لإدارة مخاطر السوق، بما في ذلك الإشراف من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، بغرض التحقق من مرونة البنك، ومن ثم الإرتقاء بالاستقرار المالي ككل، يسعى النظام إلى وضع حد أدنى من المعايير المقبولة لمنهجية البنوك في إدارة مخاطر السوق، للتحقق من سلامة أوضاع البنوك وتعزيز الاستقرار المالي.

كما أصدر المصرف القواعد التنظيمية الخاصة بتطبيق معيار بازل III، حيث أصدر قواعد كفاية رأس المال في فبراير 2017، وقواعد عرض رأس المال ومعيار إمدادات رأس المال في يناير 2018، وكلها تتماشى مع إطار تطبيق معيار بازل III الصادر عن لجنة بازل، والبرنامج الزمني المقرر من اللجنة، على أن تنتهي المرحلة الانتقالية ويتم التطبيق الكامل مع بداية عام 2019. ولضمان سلامة واستقرار النظام المالي في دولة

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

الإمارات العربية المتحدة، قام المصرف المركزي بتحديد أربعة بنوك ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية في نهاية عام 2018، والتواصل معها.

كذلك، بدأت المصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)، الخاص بتصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، منذ بداية يناير 2018. ولضمان سلامة تطبيق المعيار، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مذكرة بتعليمات التطبيق في بداية عام 2018، تلك التعليمات الصادرة خلال عام 2017، والتي تم تحديثها بناءً على استبيان عن آثار تطبيق المعيار IRFS9 للمصارف والمؤسسات المالية. تتناول المذكرة التوجيهية بشأن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)، أربعة محاور رئيسية وهي: الرقابة والحوكمة، وترتيبات التحول للمعيار الجديد، ومعايير ومتطلبات مراحل التحول إضافةً إلى المعالجة الاحترازية لتدهور نسب رأس المال.

أخيراً قام مصرف الإمارات العربية المتحدة بإصدار تعليمات أخرى هامة في عام 2018، تشمل نظام الضوابط الداخلية والإمتثال والتدقيق الداخلي ونظام رفع التقارير المالية والتدقيق الخارجي.

مملكة البحرين

أحد الأهداف الأساسية لمصرف البحرين المركزي هو ضمان استمرار سلامة واستقرار المؤسسات والأسواق المالية. يعرّف مصرف البحرين المركزي الاستقرار المالي بالحالة التي يستمر فيها تقديم الخدمات المالية بحرص حتى في مواجهة الصدمات السلبية. ويرى المصرف أن الاستقرار المالي يشكل عاملاً أساسياً للمحافظة على مكانة البحرين كمركز مالي وضمن استمرار مساهمة القطاع في النمو وإيجاد الفرص الوظيفية والتنمية في البحرين. تتولى إدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي هذه المسؤولية الأساسية، وتقوم بمراقبة النظام المالي بانتظام للوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تدخل، كما تتولى إجراء البحوث والدراسات التحليلية حول المسائل المتعلقة بالاستقرار المالي. تقوم الإدارة بإعداد تقارير الاستقرار المالي، وتشتمل هذه التقارير على مراجعة للتوجهات وتحديد الجوانب التي تستدعي التدخل والعناية الإشرافية. كما تعمل إدارة الاستقرار المالي أيضاً على وضع مؤشرات السلامة المالية بهدف إيجاد "الوحة تحكم" للمراقبة المستمرة لمخاطر القطاع المالي.

تقوم الإدارة بإعداد تقرير الاستقرار المالي، الذي يصدره مصرف البحرين المركزي كل ستة أشهر، والذي يشتمل على مراجعة للتوجهات وتحديد الجوانب التي تستدعي التدخل والعناية الإشرافية. حيث يتناول تقرير الاستقرار المالي تقييم الوضع المالي وأداء الوسطاء الماليين والأسواق المالية، وتحديد المخاطر المحتملة

التي قد تؤثر على الاستقرار المالي، إضافة إلى التوصية بشأن إجراءات إشرافية وتدبير لأي نقاط ضعف يتم تحديدها.

على صعيد القواعد التنظيمية المنظمة للقطاع المالي في مملكة البحرين، بشقيه المصرفي وغير المصرفي، وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها مصرف البحرين المركزي نحو تطوير القطاع المالي في مملكة البحرين وتماشياً مع الممارسات الدولية، أصدر المصرف قرار رقم (23) لسنة 2019 بإصدار لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف، وفقاً لمتطلبات المادة (92) من قانون المصرف رقم (64) لسنة 2006، والتي تنص على أن " يصدر المصرف المركزي لائحة بتحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز التعامل فيها عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف وضوابط وإجراءات التعامل فيها وحقوق والتزامات الأطراف المعنية بهذا التعامل"، يسمح هذا القرار بالتعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف. وتهدف هذه التعليمات الى مواكبة التغييرات التي تطرأ في الأسواق المالية بشكل مستمر وتنويع عروض منتجاتها واعتماد المبادرات والمشاريع بشكل استباقي لتلبية احتياجات الجهات المعنية في قطاع رأس المال في المملكة.

فيما يخص المتطلبات المتعلقة بمعيار بازل III، أصدر المصرف المركزي في عام 2018 تعليمات نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، وتهدف هذه التعليمات إلى تعزيز قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل اعتماداً على قاعدة أموال مستقرة. كما أصدر المصرف في نفس العام ورقة استشارية حول متطلبات بازل III تتعلق بالرافعة المالية. من ناحية أخرى أصدر مصرف البحرين المركزي لوائح وتعليمات في عام 2018 تعزز من فعالية إدارة المخاطر في البنوك، بما يواكب المعايير الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل، وقد تضمنت هذه اللوائح والتعليمات معايير وضوابط تتعلق بالبنوك ذات الأهمية النظامية، وإدارة مخاطر السمعة، والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبارات الأوضاع الضاغطة. إضافة لذلك أصدر المصرف المركزي أوراقاً استشارية في عام 2018 تهدف إلى تعزيز متانة القطاع المالي، وقد تضمنت هذه الأوراق دراسة مقترحات تتعلق بعدة جوانب تهم القطاع المالي، مثل قانون الإعسار، وحوكمة الشركات المساندة للقطاع المالي، والدمج والإستحواذ.

الجمهورية التونسية

إدراكاً منه بأهمية الحفاظ على الاستقرار المالي كدعم أساسية للحفاظ على نمو اقتصادي دائم ومتوازن، قام البنك المركزي التونسي منذ سنة 2003 بتعزيز هيكله التنظيمي بإحداث الإدارة العامة للاستقرار المالي والتي تمثلت مهامها أساساً في متابعة وتحليل نشاط القطاع البنكي والمؤسسات المالية غير المصرفية بما في

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

ذلك مؤسسات الايجار المالي وقطاع التأمين والسوق المالية من زاوية نظر احترازية كئيبة بالإضافة إلى وضع الأدوات الكفيلة بالتنبؤ بالمخاطر وتجنب الأزمات المالية.

أما على المستوى التشريعي، فقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي في عام 2016، حيث أوضح النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي في إطار القانون الجديد، ركائز المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي حيث حدد المجال التحليلي الذي يضطلع به البنك المركزي التونسي وهو رصد مختلف العوامل والتطورات التي من شأنها التأثير على استقرار الجهاز المالي ومتابعتها، وخاصة منها التي تمثل مساساً بمتانته أو تراكمها للمخاطر النظامية. كما أحدث القانون هيئة للرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية يترأسها البنك المركزي التونسي ويتمثل دورها في إصدار توصيات تحدد التدابير التي يتعين على سلطات الرقابة على القطاع المالي إتخاذها للمساهمة في استقرار الجهاز المالي. وترمي هذه التوصيات بوجه الخصوص إلى تعزيز متانة الجهاز المالي والتوقي من حدوث المخاطر النظامية والحد من آثار الاضطرابات المحتملة على الاقتصاد الى جانب إدارة الأزمات المالية. حدد العنوان الخامس من هذا القانون تركيبة هيئة الرقابة الإحترازية الكلية وقواعد سيرها ودور البنك المركزي فيها كما أوكل لها ضبط نظامها الداخلي.

فيما يخص التعليمات والتشريعات التي تم إصدارها، فقد سبق وأن قام البنك المركزي التونسي بإصدار تعليمات معيار تغطية السيولة في عام 2015 وبحيث تكون البنوك ملتزمة بالتطبيق ابتداءً من يناير 2019. كما يعكف البنك المركزي التونسي حالياً على اعداد تعليمات بخصوص نسبة صافي التمويل المستقر. في هذا السياق، أصدر البنك المركزي المنشور رقم 6 لسنة 2018 والمتعلق بوضع نظام احترازي جديد للبنوك والمؤسسات المالية، كذلك أصدر معهد الإصدار المنشور رقم 8 لسنة 2018 والذي حدد نسبة القروض الى الودائع بـ 120 في المائة من أجل التوفيق بين موارد وتوظيفات البنوك بشكل أفضل وبالتالي فانه على البنوك، التي تتخطى مستوى 120 في المائة نهاية الثلاثية أن تتخذ الاجراءات الضرورية للتقليص من هذه النسبة خلال الثلاثية الموالية بـ 2 في المائة على الأقل.

من ناحية أخرى، للبنك المركزي التونسي أن يضع للبنوك أو المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية قواعد تصرف حذر خاصة لاسيما على مستوى المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية وأن يخضعها لرقابة خصوصية. يعتبر كل بنك أو مؤسسة مالية ذو أهمية نظامية في حال إمتد تأثير صعوباته المالية أو تعثره أو تصفيته إلى غيره من مؤسسات القطاع المالي على نحو يهدد الاستقرار المالي. وتحدّد الأهمية النظامية لبنك أو مؤسسة مالية خاصة باعتماد حجم النشاط ودرجة تشعبه ومدى الترابط ببقية مؤسسات القطاع المالي وعدم وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك أو المؤسسة المالية. ويضبط البنك المركزي التونسي شروط تطبيق القواعد

والمؤشرات الخاصة المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. وللبنك المركزي التونسي على ضوء هذه المؤشرات نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تم في عام 2010 استحداث مهمة جديدة لبنك الجزائر والمتمثلة في الرقابة على الإستقرار المالي. كما تم حسب تعميم بنك الجزائر رقم 07-04 النص بشكل صريح على انشاء لجنة الإستقرار المالي. وحسب المادة 3 من التعميم المذكور فإن لجنة العمل الخاصة بمراقبة الإستقرار المالي تقوم بإرسال التقارير مباشرة إلى محافظ بنك الجزائر حول تطور مؤشرات الإستقرار المالي للقطاع البنكي. من ناحية أخرى، يقوم بنك الجزائر بشكل سنوي بإصدار تقرير الاستقرار المالي، كان آخر تقرير للإستقرار المالي أصدره بنك الجزائر في عام 2011، ويحتوي التقرير على عدة فصول هامة، نذكر منها: تطورات الاقتصاد الكلي، تطورات القطاع المالي والمصرفي، مردودية (ربحية) البنوك، متانة البنوك، مؤشرات الشمول المالي

فيما يخص معايير بازل III، فإن تطبيق القطاع المصرفي لمتطلبات الإفصاح الخاصة ببازل هو إلزامي، ذلك حسب ما نصت عليه المادة 36 من النظام 01-14. كذلك قام بنك الجزائر خلال هذا العام بإصدار نظام 03-18 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر وهذا دعماً لجهود الإستقرار المالي من أجل مواجهة المخاطر البنكية.

المملكة العربية السعودية

يتضمن نظام (قانون) مؤسسة النقد العربي السعودي ونظام (قانون) مراقبة البنوك ونظام (قانون) النقد عدد من الأدوات والصلاحيات التي تتخذها المؤسسة والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق غرض الاستقرار المالي. كما تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بالتنسيق عبر اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، وهي لجنة تضم بالإضافة إلى المؤسسة كلاً من وزارة المالية وهيئة سوق المال. من خلال اللجنة، يقوم الأعضاء بمناقشة المخاطر النظامية والمواضيع ذات العلاقة بالاستقرار المالي، كل حسب اختصاصه.

فيما يخص التطورات المتعلقة بإصدار التشريعات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالعديد من المبادرات لتحقيق الاستقرار المالي منها ما يلي:

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

أ. **مبادئ التمويل المسؤول:** قامت مؤسسة النقد بإصدار مبادئ التمويل المسؤول والتي تهدف إلى ترشيد عملية تمويل قطاع الأفراد وتعزيز الشمول المالي والإستقرار المالي.

ب. **مكافحة الإحتيال في شركات التمويل:** تم في عام 2018 إصدار قواعد مكافحة الإحتيال في شركات التمويل بهدف تقديم مبادئ عامة وحد أدنى من المعايير التي على شركات التمويل أن تلتزم بها للكشف عن الإحتيال والحد منه بما يعزز من استقراريتها وسلامة مراكزها المالية.

ج. **مزاولة نشاط الوكالة المصرفية في المملكة العربية السعودية:** قامت مؤسسة النقد العربي السعودي في فبراير 2019 بإصدار القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية في المملكة العربية السعودية، وتهدف هذه القواعد إلى توسيع نطاق انتشار الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي لأفراد المجتمع الذين لا يتعاملون مع البنوك والذين لا يتمتعون بالقدر الكافي من الخدمات والمنتجات المصرفية، مع المحافظة على أمن واستقرار القطاع المصرفي وسلامته، وتشجيع البنك على التعامل مع الوكلاء عند تقديم الخدمات المصرفية للحد من تكلفة الخدمات المصرفية ودعمًا للشمول المالي ونطاقه وعمقه.

د. **قواعد الترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية في المملكة العربية السعودية:** نظرًا لما يشكله قطاع التأمين في المملكة بكونه أحد أهم قطاعات الخدمات المالية التي تواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية وتساهم في دعمها والمحافظة على استقرارها، وسعيًا من مؤسسة النقد العربي السعودي للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة الطموحة (2030) لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مبادرات تطوير القطاع المالي، ومن منطلق مواكبة تطورات قطاع التأمين حول العالم وتشجيع المنافسة العادلة، قامت مؤسسة النقد في شهر ديسمبر 2018 بإصدار قواعد الترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

هـ. **تطبيق بازل III:** طبقت مؤسسة النقد العربي السعودي قواعد بازل III بالكامل والتي تتناول نسب رأس المال والسيولة والإقراض. كما استوفت المصارف السعودية مسبقًا متطلبات بازل III ضمن هذه المجالات، التي من المتطلب استيفاؤها بالكامل بحلول عام 2019. كما طبقت المؤسسة قواعد رأس المال للمنشأة العاملة ومتطلبات رأس المال للمنشأة قيد التصفية.

و. **إصلاحات المشتقات المالية خارج البورصة:** وحدت المؤسسة عقود المشتقات خارج البورصة وأنشأت جهة لحفظ بيانات التداول ضمن الأطر الزمنية المقررة. وتقوم المؤسسة بجهود كبيرة فيما

يخص تنفيذ متطلبات الهامش للمشتقات خارج البورصة، والقواعد الجديدة لمخاطر الائتمان للأطراف المقابلة والأطراف المقابلة المركزية.

ز. **معالجة المؤسسات المالية المتعثرة:** تقود المؤسسة عملية سن نظام جديد لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة، وسيطبق مشروع نظام معالجة المؤسسات المالية المتعثرة في المملكة على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة (المصارف وشركات التمويل وشركات التأمين). تخضع جميع هذه المؤسسات للقواعد الأساسية لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة، بحيث لا يُطبق نظام المعالجة في المملكة على المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام المالي فقط، بل وعلى المؤسسات المالية الأصغر، مما يمنح مؤسسة النقد أدوات تخولها من التعامل مع أي ضغوط طارئة.

ح. **الحوكمة:** تتبع المصارف العاملة في المملكة إطار حوكمة استباقي يتضمن متطلبات ومعايير صادرة عن الهيئات المعنية بوضع المعايير مثل مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لمراقبي التأمين وغيرها. وفي عام 2010، طبقت المؤسسة بالكامل مبادئ ومعايير المكافآت الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي. كما أصدرت عددًا من الأنظمة والإرشادات لإنشاء هيكل حوكمة فعال في المصارف العاملة في المملكة، ومنها:

- مبادئ الحوكمة.
 - مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة.
 - أدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة
 - متطلبات لجان مجلس الإدارة، ومنها (لجان المراجعة، والترشيح والمكافآت، واللجان التنفيذية).
 - متطلبات التعيين في المناصب القيادية في القطاع المالي.
 - قواعد ممارسات المكافآت.
 - توجيهات حول الضوابط الداخلية.
- من جانب آخر، أطلقت المؤسسة مشروعًا لمراجعة وتقييم إطار حوكمة أسعار الفائدة بين المصارف السعودية لكي يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

جمهورية السودان

ترتكز جهود بنك السودان المركزي في إرساء التشريعات التي تعزز من وضع الاستقرار المالي، ورفع كفاءة القطاع المصرفي للاستفادة من الفرص، ومواجهة التحديات، بعد رفع الحظر، ولتحقيق الاستقرار

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

المالي والسلامة المالية من خلال رفع رؤوس أموال المصارف، والعمل على الاندماج الطوعي لتقوية أوضاعها حتى تتمكن من المنافسة، وتطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي، والالتزام بنسبة الانكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي، وتخفيض نسبة التعثر المصرفي بحيث لا تتعدى 4 في المائة بنهاية العام وبناء المخصصات الكافية.

على صعيد السيولة، أصدر بنك السودان المركزي في يناير 2019 منشوراً حول الاحتياطي النقدي الإلزامي، بموجب هذا المنشور تلزم المصارف بالاحتفاظ باحتياطي نقدي قانوني كأرصدة نقدية لدي بنك السودان المركزي بنسبة 20 في المائة من جملة الودائع بالعملة المحلية و20 في المائة من جملة الودائع بالعملة الأجنبية، وتشمل الودائع الجارية والادخارية والهوامش على خطابات الاعتماد والضمان والودائع الأخرى عدا الودائع الاستثمارية، الأمر الذي سيعزز من إدارة مخاطر السيولة وتعزيز متانة الجهاز المصرفي.

ولضمان سلامة واستقرار القطاع المالي ومن أجل تعزيز شبكة الأمان المالي، على المصارف إتباع توجيهات بنك السودان المركزي لتعزيز نظام التأمين على الودائع بتوسيع قاعدة الودائع المؤمنة، وتقوية نظم وإجراءات حماية العملاء، وتعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الائتماني من خلال إدخال كل عملائها في نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني، إضافة إلى استخدام نافذة تمويل عجز السيولة المؤقت ببنك السودان المركزي كملجأ أخير حسب الضوابط والإجراءات المنظمة الصادرة من بنك السودان المركزي.

كما تُعنى المؤسسات المالية غير المصرفية بإتباع تعليمات بنك السودان المركزي لتطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي، وعلى شركات الإجارة التوسع الكمي والنوعي في مجالات التمويل بصيغة الإجارة وفق الضوابط الشرعية، أيضاً تقليص نسبة التعثر في التمويل الأصغر، بحيث لا تتعدى نسبة 4 في المائة في نهاية العام، إضافة إلى تقوية نظم وإجراءات حماية العملاء، وتعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الائتماني من خلال إدخال كل عملائها في نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

من جانب آخر، تم في عام 2018 إصدار التعليمات الخاصة بمتطلبات عمل مسؤول الالتزام بالمؤسسات المالية غير المصرفية، التي تهدف إلى إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المؤسسات المالية ووجود الآليات التي من شأنها تطوير الممارسات الصحيحة وتفعيل دور مسؤول الالتزام بما يكفل حماية المؤسسة المالية من مخاطر السمعة.

جمهورية العراق

لغرض متابعة التطورات في القطاع المالي ورصد وتحليل المخاطر والتقليل من حدتها إن وجدت، باشر البنك المركزي العراقي بإصدار تقرير الاستقرار المالي منذ عام 2010 من خلال دائرة الإحصاء والأبحاث، ونظراً لأهمية الاستقرار المالي تم تأسيس قسم الاستقرار النقدي والمالي الذي بدأ بإعداد وإصدار تقارير الاستقرار المالي، حيث تم تحديث محتويات التقرير ليوكب أهم التطورات الدولية والمحلية في مجال رصد وتحليل المخاطر النظامية للنظام المالي بهدف المحافظة على قطاع مالي سليم. في هذا السياق، أصدر البنك المركزي العراقي، خلال عام 2018، عدد من التعليمات لضمان وجود بيئة تشريعية ملائمة تضمن وجود قطاع مالي سليم في العراق، نذكر منها ما يلي:

1. **ضوابط أدوات التمويل الإسلامي:** أعدت هذه الضوابط في إطار تحقيق هدف دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ضمن الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي 2016-2020 فضلاً عن أهمية هذه الضوابط في تحقيق الاستقرار المالي، وقد تطرقت هذه الضوابط للمعالجات المحاسبية لكل منتج من منتجات الصيرفة الإسلامية والشروط المتوفرة فيه وجاءت هذه الضوابط بالاعتماد على معايير AAOIFI.

2. **ضوابط إدارة مخاطر المصارف الإسلامية:** بعد تزايد عدد المصارف الإسلامية الى 24 مصرف عامل في عام 2018 قام البنك المركزي بإصدار عدد من الضوابط لتنظيم عمل هذه المصارف إضافة للقانون الخاص بها، وحددت الضوابط أعلاه القواعد الواجب تنفيذها لتأسيس قسم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وحددت مسؤولياته والإجراءات الأساسية لإدارة كافة أنواع المخاطر وكيفية التعامل معها.

3. **ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي:** توفر هذه الضوابط الأسس الواجب اتباعها من قبل المصارف الإسلامية في إرساء أسس الرقابة الشرعية الفعالة من خلال تحديد المسؤوليات والصلاحيات والمهام الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية وقسم التدقيق الشرعي وقسم الامتثال الشرعي، وقد تم الاعتماد في اعداد هذه الضوابط على قانون المصارف الإسلامية و AAOIFI.

4. **تعليمات نظام إدارة استمرارية الاعمال للقطاع المصرفي العراقي وفق المواصفات الدولية (ISO22401):** صدرت هذه التعليمات تنفيذا للخطة الاستراتيجية 2016-2020 وهي تعمل على تحديد المتطلبات الضرورية لمبادئ استمرارية الاعمال الرئيسية في مواجهة المخاطر المحتملة ويوضح إجراءات التعافي من الكوارث واثارها السلبية.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

5. ضوابط تنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية: أصدر البنك المركزي العراقي الضوابط الجديدة لتنظيم عمل شركات التوسع ببيع وشراء العملات الأجنبية رقم 1 لسنة 2018، وتم إلغاء التعليمات رقم 8 لسنة 2015، وتعتبر هذه الضوابط تطويراً للتعليمات السابقة.

6. تعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمة الحوالات الأجنبية: صدرت هذه التعليمات لتنظيم عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني وتعتبر شركات الصرافة أهم الوكلاء الفرعيين أو الثانويين للمصارف وشركات التحويل المالي وشركات الدفع الإلكتروني.

7. تعليمات معيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III: تم إصدار هذه التعليمات في عام 2018 لتعزيز الملاءة المالية لدى البنوك، وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك، وتتضمن التعليمات معايير تحسن نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر.

يُضاف إلى ذلك إصدار تعليمات وتشريعات أخرى، منها ضوابط أدوات التمويل الإسلامي، و ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي، والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بشركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية، وضوابط الاشتراك في البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة وتعليمات قواعد العناية الواجبة تجاه العملاء للمؤسسات المالية، والضوابط الرقابية الخاصة بتطبيق مقررات بازل III فيما يتعلق بالسيولة الخاصة باحتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وكذلك الضوابط الخاصة بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور.

سلطنة عُمان

استهدف البنك المركزي العماني، فيما يتعلق بالجانب الرقابي والإشرافي، الحفاظ على إطار تنظيمي حول المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع المالي، حيث واصل البنك العمل على صياغة سياسات إشرافية تكفل تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. يُعتبر البنك المركزي العماني مسؤولاً بشكل مباشر عن الاستقرار المالي بحسب القانون المصرفي العماني، كما تم إنشاء اللجنة المشتركة للاستقرار المالي مكونة من ممثلين من البنك المركزي العماني وهيئة سوق المال وزارة المالية وصندوق الاحتياطي العام للدولة بهدف التنسيق بينها لتعزيز الاستقرار المالي في السلطنة.

ينتهج البنك المركزي العماني سياسة سليمة لمنح الترخيص وحزمة من الاجراءات والضوابط الاحترازية والإشرافية بشكل استباقي كوسيلة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي والمساهمة في النمو وتعزيز صورة السلطنة وسمعتها. وتشمل وظائف وجهود البنك المركزي العماني دراسة المتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية المختلفة إلى جانب متابعة مؤشرات السلامة المالية والتطورات الخارجية لإقامة الروابط المناسبة وتطوير نموذج مناسب لمسار النظام المالي .

وبطبيعة الحال، فإن المنهج والممارسات يخضعان للتقييم والمراجعة الدورية المطلوبة بهدف تحسين الأداء. ويتم وضع وإعادة تحديد المتطلبات الرقابية الاحترازية استجابة للتغيرات التي تستجد وفق الحاجة. يتكون النظام المالي العماني أساساً من المصارف وشركات التمويل والتأجير ومؤسسات وشركات الصرافة وشركات الاستثمار والسمسة وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية. أما المؤسسات التي تخضع لسلطة البنك المركزي فهي المصارف وشركات التمويل والتأجير وشركات الصرافة المرخصة.

يضع البنك المركزي قيوداً احترازية عامة ويشدد على تطبيق المعايير المقبولة دولياً وأفضل الممارسات. والتأكيد على إتباع مبدأ الحيطة والإعتدال وحماية المستهلك وإدارة المخاطر مع تخفيف الضوابط الرقابية والقيود والتفويض. ضمن هذا السياق، تم تبني اللوائح التنظيمية التي تضمن أن يكون القطاع المصرفي مستوفياً للتشريعات الدولية وأفضل الممارسات المتبعة عالمياً. فتم إصدار قانون لمكافحة غسل الأموال وصياغة إطار تصفية المصارف، واستمد إطار التصفية أسسه من السمات الرئيسية لنظام التصفية الفعال الصادر عن مجلس الاستقرار المالي العالمي. كما انتهج سياسات تؤدي إلى تحسين الشمول المالي، حيث اشترط البنك المركزي العماني على المصارف العاملة في السلطنة أن تقوم بإنشاء فرع في المناطق البعيدة مقابل كل فرع تقوم بافتتاحه في التجمعات الرئيسية للسكان. هذا بالإضافة إلى إصدار اللوائح الإرشادية لأفضل الممارسات بشأن تخفيض مستوى المخاطر والعلاقة مع البنوك المراسلة وتبني التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وتبني الاتساق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (9)، وتطبيق معايير بازل III المتعلقة برأس المال والسيولة.

كما تستهدف السلطنة أن تتميز أنظمة المدفوعات والتسوية المحلية بالمتانة والكفاءة المطلوبة. وفي ذات السياق، عكف البنك المركزي العماني على متابعة تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة لتأثيرها على الصناعة المالية وتعزيزها لقيم الشمول المالي.

كما استحدث البنك المركزي العُماني دائرة الاستقرار المالي، والتي تتولى إصدار التقرير السنوي للاستقرار المالي. حيث يلقي التقرير الضوء على تطورات الاقتصاد الكلية، وأوضاع المؤسسات المالية المصرفية

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

وغير المصرفية، وأداء أنظمة الدفع والتسوية، واختبارات التحمل للقطاع المصرفي لتقييم مواجهة التحديات الاقتصادية الكلية ومخاطر التعثر المالية الكلية وصددمات السيولة.

دولة فلسطين

تقوم سلطة النقد الفلسطينية برسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية بهدف المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال عدة وظائف أهمها التنظيم والإشراف على المؤسسات الخاضعة لرقابتها وتشمل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات.

تحرص سلطة النقد على تطوير الأطر التنظيمية والرقابية بشكل مستمر وإجراء تحسينات على أدواتها وأساليبها ومنهجياتها والارتقاء في البنية التحتية للنظام المالي من خلال مواكبة المعايير والممارسات الدولية بما يتوافق مع البيئة المحلية المحيطة لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. واستمراراً لجهود سلطة النقد التطويرية، شهد العام 2018 العديد من التطورات التنظيمية والرقابية على مختلف الأصعدة والتي سيتم بيانها في هذا التقرير.

أولاً: الرقابة المصرفية

1- المصد المضاد للتقلبات الدورية:

فرضت سلطة النقد في العام 2011 على المصارف العاملة في فلسطين متطلبات تكوين احتياطي "تقلبات دورية" يستقطع كنسبة ثابتة من صافي أرباح المصارف السنوية ويعتبر من بنود حقوق الملكية بهدف تعزيز التكوين الرأسمالي للمصارف والتحوط لأنواع المختلفة من المخاطر. في إطار تحقيق التوافق مع متطلبات بازل III تم خلال العام 2018 إجراء تعديلات على منهجية سلطة النقد بالخصوص، حيث تم الاعتماد في تحديد نسبة المصد المضاد للتقلبات الدورية على عدد من المؤشرات من أهمها دراسة الفجوة الإئتمانية، وبناءً على ذلك تقرر اعتماد ما نسبته 0.57 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر كمصد مضاد للتقلبات الدورية ويتم إعادة تقييم النسبة المقررة بشكل مستمر باستخدام المؤشرات المتوافقة مع إطار بازل بالخصوص.

2- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)

في إطار سعي سلطة النقد للالتزام بتطبيق المعايير الدولية على الجهات الخاضعة لرقابتها ونظراً لأهمية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9) وتأثيره الكبير على المؤسسات المالية خاصة ما يتعلق بالخسائر الإئتمانية المحتملة، فقد أولت سلطة النقد اهتماماً كبيراً بالموضوع خلال السنوات اللاحقة لإصدار المعيار واتخذت العديد من الإجراءات من بينها التواصل والتنسيق بالخصوص مع المصارف

والمدققين الخارجيين، وكذلك توجيه المصارف نحو إجراء ما يلزم من تعديلات على سياساتها وأنظمتها وعملياتها لضمان التطبيق الأمثل لمتطلبات المعيار، كما تم إصدار تعليمات رقم (2018/2) للمصارف تضمنت توضيح شامل لمتطلبات المعيار المذكور بما في ذلك التغييرات في قواعد تصنيف وقياس الأدوات المالية عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، بالإضافة إلى متطلبات وإرشادات أخرى أهمها ما يتعلق بالأنظمة والإجراءات والمعلومات وتوجيهات الفترة الانتقالية خلال العام 2018، والتزامات المصارف والمدققين الخارجيين خلال العام 2018.

3- متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر وفق مقررات بازل III

في ضوء تبني سلطة النقد تطبيق مقررات بازل III شرعت سلطة النقد خلال العام 2018 بتطوير وإصدار عدة تعليمات بالخصوص بهدف تعزيز سلامة واستقرار الجهاز المصرفي واستكمالاً للمساعي في مواكبة التطورات الرقابية والممارسات الفضلى والتي يعتبر من أهمها سلسلة الإصلاحات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية - إبان الأزمة المالية العالمية الأخيرة- فيما يعرف ببازل III. وتمثلت فيما يلي:

أ- تعديل وتطوير التعليمات بشأن احتياطي التقلبات الدورية وإصدارها تماشياً مع إرشادات لجنة بازل بالخصوص.

ب- إعداد تعليمات خاصة بالسيولة وأدوات مراقبة مخاطر السيولة (نسبة تغطية السيولة LCR، ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR).

ج- إعداد تعليمات بشأن تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل III لتحسين نوعية وجودة رؤوس أموال المصارف وتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر.

د- إعداد تعليمات بشأن كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية عملاً بمتطلبات المعيار المعدل رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وبما يكافئ متطلبات بازل III.

هـ. إعداد مسودة تعليمات بشأن نسبة الرفع المالي (Leverage ratio).

4- الرقابة المبنية على المخاطر

يعتبر تبني سلطة النقد لمنهجية الرقابة المبنية على المخاطر (RBS) نقطة تحول استراتيجي عن المنهجية التقليدية في الرقابة والإشراف على المصارف، ويتوافق ذلك التحول مع أفضل الممارسات والتوجيهات الصادرة عن الجهات الدولية المعنية، وفي هذا الإطار عملت سلطة النقد منذ سنوات ولغاية الآن على تطوير منهجية الرقابة المبنية على المخاطر. وتم خلال العام 2018 اتخاذ خطوات إضافية أبرزها:

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

- أ- وضع خطة شاملة لإجراء عمليات الرقابة المكتبية والميدانية بناءً على المنهجية المبينة على المخاطر، حيث انه تم اجراء عدد من عمليات الرقابة والتفتيش الميداني باستخدام المنهجية المذكورة. وذلك بناءً على ملف مخاطر كل مصرف والذي تم فيه تقييم مدى التعرض للمخاطر المختلفة حسب اهميتها ومدى جودة ادارتها من قبل المصرف وتطوير الخطط الرقابية وتوزيع الموارد الرقابية حسب نتائج التقييم المركب لكل مصرف.
- ب- متابعة المصارف بشأن تقارير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وذلك في إطار تحسين بيئة إدارة المخاطر لدى المصارف.

5- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يعتبر موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أولويات سلطة النقد وذلك تماشياً مع الاهتمامات والمعايير الدولية في هذا المجال لما لذلك من ارتباطات وثيقة بالاستقرار المالي والمحافظة على العلاقات المصرفية المراسلة، حيث تم العمل خلال سنوات بالتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة على تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وفيما يلي أبرز الإنجازات بهذا المجال خلال العام 2018:

1- تعزيز الاطار الرقابي في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال انشاء قسم متخصص ضمن دائرة الرقابة والتفتيش يقوم بالرقابة على اجراءات المصارف وانظمتها بهذا المجال.

2- الانتهاء من التقييم الوطني الذاتي، وذلك بالاعتماد على منهجية التقييم المعتمدة من البنك الدولي، حيث تم اعداد تقرير بنتائج عملية التقييم الوطني وإعداد استراتيجيات وطنية لمعالجة أوجه القصور والضعف على المستوى الوطني واعتمادها من مجلس الوزراء.

3- ستخضع فلسطين في العام 2020 لتقييم مستقل في هذا المجال سيتم انجازه من قبل الـ .MENAFATF

6- مشروع البنوك المتخصصة:

تقوم سلطة النقد بالتعاون مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي بتنفيذ هذا المشروع من خلال عدة دراسات، حيث أن أول دراسة تم إجراؤها خلال العام 2016 خلصت بأن إنشاء بنوك متخصصة سيعمل على تعزيز الخدمات والمنتجات المالية في فلسطين خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويؤدي الى الحد من المشاكل التي يواجهها الفقراء في الأرياف بالإضافة الى رفع الناتج المحلي الإجمالي ما بين 0.3 في المائة إلى 1.4 في المائة سنوياً، ولا سيما أن الفجوة بين الطلب والعرض على الخدمات المالية خلال الفترة 2005-2014 تبلغ حوالي 800 مليون دولار أمريكي.

ولاحقاً تم إعداد وتنفيذ استبيان بشأن دراسة البيئة السوقية لكافة البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وخلال العام 2018 تم تحليل هذا الاستبيان الذي يعتبر جزء من الدراسة السوقية، بالإضافة الى البدء بدراسة البيئة القانونية في إطار استكمال المشروع.

7- انشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية:

هدفت سلطة النقد من خلال تشكيل هيئة الرقابة الشرعية إلى توحيد الأحكام الشرعية للقطاع المصرفي الاسلامي حيث صدر قرار من السادة مجلس ادارة سلطة النقد خاص بتشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية، وتم تعيين اعضاء اللجنة ومباشرة عقد الاجتماعات الأولية بالخصوص. يعتبر تشكيل الهيئة إضافة نوعية بشأن تطوير وتنوع المنتجات والخدمات الإسلامية لتلبية احتياجات شريحة أوسع من الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات.

8- مشروع المقاصة الإلكترونية وتطوير العلامات الأمنية والفنية للشيكات:

في إطار الحد من ظاهرة التزيف والتزوير للشيكات، ولتسهيل عملية تقاص الشيكات إلكترونياً بين المصارف من خلال الاستغناء عن المعاملات الورقية في إجراء عمليات التقاص، عملت سلطة النقد على توفير البيئة المناسبة لإطلاق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات من خلال ما يلي:

- أ- تعزيز منظومة العلامات الأمنية والفنية للشيك بواقع 13 علامة إضافية.
- ب- استكمال إجراءات منح الموافقات النهائية للمصارف تمهيداً لطباعة الشيكات الجديدة للعملاء، كما حثت سلطة النقد المصارف على اتخاذ إجراءات فورية تكفل استبدال الشيكات القديمة بالشيكات الجديدة ذات المواصفات الأمنية وبشكل مجاني.
- ج- وضع خطة تم بموجبها الطلب من المصارف اتخاذ إجراءات تحضيرية لتطبيق مشروع المقاصة الإلكترونية ضمن جدول زمني محدد، منها فحص وتشغيل أجهزة قارئ الشيكات وكذلك تجهيز إجراءات العمل الداخلية والموارد البشرية اللازمة إضافة الى متطلبات البيانات الإحصائية.

9- تفعيل العمل بسجل الأصول المنقولة

بهدف توسيع نطاق الخدمات المالية وتطبيق استراتيجية الشمول المالي بالتعاون ما بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال ووزارة الاقتصاد، وفي إطار تفعيل مشروع سجل الأصول المنقولة والذي تم اطلاقه خلال عام 2016، تم خلال العام 2018 إصدار تعليمات محفزة للمصارف ومؤسسات الإقراض لاستخدام السجل والاعتماد عليه في رهن الأصول المنقولة من بينها رفع نسبة قبول الأصول الى 70 في المائة عند التعثر. وهذا الاجراء يضمن حقوق المصرف المقرض ويلغي عمليات التسجيل لدى كاتب

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

العدل حيث تصبح الآلات أو المعدات مرهونة قانوناً في السجل لصالح جهة الاقراض ولا يمكن التصرف بها الا بعد سداد المديونية.

ثانياً: الرقابة غير المصرفية

1- تحسين إفصاحات مؤسسات الإقراض وتنظيم آليات التعامل مع التسهيلات المجدولة لتلك المؤسسات.

بهدف تعزيز الإفصاحات وتوحيدها فيما يتعلق بالبيانات المالية لمؤسسات الإقراض، أصدرت سلطة النقد تعليماتها بشأن متطلبات الحد الأدنى للإفصاح. إضافة الى ذلك، قامت سلطة النقد بإصدار تعليمات تنظيمية بشأن التسهيلات المجدولة والمحالة للقضاء والمعاد هيكلتها والمعدومة.

2- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

نظراً لتأثير متطلبات المعيار المذكور على مؤسسات الإقراض، قامت سلطة النقد باتخاذ إجراءات لتلك المؤسسات مشابهة لما تم اتخاذه مع المصارف أخذاً بعين الاعتبار الاختلافات بينهما حيث شملت تلك الإجراءات إصدار تعليمات لمؤسسات الإقراض (2018/3) تضمنت توضيح شامل لمتطلبات المعيار بما في ذلك التغييرات في قواعد تصنيف وقياس الأدوات المالية عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، بالإضافة الى متطلبات وإرشادات أخرى.

3- استراتيجية مؤسسات الإقراض المتخصصة:

تعمل سلطة النقد وبمساعدة فنية من البنك الدولي منذ العام 2017 على اعداد استراتيجية لمؤسسات الإقراض المتخصصة تغطي الفترة (2019-2023) والتي تهدف بشكل أساسي الى استدامة الخدمات والمنتجات المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة وتعزيز الشمول المالي على ان يتم انشاء فريق وطني للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، حيث قام البنك الدولي بتنفيذ عدة زيارات لهذا الغرض وانجزت مؤخراً المسودة النهائية للاستراتيجية.

4- آليات وأدوات الرقابة والتفتيش:

تم العمل على تطوير وتطبيق نظام رقابة آلي يساعد في عمليات وإجراءات التفتيش على محال وشركات الصرافة بهدف تحسين فعالية تلك العمليات والإجراءات ورفع كفاءة مخرجاتها.

ثالثاً: مراجعة الاستقرار المالي في فلسطين (FSSR)

- بناءً على طلب سلطة النقد، تم خلال العام 2018 استضافة بعثة من صندوق النقد الدولي لإجراء تقييم لمتانة القطاع المالي والمصرفي الفلسطيني والآليات والتشريعات الناظمة لعملية الرقابة والشمول المالي وغيرها من المواضيع ذات العلاقة بالاستقرار المالي.
- الهدف من هذا التقييم هو الوقوف على مستوى التقدم الذي أحرزته سلطة النقد في إطار التنظيم والإشراف على المؤسسات الخاضعة لرقابتها لأجل الحفاظ على الاستقرار المالي وكذلك الاستفادة من الخبرات المتنوعة لأعضاء بعثة صندوق النقد الدولي في إجراء التحسينات والتطوير على المنظومة التشريعية والرقابية، إضافة إلى وضع خطة (Technical assistance roadmap) للسنوات القادمة.

رابعاً: الشمول المالي في فلسطين:

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وذلك بعد ان تم اعتمادها من مجلس الوزراء وتشكيل اللجنتين الوطنية والفنية برئاسة سلطة النقد وهيئة سوق راس المال لتطبيق الاستراتيجية، وقد جاء إطلاق الاستراتيجية بعد جهد طويل دام لمدة ثلاثة سنوات تم خلالها إعداد الوثيقة وفقاً للممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة.
- بهدف تعزيز مستويات الوعي المصرفي لدى الفئات المستهدفة في استراتيجية الشمول المالي، وتمهيداً لمباشرة تنفيذ متطلبات الاستراتيجية، باشرت سلطة النقد بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة باتخاذ العديد من الخطوات في هذا المجال نبرز أهمها:
 - أ- إصدار تعليمات لفتح حساب الشمول المالي، وذلك بهدف تمكين كافة فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المتوسط والمحدود والمهنيين والحرفيين وأصحاب المبادرات الريادية من الوصول إلى واستخدام المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف وذلك من خلال فتح حساب مصرفي يسمى حساب الشمول المالي للاستفادة من الخدمات المصرفية الأساسية التي تتناسب مع احتياجاتهم وبما يعزز نسب الشمول المالي لدى فئات المجتمع المستهدفة.
 - ب- عقد الاجتماعات الأولى لكل من اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين واللجنة الفنية للشمول المالي.
 - ج- عقد عدد من اللقاءات للتوعية بالاستراتيجية لعدد من المستويات الإدارية في المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

خامساً: نظم المدفوعات والمقاصة الإلكترونية:

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الإلكترونية 2018-2023 المشتركة لسلطة النقد والحكومة والتي تهدف الى تعزيز البنية التحتية المناسبة والمشجعة لاستخدام بدائل عصرية تدعم التحول نحو المدفوعات والتجارة الإلكترونية، من اجل خفض الاعتماد على النقد في تسوية المعاملات المالية وتشجيع استخدام أدوات دفع الكترونية بديلة داعمة للاقتصاد وتحقيق الشمول المالي.
- اصدار التعليمات الخاصة بتنظيم ترخيص شركات خدمات المدفوعات والبدء بترخيصها، حيث تهدف هذه التعليمات الى تطوير وسائل الدفع بالتجزئة وتوسيع نطاق استخدامها من خلال تطوير البنية التحتية لأنظمة وأدوات الدفع الإلكترونية في فلسطين بشكل آمن وفعال.
- تطوير العمل بنظام مدفوعات التجزئة (ACH) والمخصص لتنفيذ الحوالات المنخفضة القيمة (أقل من عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها) بما سيساهم في خفض تكلفة عمليات التحويل الداخلي ما بين المصارف العاملة في فلسطين.
- اصدار تعليمات بشأن مقاصة الشيكات الإلكترونية بما يتوافق مع أفضل الممارسات المعمول بها في مجال تقاص الشيكات الكترونياً.

دولة قطر

أصدر مجلس إدارة مصرف قطر المركزي قراراً بتشكيل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر عملاً بأحكام المادة 115 من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012. تتولى اللجنة ممارسة المهام والاختصاصات الواردة في المادة 116 من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012 وهي كالتالي:

- دراسة المخاطر الناجمة والمحتملة على جميع الخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية ووضع الحلول والمقترحات الخاصة بذلك.
- التنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية والإشرافية في الدولة، والعمل على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها بما يساعد على إيجاد بيئة تنظيمية ورقابية متجانسة ومتعاونة.
- اقتراح السياسات المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف، بما في ذلك الترخيص ومكافحة غسل الأموال وغيرها من السياسات المتعلقة بالخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية.

كما يسعى مصرف قطر المركزي نحو تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ عليه في قطر من خلال تبني سياسة ذات محورين. يتمثل المحور الأول في الحيولة دون تعرض النظام لمستوى غير مقبول من المخاطر، وتؤكد الإجراءات الوقائية على ضرورة إجراء الرقابة والإشراف على كافة البنوك والمؤسسات المالية بصورة منتظمة، وذلك لسرعة الكشف المبكر عن نقاط الضعف في النظام المالي. وعلى الرغم من تطبيق الإشراف

والتحوط، فإنه يستحيل حماية النظام المالي تماماً ضدّ كافة أنواع المخاطر. لذا فإن المحور الثاني يركز على سياسات علاجية تسعى لاحتواء الأزمة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.

بصورة عامة يقوم مصرف قطر المركزي بتحقيق الاستقرار المالي من خلال تهيئة البيئة المالية المناسبة، فضلاً عن قيامه بإعداد ومراقبة مؤشرات الملاءة والسلامة المالية بصورة منتظمة.

دولة الكويت

في الكويت، يتضمن القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية الأحكام القانونية التي تخول البنك إصدار التعليمات والضوابط الرقابية لممارسة الصلاحيات من أجل المحافظة على الاستقرار المالي ومراقبة السياسة الاحترازية الكلية وذلك بتطبيق ما هو مناسب من الأدوات باستهداف الحد من المخاطر النظامية في إطار سياسات احترازية كلية (سياسات التحوط الكلي). وفي هذا المجال أصدر بنك الكويت المركزي ومنذ بداية مباشرته لأعماله تعليمات رقابية مع تحديثها، وإصدار التعليمات الأخرى وفقاً لمعايير الرقابة الدولية وتطورات العمل المصرفي، ومنها التعليمات والضوابط الرقابية الصادرة بشأن معيار كفاية رأس المال، ومعيار الرفع المالي، وتعليمات السيولة، بالإضافة إلى أدوات التحوط ذات العلاقة بالنشاط الرئيسي للبنوك وهو الائتمان المصرفي، وكذلك الضوابط الرقابية في مجال السياسات الاستثمارية، والصراف الأجنبي، وغيرها من الأدوات الأخرى.

كذلك أصدر بنك الكويت المركزي في عامي 2014 و2015 حزمة معايير بازل III بما تضمنته من مصدّات في إطار السياسة التحوطية الكلية. ومن جانب آخر يجري حالياً الإعداد لإصدار تشريعات جديدة تتضمن أجزاء خاصة بالاستقرار المالي، بما في ذلك ما يتعلق بتأسيس مجلس ولجنة للاستقرار المالي، والتي سيكون لبنك الكويت المركزي دور رئيسي فيهما.

تجدر الإشارة إلى أنه يجري العمل حالياً على الإعداد لصدور تشريعات جديدة تتضمن أجزاء خاصة بالاستقرار المالي، بما في ذلك ما يتعلق بتأسيس مجلس ولجنة للاستقرار المالي، والتي سيكون لبنك الكويت المركزي دور رئيسي فيهما.

على صعيد التشريعات، قام بنك الكويت المركزي بإصدار التعليمات الجديدة الخاصة بقواعد وأسس منح البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل للقروض وعمليات التمويل الشخصية للأغراض الاستهلاكية والاسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية. كما أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات موجهة إلى مقدمي خدمات ونظم الدفع والتسوية الإلكترونية بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

كما قام بنك الكويت المركزي بتنظيم برنامج قادة الأمن السيبراني لإعداد متخصصين في امن المعلومات، واللقاءات المستمرة فيما بين بنك الكويت المركزي والإدارات العليا في البنوك لمناقشة المواضيع ذات الأهمية ومنها المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي العالمي، وعقد ورش عمل ودورات تثقيفية شاملة، وعقد حلقة نقاشية مع صندوق النقد الدولي حول الرقابة المصرفية.

في إطار تعزيز سلامة ومثانة المراكز المالية للوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، تم إصدار تعميم بتاريخ 2018/12/25 يقضي بالالتزام بالبنوك المحلية بإعداد البيانات المالية كما في 2018/12/31 وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS 9). وفيما يتعلق بمحظة التسهيلات الائتمانية/التمويل، فإنه يتعين احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار رقم (9) مع الالتزام بتوجيهات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص أو وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها، أيهما أكبر.

من ناحية أخرى، توقيع مذكرة التفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في إطار التنسيق والتعاون بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات المالية وإصدارها وتداولها والخاضعة لرقابة الهيئة، الأمر الذي يعمل على تحقيق الانسجام والتكامل في آليات العمل وإجراءاته بين أجهزة الدولة، ومن أجل تحقيق رقابة فاعلة لضمان إنجاز الأعمال على أكمل وجه.

كما تم إصدار وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية للابتكارات التقنية (Regulatory Sandbox) وذلك بهدف تعزيز دور بنك الكويت المركزي في تبني الابتكار وتشجيعه، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لاختبار المنتجات والخدمات المقترحة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني أو المرتبطة بها ووفق منهجية لا تعرض النظام المالي والمصرفي للمخاطر.

أخيراً، تم إعداد شهادة "المدقق الشرعي المعتمد" بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية، وذلك في إطار السعي نحو تطوير كوادر بشرية مؤهلة فنياً ومهنيًا في أصول الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي على عمليات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تغطي الشهادة مجال التدقيق على أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما فيها أنشطة الاستثمار المالي والتأمين مما يحسن كفاءة القطاع المصرفي.

الجمهورية اللبنانية

يعتبر مصرف لبنان الجهة المسؤولة عن المحافظة على الاستقرار المالي استناداً إلى المادة 70 من قانون النقد والتسليف. كما أن مسؤولية المحافظة على الاستقرار المالي مناطة أيضاً بلجنة الرقابة على المصارف حيث تنص المادة العاشرة من القانون رقم 67/28، على وجوب أن تطلع لجنة الرقابة على المصارف حاكم مصرف لبنان على أوضاع المصارف إجمالاً وإفرادياً.

إنّ مهمة وحدة الاستقرار المالي تتضمّن مراقبة سلامة أوضاع القطاع المصرفي والمالي والعمل على تأمين استقراره واقتراح التدابير اللازمة للتحوط من المخاطر التي قد يتعرض لها إنشاء نظام للإنذار المبكر وتطويره وتشغيله وإدارته/ إبلاغ الحاكم فوراً بأي مخاطر يتبين لها أنها قد تطلّ القطاع المصرفي والتنسيق مع هيئة الأسواق المالية وجميع الوزارات والإدارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية سواء كانت عامة أو خاصة ومحلية أو دولية بغية الإستحصال على المعلومات الكافية للقيام بمهامها. تمارس لجنة الرقابة على المصارف مهامها التي تشمل المحافظة على الاستقرار المالي من خلال مختلف الدوائر المعنية بمتابعة أوضاع القطاع المصرفي ككلّ وأوضاع كلّ مصرف على حدة وإعداد مشاريع التعاميم التي تحصن القطاع المصرفي وتعزز استقراره.

وقد تمّ إنشاء على مستوى مصرف لجنة الاستقرار المالي (Financial Stability Committee) بموجب القرار الأساسي رقم 12524 تاريخ 21 نيسان 2017 وتضمّ ممثلين عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. تقوم هذه اللجنة بالاجتماع دورياً وتتولى مناقشة الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي. تندرج ضمن مهامها:

1. تفعيل التعاون بين مختلف الهيئات الرقابية بهدف تأمين الاستقرار المالي والمصرفي.
 2. تحديد واستشعار المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي.
 3. اصدار توصيات للحد من هذه المخاطر بما فيها مخاطر (Systemic Risk) وذلك بهدف حماية القطاع المالي والمصرفي.
 4. اصدار توصيات لجهة مواءمة وعدم التعارض في أو بين التنظيمات التي تصدرها الهيئات الرقابية على القطاع المالي والمصرفي.
- يتمّ تبادل المعلومات بين لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان باستمرار حول أوضاع القطاع المصرفي.
- أما على المستوى التشريعي والتنظيمي، فقد أصدر مصرف لبنان العديد من التنظيمات التي تساهم في تعزيز امتثال لبنان إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات من جهة وتحسين الاستقرار المالي من جهة أخرى. وتشمل أهمّ التنظيمات الصادرة ما يلي:

1. **نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio):** تطبيقاً للمعيار الصادر عن لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية حول نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) الذي يهدف إلى ضبط مخاطر السيولة على المدى القصير الأجل، واستكمالاً لعمل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف لتطوير إطار إدارة وضبط مخاطر السيولة، طُلب من المصارف أن تحتفظ بمخزون اصول سائلة عالية الجودة (High Quality Liquid Assets) يفوق نسبة 100 في المائة من صافي التدفقات النقدية الصادرة خلال فترة 30 يوماً (Net Cash Outflows) بالليرة اللبنانية وبكلّ عملة رئيسية أخرى على حدة، على أن تعكس هذه النسبة تقييم المصرف الذاتي لمخاطر السيولة. وقد تمّ تطبيق هذه النسبة على مستوى المصرف في لبنان وكلّ فرع ووحدة تابعة أخرى في الخارج. بالإضافة إلى ذلك تمّ التشديد على أهمية أن تطوّر المصارف ما يلزم من مؤشرات السيولة المكتملة واعتماد سيناريوهات إضافية لهذه النسبة وإجراء اختبارات ضغط من خلال استخدام فرضيات أكثر تشدداً من تلك المعتمدة في احتساب النسبة.

2. **المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9:** بدأت المصارف والمؤسسات المالية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ابتداءً من 2018/1/1، وبالتالي أصبحت آلية تكوين المؤنات لدى المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان مبنية على الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss). وقد شددت التعليمات الصادرة في نهاية عام 2017 على ضرورة قيام المصارف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لتصنيف الأصول المالية وتكوين مؤنات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتعاون بين مختلف الدوائر لحسن التطبيق. ونظراً لتأثير تطبيق المعيار المذكور على البيانات والتقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية، تمّ تعديل الوضعية المالية (نموذج 2010)، بيان الربح أو الخسارة، والنماذج الصادرة عن لجنة الرقابة بما يتوافق مع هذا المعيار.

3. **الخسارة الائتمانية المتوقعة المحتسبة نظامياً (Regulatory Expected Credit Loss)** والإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان: انسجاماً مع ما يتمّ تداوله على مستوى لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية حول التفاعل بين المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وكفاية رساميل المصارف، ونظراً إلى اختلاف المنهجيات والفرضيات المعتمدة من قبل المصارف في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) وإمكانية تأثير هذه الاختلافات على ربحية المصارف وعلى كفاية رساميلها، وبما أن نماذج العمل لدى أغلب المصارف اللبنانية تتشابه في التعرّض لأنواع محددة من الأصول المالية من جهة وفي مستوى المخاطر الناشئة عن هذه الأصول

من جهة أخرى، تم وضع أداة نظامية موحدة (Regulatory Backstop) تعتمد كقياس للحد من الاختلافات في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL). وعليه تم تحديد نسب خسارة ائتمانية متوقعة محتسبة نظامياً (Regulatory Expected Credit Losses) وطلب من المصارف، عند احتساب نسب الملاءة، مقارنة رصيد المؤونات المتوفرة على محفظة الأصول المالية داخل الميزانية والإلتزامات المالية خارج الميزانية التي تنطوي على مخاطر ائتمان مع الخسائر المتوقعة المحتسبة نظامياً وفقاً للآلية المحددة، بحيث أن أي نقص في رصيد المؤونات المتوفرة مقارنة مع الخسائر المتوقعة المحتسبة نظامياً ينزل من حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier 1). في المقابل، تم السماح للمصارف بالاعتراف بالمؤونات المكونة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة الأصول المالية داخل الميزانية والإلتزامات المالية خارج الميزانية المنتجة التي لم تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان (Stage 1) ضمن الأموال الخاصة المساندة ولغاية سقف حدّه 1.25 في المائة من قيمة الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان المعتمدة في احتساب نسب الملاءة. مما يتماشى مع المعالجة المعتمدة من قبل لجنة بازل (خلال فترة انتقالية بين 3 وخمس سنوات) والتي أقيمت على مفهومي المؤونات الخاصة (Specific Provisions, SP) والمؤونات العامة (General Provisions, GP)، وأعطت السلطات الرقابية حق الاستئساب في تصنيف جزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) ضمن المؤونات العامة (General Provisions).

4. **العمليات المالية والنشاطات في الأسواق المالية:** في إطار ضبط العمليات والنشاطات في الأسواق المالية، تم الطلب من المصارف إنشاء مصلحة متخصصة للأدوات المالية المركبة والمشتقة Structured Products and Derivatives Unit مؤلفة من أشخاص أكفاء وذوي خبرة كافية في الأسواق المالية وفي أعمال المتاجرة في القيم المنقولة، تقوم بالعمليات على الأدوات والمنتجات المالية المركبة والمشتقة كافة من خلال آلية واضحة ومحددة للمتاجرة وفقاً لأهداف كل مصرف. كذلك تم السماح للمؤسسات المالية القيام بعمليات على الأدوات والمنتجات المالية لحسابها أو لحساب عملائها شرط التقيد بالقوانين والأنظمة التي ترعى هذه العمليات. وفي السياق عينه، طلب من المؤسسات المالية المرخص لها لإدارة صناديق استثمار انشاء جهاز إداري مستقل لديها يتولى إدارة الصندوق وفق نظام ضبط داخلي يتضمن القواعد التي تكفل حسن التقيد بالموجبات القانونية والنظامية المرعية.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

5. **المحافظة على الاستقرار المالي وتعزيز النمو:** في ظلّ التحديات التي تواجه لبنان والمنطقة، هدفت عدة أنظمة صدرت خلال العام 2018 إلى المحافظة على الاستقرار المالي كما وتحسين الوحدات التابعة في الخارج من التطورات في الدول حيث تتواجد. ومن بين الأنظمة التي صدرت:
- أ- اخضاع المساهمات والمشاركات والتوظيفات والإيداعات الإلزامية التي تفرضها القوانين والأنظمة أو السلطات المعنية في البلد المضيف والتي تقوم بها بشكل مباشر وغير مباشر فروع المصارف اللبنانية في الخارج والمصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار التي يساهم أو يشارك فيها المصرف اللبناني في الخارج، لموافقة مسبقة من مصرف لبنان.
- ب- وضع إطار للأرباح التي يُحظر توزيعها والتي تشمل صافي المؤونات المحرّرة والأرباح غير المحققة على محفظة الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح والخسائر.
- ج- السماح للمصارف تكوين احتياطي على مدى عشرين سنة وبمعدل (20/1) مقابل العقارات أو المساهمات أو حصص الشراكة غير المصفاة التي تنتهي مهلة تصفيتهَا بعد تاريخ 2018/7/20، وذلك تسهيلاً لعملية تسوية الديون المتعثرة.
- د- تحديد نسبة 25 في المائة كحدّ أقصى لصافي التسليفات الممنوحة من المصرف للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية من مجموع ودائع الزبائن لديه بالليرة اللبنانية، مع وجوب تقيد المصارف قبل 2019/12/31.
- هـ- إعادة جدولة قروض الزبائن الممولة من مصرف لبنان شرط تحويلها لهذه الغاية من الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي أو إذا كانت ممنوحة أصلاً بالدولار الأميركي.

6. **الحماية العامة للبيانات الشخصية:** بناءً لأحكام قانون الحماية العامة للبيانات الشخصية General Data Protection Regulation الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2016/4/27، ومع الاحتفاظ بأحكام القوانين والأنظمة الإلزامية المعمول بها في لبنان، تمّ الطلب من المصارف والمؤسسات المالية وجميع المؤسسات الأخرى الخاضعة لرقابة مصرف لبنان اتخاذ الإجراءات المناسبة تماشياً مع القانون المذكور لاسيما لجهة تعيين مسؤول عن حماية البيانات الشخصية من داخل وحدة الامتثال وممثل لدى الاتحاد الأوروبي، كما تم تعديل برنامج الامتثال (Compliance Program) المتعلق بإنشاء دائرة الامتثال.

7. **أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:** التزاماً بتوصيات مجموعة العمل الدولي (FATF) تمّ وضع تعريف واضح لصاحب الحقّ الاقتصادي Beneficial Owner وآلية مفصلة لتحديثه. بالإضافة إلى ذلك وحفاظاً على أصول التعامل مع العملاء، تمّ طلب من المصارف إبلاغ

هيئة التحقيق الخاصة فوراً عند تجميد أو إقفال أي حساب عائد لأحد عملائها أو الامتناع عن التعامل أو عن فتح أي حساب له وتوضيح الأسباب الموجبة التي تبرر اتخاذ هذه الإجراءات أو التدابير.

8. "كوتنوارات التسليف" و"مؤسسات الإقراض الصغير": بهدف تنظيم عمل كوتنوارات التسليف، تمّ السماح لها بمنح قروض من خلال مركزها الرئيسي دون سواه كما وحُظّر عليها فتح فروع لها إلا بعد الاستحصال على موافقة مُسبقة من مصرف لبنان وشرط توافر أموال خاصة حرّة لديها توازي 1 مليار ل.ل لكل فرع. كذلك عيّن الحدّ الأقصى لمجموع التسهيلات الممنوحة من أي كوتنوار تسليف إلى أي شخص واحد حقيقي أو معنوي بنسبة 5 في المائة من الأموال الخاصة للكوتنوار أو بمبلغ مئة وخمسون مليون ليرة لبنانية.

كما تمّ تحديد إطار تنظيمي خاص للمؤسسات المالية التي يكون موضوعها محصوراً بمنح قروض صغيرة أو تلك التي يفرض نظامها الأساسي أن تشكل هذه القروض ما لا يقل عن نسبة 90 في المائة من عملياتها، حيث حدّدت أموالها الخاصة الأساسية بمبلغ ملياري ليرة لبنانية للمركز الرئيسي ومايتين وخمسين مليون ليرة لبنانية لكل فرع. وفي السياق عينه تمّ:

• السماح "لمؤسسات الإقراض الصغير" (التي تتألف من الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية التي يوافق مصرف لبنان على تعاملها مع المصارف) بمنح "قروض صغيرة" من خلال المصارف فقط بحيث تقوم هذه الأخيرة، بعد اتخاذ إجراءات العناية الواجبة، بمنح القروض الصغيرة من:

أ- أموالها بموافقة أو بكفالة أو بضمانة "مؤسسات الإقراض الصغير".

ب- أموال "مؤسسات الإقراض الصغير" المودعة لديها وبموافقة هذه الأخيرة.

• زيادة سقف القروض الصغيرة الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الصغير من مبلغ 20 مليون ل.ل لا تتجاوز مدة تسديده 5 سنوات إلى 30 مليون ل.ل أو ما يوازيها بالعملة الأجنبية ولا تتجاوز مدة تسديده 6 سنوات.

دولة ليبيا

يعتبر الاستقرار المالي من أهم أولويات مصرف ليبيا المركزي. فعلى الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد إلا أن مصرف ليبيا المركزي يبذل قصارى جهده لتعزيز الاستقرار المالي. ففي هذا الإطار تم استحداث قسم الاستقرار المالي في إدارة البحوث والإحصاء، والذي يعنى بمتابعة التطورات الاقتصادية الكلية وأوضاع المؤسسات المصرفية وغير المصرفية لمواجهة التحديات والمخاطر المحتملة. كما يصدر مصرف ليبيا

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

المركزي تقريراً سنوياً عن مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي والذي يتضمن أوضاع القطاع المصرفي من حيث تطور هيكله والبيانات المجمعة للمصارف التجارية فضلاً عن مؤشرات ملاءة رأس المال والسلامة المالية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

أما على صعيد التطورات التشريعية والمؤسسية لتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، فإن مصرف ليبيا المركزي معني بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 والذي تم تعديله بصدور القانون رقم (46) لسنة 2012 الذي تضمن فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، وبتاريخ 7 يناير 2013 صدر القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية والذي أصبح سارياً في 1 يناير 2015، حيث نص القانون على منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية. كما تم انشاء وحدة للمعلومات المالية على مستوى الدولة ووحدة مكافحة غسل الأموال في المصرف المركزي.

ونتيجة للظروف والتحديات التي تواجهها ليبيا، عمل مصرف ليبيا المركزي مع المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق الوطني (في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية) على فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية في 12 سبتمبر 2018 بنسبة تقدر بحوالي 183 في المائة وذلك للحد من ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية أمام الدينار الليبي في السوق الموازية واضفاء نوع من الاستقرار النسبي على سعر صرف الدينار الليبي، الامر الذي أدى الى تحقيق معدلات تضخم سالبة نهاية عام 2018.

جمهورية مصر العربية

يستهدف البنك المركزي المصري تحسين الشفافية وتحليل مُختلف مخاطر النظام المالي وتسهيل الاتصال مع المجتمع المالي على نطاق واسع، وذلك تماشياً مع الممارسات الدولية في مجال التقييم والتبليغ عن مخاطر النظام المالي التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي. كما يستهدف البنك المركزي المصري إصدار تقرير الاستقرار المالي بشكل سنوي منتظم.

في ذات السياق، أنشأ البنك المركزي المصري في عام 2006 إدارة مستقلة، تحت مسمى "إدارة مراقبة المخاطر الكلية"، تعنى بإعداد مؤشرات الإنذار المبكر وتحليل مؤشرات الاحتراز الكلي لتحليل القطاع المصرفي الكلي. وينصب تركيز هذه الوحدة على القطاع المصرفي، ولكن تدرس أيضاً التطورات في قطاعات أخرى من الاقتصاد والأسواق المالية المصرية للكشف عن أي نقاط ضعف محتملة قد تؤثر على النظام المصرفي.

كما تتولى هذه الوحدة إصدار تقرير الاستقرار المالي السنوي، بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الداخلية المعنية بتحليل قدرة القطاع المصرفي على مواجهة تداعيات الأزمات أخذاً بالاعتبار مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية، ومؤشرات السلامة المصرفية، وغيرها من مؤشرات مخاطر القطاع المصرفي، إضافةً إلى القيام باختبارات التحمل بصورة دورية.

يتناول تقرير الاستقرار المالي تحليل لأهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي، كما يتضمن تحليل التطورات الرئيسية في النظام المالي بقطاعه المصرفي وغير المصرفي وتأثير ذلك على الاستقرار المالي. أيضاً يتطرق التقرير إلى البنية التحتية للنظام المالي وأبرز الاتجاهات في نظم المدفوعات والتسوية، إضافةً إلى استراتيجية الشمول المالي. هذا، وقد تم تكليف إدارة مراقبة المخاطر الكلية، وهي إحدى الإدارات الثمان في قطاع الرقابة والإشراف، بأن تراقب الاتجاهات والمخاطر في الجهاز المصرفي المصري على المستوى الكلي، وتطوير القدرة على إجراء تحليل التحوط الكلي.

على صعيد تنظيم الصناعة المالية، قام البنك المركزي المصري بإصدار تعليماته للبنوك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقررات بازل III، فيما يتعلق بالمتطلبات الخاصة بتعزيز القواعد الرأسمالية، وكذلك قيام البنوك بتدعيم أسس الرقابة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة، ومعايير المحاسبة الدولية، بما يضمن تحسن في مستوى الملاءة المالية للبنوك والحد من المخاطر النظامية مثل مخاطر الائتمان والسيولة والتركز والتي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي.

كما أطلق البنك المركزي المصري عدد من المبادرات والتعليمات الرقابية تستهدف ترسيخ مفهوم الشمول المالي بما ينعكس إيجابياً على الإستقرار المالي، فضلاً عن إصدار تقرير رسمي عن الشمول المالي في مصر. تشمل المبادرات أيضاً تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بحيث يُشكل إجمالي القروض الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 20 في المائة من إجمالي المحفظة الائتمانية لكل بنك بحلول عام 2020.

كذلك، قام البنك المركزي المصري بإنشاء قاعدة بيانات شاملة لتجميع وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بالشمول المالي، إضافةً إلى إصدار تعليمات أخرى تعزز من الاستقرار المالي في مصر، منها تعليمات بشأن إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز لغير أغراض المتاجرة، وضوابط تعامل البنوك مع الشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط بهدف الحد من ارتفاع معدلات المخاطر والتعثر. من ناحية أخرى، تم مطالبة البنوك بإجراء تقييمات خارجية للمراجعة الداخلية مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من خلال مراقب حسابات مستقل، وبحيث يتم إخطار البنك المركزي بنسخة من التقييم. كذلك تم إصدار تعليمات خاصة بتطبيق

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

متطلبات المعيار الدولي لتقارير المالية رقم 9 والتي ستعزز من إدارة مخاطر الائتمان لدى البنوك. من ناحية أخرى، وافق البنك المركزي على الاعتراف بضمان شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي سيعزز من وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي. يُضاف لذلك اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.

تجدر الإشارة إلى أنه جاري العمل حالياً على تعديل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي بهدف مواكبة التطورات التي حدثت على الساحة المصرفية وتدعيم استقلالية البنك المركزي المصري ودوره في الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ودعم الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة الفردية والمؤسسية وحوكمة البنوك، بجانب تعزيز حماية حقوق عملاء البنوك، كما يشمل القانون فصل عن خدمات الدفع الإلكتروني.

المملكة المغربية

يُعتبر بنك المغرب الجهة المسؤولة عن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة، وقد تطرق القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها للرقابة الاحترافية الكلية وتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان ونظام ضمان الودائع. وتجدر الإشارة انه تم توسيع مهام البنك المركزي لتشمل المساهمة في استقرار القطاع المالي الوطني في إطار قانون بنك المغرب الجديد الذي دخل حيز التطبيق في يوليو 2019.

في هذا السياق، يُعهد إلى لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية القيام بالرقابة الاحترافية الكلية على القطاع المالي، وتتألف من ممثلين لبنك المغرب وللسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وللسلطة المكلفة بمراقبة سوق الرساميل كما تشمل ممثلين عن وزارة المالية، ويعهد إلى هذه اللجنة مهمة:

1. تنسيق أعمال أعضائها فيما يتعلق بالإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها.
2. تنسيق الرقابة على الهيئات التي تراقب الكيانات المكونة لتجمع مالي، وكذلك الأنظمة المشتركة المطبقة على هذه المؤسسات.
3. تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية الشمولية وتنسيق الأنظمة المشتركة المطبقة عليها وكذلك مراقبتها.
4. تحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر الشمولية.
5. تنفيذ جميع التدابير للوقاية من المخاطر الشمولية والحد من تأثيراتها.

6. تنسيق أعمال حل الأزمات التي تؤثر على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تكتسب خطراً شمولياً.

7. تنسيق التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات المكلفة بمهام مماثلة بالخارج.

أما قسم الرقابة الإحترازية الكلية في بنك المغرب، فيعهد له وضع السياسة العامة وتقنين الأدوات الإحترازية المتعلقة بهذا المجال، وإجراء تحليلات ودراسات لتحديد وتقييم المخاطر المالية النظامية على الاستقرار المالي. يعهد له أيضاً، رصد المخاطر الناجمة عن التجمعات المالية بالتنسيق مع مديرية الرقابة البنكية، والسلطة المغربية لسوق الرساميل وسلطة الإشراف على التأمين والاحتياط الإجتماعي. وكذلك دراسة واقتراح التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر النظامية لمجلس الاستقرار المالي (الداخلي لبنك المغرب) وتتبع تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. كما يقوم بإصدار التقرير السنوي للاستقرار المالي.

من جانب آخر، وفي إطار سعيه لتعزيز الاستقرار المالي في الدولة، قام بنك المغرب بإعداد التعميم المتعلق بشروط دفع الأشتراكات في الصندوق من قبل المؤسسات الائتمانية، وكذلك الاموال الذاتية وكفاية رأس المال الخاصة بالمصارف التشاركية. من جانب آخر دخل المعيار الدولي IFRS رقم 9 حيز التنفيذ والذي سيعزز من متانة المراكز المالية للبنوك، من خلال توفير المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المتعثرة أو المتوقع تعثرها.

من المبادرات التي قام بها البنك المركزي والرقابة الإحترازية الكلية الداعمة للاستقرار المالي في المغرب تلك التي تتعلق بإرساء الوضع القانوني لتفعيل العمل بالأدوات الإحترازية الكلية، فقد وضع البنك الأسس التنظيمية والتحليلية لتفعيل رأس المال المضاد للتقلبات الإقتصادية كرافعات ضد مخاطر تراكم الاختلالات المالية. وعلى نفس المنوال، فقد تم تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية وارساء منهجية معايرة رأس المال الإضافي الخاص بها وفق معيار بازل III. فيما يتعلق بالأدوات الخاصة بقطاع العقارات، يواصل البنك جمع البيانات اللازمة حول هذا الموضوع، وخاصةً نسبة القرض إلى القيمة (LTV)، قبل إعداد البيانات المالية والنصوص التشريعية و / أو التنظيمية لتفعيلها.

قام البنك أيضاً في إطار أعمال لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية بالمصادقة على خارطة طريق 2019-2021 تهتم برصد المخاطر النظامية وأيضاً تلك المتعلقة بالمخاطر السيبرانية في القطاع المالي، وتم تضمين الإجراءات المتعلقة بمراقبة الثورة الرقمية (ظهور Fintech على وجه الخصوص) ومراقبة تأثير تشجيع التمويل الأخضر على الاستقرار المالي. كما عمل البنك جنباً إلى جنب مع الهيئات التنظيمية الأخرى على مسودة دورية أولية حول الإشراف على التجمعات المالية.

الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أهمية سلامة القطاع المصرفي في الحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي، حيث تلعب البنوك دوراً أساسياً في الإقتصاد والمتمثل بتوفير السيولة والإحتياجات التمويلية لتمويل الأنشطة الإقتصادية المختلفة الأمر الذي يُعزز النمو الإقتصادي. كانت المراكز المالية لعدد كبير من البنوك بداية الأزمة، مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تعثر بنك ليمان برانرز أدى إلى انهيار البنوك الأخرى واحداً تلو الآخر بسبب مخاطر العدوى، بل وتعدى ذلك حدود الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وضعت النظام المالي العالمي برمته في مخاطر، الأمر الذي انعكس سلباً على اقتصادات الدول وكبدها خسائر باهظة لسنوات عديدة، عزز ذلك قناعة السلطات الإشرافية أن استقرار كل من النظامين المالي والإقتصادي لا يتحقق إلا إذا تم أخذ المخاطر المالية والإقتصادية (جنباً إلى جنب) بالإعتبار عند إتخاذ القرارات في السياسات الإقتصادية والإحترافية.

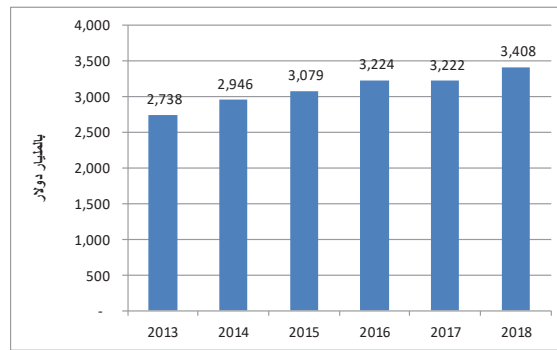
تبرز أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية، من خلال دوره الحيوي المتمثل في ردف الإقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة للأنشطة الإقتصادية المختلفة، ويُعتبر القطاع المصرفي في الدول العربية أهم مكون للنظام المالي فعلى سبيل المثال شكلت موجودات القطاع المصرفي في كل من الأردن، مصر، الكويت والبحرين ما نسبته 94 في المائة، 90 في المائة، 88 في المائة و85 في المائة من موجودات النظام المالي على التوالي. إضافةً لذلك، يُعد القطاع المصرفي في الدول العربية كبير الحجم إذا ما قورن بالنتائج المحلي الإجمالي، فقد بلغ حجم موجودات هذا القطاع مقوماً بالدولار في نهاية عام 2018 حوالي 3.4 ترليون دولار مشكلاً ما نسبته 124 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، الأمر الذي يوضح أهمية تعزيز متانة هذا القطاع وبما ينعكس إيجابياً على الإستقرار الإقتصادي والمالي في الدول العربية، خصوصاً أن هذا القطاع واجه العديد من التحديات والمخاطر التي أفرزتها الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والعالمية. وبالرغم من ذلك، فقد استمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال العام 2018، حيث أظهرت البيانات الإحصائية المجمعّة للبنوك العربية تواصل التحسن بشكل عام في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي بصورة مجمعة، وإن كان ذلك قد يتفاوت في حالة بعض الدول العربية، حيث ظهر تأثير التحديات والظروف الصعبة التي تواجهها بعض الدول العربية، على أداء القطاع المصرفي فيها، يستعرض هذا الفصل تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية ومخاطره³.

³ مصدر بيانات هذا الفصل: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويشمل هذا الفصل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

أ. موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية

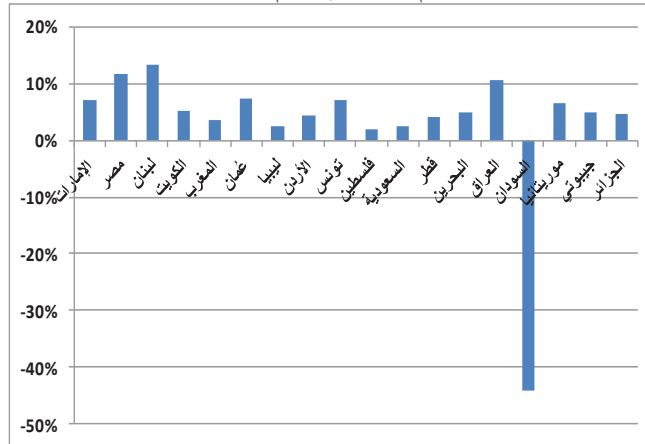
أخذ حجم موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية بالنمو خلال الفترة (2012-2016) ثم إستقر نسبياً خلال عام 2017، ليُعاود الإرتفاع خلال عام 2018. إذ بلغ حجم الموجودات مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 3,408 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 مقابل 3,222 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 أي بمعدل نمو بلغ 5.8 في المائة (شكل 3-1). شهد حجم الموجودات للقطاع المصرفي ارتفاعاً خلال عام 2018 لدى جميع الدول العربية باستثناء البنوك السودانية، حيث انخفض حجم موجوداتها مقوماً بالدولار الأمريكي 44 في المائة بسبب الظروف والتحديات التي يواجهها السودان. من جهة أخرى، جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى من حيث تحقيق أكبر معدل نمو في القطاع المصرفي العربي، فبعد تراجع حجم موجودات البنوك المصرية بنسبة 32.1 في المائة عام 2017 بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال العامين 2016 و2017 مع توجه الإنتقال إلى سعر الصرف المعموم، استطاعت البنوك المصرية تجاوز أثر التعويم وتحقيق نسبة نمو بلغت 11.7 في المائة عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017. أما المرتبة الثانية فقد احتلتها البنوك اللبنانية، حيث نمت موجوداتها بنسبة نمو بلغت 13 في المائة في عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017. من الجدير ذكره أيضاً، أن البنوك العراقية حققت موجوداتها نسبة نمو بلغت 10.5 في المائة في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017، متجاوزةً بذلك أثر إعادة تقييم وتسوية بعض موجودات البنوك في عام 2017، الذي أدى آنذاك إلى تراجع حجم موجوداتها في عام 2017 بنسبة 16.1 في المائة مقارنةً بنهاية عام 2016، أما بنوك بقية الدول العربية، فالشكل (3-2) يبين معدل نمو حجم الموجودات فيها.

شكل 3-1: تطور حجم الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2018)

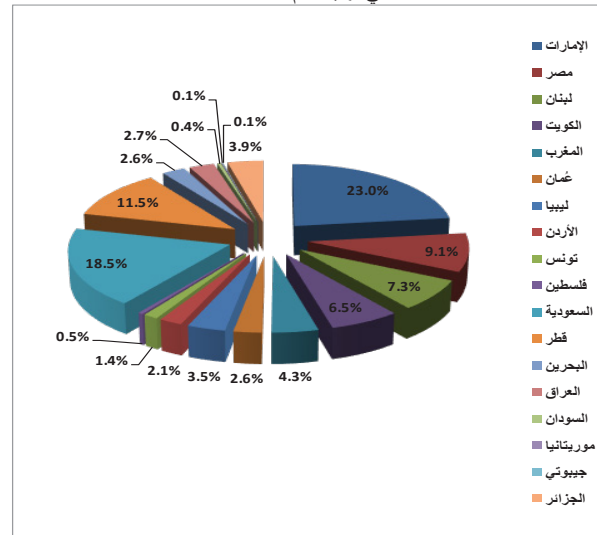


تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

شكل 2-3: معدل نمو الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017



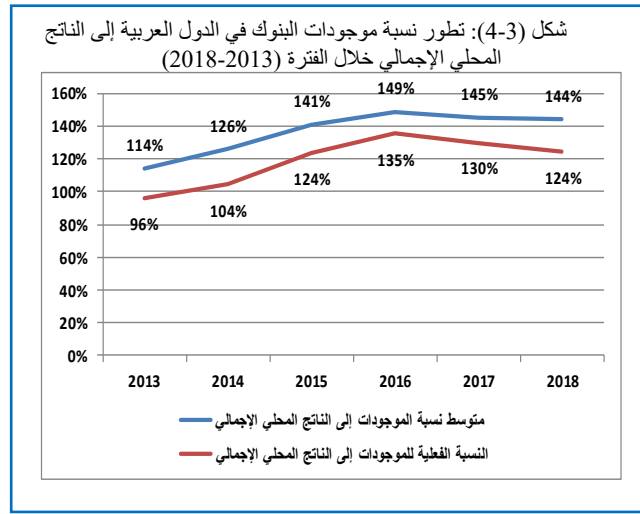
شكل 3-3: التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2018



أما فيما يخص التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي، فلا زالت البنوك الإماراتية تستحوذ على الحصة الأكبر، إذ إستحوذت البنوك الإماراتية في نهاية عام 2018 على نسبة 23.0 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي، تليها البنوك السعودية والقطرية بحصة سوقية بلغت 18.5 في المائة و 11.5 في المائة على التوالي، بمعنى أن البنوك الإماراتية والسعودية والقطرية إستحوذت على حوالي 53.0 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي، علماً أن القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إستحوذ على ما نسبته 64.6 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فقد إستحوذت البنوك المصرية على ما نسبته 9.1 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي تليها كل من البنوك

اللبنانية والمغربية والجزائرية بما نسبته 7.3 في المائة، 4.3 في المائة و3.9 في المائة على التوالي (شكل 3-3).

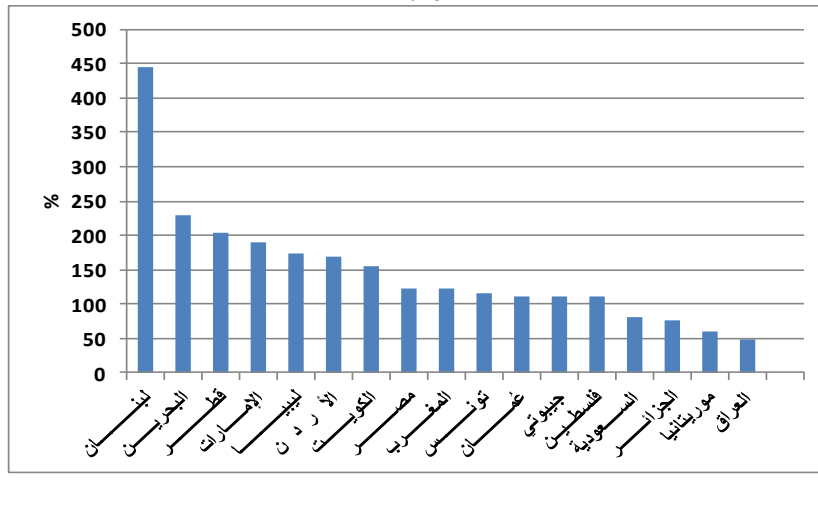
أما متوسط نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد أخذت اتجاهًا تصاعدياً خلال الفترة (2013-2016)، إلا أنها إنخفضت في نهاية عامي 2017 و2018، إذ بلغت النسبة بالمتوسط 144 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 145 في المائة في نهاية عام 2016، علماً أن المتوسط بلغ في نهاية الأعوام 2013، 2014 و2015 و2016 حوالي 114 في المائة، 126 في المائة و141 في المائة و149 في المائة و145 في المائة و144 في المائة على التوالي (شكل 3-4).



وتعكس هذه النسب أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لإرتفاع حجمه، وبالتالي أهمية دور السلطات الرقابية في تعزيز متانة هذا القطاع وتقويم مخاطره بشكل مستمر، وذلك من خلال إستخدام السياسات الإحترازية الكلية والجزئية والتنسيق مع السياسات الإقتصادية الأخرى لا سيما السياستين النقدية والمالية. أما على المستوى الإفرادى فكانت النسبة الأعلى في عام 2018 للبنوك اللبنانية وبنحو 444.7 في المائة، تليها البنوك البحرينية ومن ثم البنوك القطرية، بنحو 228.9 في المائة و202.9 في المائة على التوالي. أما الدول التي كانت لها النسبة الأقل فقد كانت البنوك الموريتانية والعراقية، حيث بلغت النسبة لديها 60.4 في المائة، و49.0 في المائة على التوالي (شكل 3-5).

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

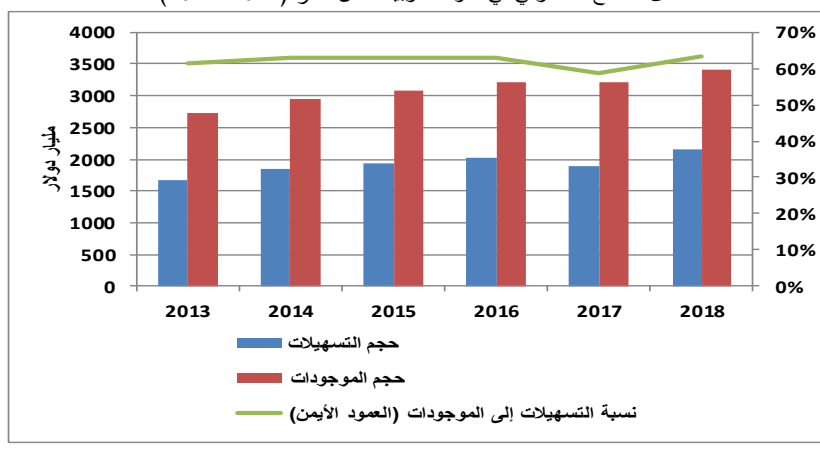
شكل (5-3): نسبة موجودات البنوك لدى الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل إفرادي في نهاية عام 2018



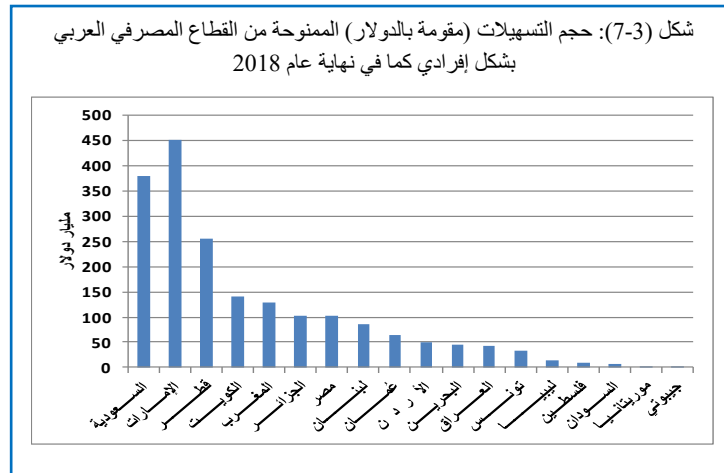
ب. هيكل موجودات القطاع المصرفي لدى الدول العربية

لا زالت محفظة التسهيلات الإئتمانية تُشكل المكون الأكبر من موجودات القطاع المصرفي العربي. فقد بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي مقومة بالدولار في نهاية عام 2018 حوالي 2,155 مليار دولار أمريكي مقابل 1,897 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 13.6 في المائة، مما يُشير إلى زيادة اعتماد البنوك على أعمالها الرئيسية المتمثلة بمنح التسهيلات. فقد شكلت التسهيلات في نهاية عام 2018 حوالي 63 في المائة من إجمالي الموجودات، مقابل حوالي 59 في المائة في نهاية عام 2017، في حين بلغت النسبة 63 في المائة في نهاية الأعوام 2016 و2015 و2014، أما في نهاية عام 2013 فقد بلغت النسبة حوالي 61 في المائة على التوالي (شكل 6-3).

شكل (6-3): تطور حجم كل من التسهيلات والموجودات (مقومة بالدولار) ونسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2018)



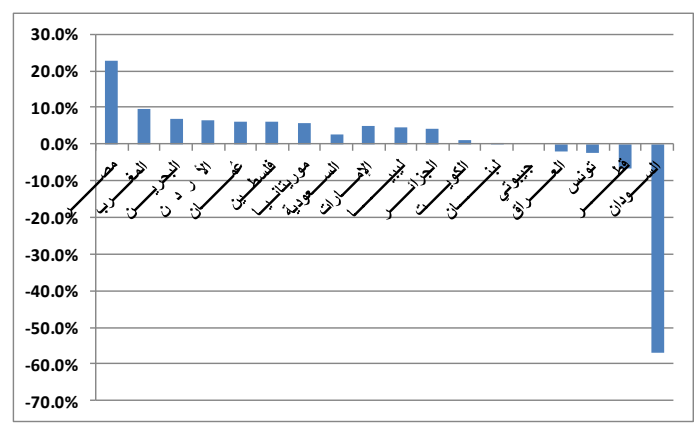
أما على المستوى الإفرادى فقد احتلت البنوك الإماراتية والسعودية المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، حيث بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها مقوماً بالدولار حوالي 451 و380 مليار دولار في نهاية عام 2018 على التوالي، تلتها البنوك الكويتية والقطرية بحجم تسهيلات بلغ حوالي 258.4 و141.0 مليار دولار على التوالي. أما البنوك الأقل فقد كانت كل من البنوك الموريتانية والجيبيوتية بحجم تسهيلات بلغ حوالي 2 مليار دولار و1 مليار دولار على التوالي (شكل 3-7).



وإحتلت البنوك المصرية المرتبة الأولى من حيث نمو حجم التسهيلات خلال عام 2018، مقارنةً مع نهاية عام 2017 بمعدل نمو بلغ 22.7 في المائة، في حين جاءت البنوك المغربية بالمرتبة الثانية ومن ثم البنوك البحرينية، إذ بلغ معدل نمو تسهيلاتهما 9.7 في المائة و6.9 في المائة على التوالي، فيما جاءت البنوك السودانية بالمرتبة الأخيرة بمعدل إنخفاض بلغ 56.9 في المائة، وذلك بسبب الظروف والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في السودان (شكل 3-8).

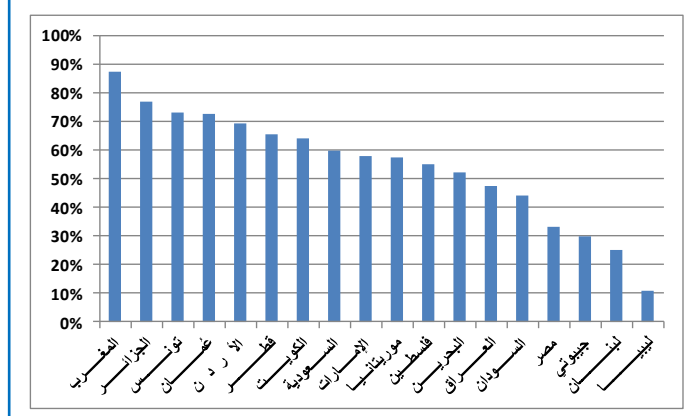
تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

شكل (8-3): معدل نمو التسهيلات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2018



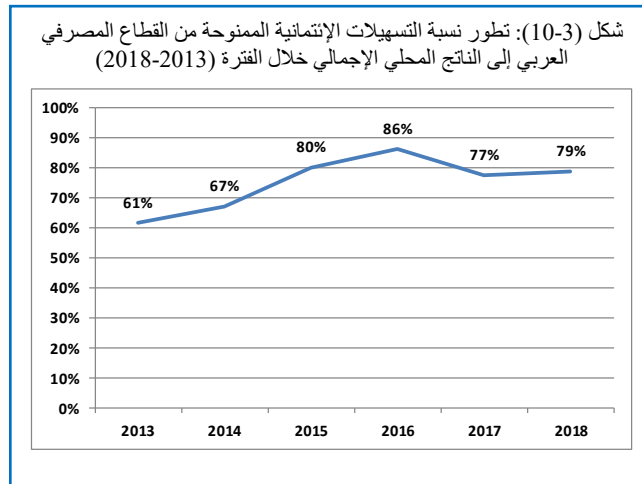
أما بخصوص نسبة التسهيلات إلى الموجودات، فقد احتلت البنوك المغربية المرتبة الأولى، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2018 حوالي 87 في المائة، وهذا قد يدل على ارتفاع شهية المخاطر لدى هذه البنوك، في حين كانت النسبة الأقل للبنوك في كل من لبنان وليبيا، حيث بلغت النسبة نحو 25 في المائة و11 في المائة على التوالي. ويُعزى انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي الليبي إلى الأثر المباشر للقانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية، ناهيك عن تأثير المناخ الاستثماري في الدولة بالظروف والتحديات التي تواجهها ليبيا وارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي. (شكل 9-3).

شكل (9-3): نسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2018



أما فيما يخص نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي العربي إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت هذه النسبة في نهاية عام 2018 حوالي 79 في المائة، في حين بلغت نحو 77 في المائة في نهاية عام 2017 (شكل 10-3)، أما نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي

التسهيلات فقد شكلت في نهاية عام 2018 ما نسبته 67.4 في المائة مقابل 66.7 في المائة في نهاية عام 2017. في حين شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص ما نسبته 59.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 مقابل 58.1 في المائة في نهاية عام 2017، هذا تجدر الإشارة إلى أن كل من نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات، ونسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحظى باهتمام بالغ من قبل السلطات الرقابية، فالنسبة الأولى تقيس مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص للسيولة الموجهة للإستثمار، والنسبة الثانية يُعتمد عليها لتقييم المخاطر النظامية فهي تقيس مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتكمن أهمية هذه النسبة بأنها تقيس المخاطر النظامية من منظور مالي واقتصادي من خلال دراسة مدى تناغم وانسجام تحرك مؤشرين هامين: الأول التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، والثاني الناتج المحلي الإجمالي، وحسب متطلبات بازل III يتم تقدير حجم فجوة الائتمان (الفرق بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي والاتجاه التاريخي لهذه النسبة) وذلك لغايات تفعيل/عدم تفعيل أداة احترازية هامة وهي هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Counter Cyclical Capital Buffer) والتي يتم فرضها على البنوك في حال كانت فجوة الائتمان تتجاوز 2 في المائة.

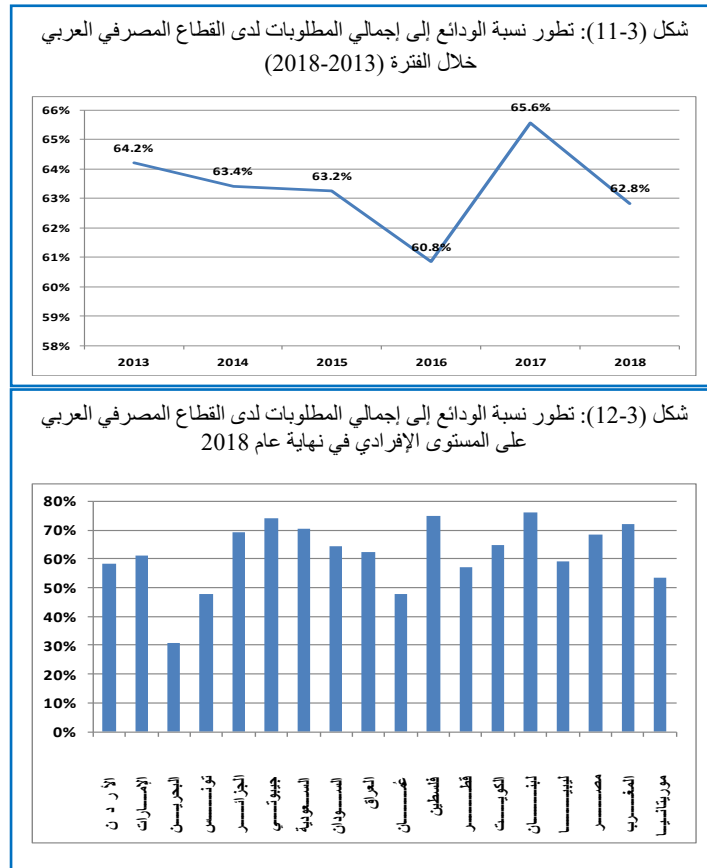


ج. هيكل المطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

بتحليل أهم مكون للمطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية وهو الودائع، فقد بقيت أهم مكون للمطلوبات خلال الفترة (2018-2013)، فبعد أن أخذت النسبة اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (2016-2013)، عاودت النسبة الإرتفاع في نهاية عام 2017 لتبلغ 65.6 في المائة بعد أن كانت 60.8 في المائة في نهاية عام 2016، إلا أن النسبة انخفضت مجدداً في نهاية عام 2018 لتصل إلى 62.8 في المائة (شكل 3-11). وعلى المستوى الإفرادى، جاءت البنوك اللبنانية والفلسطينية بالمرتبتين الأولى والثانية بنسب بلغت 76.0

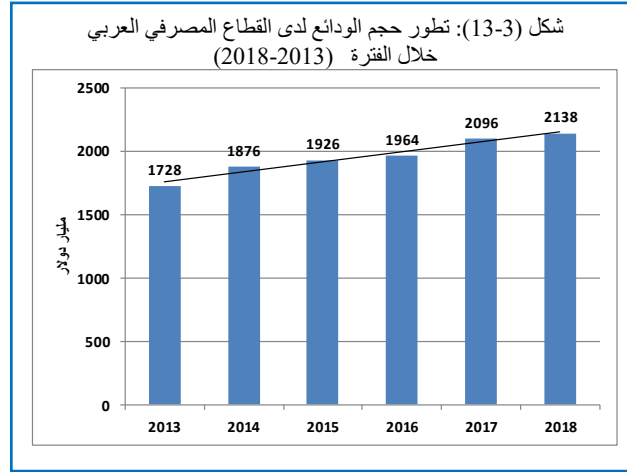
تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

في المائة و75.0 في المائة، في حين كانت أقل نسبة للبنوك البحرينية، إذ بلغت النسبة حوالي 30.7 في المائة (شكل 3-12).

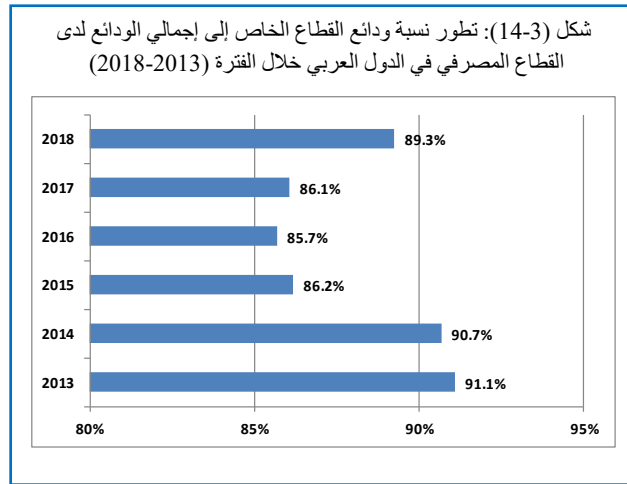


هذا وقد وصلت ودائع القطاع المصرفي ارتفاعها خلال الفترة (2013-2018) وتخطت عتبة الـ 2000 مليار دولار للعام الثاني على التوالي، حيث بلغ حجم الودائع مقوماً بالدولار حوالي 2,138 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 مقابل 2,096 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 وبمعدل نمو 2 في المائة، في حين بلغ حجم الودائع في نهاية الأعوام 2013، 2014 و 2015 و 2016 مقوماً بالدولار حوالي 1,728 مليار دولار، و 1,876 مليار دولار، و 1,926 مليار دولار، و 1,964 مليار دولار على التوالي (شكل 3-13). يُذكر أن لارتفاع حجم الودائع خلال الفترة (2013-2018) دلالات إيجابية عديدة منها على سبيل المثال: ثقة العملاء بالقطاع المصرفي العربي، نجاح سياسات البنوك باجتذاب المزيد من المدخرات، نجاح سياسات/استراتيجيات الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية، الأثر الإيجابي للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يُعزز من فرص الوصول إلى التحويل والخدمات المالية.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

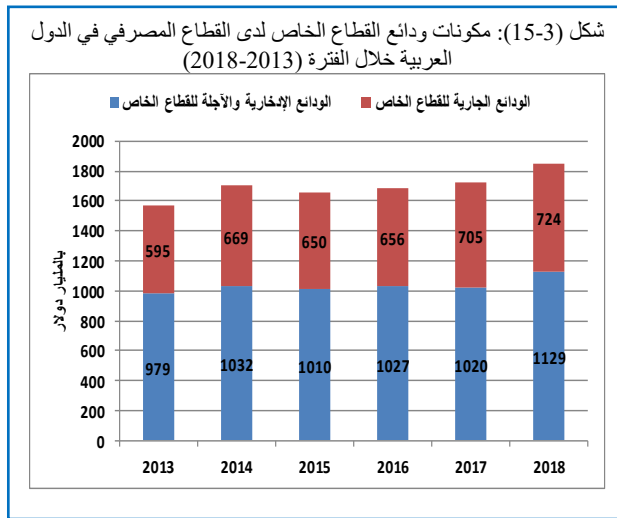


أما عن هيكل الودائع لدى البنوك العربية فقد شكلت ودائع القطاع الخاص (الودائع الجارية والودائع الإيداعية والأجلة) ما نسبته 89.3 في المائة من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018 مقابل 86.1 في المائة في نهاية عام 2017، علماً أن النسبة بلغت 85.7، و86.2، و90.7، و91.1 في المائة في نهاية الأعوام 2016، 2015، 2014 و2013 على التوالي، ويُشير ارتفاع النسبة إلى عدة دلالات إيجابية، منها ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي العربي (شكل 3-14).

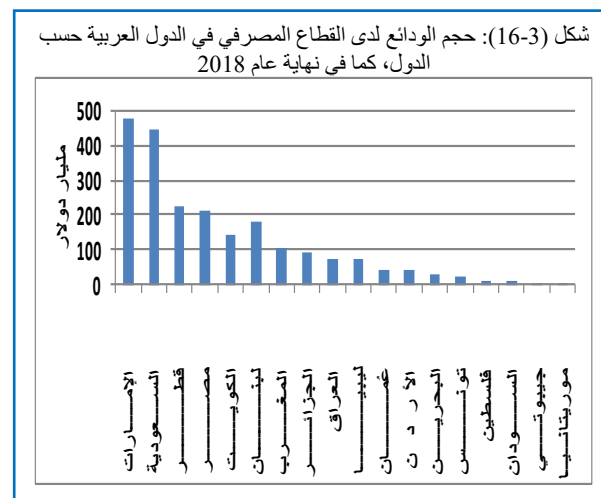


وفيما يخص مكونات ودائع القطاع الخاص فقد بلغت الودائع الإيداعية والأجلة مقومة بالدولار حوالي 1,129 مليار دولار في نهاية عام 2018 مقابل 1,020 مليار دولار في نهاية عام 2017 أي بارتفاع بلغ حوالي 10.7 في المائة، في المقابل نمت الودائع الجارية بنسبة 2.7 في المائة للفترة ذاتها، حيث بلغ حجم الودائع الجارية مقوماً بالدولار حوالي 724 مليار دولار في نهاية عام 2018 مقابل 705 مليار دولار في نهاية عام 2017 (شكل 3-15).

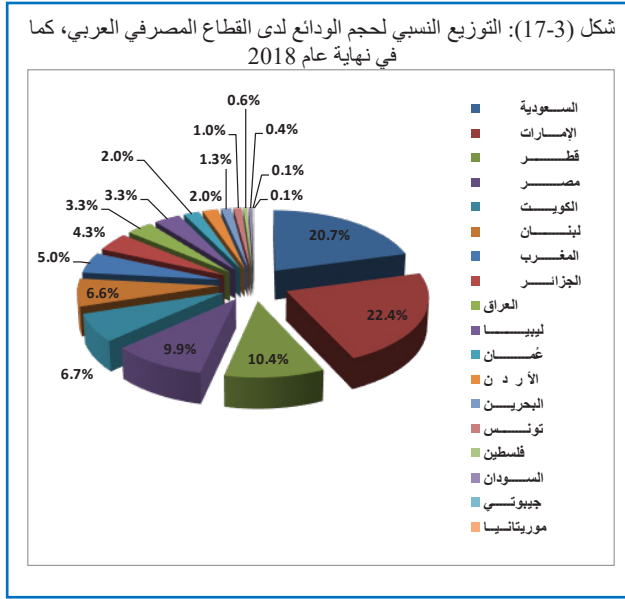
تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019



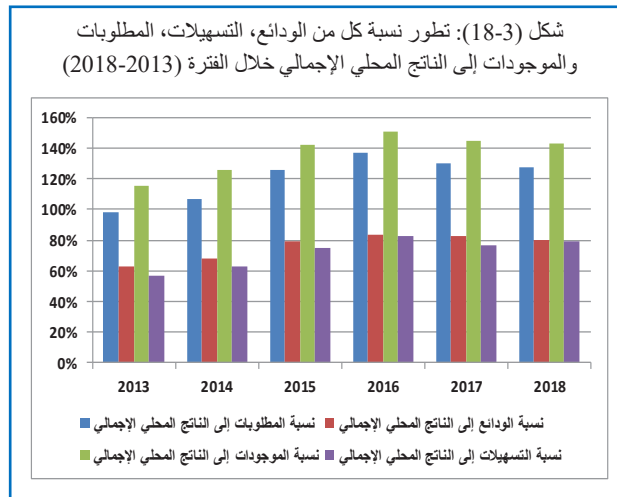
أما على المستوى الإفرادي، جاءت البنوك الإماراتية والسعودية بالمرتبتين الأولى والثانية بحجم ودائع (مقوماً بالدولار) بلغ حوالي 478 مليار دولار و443 مليار دولار في نهاية عام 2018 على التوالي، في حين جاءت البنوك في كل من جيبوتي وموريتانيا بالمرتبتين الأخيرتين بحجم ودائع بلغ 2 مليار دولار وواحد مليار دولار على التوالي (شكل 3-16).



أما التوزيع النسبي للودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد استحوذت بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على 63.5 في المائة من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2018، علماً أن البنوك السعودية والإماراتية والقطرية استحوذت على ما نسبته 53.5 في المائة من إجمالي حجم الودائع في نهاية عام 2018. أما الدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فقد جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى (والرابعة عربياً)، إذ بلغت 9.9 في المائة في نهاية عام 2018 تلتها البنوك اللبنانية والتي استحوذت على ما نسبته 6.6 في المائة (شكل 3-17).

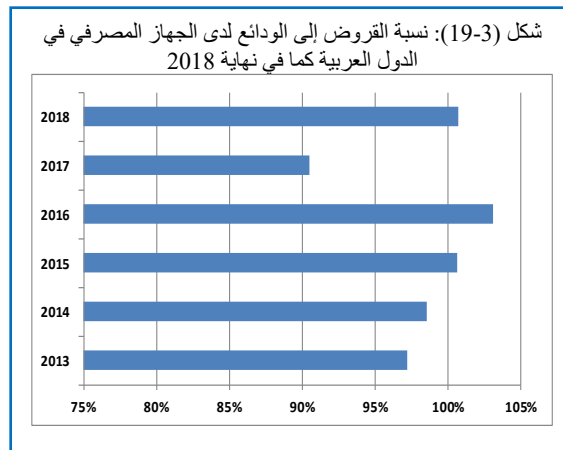


وعند مقارنة نسبة كل من المطلوبات والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2018)، يتبين أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت بشكل واضح خلال الفترة (2013-2016). أما نسبة إجمالي المطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت بشكل طفيف في نهاية عامي 2018 و2017 مقارنةً بنهاية عام 2016، إلا أن النسبة لا زالت أعلى إذا ما قورنت بالفترة (2013-2015). فيما يخص نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2018 حوالي 80 في المائة في حين بلغت 83 في المائة في نهاية عام 2017، علماً أن النسبة بلغت 63 في المائة في نهاية عام 2013. أما نسبة إجمالي المطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت بشكل طفيف من 130 في المائة في نهاية عام 2017 إلى 128 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن النسبة بلغت في نهاية عام 2013 حوالي 98 في المائة (شكل 3-18).



تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

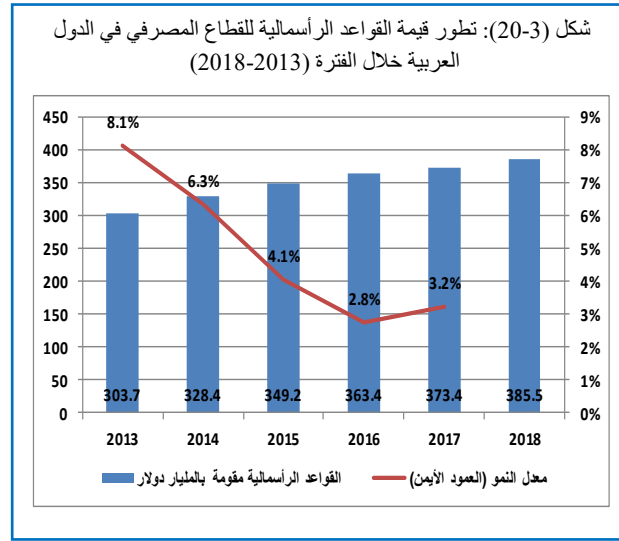
وفيما يخص نسبة القروض إلى الودائع، فقد ارتفعت النسبة من حوالي 90.5 في المائة في نهاية عام 2017 لتصل إلى حوالي 100.7 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن هذه النسبة سجلت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال الفترة (2013-2016) لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام 2016، إذ بلغت حوالي 103.1 في المائة (شكل 3-19). يُذكر أن نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض البنوك لمشاكل إضافية لقياس قدرة البنك على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة زادت احتمالية تعرض البنوك لمخاطر سيولة، لكن في المقابل يؤخذ على هذه النسبة أنها لا تراعي هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع. لذا تبرز هنا أهمية استخدام نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR (حسب مقررات بازل III) لقياس مخاطر السيولة لدى البنوك، كون هذه النسب أدق وتأخذ بالإعتبار هيكل الإستحقاقات لسط ومقام كل نسبة.



د. القواعد الرأسمالية للبنوك العربية

تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للبنوك العربية للعام الخامس على التوالي وإن كان بمعدل نمو متباطئ، قد يرجع ذلك إلى الحرص الكبير الذي أولته السلطات الرقابية والبنوك ذاتها في تدعيم القواعد الرأسمالية لها، والوصول إلى مستويات آمنة تعزز من الإستقرار المالي في تلك الدول وتحافظ على سلامة الأوضاع المالية للبنوك وتحميها من أي تقلبات أو أزمات مستقبلية. فقد أظهرت البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العربي نمو القواعد الرأسمالية لهذا القطاع خلال الفترة (2013-2018)، إذ بلغت القواعد الرأسمالية (مقومة بالدولار) حوالي 385.5 مليار دولار في نهاية عام 2018 مقابل 373.4 مليار دولار في نهاية عام 2017، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 3.2 في المائة (شكل 3-20)، علماً أن القواعد الرأسمالية ارتفعت بنسبة 26.9 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2013، الأمر الذي يُعزز من قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر المحتملة ويعزز من قدرته على استيعاب الصدمات. تجدر الإشارة إلى أن القواعد الرأسمالية لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية شكلت حوالي 69.8 في المائة من إجمالي القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي العربي.



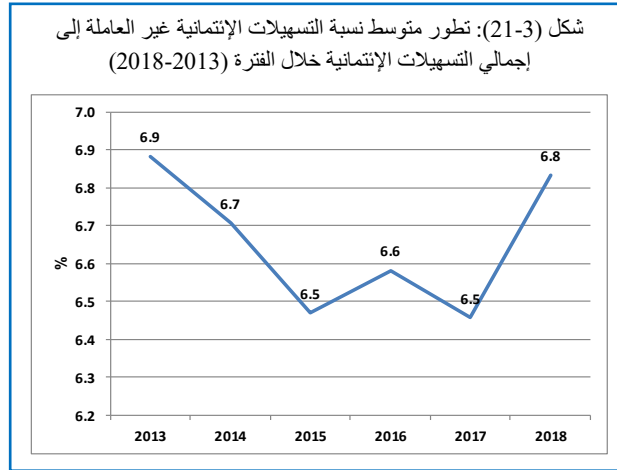
هـ. مؤشرات السلامة المالية

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، إضافة إلى أنها تعكس مدى القدرة والكفاءة الإدارية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما. يستعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات في القطاع المصرفي لدى الدول العربية:

1. **مؤشر جودة الأصول:** تعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة (التسهيلات المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول. إضافةً لذلك فإن هذه النسبة تعكس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى سيولة. هذا وقد حافظ متوسط هذه النسبة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات مقبولة بالرغم من ارتفاعه في نهاية عام 2018، إذ بلغ المتوسط حوالي 6.8 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل حوالي 6.5 في المائة في نهاية عام 2017، في حين بلغ 6.6 في المائة و6.5 في المائة في نهاية عامي 2016 و2015 على التوالي، علماً أن المتوسط بلغ 6.7 في المائة و6.9 في المائة في الأعوام 2014، 2013 على التوالي (شكل 3-21)، وقد يُعزى الارتفاع في متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات في عام 2018 إلى بدء عدة دول بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، حيث يشمل نطاق تطبيق المعيار التسهيلات الائتمانية الجيدة وغير الجيدة، من الجدير ذكره أن تطبيق المعيار المذكور سيؤدي إلى تعزيز مائة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة،

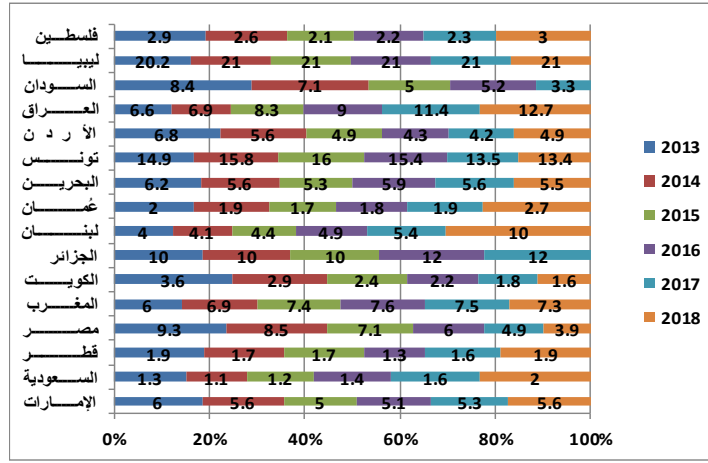
تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار خاصة في بداية التطبيق تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالاعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الاقتصادي) من اليوم الأول لمنح الائتمان وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك.



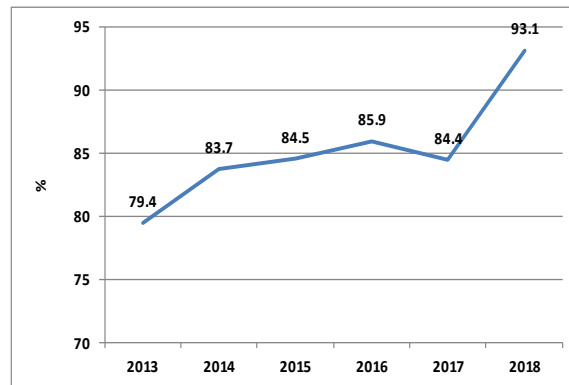
جاءت البنوك الليبية بالمرتبة الأولى من حيث النسبة الأعلى، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 21 في المائة في نهاية عام 2018. يُعزى ذلك إلى الظروف والتحديات التي لا تزال تُعاني منها ليبيا، فيما جاءت البنوك التونسية والبنوك العراقية بالمرتبتين الثانية والثالثة بنسب بلغت 13.4 في المائة و12.7 في المائة على التوالي. بالنسبة لتونس، فقد نتجت النسبة المرتفعة للتسهيلات غير العاملة لدى القطاع المصرفي إلى أسباب هيكلية ومؤسسية ترجع إلى فترة ما قبل سنة 2010 وتعمل الهيئات الرقابية حالياً مع القطاع البنكي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة، أما البنوك العراقية فقد جاء ارتفاع النسبة لديها بسبب ارتفاع القروض غير العاملة لدى البنوك الحكومية والتي تمنح قروض أكبر من البنوك الخاصة. بالإضافة إلى الظروف التي مر بها العراق بعد عام 2014 التي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى قدرة المقترضين في تسديد القروض لاسيما من القطاع الخاص. أما الدول العربية الأخرى فقد جاءت النسبة لبنوكها أقل من 10 في المائة، علماً أن النسبة لدى كل من البنوك الكويتية والقطرية كانت الأقل من بين الدول العربية، إذ كانت النسبة لديها 1.6 و 1.9 في المائة على التوالي (شكل 3-22).

شكل (22-3): نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2018)، %



أما فيما يخص نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد ارتفع متوسط هذه النسبة بشكل واضح ليصل إلى حوالي 93.1 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 84.4 في المائة في نهاية عام 2017، وكما سبقت الإشارة إليه، فإن بعض الدول بدأت بتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS9)، بموجب هذا المعيار يتم بناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، بحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان الأمر الذي يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي (شكل 23-3).

شكل (23-3): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (2013-2018)

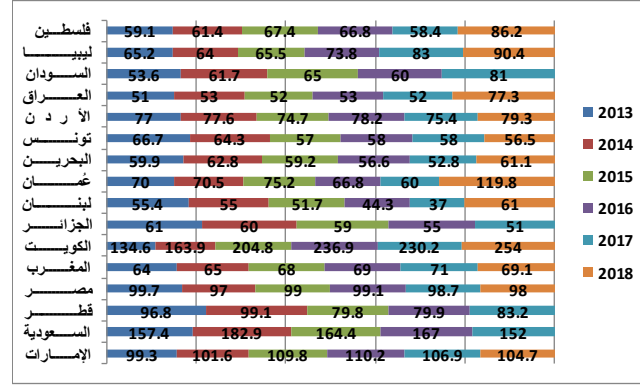


أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد احتلت الكويت المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة بلغت 254 في المائة في نهاية عام 2018، تليها البنوك العمانية والبنوك الإماراتية بنسب بلغت 120 في المائة و105 في المائة على التوالي، فيما كانت أقل نسبة لدى البنوك التونسية إذ بلغت 56.5 في المائة (شكل 24-3). وبشكل عام فإن انخفاض هذه النسبة قد يُعطي مؤشراً على عدم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناجمة عن عدم

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

الإنتظام في سداد القروض، من جهة أخرى فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباع غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة للتوزيع التي قد تسهم في تعزيز الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم النمو الاقتصادي.

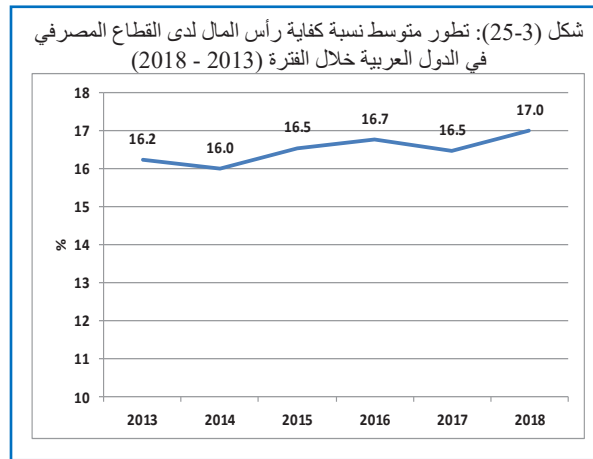
شكل (3-24): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2018)، %



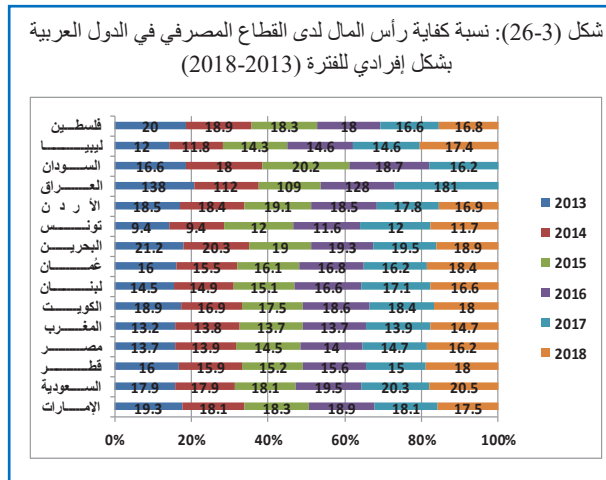
2. مؤشر معدل كفاية رأس المال: يعد رأس المال أداة هامة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها، وقد جاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما يعكس إيجاباً على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك، وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة تبين أن عدد من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة المخاطر، وقد أدى إفراط البنوك في الديون داخل وخارج الميزانية لتآكل تدريجي لرؤوس أموالها وبالتالي تضاعف خسائرها الائتمانية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على مقررات لجنة بازل II من خلال إصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسيولة (بازل III)، تهدف إلى تعزيز قدرة ونوعية رؤوس أموال البنوك لاستيعاب الصدمات. ولعل من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وقد ركز المعيار على إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى حقوق حملة الأسهم العادية (Tier1 Capital) وبموجب مقررات بازل III فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

فيما يخص متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في البنوك العربية، فقد حافظت النسبة على ثباتها خلال الفترة (2015-2018) وبنسب أعلى من تلك المطبقة دولياً حسب معيار بازل III، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، حيث بلغ متوسط النسبة في عام 2018 حوالي 17.0 في المائة مقابل 16.5 في المائة في عام 2017، في حين بلغت خلال الأعوام 2016، 2015، 2014، 2013 حوالي 16.7 في المائة، 16.5 في المائة، 16.0 في المائة، 16.2 في المائة على التوالي (شكل 3-25).

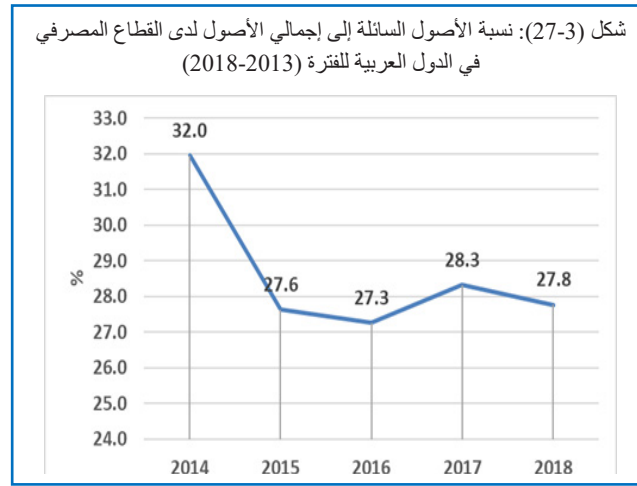


ولدى مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية، يتبين أن البنوك السعودية والبحرينية احتلت المرتبة الأولى والثانية بنسبة كفاية رأسمال بلغت 20.5 و18.9 في المائة على التوالي في عام 2018، أما في المرتبتين الثانية والثالثة فقد جاءت كل من البنوك العُمانية والإماراتية، إذ بلغت النسبة لديها 18.4 في المائة و17.5 في المائة على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك المغربية والتونسية، إذ بلغت 14.7 في المائة و11.7 في المائة على التوالي، مع ذلك تتجاوز هذه النسب النسبة المطبقة دولياً وفق مقررات بازل III وهي 10.5 في المائة (شكل 3-26).



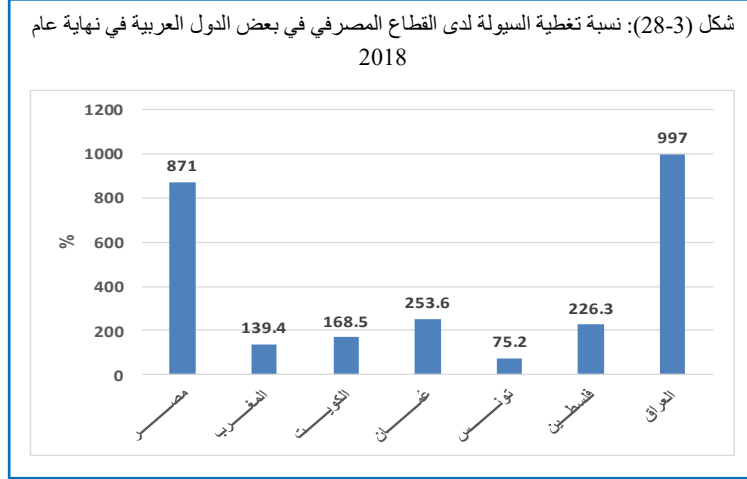
تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

3. **مؤشر السيولة:** تُعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى، وقد حافظت هذه النسبة لدى القطاع المصرفي العربي على مستويات جيدة تراوحت بين (27.3 في المائة- 32.0 في المائة)، فقد بلغت النسبة حوالي 27.8 في المائة في نهاية عام 2018، مقابل 28.3 في المائة في نهاية عام 2017 (شكل 3-27)، أما على الصعيد الإفرادى، فقد كانت أعلى نسبة للبنوك الليبية بنسبة بلغت 67.9 في المائة، تلتها البنوك العراقية والأردنية بنسب بلغت 46.1 و 43.3 في المائة، في حين كانت أقل نسبة للبنوك التونسية والتي بلغت النسبة لديها 4.5 في المائة، ويُعزى انخفاض هذه النسبة لدى البنوك التونسية إلى دخول تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) حيز التنفيذ في يناير 2015، حيث تم الاحتفاظ فقط بالموجودات السائلة الأعلى جودة في البسط (أذون الخزانة والأرصدة النقدية).



تجدر الإشارة إلى أن عدد من الدول العربية بدأت بتطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر والذين يعززان من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته، حيث تقيس نسبة تغطية السيولة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتساوي الأصول عالية الجودة مقسومة على التدفقات النقدية الخارجة (المتوقعة) تحت الأوضاع الضاغطة خلال الثلاثين يوم المقبلة، والشكل (3-28) يُبين نسبة تغطية السيولة لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية التي طبقت هذا المعيار. أما معيار نسبة صافي التمويل المستقر فيهدف إلى التأكد والتحقق من أن التمويل المستقر المتاح لدى البنك يكفي لمواجهة ومقابلة التمويل المستقر المطلوب، ويمكن تعريف التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding) بأنه مصادر التمويل على جانبي حقوق الملكية والمطلوبات لكل بنك التي تأخذ صفة الاستقرار، وذلك بالإستناد إلى تطبيق نسب ترحيحية لمعاملات التمويل المستقر المتاحة لها والتي يحددها المعيار في ضوء أهمية وطبيعة بنود هذه المصادر ودرجة استقرارها، حيث تتراوح نسب معامل التمويل المستقر المتاح التي يتم تطبيقها من 100 في المائة (الأكثر استقراراً) إلى 0 في المائة (الأقل استقراراً)،

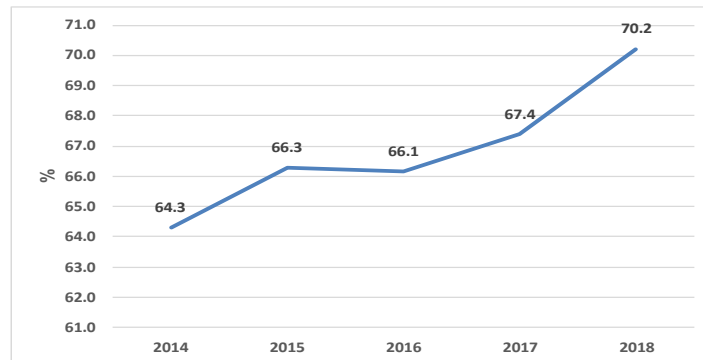
أما صافي التمويل المطلوب فيُعرف بموجب هذا المعيار بأنه استخدامات مصادر التمويل على جانبي الأصول داخل الميزانية وخارجها، والتي يجب أن يواجهها أو يقابلها تمويل مستقر استناداً إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المطلوب لها والتي تتراوح من 0 إلى 100 في المائة.



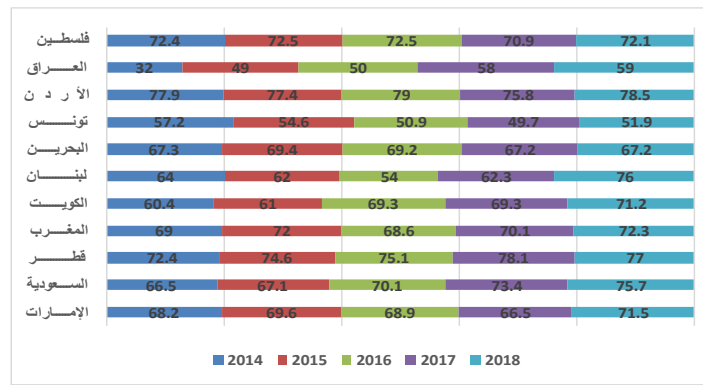
4. **مؤشرات الكفاءة التشغيلية:** يُعتبر صافي هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة بدورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين. وقد واصلت نسبة هامش صافي الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي ارتفاعها للعام الثالث على التوالي، الأمر الذي يُشير إلى ازدياد اعتماد البنوك على أعمالها الرئيسية، فقد بلغت النسبة 70.2 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 67.4 في المائة في نهاية عام 2017، أما على الصعيد الإفرادى، فقد كانت أعلى نسبة لدى كل من البنوك الأردنية والبنوك القطرية، إذ بلغت النسبة في نهاية عام 2018 لديهما 78.5 في المائة، و77.0 في المائة على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى كل من البنوك التونسية والبنوك العراقية، إذ بلغت النسبة لديهما حوالي 51.9 في المائة و59.0 في المائة على التوالي (شكل 3-30).

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

شكل (29-3): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2018)



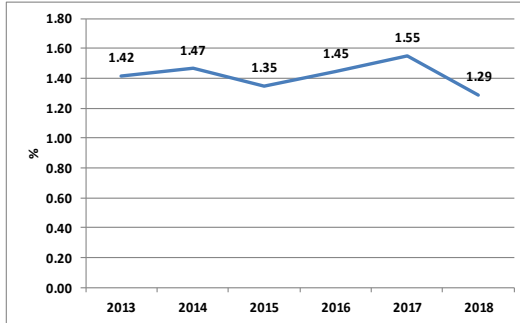
شكل (30-3): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2014-2018)



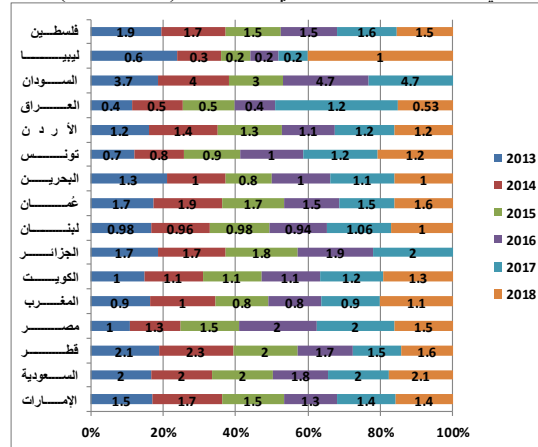
5. مؤشرات الربحية: تشمل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية:

- **معدل العائد على الموجودات:** يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته. وخلال الفترة (2013-2018) حافظت معدلات العائد على الموجودات على نسب تراوحت بين (1.23 في المائة - 1.55 في المائة) (شكل 3-31)، وقد حققت البنوك السعودية المرتبة الأولى بنسبة 2.1 في المائة، في حين جاءت البنوك القطرية والعمانية بالمرتبتين الثانية والثالثة، إذ بلغت النسبة لديها 1.6 في المائة، أما أقل نسبة فكانت العراقية بنسب بلغت 0.6 في المائة (شكل 3-32)، ويُلاحظ من الشكل (3-32) أن القطاع المصرفي في الدول العربية حافظ على معدلات موجبة لهذه النسبة خلال الفترة (2013-2018) رغم الظروف والتحديات والصدمات التي واجهها الاقتصاد في الدول العربية بشكل عام، مما قد يشير إلى قدرة إدارات القطاع المصرفي على توظيف مصادر أمواله بشكل كفؤ إضافة إلى فاعليته في إدارة موجوداته.

شكل (31-3): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2018)

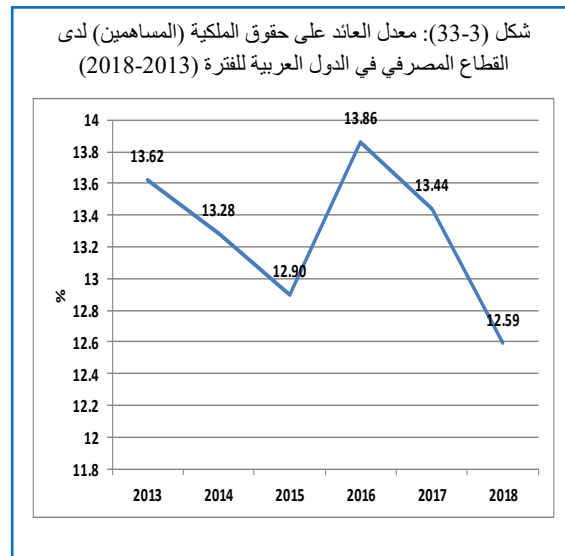


شكل (32-3): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2018)

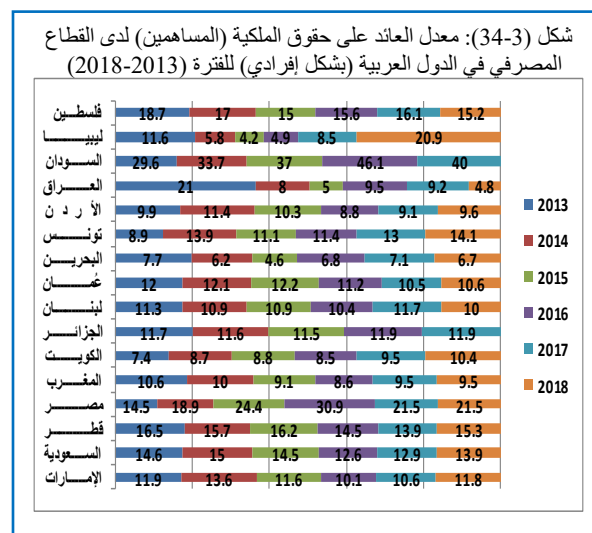


- **معدل العائد على حقوق الملكية :** حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على متوسط مستقر لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2013-2018) تراوح بين (12.49 في المائة - 14.01 في المائة)، حيث بلغ المتوسط حوالي 12.59 في المائة في نهاية عام 2018 وبتناقص طفيف عما كان عليه في نهاية عام 2016 إذ بلغ 13.44 في المائة، ويمكن القول بأن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في استخدام رأسمالها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً (شكل 33-3).

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019



وعلى المستوى الإفرادى، فقد جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى بمعدل بلغ حوالي 21.5 في المائة في نهاية عام 2018، في حين جاءت كل من البنوك الليبية والبنوك القطرية بالمرتبتين الثانية والثالثة بمعدلات بلغت 20.9 في المائة و15.3 في المائة على التوالي، في حين كان أقل معدل للبنوك العراقية بمعدل بلغ 4.8 في المائة (شكل 3-34).



من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل يمكن الإستنتاج بأنه وبالرغم من التطورات والتحديات والصدمات الإقتصادية التي شهدتها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص وما رافق ذلك من صدمات مالية وسياسية خلال الفترة (2013-2018) إلا أن الجهاز المصرفي في الدول العربية كان مستقراً وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات، حيث واصل القطاع المصرفي العربي دوره الهام في الإقتصاد، وذلك بإجتذاب السيولة وتوجيهها للإستثمار وبما يعزز من النمو الإقتصادي، كما بين الفصل أن الجهاز المصرفي العربي

حققت مستويات جيدة من رأس المال وجودة الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس سياسات وجهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع المالي وبما يعزز من الإستقرار المالي، لكن لا زال على السلطات الرقابية - في ظل المخاطر والظروف المحيطة بالمنطقة العربية- مواصلة تعزيز رقابتها على القطاع المصرفي والتحقق بشكل مستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير البنية التحتية والتشريعية له وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والإستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

بالرغم من أن القطاع المصرفي يُعتبر أهم مكون للقطاع المالي في الدول العربية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القطاعات المالية الأخرى، حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والاجتماعي في الدول العربية. كما يلعب هذا القطاع دوراً استراتيجياً في تعزيز الشمول المالي، بما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يُسهم قطاع التأمين في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية، وكذلك بما يستقطبه من موارد ادخار ضخمة تسمح بتمويل الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد. من ناحية أخرى هناك قطاعات مالية أخرى لا تقل شأناً عن قطاع التأمين ومثال ذلك قطاع الأسواق المالية، حيث تلعب هذه الأسواق دوراً حيوياً في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتنوعة وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية المختلفة. أما قطاع مؤسسات الإقراض (مثل: مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي، شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) فتقوم أيضاً بدور اقتصادي هام عن طريق منح الإئتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

أما على مستوى العالم فقد قدر مجلس الاستقرار المالي العالمي مجموع التمويلات غير البنكية بنسبة 48 في المائة من مجموع أصول المؤسسات المالية لسنة 2016. وللاعتبار فقد تمت التوصية بأهمية الاهتمام بالمخاطر النظامية التي قد تنجم عن المؤسسات المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى أهمية تعزيز وعي السلطات الرقابية بأنشطة هذه المؤسسات وترابطها مع نشاط المؤسسات المصرفية، بما يؤسس إلى إحاطة أفضل بمستوى المخاطر النظامية الناشئة عن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية عبر اتخاذ إجراءات تنظيمية ورقابية مناسبة.

يستعرض هذا الفصل تطورات القطاع المالي غير المصرفي ومخاطره، حيث سيحلل تطورات قطاعات مالية غير مصرفية هامة وهي: قطاع شركات التأمين، قطاع الأسواق المالية، قطاع شركات التمويل (قطاع مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع شركات التمويل الأخرى) وأخيراً قطاع شركات الصرافة.

أ. قطاع شركات التأمين⁴

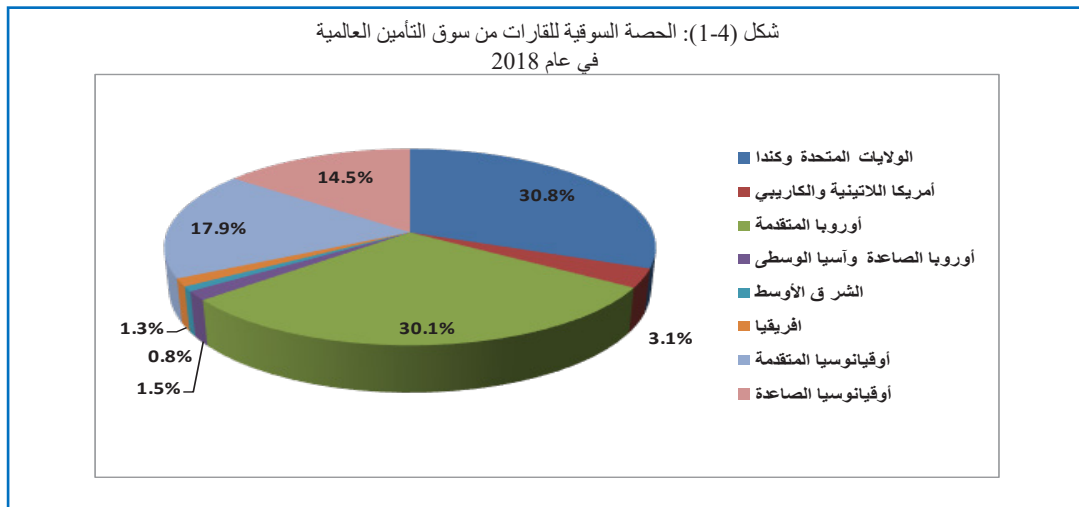
يعتبر قطاع التأمين عنصراً هاماً في تعزيز الاستقرار المالي، حيث يتمثل دوره كما سبقت الإشارة في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية.

⁴ مصدر البيانات: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، البنوك المركزية العربية والتقارير السنوية لهيئات قطاع التأمين العربية، ويشمل هذا الفصل الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر والمغرب ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

وفي الدول العربية يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في دعم الإقتصاد الوطني كونه من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في دعم الأنشطة الإقتصادية والمحافظة على استقرارها. وقد شهد قطاع التأمين في الدول العربية نمواً خلال السنوات الأخيرة تزامن مع التطورات التي تشهدها اقتصادات المنطقة العربية التي تعزز الحاجة لخدمات التأمين، حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين القائمة مع نهاية عام 2018 ما يقارب 40 مليار دولار أميركي لجميع أنواع التأمين التقليدية والإسلامية، وعلى الرغم من النمو المسجل في الرصيد القائم لأقساط التأمين، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع، بما يعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا تتجاوز هذه الأقساط نحو 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهي نسبة تقل عن النسب المماثلة للمجموعات الإقليمية الأخرى. كما تمثل الأقساط المدفوعة 0.75 في المائة من مجموع الأقساط المدفوعة في السوق العالمية للتأمين وهو مستوى لا يزال ضعيفاً مقارنة بمساهمة الدول العربية في الناتج الإجمالي العالمي.

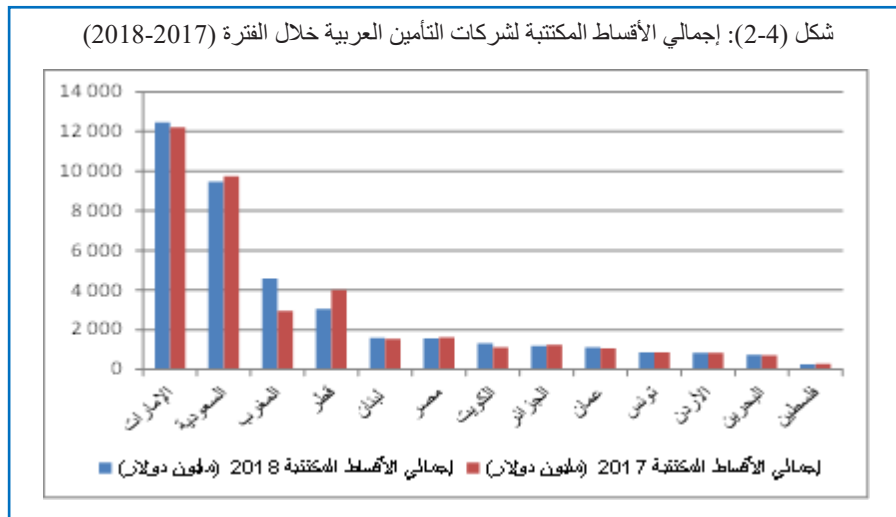
وعليه يفرض هذا الواقع تحديات على السلطات الإشرافية في الدول العربية للمساهمة في تطوير القطاع وزيادة الوعي بأهميته، وسنلقي فيما يلي المزيد من الضوء على أبرز المؤشرات المتعلقة في هذا القطاع.

1. إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين: بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العربية مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 39,020 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018 مقابل حوالي 38,107 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بمعدل نمو بلغ 2.4 في المائة، علماً أن إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على مستوى العالم بلغت حوالي 5,193.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018، لتمثل بذلك أقساط التأمين لدى شركات التأمين العربية ما نسبته أقل من واحد في المائة من سوق التأمين العالمية. وهذه تُعتبر حصة متواضعة إذا ما قورنت بالحصص السوقية للقارات بشكل عام الأمر الذي يعكس أهمية قيام السلطات الإشرافية في الدول العربية بتطوير هذا القطاع (شكل 1-4).



تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

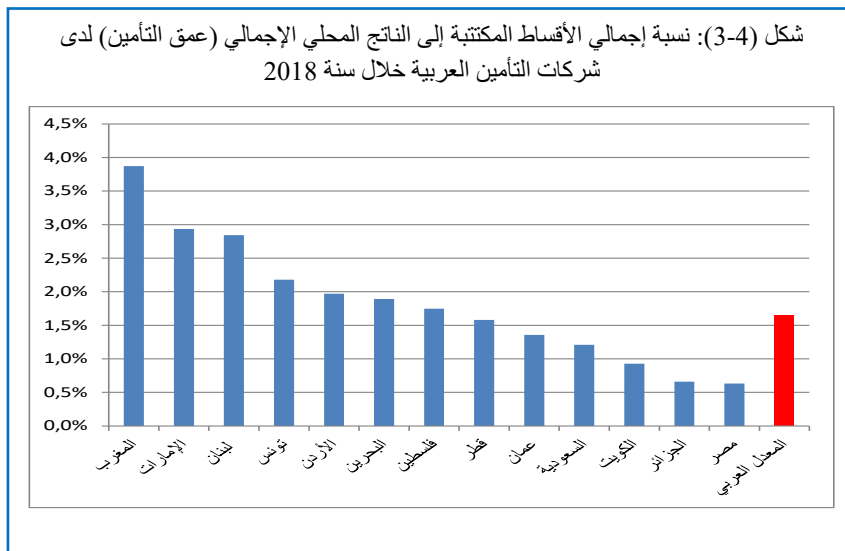
وعلى مستوى شركات التأمين العربية، فقد جاءت شركات التأمين الإماراتية بالمرتبة الأولى من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، إذ بلغت لديها حوالي 12,461 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018 تليها شركات التأمين السعودية والتي بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لديها حوالي 9,337 مليون دولار أمريكي، فيما احتلت شركات التأمين الفلسطينية المرتبة الأخيرة بإجمالي أقساط تأمين مكتتبة بلغ حوالي 279.4 مليون دولار (شكل 4-2). تجدر الإشارة إلى أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة شكل في عام 2018 حوالي 18.1 في المائة فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة للقطاع، في حين شكل إجمالي أقساط التأمينات العامة (غير التأمين على الحياة) ما نسبته 81.9 في المائة.



عمق التأمين في الدول العربية: يُقاس عمق التأمين دولياً من خلال احتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.7 في المائة في نهاية عام 2018، أي بتراجع طفيف مقارنة بالنسبة المسجلة عام 2017، في حين بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم حوالي 6.1 في المائة في نهاية عام 2018.

معدل أقساط التأمين لكل ساكن (دولار)	عمق التأمين	
127	3,7%	المغرب
1294	2,9%	الإمارات العربية المتحدة
234	2,8%	لبنان
75	2,2%	تونس
84	2,0%	الأردن
461	1,9%	البحرين
58	1,9%	فلسطين
1092	1,6%	قطر
231	1,4%	عمان
281	1,2%	السعودية
316	0,9%	الكويت
28	0,7%	الجزائر
16	0,7%	مصر
147	1,7%	المعدل العربي

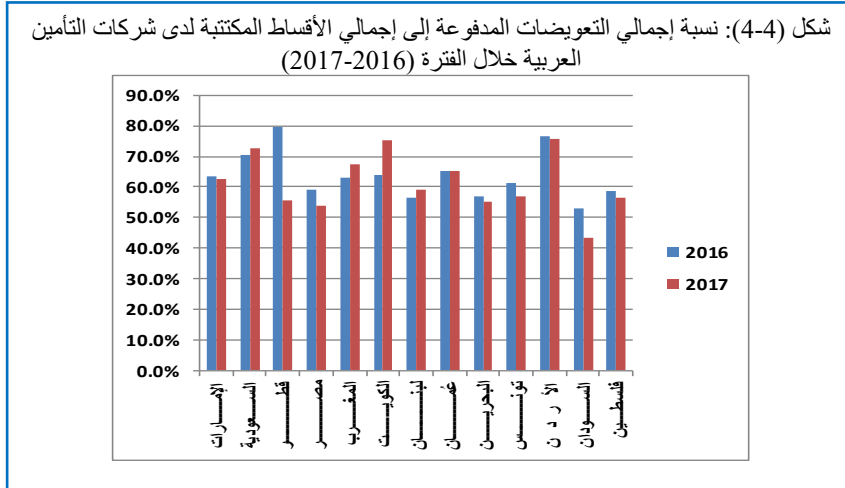
وكانت أعلى نسبة لشركات التأمين المغربية حيث بلغت النسبة لديها 3.7 في المائة في نهاية عام 2018، تليها شركات التأمين الاماراتية والتي بلغت النسبة لديها 2.9 في المائة، في حين كانت أقل نسبة لدى شركات التأمين الجزائرية والمصرية بنسب بلغت حوالي 0.7 في المائة لكل منهما (شكل 3-4).



2. إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة: فيما يخص إجمالي التعويضات المدفوعة لدى شركات التأمين العربية، فقد بلغ متوسط التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة حوالي 63.1 في المائة في نهاية

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

عام 2017 أي بتراجع طفيف عما كانت عليه في نهاية عام 2016، حيث بلغت النسبة آنذاك حوالي 63.7 في المائة. كانت النسبة الأعلى لإجمالي التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين الأردنية بنسبة بلغت 75.6 في المائة، فيما كانت النسبة الأقل لشركات التأمين السودانية إذ بلغت 43.2 في المائة (شكل 4-4).



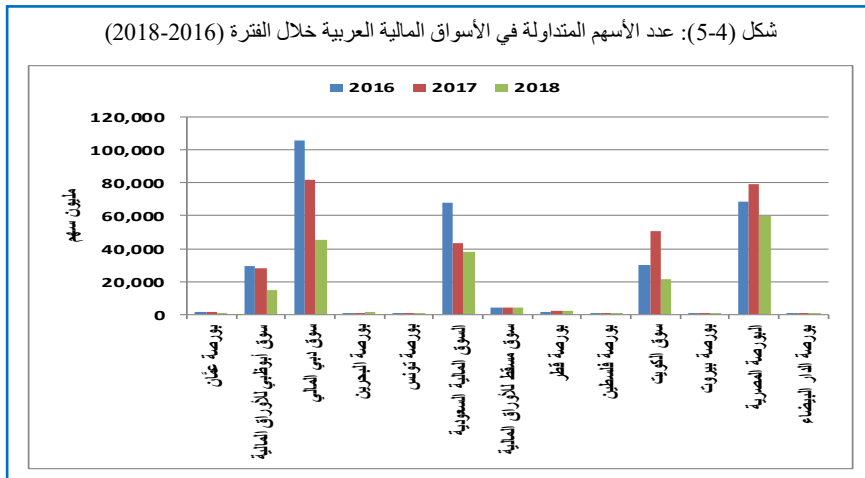
ب. الأسواق المالية العربية⁵

تكمن أهمية الأسواق المالية في دورها الحيوي والهام في دعم عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة المدخرات الوطنية، حيث تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فائض أموالهم في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة عند بيع الأسهم العائدة لهم. كذلك توفر الأسواق المالية السيولة اللازمة للمستثمرين والتي تدعم المشاريع الاقتصادية المختلفة في مختلف الاقتصادات، إذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. كذلك تُعطي الأسواق المالية مؤشراً يبنى بحالة الاقتصاد فهي بمثابة إنذار مبكر لصانعي القرار عند انخفاض قيمة الأسهم، حيث إن انخفاض قيمة الأسهم بشكل مستمر يُعطي مؤشراً على إقبال الاقتصاد على مرحلة الكساد وارتفاعها يُعطي مؤشراً على إقبال الاقتصاد على مرحلة الإزدهار أو الانتعاش، وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، إكتسبت الأسواق المالية أهمية بالغة من خلال دخول المؤشر القياسي لأسعار الأسهم كجزء أساسي من الدورة المالية، والتي يتم التنبؤ من خلالها بحدوث المخاطر النظامية وبالتالي حدوث أزمة، حيث إن ارتفاع المؤشر بشكل كبير لا يُعطي بالضرورة إنطباعاً إيجابياً، حيث إن ارتفاعه بشكل كبير قد يُنبئ

⁵ مصدر البيانات: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية، وموقع زاوية داوجونز لبيانات الأسواق المالية.

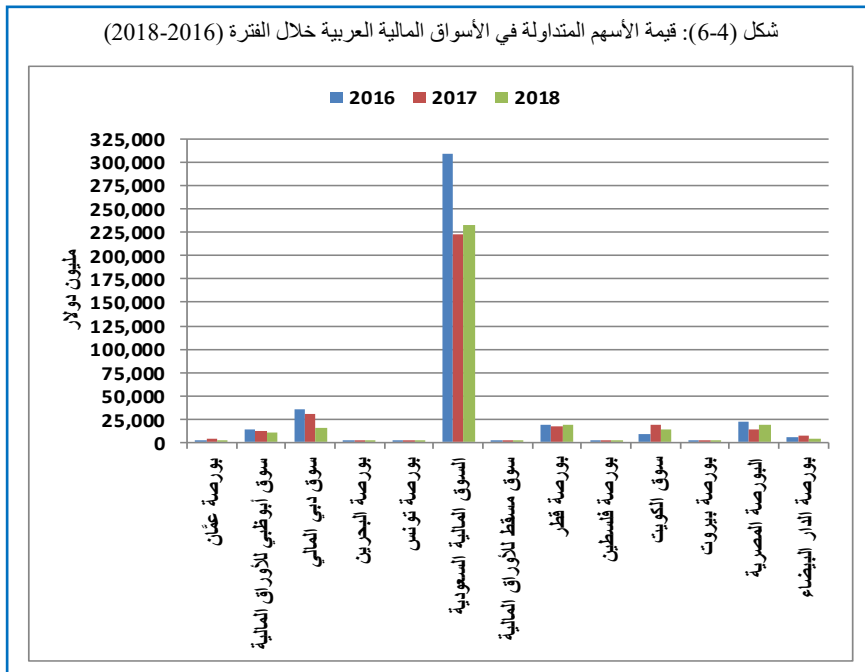
بحوث فقاعة سعرية تؤدي إلى حدوث الأزمة⁶، سنستعرض فيما يلي أبرز تطورات الأسواق المالية وأدائها لدى الدول العربية.

1. مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية: بالرغم من الارتفاع الملحوظ بعدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في عام 2018 مقارنةً مع عام 2017، إلا أن قيمة الأسهم المتداولة إنخفضت بشكل طفيف لنفس الفترة، بلغ عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية 190 مليار سهم في عام 2018، مقابل 294 مليار سهم في عام 2017 أي بنسبة إنخفاض بلغت 35.4 في المائة، كذلك إنخفضت قيمة الأسهم المتداولة من 335.2 مليار دولار في عام 2017 إلى 323.0 مليار دولار أمريكي في عام 2018 أي بنسبة إنخفاض بلغت 3.6 في المائة. يُعزى سبب الإنخفاض بشكل أساسي، إلى تراجع مستويات السيولة في سوق دبي المالي، التي انخفضت فيها قيمة الأسهم المتداولة بما يزيد عن 15 مليار دولار. وكعدد أسهم متداولة إحتلت البورصة المصرية المرتبة الأولى بعدد أسهم متداولة بلغ 59.7 مليار سهم تقريباً يليها سوق دبي المالي بعدد أسهم متداولة بلغ 45.4 مليار سهم تقريباً، أما من حيث قيمة الأسهم فقد حققت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 232.2 مليار دولار تقريباً تليها بورصة قطر بقيمة بلغت حوالي 18.8 مليار دولار، من الجدير ذكره أن قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية شكلت ما نسبته 71.9 في المائة من قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية (شكل 4-5) و(شكل 4-6).

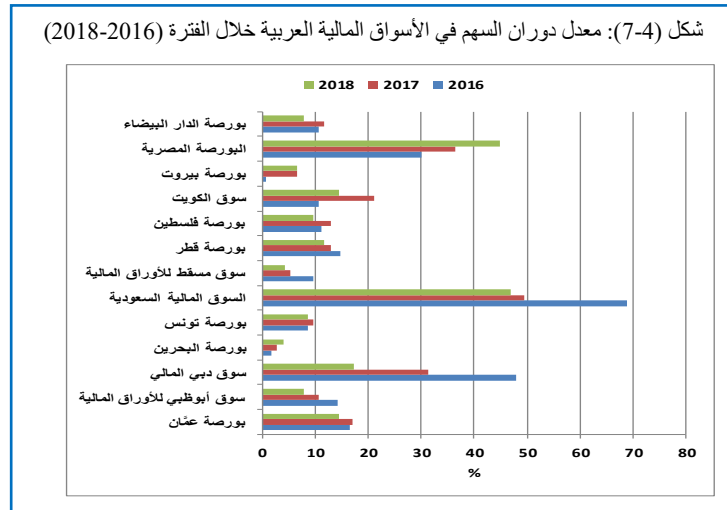


⁶ تقدم الدورة المالية بشكل رئيسي وصفاً لسلوك كل من: نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإئتمان، وأسعار الأصول (الأسهم والعقارات)، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لـ: Akerlof, G, What have we learned? Macroeconomic Policy after crisis, London: The MIT press Cambridge, Massachusetts, 2014, p 71-83.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

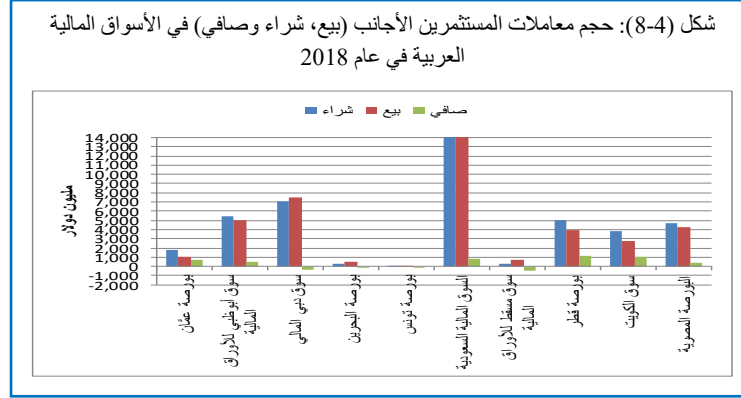


أما فيما يخص معدل دوران السهم، والتي تحسب من خلال إيجاد قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة، فقد بلغ معدل الدوران في عام 2018 حوالي 26.9 في المائة مقابل 29.9 في المائة في عام 2017، وقد كان أكبر معدل دوران للسهم للسوق المالية السعودية، حيث بلغ 46.8 في المائة يليها البورصة المصرية بمعدل دوران بلغ 44.8 في المائة، أما أقل معدل دوران فقد كان لبورصة البحرين إذ بلغ معدل الدوران فيها 3.9 في المائة (شكل 7-4).

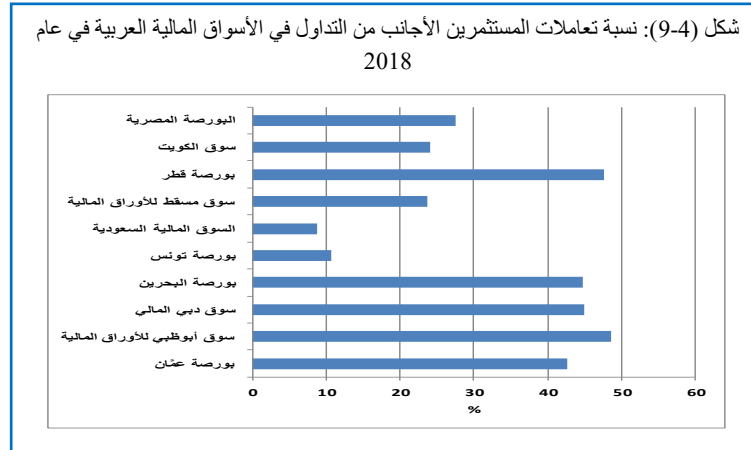


بخصوص معاملات المستثمرين الأجانب فقد بلغت معاملات الشراء خلال عام 2018 حوالي 49.3 مليار دولار في حين بلغت معاملات البيع حوالي 45.7 مليار دولار، وقد بلغ متوسط نسبة تعاملات الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية حوالي 14.7 في المائة، وقد احتلت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى

من حيث معاملات الشراء والبيع للمستثمرين الأجانب، حيث بلغ حجم تلك المعاملات 20.8 مليار دولار و20.0 مليار دولار على التوالي (شكل 4-8).

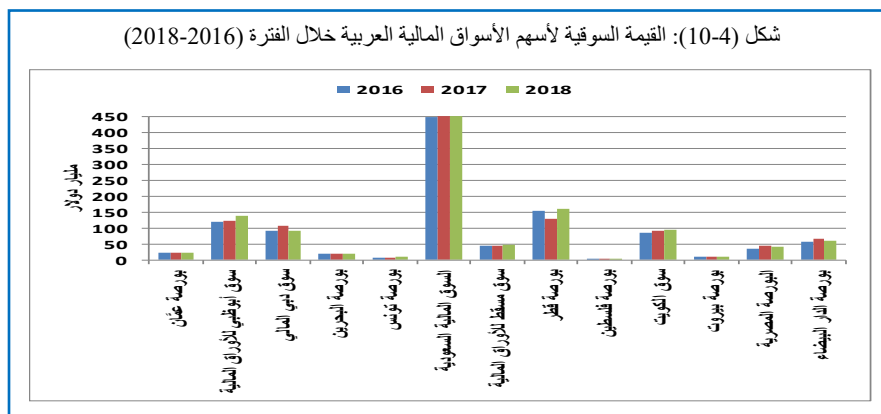


أما نسبة تعاملات الأجانب من التداول فقد كانت المرتبة الأولى من نصيب سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث بلغت النسبة لديه 48.5 في المائة (شكل 4-9).

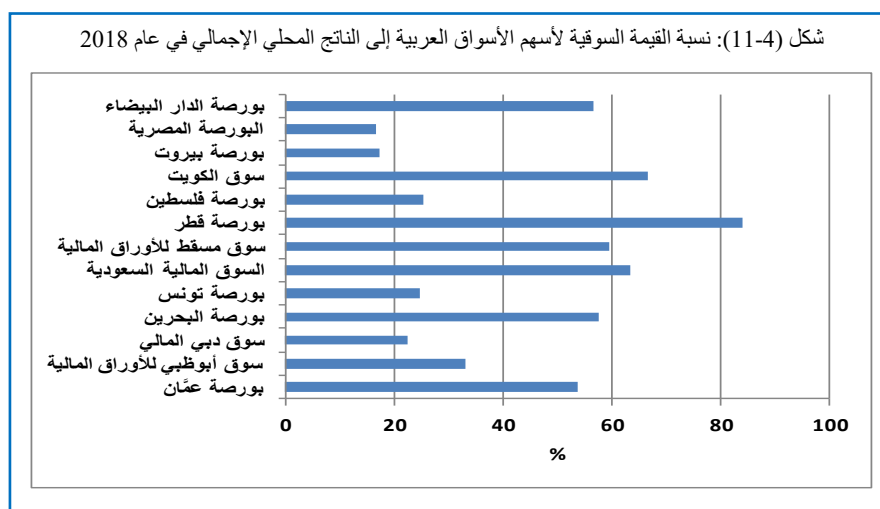


2. مؤشرات أداء الأسواق العربية: حافظت الأسواق العربية على أدائها الإيجابي في عام 2018، حيث بلغت القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية في نهاية عام 2018 حوالي 1,202 مليار دولار مقابل 1,131 مليار دولار تقريباً في نهاية عام 2017، أي بمعدل نمو بلغ 6.2 في المائة، وقد حققت السوق المالية السعودية التغير الإيجابي الأبرز من حيث القيمة السوقية لأسهمه، إذ ارتفعت القيمة السوقية لأسهمه بمبلغ 45.2 مليار دولار، في حين كان التغير السلبي الأكبر لسوق دبي المالي، حيث إنخفضت القيمة السوقية لأسهمه بمقدار 13.8 مليار دولار (شكل 4-10).

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

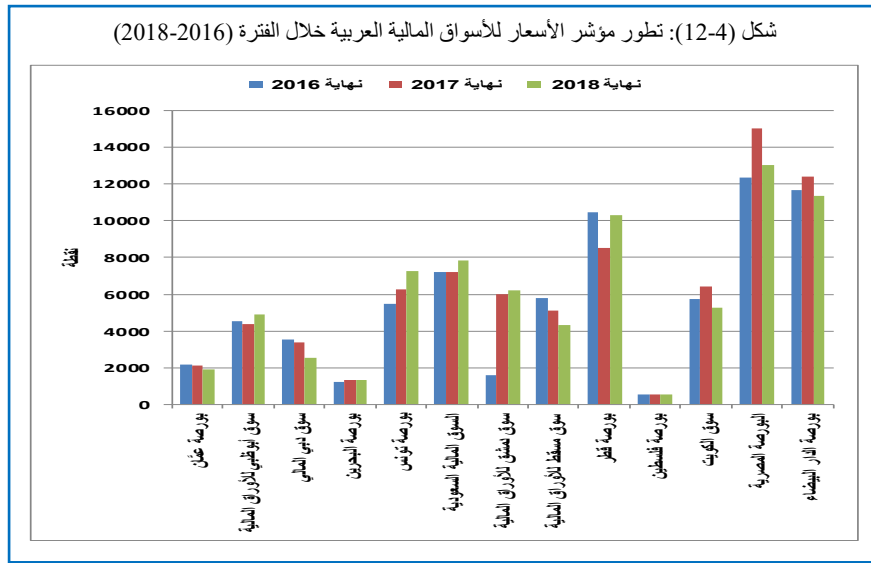


أما بخصوص نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 54.8 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 58.6 في المائة في نهاية عام 2017، وقد احتلت بورصة قطر المرتبة الأولى محققة نسبة بلغت 84.2 في المائة تلاها سوق الكويت بنسبة بلغت 66.8 في المائة، أما أقل نسبة فقد كانت للبورصة المصرية بنسبة بلغت 16.7 في المائة (شكل 4-11).



3. مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية: إرتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية عام 2018 ليصل إلى 318.7 نقطة مقابل 274.7 نقطة في نهاية عام 2017 أي أن التغير السنوي في المؤشر بلغ 16.0 في المائة.

وقد احتلت بورصة قطر المرتبة الأولى من حيث إرتفاع قيمة المؤشر إذ إرتفع المؤشر في نهاية عام 2018 بمقدار 20.8 في المائة يليها بورصة تونس بتغير بلغ 15.8 في المائة في حين كان أكبر تغير سالب من نصيب سوق دبي المالي بتغير بلغ 24.9 في المائة (شكل 4-12).



ج. شركات التمويل غير المصرفية

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، برزت الحاجة لوضع إطار عمل للسياسات والاجراءات الرقابية لتنظيم نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية، انطلاقاً من ثلاثة مرتكزات أساسية وهي: تعريف نشاط هذه المؤسسات وتحديد على وجه دقيق وخلق شبكة من المعلومات والبيانات حوله، تحديد وفهم نوع المخاطر التي يحملها هذا النشاط والتركيز على النظامية منها، وأخيراً، وبعد تحديد هذه المخاطر، تحديد السياسات والإجراءات الاحترازية التي يتوجب اتخاذها لتنظيم نشاط هذه المؤسسات. وبالرغم من أن البنوك هي المكون الرئيسي للنظام المالي، فقد دأبت العديد من البنوك المركزية لإخضاع العديد من هذه المؤسسات لمظلتها الرقابية، وذلك إدراكاً منها لأهمية هذا القطاع ودوره في تعزيز الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، كون هذا القطاع يعزز من الشمول المالي وذلك من خلال تقديم التمويل بشكل أساسي للفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على الإئتمان من البنوك، إلا أن غياب الرقابة عن هذا القطاع وغياب التمويل المسؤول لديه قد يؤدي إلى حدوث مخاطر نظامية تتمثل بإتقال كاهل الأفراد (وبالذات محدودي الدخل) بالمديونية الأمر الذي يزيد من إحتماية تعثر الأفراد مما قد يؤدي إلى زعزعة الإستقرار المالي والإجتماعي.

وفي الدول العربية خطت العديد من البنوك المركزية خطوات هامة في توسيع مظلتها الرقابية لتشمل أكبر قدر ممكن من مؤسسات هذا القطاع، حيث إن الرقابة على الجهاز المصرفي وحده لا تكفي لتحقيق الإستقرار المالي، ونظراً لأهمية دور هذا القطاع في إقتصادات الدول العربية، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع ومخاطره، حيث سيتم إبتداءً تحليل تطورات قطاع مؤسسات التمويل الأصغر ومخاطره، ومن ثم سيتم تحليل تطورات

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

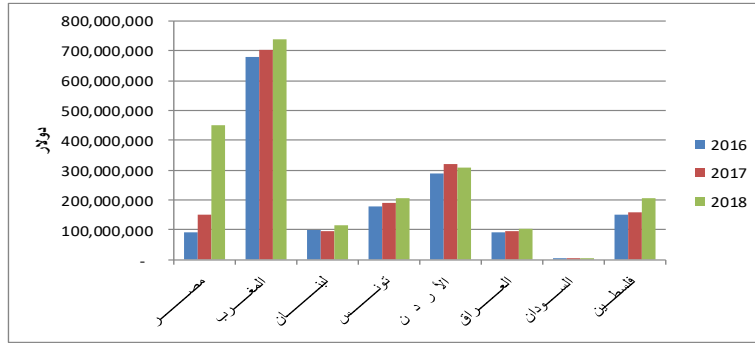
شركات التمويل الأخرى ومخاطرها بشكل عام كونه لا يوجد تعريف واضح لهذه الشركات وتختلف أنشطتها ومسمياتها وتبعيتها من دولة عربية إلى أخرى.

1. قطاع مؤسسات التمويل الأصغر: تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي والتي عادة ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستدامة له؛ فقد برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت بعض البنوك المركزية بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً لدورها الهام في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي كما ذكرنا أعلاه، وسنستعرض فيما يلي نظرة على هذا القطاع الواعد والهام في الدول العربية والذي قارب حجمه موجوداته مقوماً بالدولار الأمريكي 2 مليار دولار أمريكي⁷.

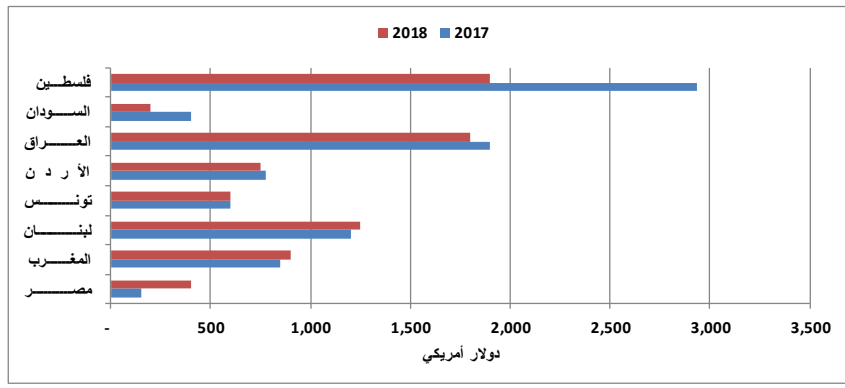
القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر: بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر في نهاية عام 2018 مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 1.94 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.69 مليار دولار في نهاية عام 2017، أي بمعدل نمو بلغ 14.8 في المائة الأمر الذي يعكس التطور الواضح لهذا القطاع ويعزز من دوره في تعزيز الشمول المالي، وقد إحتلت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 737 مليون دولار أمريكي تليها مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 450 مليون دولار أمريكي (شكل 4-13)، وقد بلغ متوسط حجم القرض حوالي 975 دولار/عميل في عام 2018، علماً أن أعلى متوسط لحجم القرض الممنوح كان لمؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية (شكل 4-14).

⁷ بيانات الجزء المتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر تشمل الدول العربية التالية: مصر، تونس، المغرب، العراق، الأردن، فلسطين، السودان، لبنان ومصادر البيانات هي: تقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، تقرير مدى الانتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس (ما لم يتم ذكر خلاف ذلك).

شكل (4-13): تطور محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2018)



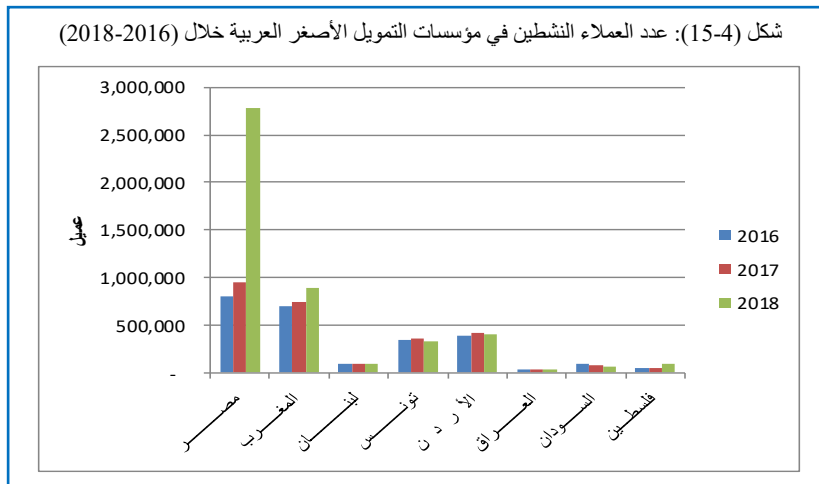
شكل (4-14): متوسط حجم القرض/عميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2017-2018)



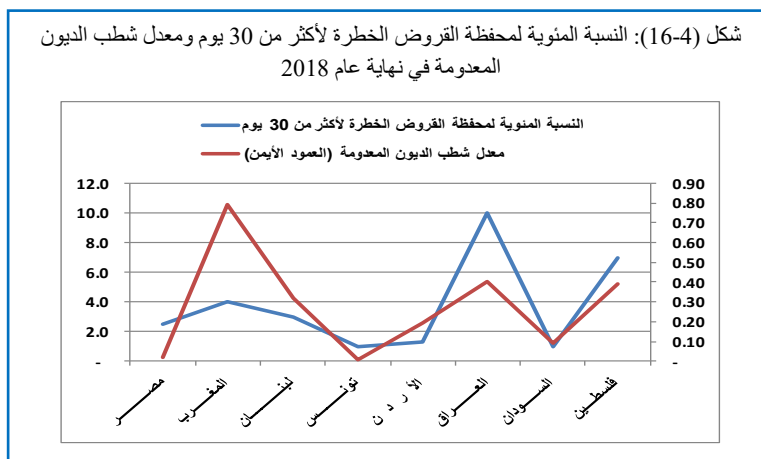
أما فيما يخص عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد بلغ خلال عام 2018 حوالي 4,441 ألف عميل مقابل 2,737 ألف عميل⁸ خلال عام 2017، وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بعدد عملاء نشطين بلغ 2,781 ألف عميل خلال عام 2018 تليها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد عملاء نشطين بلغ 890 ألف عميل (شكل 4-15).

⁸ مصدر بيانات جمهورية مصر العربية لعام 2018 : البنك المركزي المصري.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

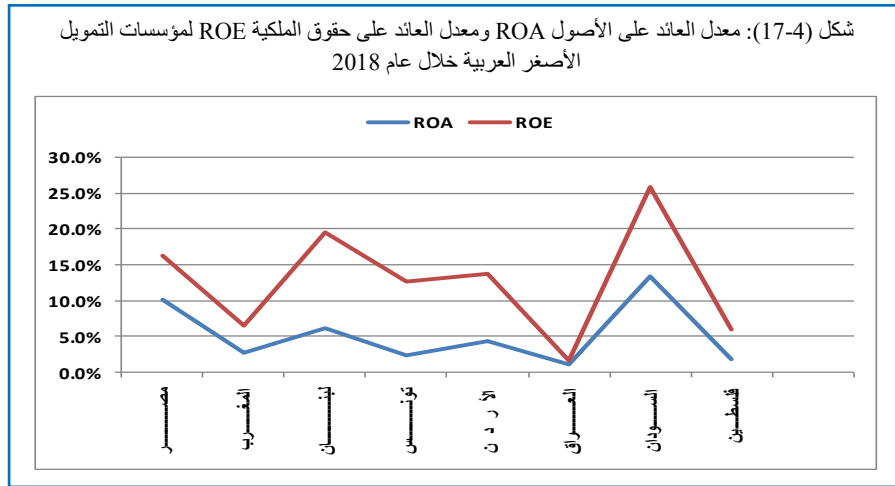


بالنسبة لجودة محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فنشير البيانات إلى أن المحفظة ذات جودة عالية، إذ بلغت النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم حوالي 3.1 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن مؤسسات التمويل الأصغر العراقية كانت لديها النسبة الأعلى، حيث بلغت النسبة لديها حوالي 10 في المائة في حين كانت النسبة الأقل لمؤسسات التمويل الأصغر التونسية والسودانية. إذ بلغت حوالي 1.0 في المائة. أما معدل شطب الديون المعدومة فقد كان منخفضاً، حيث بلغ هذا المعدل حوالي 0.24 في المائة، علماً أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية كان لها معدل أقل من واحد في المائة الأمر الذي قد يُشير إلى كفاءة هذه المؤسسات في تقييم العملاء قبل منحهم القروض. كذلك يمكن الإستنتاج بأنه وفي ضوء بيانات هذا القطاع، فإن المخاطر الناجمة عن هذا القطاع على الإستقرار المالي منخفضة وغير مقلقة خصوصاً أن هذا القطاع لا زال صغير الحجم نسبياً (شكل 4-16).



وأخيراً وفيما يخص ربحية مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد حققت تلك المؤسسات عوائد جيدة؛ إذ بلغ كل من متوسط معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية حوالي 5.9 في المائة و13.0 في المائة على التوالي، مما يُشير إلى كفاءة عملية منح القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدرتها على المحافظة

على الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، إضافةً إلى فاعليتها في استخدام رأسمالها. هذا وقد حققت مؤسسات التمويل الأصغر السودانية المرتبة الأولى من حيث تحقيق معدلات أعلى لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بمعدلات بلغت 13.3 في المائة و25.9 في المائة تليها مؤسسات التمويل الأصغر اللبنانية بمعدلات بلغت 11.4 في المائة و19.5 في المائة على التوالي (4-17).



2. **شركات التمويل الجماعي**⁹: أفرزت التجارب الدولية أهمية دور منصات التمويل الجماعي في توفير السيولة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما ينعكس إيجابياً على الشمول المالي، ومن هنا تبرز أهمية تعزيز الوعي بأهمية شركات التمويل الجماعي في الدول العربية وإيجاد الإطار التشريعي الملائم لها بشكل يأخذ بالاعتبار المخاطر التي من الممكن أن تنجم عن هذه المنصات، خصوصاً في ضوء أهمية دور الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصادات العربية وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال خفض معدلات الفقر والبطالة وتعزيز مستويات الاستثمار.

يُمكن تعريف شركات التمويل الجماعي بأنها شركات تعمل من خلال منصات إلكترونية عبر الإنترنت تتيح لعدد كبير من الأفراد والشركات تقديم مساهمات مالية فردية صغيرة على أساس الإقراض أو الاستثمار أو التبرعات، وبالتالي جمع مبالغ كبيرة لتمويل الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دون وساطة المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر (Janik, Lyman and Nava, 2017).

⁹ مصدر بيانات هذا الجزء: صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان التمويل الجماعي في الدول العربية: الآفاق والأطر التنظيمية"، يونيو.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

بالرغم من أن منصات التمويل الجماعي تطورت بشكل ملحوظ في عدد من دول العالم، إلا أن نموها في الدول العربية لا زال محدوداً ودون المستوى المأمول، والملاحظ أن هناك تباين واضح في توجهات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول ترخيص هذه الشركات، حيث هنالك دول عربية قامت بترخيص شركات تمويل جماعي مثل جمهورية السودان ومملكة البحرين مع وجود فارق زمني بينهما، حيث قام بنك السودان المركزي بترخيص أول شركة تمويل جماعي في عام 2011، في حين منح مصرف البحرين المركزي أول ترخيص لشركة تمويل جماعي في عام 2019، أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإعداد مشروع نظام متكامل للتمويل الجماعي، وجاري العمل على إصدار النظام في العام الحالي. أما في مملكة المغرب فقد تمت المصادقة من طرف مجلس الحكومة في عام 2019 على مشروع قانون التمويل التعاوني و سيطرح هذا المشروع للنقاش في البرلمان خلال الربع الأخير من هذا العام. في المقابل نجد دولاً عربياً أخرى مثل المملكة العربية السعودية لديها توجه لمنح ترخيص لشركات التمويل الجماعي من خلال إيجاد الأداة النظامية (القانونية) اللازمة للترخيص والإشراف على نشاط التمويل الجماعي بالإقراض. أما في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، فلا زال التوجه غير واضحاً حول ترخيص عمل هذه المنصات، والموضوع قيد الدراسة حالياً لدى بنك الكويت المركزي والبنك المركزي المصري، سواءً من خلال توفيق التشريعات الحالية بما يأخذ في الاعتبار طبيعة عمل هذه المنصات أو احتمالية إصدار تشريعات جديدة. في حين أن دول عربية أخرى مثل المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق وسلطنة عُمان ودولة فلسطين لم تقم بعد بدراسة موضوع ترخيص شركات التمويل الجماعي.

فيما يخص نماذج الأعمال المطبقة أو التي سيتم تطبيقها لدى شركات التمويل الجماعي في الدول العربية، فيمكن القول بأن هناك إجماع لدى الدول العربية التي رخصت و/أو سترخص شركات التمويل الجماعي، على قيام شركات التمويل الجماعي بتبني نموذج التمويل المبني على الإقراض، وبدرجة أقل نوعاً ما لنموذج التمويل المبني على الاستثمار، في حين نجد أن هناك توجهاً في المملكة المغربية على السماح بممارسة نموذج التمويل المبني على التبرع إضافة للنموذجين الآخرين المذكورين.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، سيقوم نموذج الأعمال في شركات التمويل الجماعي على الإقراض، أما في مملكة البحرين وجمهورية السودان، يُسمح لشركات التمويل الجماعي المرخصة لها ممارسة نموذجين للتمويل الجماعي، الأول قائم على أساس الإقراض، والثاني قائم على أساس الاستثمار (جدول رقم 1)، مع الأخذ بالاعتبار بأن خدمات التمويل الجماعي التي تقدم في جمهورية السودان تتم من خلال صيغ التمويل المتوافق مع الشريعة (البيوع – المشاركة – المضاربة - الخ).

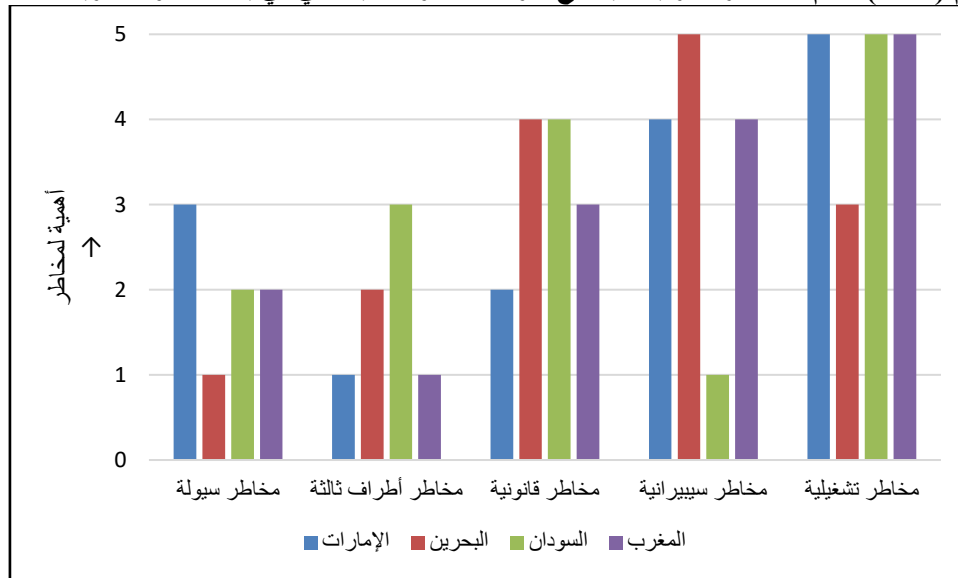
جدول رقم (4-1): نماذج أعمال منصات التمويل الجماعي في بعض الدول العربية

الدولة	نماذج التمويل		
	التبرعات	المكافآت	الاستثمار
الإمارات	X	X	√
البحرين	X	X	√
السودان	X	X	√
المغرب	√	X	√

*المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان التمويل الجماعي في الدول العربية: الآفاق والأطر التنظيمية"، يونيو.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالمخاطر الأخرى المرتبطة بشركات التمويل الجماعي، يُمكن القول بأن هناك شبه إجماع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على أن المخاطر التشغيلية تشكل أكبر تحدي لشركات التمويل الجماعي، حيث إن عدم وجود نفس المستوى من الوعي حول شركات التمويل الجماعي إذا ما قورنت بالمؤسسات المالية التقليدية، إضافةً إلى نقص الكفاءات والخبرات الفنية والإدارية في العمليات التي تديرها شركات التمويل الجماعي قد يزيد من المخاطر التشغيلية لديها، خصوصاً إذا رافق ذلك وجود تحديات رقابية تتمثل بقلّة خبرة الجهات التنظيمية في الرقابة على مثل هذه الشركات نظراً لحدائتها (شكل 4-18).

شكل رقم (4-18): أهم المخاطر المرتبطة بقطاع شركات التمويل الجماعي في بعض الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان التمويل الجماعي في الدول العربية: الآفاق والأطر التنظيمية"، يونيو.

بشكل عام، ما زالت المخاطر التي قد تنجم عن استخدام منصات التمويل الجماعي غير مقلقة في الوقت الحالي، كون الاستثمار فيها لا زال محدوداً إذا ما قورن مع حجم الخدمات المالية التقليدية، إلا إن النمو السريع والمضطرد للتقنيات المالية قد يؤدي إلى ظهور مخاطر محتملة جديدة على الاستقرار المالي، الأمر الذي يستدعي تنبيه السلطات الرقابية حول المخاطر التي قد تنجم عن هذه المنصات.

3. شركات التمويل الأخرى¹⁰: يُعتبر قطاع شركات التمويل قطاع حيوي وهام في توفير التمويل في الإقتصاد جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي، حيث واصلت البنوك المركزية في الدول العربية إهتمامها في تطوير هذا القطاع الهام، ونظراً لاختلاف مكونات هذا القطاع وتبعيته في الدول العربية، تم تحليل هذا القطاع لكل دولة عربية على حدة، نستعرض فيما يلي نبذة عن أهم مكونات هذا القطاع في عدد من الدول العربية حسب ما توفر من بيانات.

في المملكة الأردنية الهاشمية يتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى شركات التمويل الأصغر والتي سبق تحليلها، وقد قام البنك المركزي الأردني بإخضاع شركات التمويل الأصغر إلى رقابته في عام 2015 ويسعى لإخضاع كافة شركات التمويل الأخرى إلى رقابته.

وقد بلغ إجمالي المحفظة الائتمانية لشركات التأجير التمويلي 575 مليون دولار سنة 2018 و282 مليون دولار بالنسبة لشركات التمويل المتعدد والتي تقدم خدماتها لقطاعات الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في حين بلغ مجموع المحفظة الائتمانية 24 مليون دولار بالنسبة لشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بشركات التأجير التمويلي فقد تطورت موجوداتها عام 2018 بـ4.4 في المائة لتبلغ حوالي 735.8 مليون دولار. كما ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2018 لتبلغ 375.2 مليون دولار وفيما يخص أداء هذه الشركات ارتفع صافي الأرباح بعد الضريبة بشكل طفيف من 24.8 مليون دينار في عام 2017 إلى 25.0 مليون دينار في عام 2018، أي بنسبة 0.5 في المائة.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تخضع شركات التمويل لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد تراجع عدد شركات التمويل من 27 إلى 21 شركة وبلغ حجم هذا القطاع في نهاية عام 2018 حوالي 11.0 مليار دولار مسجلاً انخفاضاً بنسبة 11.1 في المائة عن العام السابق. ويعزى انخفاض حجم الأصول جزئياً إلى انخفاض عدد شركات التمويل العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بعام 2017. وبلغ مجموع الأصول 2.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي و3.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ومثلت شركات التمويل المتفرعة عن البنوك حوالي 29.8 في المائة من إجمالي الأصول. ويسيطر قطاع الصناعة على أكبر ست شركات تمويل تبلغ أصول كل منها أكثر من مليار دولار، والتي تشكل مجتمعة قرابة 72.4 في المائة من إجمالي الأصول. ومع ذلك، فإن إجمالي أصول شركات التمويل لم يمثل سوى 1.4 في المائة من أصول النظام المصرفي الإماراتي في ديسمبر 2018، مما يشير إلى

¹⁰ مصدر البيانات: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية وتقارير الاستقرار المالي والتقارير السنوي، ويشمل هذا البند كل من: الأردن، السعودية، قطر، فلسطين، مصر، السودان، الكويت، البحرين، عُمان، الإمارات، المغرب وتونس.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

أن هذا القطاع له مساهمة محدودة في مجمل المخاطر النظامية المحتملة للنظام المالي الإماراتي. وتتكون أصول شركات التمويل في المقام الأول من القروض التي نمت في عام 2018 بـ 16 في المائة ليبلغ حجمها 6.2 مليار دولار. أما نسبة كفاية رأس المال، فقد بلغت 32.3 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 30.7 في المائة في نهاية عام 2017، الأمر الذي يعكس متانة المراكز المالية لهذه الشركات. وتقدم شركات التمويل تمويلات لغايات متنوعة تشمل التمويل الشخصي والعقاري والسيارات والتجاري وبطاقات الإئتمان وتمويلات أخرى.

وفي مملكة البحرين استطاعت شركات التمويل العاملة بالبحرين تحقيق تقدم كبير في المعاملات والخدمات التي تقدمها للجمهور وكذلك في جودة منتجاتها. وتتخصص شركات التمويل في توفير التمويل للأفراد (الإسكان، السيارات، القروض الشخصية) والشركات حيث بلغ عدد هذه الشركات المرخصة في نهاية عام 2018 5 شركات.

في الربع الأخير من عام 2018، بلغ إجمالي القروض المقدمة من شركات التمويل 1,278 مليون دولار. بارتفاع بنسبة 10.3 في المائة مقارنة بالربع الأخير من عام 2017. وعلى مدى السنوات الست الماضية، شهد إجمالي الإقراض المقدم ارتفاعاً تدريجياً من 907.2 مليون دولار في عام 2013 إلى 1,277.7 مليون دولار في عام 2018.

المجموع	شركات التمويل	المصارف	مليون دينار بحريني	
9,134.6	435.5	8,699.1	4	2017
9,442.3	455.5	8,986.8	1	2018
9,665.8	463.5	9,202.3	2	
9,741.9	474.1	9,267.8	3	
10,000.3	480.4	9,519.9	4	

وفي الجمهورية التونسية بلغ إجمالي الموجودات لقطاع الإيجار التمويلي حوالي 1,680 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل 1,926 مليون دولار في نهاية عام 2017، فيما بلغ تطور حجم القروض المقدمة في نهاية عام 2018 بـ 2.1 في المائة ليبلغ حوالي 1,570 مليون دولار وبالنسبة لجودة محفظة القروض فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض إلى 7.2 في المائة في عام 2018 مقابل 7.0 في المائة في عام 2017.

وفي المملكة العربية السعودية، بلغت نسبة أصول قطاع شركات التمويل من إجمالي أصول القطاع المالي 1.6 في المائة في نهاية عام 2018. كما بلغت نسبة أصول هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.4 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 1.5 في المائة في نهاية عام 2017. أما رؤوس أموال هذه الشركات فقد استقرت عام 2018 في مستوى 3.8 مليار دولار مثل سنة 2017.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

وبلغت القروض الممنوحة من قبل هذا القطاع في نهاية عام 2018 حوالي 12.8 مليار دولار مسجلة تراجعاً بنسبة 6 في المائة مقارنة بسنة 2017. ويتركز نشاط هذا القطاع حول القروض الممنوحة للأفراد والتي بلغت نسبتها 76 في المائة من إجمالي القروض في نهاية عام 2018.

أما إحدى المخاطر الرئيسية التي تواجه قطاع التمويل هي محدودية مصادر التمويل وطبيعة أصولها طويلة الأجل، ويعد الهيكل الرأسمالي لشركات التمويل تقليدياً ومقتصرًا بشكل رئيسي على كل من الدين، ورأس المال المدفوع، وبيع الذمم المدينة، والاحتياطيات، والمخصصات. كما يؤدي تركيز مصادر دين شركات التمويل إلى جعل هذه الشركات عرضة لخطر ارتفاع أسعار الفائدة الناشئ عن تغير الفائدة بين المصارف، الأمر الذي قد ينتج عنه في نهاية المطاف ارتفاع أسعار التمويل على الأسر والشركات التي تعتمد على شركات التمويل كمصدر للائتمان.

أما عن مؤشرات أداء هذا القطاع في السعودية، فقد واصلت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ارتفاعها للعام الثالث على التوالي وتركزت في قطاعي الأفراد وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (شكلت القروض المتعثرة في هذين القطاعين نسبة 91 في المائة من إجمالي القروض المتعثرة لكامل القطاع)، حيث ارتفعت النسبة من 8.7 في المائة في نهاية عام 2017 إلى 10.6 في المائة في نهاية عام 2018، أما فيما يخص ربحية هذا القطاع فقد حقق معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين ارتفاعاً في نهاية عام 2017 مقارنةً مع العامين السابقين إذ بلغ المعدل 3.36 في المائة و6.94 في المائة على التوالي.

أما في سلطنة عُمان فقد تطور حجم الموجودات لدى كل من شركات التمويل وشركات التأجير التمويلي بنسبة 4.4 في المائة ليبلغ 2,900 مليون دولار سنة 2018 لكن نسبة أصول هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 3.93 في سنة 2017 في المائة إلى 3.66 في المائة وقد بلغ حجم محفظة القروض لدى كل من شركات التمويل وشركات التأجير التمويلي 2,898 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018 مسجلةً نمواً بنسبة 2.6 في المائة مقارنةً بالسنة المنقضية. أما بخصوص جودة المحفظة فقد بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان 12 في المائة في نهاية 2018 مقابل 8.6 في المائة في العام السابق. وتُعد نسبة الديون المتعثرة مرتفعة إذا ما قورنت بالقطاع المصرفي باعتبار أن التمويل الممنوح من شركات التمويل والتأجير التمويلي موجه أساساً نحو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أن قطاع شركات التمويل والتأجير التمويلي بحاجة إلى تعزيز قدرته على تحليل الائتمان وإدارة المخاطر وبما يخفف من مخاطر الائتمان. أما فيما يخص مؤشرات أداء هذا القطاع فقد بلغ كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين 2.0 في المائة و7.6 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 4.1 في المائة و15.9 في المائة على التوالي للعام السابق. ويُعزى تراجع أرباح هذا القطاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكلفة الإقراض وارتفاع المصاريف التشغيلية.

وفي دولة فلسطين، بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 13 شركة في نهاية 2018، وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 92.1 مليون دولار أمريكي، بواقع 1645 عقداً كما في نهاية العام 2018؛ وهذا يمثل ارتفاعاً في قيمة العقود بنسبة 9 في المائة مقارنة مع نهاية العام 2017، وبنسبة 20.2 في المائة في عدد العقود مقارنة مع نهاية العام السابق. ويعود ذلك، في الأساس، إلى دخول الشركات حديثة الترخيص (تم ترخيص ثلاث شركات جديدة في العام 2017) حيز النشاط. وما زالت المركبات تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي، حيث شكلت ما نسبته 77.6 في المائة من إجمالي قيمة العقود مقارنة مع ما نسبته 88 في المائة في العام 2017. أما الشاحنات والمركبات الثقيلة، فشكلت ما نسبته 12 في المائة مقارنة بنسبة 8.9 في المائة من العام السابق. ومن جهة أخرى وبخصوص قطاع تمويل الرهن العقاري في فلسطين، فلا تزال شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري وذراعها التمويلية التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، الشركة الوحيدة العاملة في قطاع تمويل الرهن العقاري، وتحديداً السوق الثانوي (إعادة تمويل الرهن العقاري)، وذلك نظراً لتوفر السيولة لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض أسعار الفوائد العالمية، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح منتجات الشركة أكثر كلفة على المصارف من توظيف ودائعها في منح قروض تمويل الرهن العقاري، هذا إضافة إلى اتساع رقعة النشاط غير الرسمي في مجال تمويل العقارات.

وفي دولة الكويت يقوم بنك الكويت المركزي بالرقابة على شركات الاستثمار التقليدية والإسلامية فيما يخص نشاط التمويل فقط، وقد استمرت شركات الاستثمار التقليدية -البالغ عددها 29 شركة- بتقديم خدماتها المالية. وقد بلغ حجم موجودات هذه الشركات في نهاية عام 2018 حوالي 9,096 مليون دولار مقابل 9,791 مليون دولار في نهاية عام 2017، وقد بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من هذه الشركات حوالي 1,017 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل حوالي 1,045 مليون دولار في نهاية عام 2017، في حين بلغ حجم استثمارات هذه الشركات 3,030 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل 2,980 مليون دولار في نهاية عام 2017 أما شركات الاستثمار الإسلامية والبالغ عددها 37 شركة فقد بلغ حجم موجوداتها 11,099 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل حوالي 12,810 مليون دولار في نهاية عام 2017. يُعزى هذا التراجع إلى انخفاض عدد شركات الاستثمار الإسلامية من 39 شركة في عام 2017 إلى 37 شركة في عام 2018، في حين بلغ حجم التمويل المقدم منها في نهاية عام 2018 حوالي 939 مليون دولار مقابل 973 مليون دولار في نهاية عام 2017 أما حجم الاستثمارات المالية فقد بلغ 2,610 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل حوالي 2,706 مليون دولار في نهاية عام 2017.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

في جمهورية مصر العربية، بلغ عدد كل من شركات التأجير التمويلي وشركات الرهن العقاري وشركات التخصيم في نهاية عام 2018 ما مجموعه 228 و 15 و 9 شركة/شركات على التوالي.

فيما يخص قطاع التأجير التمويلي والذي ينشط في مجال تمويل الإستثمار خصوصاً فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ويوفر لها السيولة اللازمة لشراء مستلزمات النشاط الصناعي، وتشير النتائج إلى تضاعف قيمة العقود لهذا النشاط بنحو ستة أضعاف حيث بلغ إجمالي قيمتها في نهاية عام 2018 نحو 2.3 مليار دولار بمعدل نمو بلغ نحو 45.8 في المائة مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس حجم التطور في هذا النشاط واعتماد الشركات عليه كأحد آليات تمويل شراء الأصول، وقد استحوذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من عقود التأجير بنسبة 75 في المائة من إجمالي قيمة العقود. ومن المتوقع أن يواصل القطاع نموه بمعدلات كبيرة خاصة في ظل إنشاء الهيئة للسجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، مما سيكون له أثر كبير على تيسير وتشجيع عمليات التمويل خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما ارتفع إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية النشاط حتى نهاية عام 2018 ليسجل نحو 597 مليون دولار بمعدل نمو 26 في المائة مقارنة بالعام السابق، منها ما يقارب نحو 120 مليون دولار خلال عام 2018 فقط، أما عن إجمالي أرصدة التمويل العقاري القائمة فقد بلغت نحو 257 مليون دولار في عام 2018. إلى جانب ذلك، سجل متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار 53.6 في المائة في عام 2018 مقارنة بنسبة 55.04 في المائة في عام 2017، وانخفض متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة) من 15.15 في نهاية عام 2017 إلى 13.22 في عام 2018.

أما بخصوص نشاط التخصيم فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة عند احتسابها بالجنيه حوالي ثلاثة أضعاف قيمتها البالغة 522 مليون دولار في عام 2014 حيث بلغ حجم الأوراق المخصصة 592 مليون دولار في عام 2018 بمعدل نمو بلغ 18.3 في المائة مقارنة بالعام السابق، كذلك تصاعد حجم الأرصدة المدينة مسجلة 296 مليون دولار في عام 2018 بمعدل نمو بلغ نحو 7.1 في المائة مقارنة بالعام السابق، وقد استحوذ حجم الأوراق المخصصة مع حق الرجوع على البائع -والتي تنطوي على درجة أقل من المخاطر- على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الأوراق المخصصة بنسبة 58.5 في المائة.

وفي الجمهورية اللبنانية، بلغ حجم موجودات قطاع التمويل والاقراض بما في ذلك شركات التمويل التأجيري 1,367 مليون دولار عام 2018 مقابل 1,404 مليون دولار في السنة المنقضية وقد انخفضت نسبة موجودات هذا القطاع الى الناتج المحلي الإجمالي من 2.6 في المائة في عام 2017 الى 2.4 في المائة في سنة 2018 كما بلغ الحجم الإجمالي لمحفظه القروض 612 مليون دولار عام 2018 مقابل 623 مليون دولار عام 2017. أما عن أداء هذا القطاع، انخفضت مؤشرات الربحية حيث تراجع كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين من 2.5 في المائة و 5.1 في المائة على التوالي في سنة 2017 الى 1.5 في المائة و 3 في المائة على التوالي.

وبخصوص جودة المحفظة فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من 7.1 في المائة عام 2017 إلى 8.4 في المائة عام 2018.

وفي المملكة المغربية، تضم شركات التمويل 12 شركة متخصصة في قروض الاستهلاك و7 شركات تقوم بتوزيع قروض الإيجار. وتنشط باقي الشركات في مجالات القروض العقارية والكفالة وتحصيل وشراء الديون. وتمثل شركات قروض الاستهلاك حوالي 47 في المائة من مجموع أصول شركات التمويل مقابل 42 في المائة لشركات قروض الإيجار والباقي تتقاسمه الشركات الأخرى.

في نهاية عام 2018، ارتفع مجموع أصول شركات التمويل بنسبة 5 في المائة إلى ما يقارب 12.3 مليار دولار، مقارنة بنسبة 6.5 في المائة في العام السابق. ويظهر هيكل الموارد عام 2018 انخفاضاً في مديونية هذه الشركات تجاه المصارف إلى 53 في المائة، لصالح سندات الدين المصدرة والديون للعملاء والتي ارتفعت إلى 17 في المائة و10 في المائة على التوالي. أما على صعيد المردودية، فقد ارتفع العائد الصافي البنكي لشركات التمويل بنسبة 5.4 في المائة مقابل 2.3 في المائة في عام 2017، وذلك بفضل زيادة هامش العمولة كما ناهز متوسط العائد على الأصول لهذه الشركات نسبة 1.2 في المائة، ومتوسط العائد على الأموال الذاتية نسبة 13 في المائة.

وبخصوص شركات قروض الاستهلاك فقد سجل نشاط هذه الشركات نمواً بنسبة 9.6 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل نسبة 6.3 في المائة في نهاية عام 2017. وانخفضت النتيجة الصافية لشركات قروض الاستهلاك بنسبة 2.4 في المائة بعد زيادة بنسبة 5.5 في المائة العام الماضي. مما أدى إلى انخفاض متوسط العائد على الأصول إلى نسبة 1.6 في المائة، ومتوسط العائد على الأموال الذاتية إلى نسبة 14.7 في المائة.

أما شركات قروض الإيجار فقد سجلت أصول هذه الشركات ارتفاعاً بنسبة 3.8 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 5.6 في المائة في نهاية عام 2017. كما ارتفعت النتيجة الصافية بنسبة 4.3 في المائة في عام 2018 مقارنة بـ 12.2 في المائة في عام 2017. حيث بقي متوسط العائد على الأصول مستقرًا عند 0.8 في المائة ومتوسط العائد على حقوق المساهمين إلى 11.7 في المائة.

وفي دولة ليبيا توجد شركة واحدة في الوقت الحالي تزاوّل نشاط التأجير التمويلي وهي بصدد تصحيح أوضاعها بشأن خضوعها لرقابة مصرف ليبيا المركزي وليس لوزارة الاقتصاد كما كان في السابق، كذلك تقدمت بعض المصارف بطلبات لمصرف ليبيا المركزي للموافقة على تأسيس شركات تأجير تمويلي ولازالت هذه الطلبات قيد الدراسة.

قطاع شركات الصرافة¹¹

يُعتبر قطاع شركات الصرافة قطاعاً هاماً في الدول العربية، حيث يلعب القطاع دوراً فاعلاً في الاقتصاد من خلال تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية لمجموعة متنوعة من المعاملات الاقتصادية غير المنظورة مثل السفر إلى الخارج لأغراض السياحة أو التعليم أو الصحة. ولكن دور توديه هذه الشركات هو تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، ونظراً لمحدودية البيانات الرسمية المنشورة لهذا القطاع، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع في بعض الدول العربية.

في المملكة الأردنية الهاشمية بلغ عدد شركات الصرافة 138 شركة مقابل 140 شركة في عام 2017، وقد بلغ حجم قطاع شركات الصرافة حوالي 220 مليون دولار كما في نهاية عام 2018 مقابل 210 مليون دولار في نهاية عام 2017 أي بنسبة إرتفاع بلغت 4.7 في المائة، أما إجمالي رؤوس الأموال لهذه الشركات فقد بلغ 135.7 مليون دولار في عام 2018 مقابل 129.8 مليون دولار في نهاية عام 2017، وفيما يخص حجم مشتريات ومبيعات هذا القطاع فقد بلغ خلال عام 2018 حوالي 11.6 مليار دولار، أما عن مستوى أداء هذه الشركات، فقد بلغ كل من معدل العائد على رأس المال ومعدل العائد على الموجودات خلال عام 2018 حوالي 3.1 في المائة و1.8 في المائة على التوالي مقابل 4.0 في المائة و2.2 في المائة خلال عام 2017.

وفي مملكة البحرين تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية في البحرين مؤسسات الصرافة المتخصصة في التحويلات المالية السريعة والموثوقة وصرف العملات والتي تقدر خدماتها للأفراد والشركات والمؤسسات في مجال استبدال العملات والتحويلات المالية. واعتباراً من ديسمبر 2018، كان هناك 19 مؤسسات مرخصة للصرافة، وكلهم مدرجون محلياً. ويشهد سوق الصرافة والتحويلات المالية في البحرين نمواً خلال السنوات القليلة الماضية، مما يشجع شركات الصرافة على التوسع.

وفي الجمهورية التونسية صدر منشور البنك المركزي عدد 7 لسنة 2018 المتعلقة بممارسة نشاط الصرف اليدوي من قبل الأشخاص الطبيعيين من خلال فتح مكاتب الصرافة. وقد حصل مكتبي صرافة على موافقة البنك المركزي لمزاولة أعمال الصرافة في عام 2018 ومن المنتظر أن يدخل عدد أكبر من المكاتب في نشاط الصرف اليدوي عام 2019.

وفي جمهورية العراق تلعب شركات الصرافة دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي من خلال دورها في التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية للأفراد والشركات وكذلك دورها في تطوير نظام المدفوعات بواسطة تحويل الأموال بين المحافظات العراقية المختلفة بسرعة وأمان وبكلف منخفضة نسبياً. وتخضع شركات الصرافة

¹¹ مصدر البيانات: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

لتعليمات ومراقبة البنك المركزي العراقي للحفاظ على سلامتها وتنظيم عملها. وقد زاد عدد شركات الصرافة في العراق من (1715) شركة عام 2017 إلى (1911) في عام 2018، ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق فقد توسع نشاط هذه الشركات والذي انعكس في زيادة حجم موجوداتها من (489) مليون دولار عام 2017 إلى (807) مليون دولار عام 2018 بمعدل زيادة بلغ 65 في المائة.

وفي سلطنة عُمان واصلت شركات الصرافة دورها الهام في إنجاز الأعمال المتعلقة بالحوالات المالية وتبديل العملة، وقد بلغ حجم موجودات هذا القطاع 212.8 مليون دولار في عام 2018 مقابل 227.5 مليون دولار في عام 2017 وقد شكلت نسبة الحوالات الصادرة والواردة الى الناتج المحلي الإجمالي 12.95 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 14.32 في المائة في نهاية عام 2017. وقد يؤدي ارتفاع حجم عمليات شركات الصرافة إلى ارتفاع المخاطر التشغيلية لكن ومع ذلك فإنها لا تُشكل مخاطر نظامية على النظام المالي في عُمان إذا ما تم النظر إلى حجم هذه المؤسسات الفردية وطبيعتها عملها. أما بالنسبة لربحية هذه الشركات فقد بلغ كل من معدل العائد على الموجودات رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية خلال عام 2018 حوالي 6.2 في المائة و8.1 في المائة على التوالي مقابل 6.5 في المائة و9.5 في المائة خلال عام 2017.

وفي دولة فلسطين يعتبر قطاع الصرافة ركناً أساسياً من عناصر الاستقرار المالي في فلسطين كون شركات الصرافة تلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات الجمهور من العملات المختلفة، فضلاً عن تقديم الخدمات الأخرى "تحويل الأموال، شراء الشيكات"، كما تلعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول الخدمات المالية لكافة المناطق في فلسطين.

ومع نهاية عام 2018 بلغ عدد شركات الصرافة 258 شركة/ محل موزعة على كافة المحافظات، برأس مال يقارب 69.6 مليون دولار أمريكي وإجمالي موجودات 76.8 مليون دولار أمريكي، محققة أرباح خلال العام 2018 بحوالي 1.2 مليون دولار أمريكي، وقد بلغ حجم السيولة في صناديق الصرافين في نهاية العام 2018 ما يعادل 41.5 مليون دولار أمريكي.

كما بلغ حجم عمليات بيع العملات المنفذة من الصرافين مع الجمهور خلال العام 2018 ما قيمته 2,620 مليون دولار أمريكي، أما فيما يتعلق بالحوالات المالية فقد بلغ حجم الحوالات المالية الصادرة من خلال الصرافين 161 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ حجم الحوالات المالية الواردة من خلالهم 351 مليون دولار أمريكي.

وفي دولة الكويت بلغ عدد شركات الصرافة 41 شركة في نهاية عام 2018 بحجم أصول بلغ 610 مليون دولار، مقابل حوالي 600 مليون دولار في نهاية عام 2017 أي بمعدل نمو بلغ نحو 1.7 في المائة، وقد

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

حققت هذه الشركات أداءً جيداً خلال عام 2018، حيث بلغ صافي أرباح هذه الشركات حوالي 55.8 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل حوالي 46.5 مليون دولار في نهاية عام 2017، وقد ارتفع صافي أرباح الشركات بشكل أساسي بسبب ارتفاع إيرادات بيع العملات من 128.6 مليون دولار في نهاية عام 2017 إلى 148.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 أي بمعدل نمو بلغ 15 في المائة، الأمر الذي قد يُشير إلى كفاءة هذه الشركات بتحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية.

وفي دولة ليبيا تقدمت 385 شركة صرافة و 89 مكتب صرافة للحصول على اذن مزاولة لهذا النشاط من مصرف ليبيا المركزي، وفي هذا الشأن صدر قرار مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي رقم (27) لسنة 2013 بشأن الموافقة المبدئية على طلبات تأسيس بعض شركات ومكاتب الصرافة، والضوابط والشروط المنظمة لذلك، ونظراً للظروف الإستثنائية الراهنة، وترسيخاً للخطوات التي يتخذها مصرف ليبيا المركزي في سبيل ترسيخ الاستقرار الاقتصادي، أصدر مصرف ليبيا المركزي منشوراً بتاريخ 25 سبتمبر 2016 يقضي بتأجيل منح شركات ومكاتب الصرافة الموافقة النهائية لمزاولة اعمال الصرافة الى حين اشعار آخر.

أما بالنسبة للموجودات فقد تراجع إجمالي الأصول الى 291 مليون دولار في عام 2018 مقابل 317.6 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2017. ويعود الانخفاض في الموجودات إلى انخفاض المكونات المختلفة للموجودات المحلية. أما في جانب المطلوبات فقد سجلت انخفاضا فقد شهدت "القروض من المصارف" انخفاضا بنسبة 15 في المائة، بينما شهدت "مستحق الى الغير" انخفاضا بنسبة 71 في المائة.

وفي جمهورية مصر العربية انخفض عدد شركات الصرافة العاملة في القطاع المالي من عدد (82) شركة في نهاية عام 2017 إلى (70) شركة في نهاية عام 2018، وقد بلغ إجمالي أصولها نحو 49.3 مليون دولار وفقا لمراكزها المالية المنتهية في ديسمبر 2018 بمعدل نمو 13.1 في المائة مقارنة بالعام السابق، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية نحو 48 مليون دولار في نهاية عام 2018 بمعدل نمو بلغ نحو 7.4 في المائة مقارنة بالعام السابق. وعلى جانب الربحية، فقد انخفض عدد الشركات التي حققت أرباحا من (62) شركة في عام 2017 إلى (56) شركة في عام 2018، وانخفضت قيمة الأرباح التي حققتها تلك الشركات خلال عام 2018 لتسجل نحو 6.3 مليون دولار. وقد انعكس ذلك على مؤشرات الربحية الخاصة بالقطاع، حيث انخفض كل من معدل العائد على الأصول (ROA) من 14.7 في المائة في عام 2017 إلى 11 في المائة في عام 2018، والعائد على حقوق الملكية (ROE) من 14.3 في المائة إلى 11.3 في المائة في ذات الفترة.

إنطلاقاً مما تقدم، يُمكن الإستنتاج بأن القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، وإن كان حجمه النسبي قليل بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى، وبالمقارنة مع حجم القطاع المصرفي العربي، إلا أنه قطاع متين ومستقر ولا يستدعي القلق بالرغم من الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية.

مع ذلك، وكدرس مُستفاد من الأزمة المالية العالمية، تبرز الحاجة إلى تنظيم كافة مؤسسات هذا القطاع وخصوصاً شركات التمويل بكافة أنواعها. فغياب البيانات اللازمة حول القطاع ومتابعة ورقابة مؤسسات القطاع، قد يترتب عنها نشوء فقاعات أصول ومخاطر نظامية تؤثر سلباً على الإستقرار المالي. وعليه، تدعى السلطات الرقابية إلى دراسة واقع هذا القطاع وتعريف نشاطه وتحدياته بشكل دقيق مع التركيز على توفير بيانات دقيقة تمكن من متابعة القطاع، وذلك للوقوف على حجمه ومخاطره. كما يتطلب الأمر تنسيق أكبر بين مختلف السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي.

الفصل الخامس: تطورات نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية

يعتبر توفر البنية التحتية المالية والمصرفية من أهم التحديات التي تواجه تطور القطاع المالي والمصرفي وتشكل أحد الأركان الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي، كما وتعتبر البنية التحتية للأسواق المالية على وجه الخصوص العمود الفقري للأسواق المالية حيث إنها تمكّن من التدفق الآمن للأموال والأصول المالية في الاقتصاد.

وعادةً ما تضطلع البنوك المركزية بدور محوري في هذا الصدد، حيث توفر خدمات الدفع والتسوية، وتشرف على البنى التحتية للأسواق المالية وأدوات الدفع، وتعمل مع الجهات المعنية في الأسواق على تحقيق تكامل الأسواق المالية، بالإضافة إلى وضع التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية وتطبيق المعايير والمبادئ الدولية والممارسات الفضلى بالخصوص.

إن الاهتمام بالعمل على تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية ينبع من الأهمية الخاصة للأنظمة المالية والمصرفية في النشاط الاقتصادي وذلك باعتبارها المكون الرئيسي للنظام المالي لأي دولة ولدورها كذلك في تمويل عملية التنمية، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي إطار سعي البنوك المركزية والجهات الرقابية والإشرافية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي فإنها تقوم في سبيل ذلك بتأسيس وتطوير والإشراف على بنية تحية مالية ومصرفية قوية ومتوافقة مع أحدث الممارسات الدولية، بما تتضمنه من أنظمة مصرفية ورقابية حديثة وبما يحقق الرقي والتطور وزيادة الموثوقية في الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية.

في هذا الفصل سيتم تناول البنية التحتية للقطاعات المالية والمصرفية في الدول العربية بشيء من التفصيل، آخذين بعين الاعتبار مجموعة من المحاور الرئيسية في هذا الإطار والمتمثلة في: (1): الأطر التشريعية والتنظيمية للرقابة على القطاع المالي والمصرفي، (2): صلاحية واستقلالية السلطات الرقابية والتنسيق فيما بينها، (3): نظم المدفوعات والتسوية ونظم معلومات الائتمان، (4): السياسات الاحترازية الكلية والجزئية، (5): الشفافية والمساءلة والافصاح، (6): الاستقرار المالي والمخاطر النظامية.

المملكة الأردنية الهاشمية

يُعتبر تحقيق الاستقرار المالي من ضمن واجبات البنك المركزي الأردني، حيث إن هناك إشارة واضحة في المادة (4) من قانون البنك المركزي الأردني، ويعتبر هو الجهة الرئيسية المسؤولة عن الاستقرار المالي، بالإضافة إلى وجود بعض الجهات الأخرى التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي خاصة هيئة الأوراق المالية، ويوجد دائرة مستقلة في البنك المركزي تتمتع بالاستقلالية ويتم الاستعانة بخبراء من بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

تخضع المؤسسات المالية غير المصرفية إلى رقابة البنك المركزي الأردني ومن جهات رقابية أخرى، حيث أنه يوجد مؤسسات تتبع رقابتها إلى جهة أخرى، إلا أنه يتم جمع مؤشرات مالية من هذه المؤسسات بصورة منظمة، ويتم احتساب بعض المؤشرات المالية مثل اجمالي الموجودات، اجمالي القروض، نسب تغير القروض، اقساط التأمين ... الخ ويتم احتسابها بشكل سنوي.

يقوم البنك المركزي الأردني بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومنها تحديد نسبة كفاية رأس المال 12 في المائة، وكذلك نسبة الرافعة المالية، ونسبة السيولة لدى البنوك، وحدود التركيزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة من رأس المال التنظيمي للبنك، وقام البنك المركزي بتحديد سقف التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، في حين لم يقيم البنك المركزي بتحديد نسبة القرض إلى قيمة الضمان (LTV)، لكن يتم متابعة هذه النسبة بشكل ربع سنوي. من ناحية أخرى، بدأت البنوك العاملة بتطبيق بازل III بخصوص متطلبات رأس المال وكذلك بدأت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (IFRS9).

كما ويتوفر لدى البنك المركزي منهجية لاحتساب البنوك ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي (D-SIB)، بالإضافة إلى تطبيق منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية.

كما يقوم البنك المركزي بشكل مستمر باختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية المعتمدة وفقاً لبعض الدراسات وحسب الحاجة، وكذلك تقييم الترابط بين مكونات النظام المالي، والتكامل ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة الاحترازية الجزئية من خلال لجنة في البنك المركزي تسمى " لجنة الاستقرار المالي "، وهذه اللجنة تضم في عضويتها الدوائر التي لها علاقة بالرقابة الكلية والسياسة النقدية، كما ويتم احتساب نسبة مديونية الافراد بشكل سنوي ويتم متابعة المديونية بشكل ربع سنوي، ولم توضع حدود على نسبة المديونيات إلى الدخل من قبل البنك المركزي، وسيتم اصدار نسبة تغطية السيولة LCR قريباً.

يقوم البنك المركزي الاردني باحتساب مؤشرات المتانة المالية للنظام المصرفي بصورة دورية نصف سنوية، ويقوم كذلك باحتساب مؤشر الاستقرار المالي، ومن ناحية اخرى قام البنك المركزي بتحديد اهم المخاطر النظامية التي تواجه النظام المالي ومنها تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الافراد، ومدى تناسب نمو الائتمان الممنوح من القطاع المالي مع حجم النشاط الاقتصادي، وتعرض البنوك لمخاطر اسواق الاسهم، وتعرض البنوك لمخاطر القطاع العقاري.

يتوفر لدى البنك المركزي الاردني إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وتوفر خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، ويوجد شركة وطنية لمقاصة الاوراق المالية، ومن جهة أخرى، يتوفر نظام التسويات الآتية الاجمالية الفورية، وشركات المعلومات الائتمانية، ونظام التقاص الالكتروني، ونظام استعلامات ائتماني

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

عام، ويوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي، كما يوجد دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وفيما يخص تقييم تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال في المملكة PFMI's والصادرة عن بنك التسويات الدولية، فإنه جيد جداً.

دولة الامارات العربية المتحدة

يعمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على تطوير الإطار التنظيمي للمؤسسات المالية المرخصة من أجل تعزيز سلامة المؤسسات المالية ومكانتها، وكذلك لحماية المستهلكين، وتمكين القطاع المالي من التطور بشكل رشيد. ويلتزم البنك المركزي التزاماً تاماً باعتماد معايير تنظيمية متفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلس الاستقرار المالي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها.

يهدف المصرف المركزي الى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي نحو نمو اقتصادي مستدام، ويتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، عن طريق تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات وممارسة رقابة فعالة على النظام المصرفي في الدولة، وادارة رشيدة للاحتياطيات، وبنى تحتية للأسواق المالية (انظمة الدفع) وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية، حيث يتولى المصرف المركزي حالياً مسؤولية الاستقرار المالي لدولة الامارات العربية المتحدة وذلك بالتعاون مع لجنة الاستقرار المالي (لجنة وطنية).

يتكون النظام المالي في الدولة من العديد من المؤسسات المالية مثل الضمان الاجتماعي، شركات التأمين، شركات الوساطة المالية، شركات الصرافة، صناديق الاستثمار، شركات التمويل والاقراض وصناديق التقاعد. تخضع المؤسسات المالية المصرفية إلى رقابة البنك المركزي، بينما تخضع باقي المؤسسات إلى جهات رقابية أخرى، حيث تخضع شركات التأمين إلى هيئة التأمين وشركات الوساطة المالية إلى هيئة الأوراق المالية والسلع.

قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتطوير العديد من الانظمة والمعايير الجديدة في مختلف المواضيع، مثل تعليمات الحوكمة المؤسسية، تأسيس هيئة عليا للرقابة الشرعية، ضمان اعداد كفاية رأس المال لدى البنوك وفقاً لمنهج بازل III، تطبيق منهج الرقابة القائمة على المخاطر، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، نسبة تغطية السيولة (LCR)، كما يوجد لدى البنك منهجية لتحديد المصارف ذات الاهمية النظامية على الصعيد المحلي (D-SIB)، ومنهجية أخرى لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية (Counter Cyclical Capital Buffer).

يتم تطبيق العديد من أدوات السياسات الاحترازية الكلية مثل نسبة القرض إلى قيمة الضمان (Loan to Value)، متطلبات الاحتياطي الالزامي، حدود للتركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة

العملاء ذوي الصلة، حدود على التركزات القطاعية، حدود على نسب كفاية رأس المال، حدود على نسب السيولة لدى البنوك. ومما هو جديرٌ بالذكر ان المصرف المركزي يعتمد على الابحاث التي يتم إعدادها من قبل العديد من الجهات الخارجية عند تنفيذ السياسات الاحترازية، مثل صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، مجلس الاستقرار المالي، دائرة البحوث والاحصاء، بنك التسويات الدولية، البنك المركزي الاوروبي.

كما يتسم عمل المصرف المركزي بالإفصاح والشفافية، فهو يعتمد على استخدام الموقع الالكتروني في نشر البيانات والمعلومات التي يتم التوافق على نشرها، هذا بالإضافة إلى أن القطاع المصرفي يقوم وبشكل تام بتطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة ببازل.

أولى المصرف المركزي أهمية كبيرة من أجل العمل على تدشين بنية تحتية قوية ومتقدمة للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الاسواق المالية، حيث يوجد لدى المصرف المركزي نظام للتسويات الآنية الفورية (RTGS) وشركات المعلومات الائتمانية ونظام للتقاص الالكتروني ونظام استعلامات ائتماني عام.

هذا بالإضافة إلى وجود إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والاشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وكذلك خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، إضافةً إلى استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما تم إصدار دليل للحوكمة ونشره، ويتوجب على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الإلتزام به، كما يوفر المصرف المركزي خدمات الدفع والتسوية، ويشرف على البنى التحتية للأسواق المالية وأدوات الدفع، ويعمل مع الجهات المعنية في الأسواق لتحقيق تكامل الأسواق المالية.

تقوم شركات التقنيات المالية الحديثة بتقديم العديد من الخدمات والمنتجات مثل الحوسبة السحابية (Cloud Computing)، نموذج نقل الاصول المالية (Blockchain)، المحافظ الرقمية (Mobile Wallet)، وهي تخضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كما تم القيام بخطوات مهمة لدعم وتشجيع تمويل القطاع المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الى جانب تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية والرقابية الملائمة للتمويل الإسلامي، حيث تم " تأسيس اللجنة الشرعية العليا " لكي تلعب دورا مهما في تعزيز التنافسية لقطاع التمويل الإسلامي في الدولة.

مملكة البحرين

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمصرف البحرين المركزي ضمان استمرار صلابة واستقرار المؤسسات والأسواق المالية. بصفته المنظم الوحيد للنظام المالي البحريني، ويولي مصرف البحرين المركزي أهمية قصوى لتعزيز سلامة واستقرار النظام المالي. ويدرك مصرف البحرين المركزي أن الاستقرار المالي أمر

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

بالغ الأهمية للحفاظ على مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي، وضمان استمرار القطاع في المساهمة بشكل كبير في النمو والتوظيف والتطوير في البحرين.

وتتولى مديرية الاستقرار المالي في مصرف البحرين المركزي (FSD) المسؤولية الرئيسية للاستقرار المالي والتي تتمتع باستقلالية تامة، وتقوم بمراقبة منتظمة للنظام المالي لتحديد مجالات الاهتمام، وتجري البحوث والتحليلات حول القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي.

كما قام مصرف البحرين المركزي بإصدار مجموعة من القواعد والتشريعات الى القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، بهدف رفع مستوى الاستقرار المالي وتقوية مركزه المالي، سواء تلك القواعد والتشريعات الخاصة بالمصارف التقليدية أم تلك الخاصة بالمصارف الإسلامية، وذلك من أجل تحسين الأداء وتعزيز أنظمتها وتحقيق الاستقرار بشكله العام.

وفي إطار سعي مصرف البحرين المركزي لتحقيق هدفه المتمثل في تعزيز الاستقرار المالي، يقوم المصرف بمراقبة منتظمة للقطاع المالي، ومراقبة التطورات في المؤسسات الفردية وكذلك في النظام ككل، وتطبيق السياسات والأدوات الاحترازية الكلية والجزئية من خلال اصدار التعليمات الخاصة بتطبيق بازل III، والتعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي رقم 9 (IFRS9)، والتعليمات الخاصة بنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، وتطبيق متطلبات الاحتياطي الالزامي، والتعليمات التركزات الانتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة.

كما يتم تطبيق منهجية ملائمة لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية (D-SIB) واجراء الاختبارات نصف السنوية اللازمة لقياس مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية.

ويعد اصدار تقرير الاستقرار المالي (FSR) أحد المكونات الرئيسية لإطار مراقبة القطاع المالي في مصرف البحرين المركزي، والغرض الرئيسي منه هو المراقبة الاحترازية الكلية، وتقييم سلامة النظام المالي ككل (الوسطاء والأسواق وأنظمة المدفوعات/ التسوية). ويقوم مصرف البحرين المركزي بإجراء مجموعة من الأبحاث والدراسات الداخلية تتعلق بالاستقرار المالي واختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية بشكل دوري، كما يقوم باختبار مؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي وغير المصرفي التي تخضع لجهات رقابية كمصرف البحرين المركزي أو لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فقد عمل مصرف البحرين المركزي على توفير وتطوير نظام للتسويات الانية الاجمالية الفورية (RTGS) وشركات لنظام المعلومات الانتمانية ونظام للتقاص الالكتروني ونظام استعلام انتماني عام.

كما وفرت نظم البنية التحتية إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والاشراف على أنظمة الدفع والتسويات، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، ويتوفر دليل حوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتحقيق مبدأ الشفافية والافصاح والحوكمة الرشيدة. في حين لا توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية وكذلك لا يوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي.

كما منح مصرف البحرين المركزي التراخيص اللازمة للعديد من الشركات المتخصصة في مجال التقنيات المالية الحديثة والمتخصصة في مجال الحوسبة السحابية، والعملات المشفرة، والعملات الرقمية، والمحافظ الرقمية والتمويل الجماعي والخدمات المصرفية المفتوحة واستشارات استثمارية عن طريق الاستثمار الآلي. والتي تخضع جميعها لرقابة مصرف البحرين المركزي، من خلال مجموعة من التعليمات والارشادات التي تنظم عملها وبما يجنب المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الشركات من التقنيات الحديثة كمخاطر سيبرانية ومخاطر متعلقة بالأهمية النظامية والمخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية والمتمثلة في عدم الكشف عن هوية المتداولين التي قد تؤدي الى تنامي عمليات غسل الأموال. قبل أن تتحول هذه المخاطر إلى اضطراب مالي شامل مع الحفاظ على سلامة القطاع المالي.

الجمهورية التونسية

يتولى البنك المركزي التونسي ولجنة الاستقرار المالي (لجنة وطنية) المسؤولية الرئيسية في مجال الحفاظ على الاستقرار المالي بما يدعم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ويعمل من أجل التنسيق الأمثل بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية للدولة، حيث يتولى رصد العوامل والتطورات التي من شأنها التأثير على استقرار الجهاز المالي ومتابعتها وخاصة منها التي تمثل مساساً بمتانة أو تراكمًا للمخاطر النظامية التي قد تؤثر على القطاع المالي.

كما يسعى البنك المركزي التونسي ولجنة الاستقرار المالي (اللجنة الوطنية) الى تعزيز متانة النظام المالي وتجنب حدوث المخاطر النظامية والحد من آثار الاضطرابات المحتملة على الاقتصاد والقطاع المالي بشكله العام.

وتتولى دائرة خاصة بالبنك المركزي التونسي تحديد وتحليل المخاطر التي تهدد الإستقرار المالي وتنفيذ السياسات لمواجهة تلك المخاطر والحد منها. حيث يتم الاستعانة بمساعدات فنية من قبل جهات متعددة.

وفيما يتعلق بالسياسات الاحترازية الكلية والجزئية قام البنك المركزي التونسي بإصدار التعليمات الاحترازية لجميع البنوك العاملة في دولة تونس شملت اصدار التعليمات الخاصة بتطبيق متطلبات راس المال القطاعية، والتعليمات الخاصة بنسبة تغطية السيولة (LCR)، وتطبيق متطلبات الاحتياطي الإلزامي، والسقوف على

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، وتعليمات التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة.

كما يتم التكامل بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاحترازية الجزئية من خلال التشاور عند اعداد القوانين والتعليمات الداعمة للاستقرار المالي.

ويقوم البنك المركزي التونسي بإجراء مجموعة من الأبحاث والدراسات الداخلية تتعلق بالاستقرار المالي، من خلال الاعتماد على الأبحاث التي يتم اعدادها من قبل الهيئات المالية الدولية والإقليمية وتقارير المساعدة الفنية وغيره.

من ناحية أخرى، يقوم البنك المركزي باختبار مؤشرات المتانة المالية ومؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي وغير المصرفي مثل (الضمان الاجتماعي وشركات التأجير التمويلي وشركات التأمين، وشركات التمويل الأصغر وشركات الوساطة المالية وشركات الصرافة وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وشركات استخلاص الديون والبريد التونسي وصندوق الودائع والامانات)، التي تخضع لجهات رقابية كالبنك المركزي التونسي أو هيئة السوق المالية والهيئة العامة للتأمين وسلطة الرقابة على التمويل الصغير ووزارة المالية ووزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي. حيث يوجد مؤشرات مالية يتم جمعها عن هذه المؤسسات غير المصرفية بصورة غير منتظمة والتي تتضمن بيانات عن الملاءة المالية وسياسات الاستثمار ومعايير ملاءة خاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وسياسة الاستثمار.

ويتسم عمل البنك المركزي التونسي بالشفافية من خلال الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بمخاطر الجهاز المصرفي والمالي في التقرير السنوي وتقرير الرقابة المصرفية والنشرات الدورية للبنك المركزي التونسي.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فقد عمل البنك المركزي التونسي على توفير وتطوير نظام للتسويات الآنية الاجمالية الفورية (RTGS) وشركات لنظام المعلومات الائتمانية ونظام للتقاص الالكتروني ونظام استعلام ائتماني عام، ومركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع العام.

بالإضافة الى توفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والاشراف على أنظمة الدفع والتسويات، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، وتوفير دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

ويعتبر تشجيع استعمال التقنيات الحديثة في القطاع المالي من أولويات البنك المركزي التونسي والتي تعتبر من أهم عوامل تحقيق الشمول المالي بتونس، ويعمل البنك المركزي التونسي على الحفاظ على الاستقرار

المالي وتحقيق التكامل بين البنوك التقليدية وشركات التقنيات المالية مع التحوط من المخاطر المحتملة. وتخضع شركات التقنيات المالية الى رقابة واشراف كل من وزارة تكنولوجيا الاتصال ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي حيث يمكن أن تقوم الجهات الرقابية المسؤولة عن هذا القطاع بإصدار تعليمات لتنظيم عمل هذه الشركات المالية وبما يجنب المخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات من التقنيات الحديثة كمخاطر سيبرانية والمخاطر القانونية ومخاطر السيولة ومخاطر أطراف أخرى. حيث تقوم الجهات الرقابية المسؤولة عن هذا القطاع بإصدار تعليمات لتنظيم عمل هذه الشركات المالية وبما يجنب المخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات من التقنيات الحديثة كمخاطر سيبرانية والمخاطر القانونية ومخاطر السيولة ومخاطر أطراف أخرى.

المملكة العربية السعودية

يتضمن إطار مهام مؤسسة النقد العربي السعودي القيام بالرقابة على المصارف التجارية وشركات الصرافة ومراقبة شركات التأمين التعاوني ومراقبة شركات التمويل والاقراض والتمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية وكذلك شركات التأجير التمويلي، وذلك بموجب مجموعة من القوانين والأنظمة التي توفر البيئة والمناخ المناسب لعمل المؤسسة، كما وتخضع شركات التقنيات المالية لرقابة المؤسسة بالتعاون مع هيئة السوق المالية.

يتميز القطاع المالي والمصرفي السعودي بوجود بنية تحتية قوية ومتطورة، حيث يتوفر نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام للتقاص الالكتروني (ACH)، وشركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، وشركتين خاصتين توفران المعلومات الائتمانية، وخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN). كما يتوفر إطار قانوني يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، بالإضافة إلى دليل للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وقد قامت المؤسسة بإعطاء التقييم (4) للأنظمة التي تشرف عليها وذلك في إطار تقييمها لتطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال (PFML'S) الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

أحد أهم الأدوار التي تلعبها مؤسسة النقد يتلخص في وضع السياسات الكلية والجزئية، وكذلك تحديد السقوف والحدود والتغطية المسموحة، وفي هذا الإطار فقد أصدرت المؤسسة في عام 2018 العديد من التعليمات والقرارات مثل إصدار مبادئ التمويل المسؤول (والتي تهدف إلى ترشيد عملية تمويل قطاع الأفراد وتعزيز الشمول المالي)، وقواعد مكافحة الاحتيال في شركات التمويل، وتعليمات بخصوص الرافعة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تعمل على الاستفادة من الأبحاث التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك لدى اعتماد وتنفيذ السياسات الاحترازية الجزئية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال تنسيق العمل في إطار لجنة الاستقرار المالي.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

وفي إطار العمل على تحقيق الاستقرار المالي، فقد تم إصدار العديد من التعليمات التي تنظم مختلف الجوانب المصرفية الهامة مثل تعليمات تطبيق بازل III، تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، نسبة تغطية السيولة (LCR)، نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، بالإضافة إلى وجود منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية (Counter Cyclical Capital Buffer).

بهدف تشجيع وتقييم أثر التقنيات الجديدة على سوق الخدمات المالية في المملكة، وللمساعدة على تحويل السوق السعودية إلى مركز مالي ذكي، صممت المؤسسة بيئة تجريبية ترحب بالشركات المحلية والعالمية الراغبة في اختبار الحلول الرقمية الجديدة في بيئة فعلية بغية إطلاقها مستقبلاً في المملكة. تستهدف هذه البيئة الشركات المتخصصة في مجال التقنية المالية التي تسعى إلى استخدام التقنية الحالية أو الجديدة بطريقة مبتكرة لتقديم منتجات أو خدمات مالية جديدة في السوق السعودية، أو لتحسين إجراءات العمل. وتتضمن الشريحة المستهدفة، دون حصر، الشركات الناشئة السعودية والعالمية، وشركات التقنية المالية، وشركات الخدمات المالية القائمة، وشركات الخدمات المهنية الشريكة مع هذه الشركات أو التي تقدم الدعم لها. هذه البيئة التجريبية هي جزء من «برنامج تطوير القطاع المالي» الذي يهدف إلى تطوير القطاع المالي في المملكة ليصبح أكثر تنوعاً وأكثر دعماً للاقتصاد الوطني.

تعتمد المؤسسة على سياسة واضحة من الإفصاح والشفافية وذلك من خلال ما يتم إصداره من تقارير ونشرات شهرية احصائية وكذلك التقرير السنوي وتقرير الاستقرار المالي وغير ذلك، كما أن القطاع المصرفي في السعودية ملتزم تماماً بمتطلبات الإفصاح الخاصة باتفاقية بازل.

سلطنة عُمان

يوصل البنك المركزي العُماني العمل على صياغة سياسات إشرافيه تكفل تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث قام بتبني اللوائح التنظيمية والتي تضمن أن يكون القطاع المصرفي مستوفياً للتشريعات الدولية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الشأن، ومن أهمها (إصدار قانون مكافحة غسل الأموال، قانون نظم المدفوعات الوطنية، تبني المعيار الدولي رقم 9 (IFRS9) لإعداد التقارير المالية، إصدار اللوائح الإرشادية لأفضل الممارسات بشأن تخفيض مستوى المخاطر والعلاقة مع البنوك المراسلة، تطبيق معايير بازل III المتعلقة برأس المال والسيولة) هذا بالإضافة إلى الانظمة والتعاميم واللوائح التي تصدر لغرض تنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية – الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي العُماني – والتي من شأنها دعم وتعزيز الاستقرار المالي.

توجد لجنة مشتركة للاستقرار المالي مكونة من (ممثلين عن البنك المركزي العُماني وهيئة سوق المال ووزارة المالية وصندوق الاحتياطي العام للدولة)، وتخضع المؤسسات المالية غير المصرفية لترتيبات رقابية

من البنك المركزي العُماني ومن جهات رقابية أخرى مثل (هيئة سوق رأس المال، وزارة القوى العاملة ووزارة التنمية الاجتماعية، صندوق الرفد/مستقل).

يعتبر تعزيز نظم المدفوعات الوطنية جزء لا يتجزأ من أهداف الاستقرار المالي للبنك المركزي العُماني، حيث تم إصدار قانون نظم المدفوعات الوطنية والذي يوفر إطاراً قانونياً شاملاً يهدف إلى تحديث وتعزيز البنية الأساسية للمدفوعات وضمان تنفيذ جميع خدمات المدفوعات بطريقة فعالة وأمنة وتتمتع بالحماية، وقد تم إصدار هذا القانون نظراً للتطورات المتسارعة في القطاع المصرفي بشكل عام وفي عمليات المدفوعات بشكل خاص، ويقوم البنك المركزي العُماني حالياً بتشغيل جميع أنظمة المدفوعات الأربعة وضمان استقرارها وهي (نظام التسوية الاجمالي الفوري RTGS، غرفة المقاصة الآلية ACH، المقاصة الالكترونية للشيكات ECC، وشبكة عُمان لأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع)، ويُعتبر نظام المدفوعات بالهاتف النقل تطوراً جديداً في أنظمة المدفوعات، والذي تم إطلاقه في يوليو من العام 2017 وبما يحقق مزيداً من التعزيز في هيكل المدفوعات في سلطة عُمان.

تم إجراء تقييم ذاتي لنظام التسوية الإجمالي (RTGS) بالتعاون مع البنك الدولي في عام 2016، وحسب هذا التقييم فإن البنك المركزي يُغطي بشكل عام (Broadly Observe) المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال (PFMI's).

هذا ويتوفر لدى البنك المركزي العُماني نظام استعلامات ائتماني، حيث تقوم دائرة إحصاء البيانات للائتمان المصرفي بتجميع المعلومات الائتمانية للمقترضين سواء كانوا أفراداً أو شركات من المؤسسات الأعضاء في النظام، ولا توجد شركة معلومات ائتمانية. ويتوفر مركز لتسجيل الضمانات، وشركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، في حين لا يتم استخدام رقم الحساب الموحد (IBAN). ويوجد دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

يُعتبر البنك المركزي العُماني الجهة المسؤولة وبشكل مباشر عن الاستقرار المالي وذلك بحسب القانون المصرفي العُماني، حيث يقوم البنك المركزي العُماني بتطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية التالية: (نسبة الرافعة المالية، نسبة القرض إلى قيمة الضمانة، سقف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، متطلبات الاحتياطي الإلزامي، حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، حدود على التركزات القطاعية، نسبة السيولة لدى البنوك، حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية).

تتولى دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي العُماني، والتي تتولى إصدار التقرير السنوي للاستقرار المالي، والذي يُلقي الضوء على تطورات الاقتصاد الكلي، وأوضاع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأداء أنظمة الدفع والتسوية، واختبارات الضغط للقطاع المصرفي لتقييم مواجهة التحديات

الاقتصادية الكلية ومخاطر التعثر المالية الكلية وصدّات السيولة، حيث يقوم البنك المركزي العُماني بإصدار تعليمات للبنوك لإجراء اختبارات الضغط، كما يتم إجراء اختبارات الضغط على المستوى الكلي ويتم نشر نتائج اختبارات الضغط على موقع البنك وضمن تقرير الاستقرار المالي، علماً أن تقرير الاستقرار المالي العُماني يتضمن فصلاً مستقلاً عن اختبارات الضغط، ومما يجدر ذكره أن البنك المركزي العُماني يقوم باحتساب المؤشر العام للاستقرار المالي وذلك بالاعتماد على ستة مؤشرات تعكس مدى سلامة الجهاز المصرفي.

جمهورية العراق

عمل البنك المركزي العراقي على توفير وجود بيئة تشريعية ملائمة توّطر العمل المالي والمصرفي، وقد صدرت قوانين وتعليمات عدة لغرض خلق بنية تحتية تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، من أهمها: (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، قانون مكافحة غسل الأموال رقم (39) لسنة 2015، قانون المصارف الإسلامية)، بالإضافة إلى الأنظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين أعلاه لغرض تنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية ولضمان وجود بيئة تشريعية ملائمة تضمن وجود قطاع مالي سليم في العراق.

يُعتبر البنك المركزي العراقي الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار النظام المالي في العراق، وهو المسؤول عن سلامة ومثانة القطاع المصرفي وذلك بنص المادة رقم (3) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، كما يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال فيما يقوم به من مساعي بغية تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه.

تخضع المؤسسات المالية غير المصرفية لترتيبات رقابية من البنك المركزي العراقي ومن جهات رقابية أخرى (هيئة الأوراق المالية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ديوان الرقابة المالية، . . الخ) حيث يتم التنسيق فيما بينها، وتقوم الجهات الرقابية المسؤولة على القطاع المالي غير المصرفي بإصدار تعليمات تتضمن استيفاء بيانات عن الملاءة المالية، معايير ملاءة خاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وسياسة الاستثمار.

يُعد نظام المدفوعات من المقومات الأساسية في تطوير القطاع المصرفي، وهو الجزء الأهم في البنية التحتية للنظام المصرفي، وقد شهد نظام المدفوعات العراقي تطورات كبيرة أثناء السنوات الأخيرة منها: تفعيل نظام المدفوعات بالتجزئة العراقي (IRPSI)، والمشاركة في مناقشة تصميم النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية من الناحية الفنية والتنظيمية والقانونية، وتشكيل مجلس المدفوعات الوطني العراقي، وتطوير الأسواق المالية من خلال تفعيل السوق الثانوية عن طريق نظام المتاجرة، وأتمتة عمل

الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتوفير ضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات وتطبيق مبادئ البنية التحتية والمعايير الدولية للأسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي.

ويرتكز نظام المدفوعات العراقي على عدد من الأنظمة لغرض التسويات المالية ومنها: (نظام التسويات الآنية الاجمالية الفورية RTGS، ونظام التقاص الالكتروني، وخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد IBAN).

يتوفر لدى البنك المركزي العراقي نظام تبادل المعلومات الائتمانية Credit Bureau System، يتم بموجبه تجميع الالتزامات المالية عن زبائن المصارف الذين يتم منحهم تسهيلات ائتمانية وقروض، حيث لا يتم منح أي زبون ائتماناً إلا بعد الحصول على المعلومات الائتمانية عنه.

يقوم البنك المركزي العراقي بتطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية التالية باعتباره المسؤول عن سلامة وامتانة القطاع المصرفي، (متطلبات الاحتياطي الالزامي، حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، نسب كفاية رأس المال ونسبة السيولة لدى البنوك، فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي، نسبة الرافعة المالية حيث مخطط تطبيقها خلال عام 2019).

يتم الإفصاح عن عدد كبير من البيانات والمؤشرات الاقتصادية، وهي متوفرة على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، وكذلك يقوم القطاع المصرفي في جمهورية العراق بتطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة ببازل.

في هذا الإطار، يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والإشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للمساهمة بشكل فاعل بالحفاظ على الاستقرار المالي، ونظراً لأهمية الاستقرار المالي تم تأسيس قسم الاستقرار النقدي والمالي في عام 2017 وقد بدأ بإعداد وإصدار تقارير الاستقرار المالي، حيث تم تحديث محتويات التقرير ليوكب أهم التطورات الدولية والمحلية في مجال رصد وتحليل المخاطر النظامية للنظام المالي بهدف المحافظة على قطاع مالي سليم، حيث يقوم هذا القسم برصد المخاطر النظامية ورفع تقارير بها إلى الجهات العليا في البنك، ومراقبة أداء القطاع المالي وإصدار تقارير الاستقرار المالي والإنذار المبكر.

من ناحية أخرى، وفي إطار حرص البنك المركزي العراقي على تعزيز السيولة لدى البنوك العراقية، يتم تطبيق نسبي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر على البنوك العراقية.

قام البنك المركزي العراقي بقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي – المكون الرئيسي للقطاع المالي- من خلال الاعتماد على ستة مؤشرات وهي (جودة الأصول وكفاية رأس المال والربحية وجودة السيولة

ومخاطر الصرف الاجنبي والتركزات المصرفية) إذ أن هذه المؤشرات تعكس مدى سلامة الجهاز المصرفي العراقي فضلاً عن تحليل مستوى المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ككل.

دولة فلسطين

تقوم سلطة النقد الفلسطينية برسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية بهدف المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال عدة وظائف أهمها التنظيم والإشراف على المؤسسات الخاضعة لرقابتها وتشمل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات.

تحرص سلطة النقد على تطوير الأطر التنظيمية والرقابية بشكل مستمر، وإجراء تحسينات على أدواتها وأساليبها ومنهجياتها والارتقاء في البنية التحتية للنظام المالي، من خلال مواكبة المعايير والممارسات الدولية بما يتوافق مع البيئة المحلية المحيطة لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. واستمراراً لجهود سلطة النقد التطويرية، شهد العام 2018 العديد من التطورات التنظيمية والرقابية على مختلف الأصعدة.

إن تحقيق الاستقرار المالي في فلسطين من ضمن واجبات سلطة النقد الفلسطينية، ويوجد في مسودة قانون البنك المركزي الفلسطيني (قيد الاعتماد) نص قانوني بمسؤوليتها عن تحقيق الاستقرار المالي، كما تنص المادة رقم (2) من قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 وتعديلاته على أن تتمتع سلطة النقد الفلسطينية بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة.

تشرف مجموعة من دوائر سلطة النقد على الاستقرار المالي وهي (الرقابة والتفتيش، انضباط السوق، نظم المدفوعات، وحدة الإشراف على نظم الدفع)، وفي هذا السياق تم الاستعانة بخبراء من صندوق النقد الدولي لمراجعة بيئة الاستقرار المالي في فلسطين (FSSR)، وكذلك قامت سلطة النقد بالعديد من المبادرات الداعمة للاستقرار المالي، ومنها تطوير التعليمات المنظمة للعمل المصرفي والصرافي بما يتوافق مع الممارسات المصرفية الفضلى، كما تم طلب المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي السويدي، من جهة أخرى تخضع المؤسسات المالية غير المصرفية لترتيبات رقابية من سلطة النقد ومن جهات رقابية أخرى مثل (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية) ويتم تفعيل التعاون بين مختلف الهيئات الرقابية بهدف تأمين الاستقرار المالي والمصرفي، كما يتم تجميع مؤشرات مالية من هذه المؤسسات بصورة منتظمة.

تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الكلية، وذلك من خلال تحديد نسبة القرض إلى قيمة الضمان، ونسبة متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وضع حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وكذلك على التركزات القطاعية، كما تم تحديد نسبة كفاية رأس المال،

ونسبة السيولة لدى البنوك العاملة، ووضع حدود على المراكز المفتوحة بالعملية الأجنبية، من ناحية أخرى فقد تم إصدار تعليمات لتطبيق متطلبات بازل III، وكذلك بدأت بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9) كما وأصدرت سلطة النقد تعليمات خاصة بالنسب المعيارية للسيولة سواء نسبة تغطية السيولة (LCR) أو نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، كما يوجد منهجية لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي (D-SIB)، ومنهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية (Counter Cyclical Capital Buffer)، وتقوم سلطة النقد باختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية المعتمدة، وكذلك التكامل ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم بشكل شهري، ووضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل.

كما تتبنى سلطة النقد في رقابتها وإشرافها على المصارف منهجية الرقابة المبنية على المخاطر (RBS) والتي تعتبر نقطة تحول استراتيجي عن المنهجية التقليدية في الرقابة والإشراف على المصارف، والتي تعتمد بشكل أساسي على ملف مخاطر كل مصرف (Bank Profile) والذي يتم بموجبه تقييم مدى التعرض للمخاطر المختلفة حسب أهميتها ومدى جودة إدارتها من قبل المصرف وتطوير الخطط الرقابية وتوزيع الموارد الرقابية حسب نتائج التقييم المركب لكل مصرف.

وعلى صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد عملت سلطة النقد خلال العام 2018، على تعزيز الإطار الرقابي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال إنشاء قسم متخصص ضمن دائرة الرقابة والتفتيش يقوم بالرقابة على إجراءات المصارف وانظمتها بهذا المجال. بالإضافة إلى الانتهاء من التقييم الوطني الذاتي، وذلك بالاعتماد على منهجية التقييم المعتمدة من البنك الدولي، حيث تم إعداد تقرير بنتائج عملية التقييم الوطني وإعداد استراتيجية وطنية لمعالجة أوجه القصور والضعف على المستوى الوطني واعتمادها من مجلس الوزراء.

وعلى صعيد الرقابة الشرعية، فقد قامت سلطة النقد بتشكيل هيئة عليا للرقابة الشرعية، وذلك بهدف توحيد الأحكام الشرعية للقطاع المصرفي الإسلامي، ويعتبر تشكيل الهيئة إضافة نوعية بشأن تطوير وتنويع المنتجات والخدمات الإسلامية لتلبية احتياجات شريحة أوسع من الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات.

من جهة أخرى يتم الإفصاح عن تلك المعلومات من خلال إصدار تقرير الاستقرار المالي بشكل سنوي، وبيانات القطاع المصرفي (شهري، ربعي، نصف سنوي، سنوي).

تقوم سلطة النقد باحتساب مؤشرات السلامة المالية بصورة دورية (ربع سنوية) وذلك من خلال النسب المالية المختلفة، ونسب التعثر المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية، وكذلك التوزيع القطاعي للائتمان إلى إجمالي الائتمان، ويتم إعداد تقرير الاستقرار المالي ونشره سنوياً.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

يتوفر لدى سلطة النقد إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، ويجري الاستعداد لإطلاق خدمة الدفع بواسطة الهاتف، ويتم استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما يتوفر نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام استعلامات ائتماني عام (Public Credit Bureau) ونظام التصنيف الائتماني (Credit Rating)، ونظام للشيكات المعادة، كما ويوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسهيلات في القطاع المالي، وهناك نظام للتقاص الإلكتروني (قيد الفحص). ويتوفر دليل منشور للحكومة ملزم للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وتوجد مؤسسة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

كما يتوفر نظام المفتاح الوطني (National Switch 194) وهو نظام يعمل على ربط كافة أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف العاملة فلسطين ونقاط البيع الإلكترونية ضمن شبكة موحدة بما يمكن حامل بطاقة الصراف الآلي من استخدام أي صراف آلي لأي مصرف والاستفادة من الخدمات المتاحة بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التسوق وتسديد ائمان السلع من خلال كافة نقاط البيع الإلكترونية.

وفيما يخص تقييم مدى الامتثال للمبادئ الأساسية للبنية التحتية لأسواق المال الصادرة عن بنك التسويات، فقد تم تقييم نظام التسويات الفورية في فلسطين، وهو متوافق بشكل كبير مع متطلبات هذه المبادئ.

يُشار إلى أن أهم المخاطر النظامية الحالية التي تواجه النظام المالي في فلسطين تتمثل في المخاطر السياسية وفي مقدمتها الاحتلال الصهيوني، وارتفاع التركزات الائتمانية.

دولة قطر

يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لمصرف قطر المركزي هو تأمين الاستقرار النقدي، وذلك من خلال وضع وتطبيق الأسس والقواعد الخاصة بالرقابة والإشراف على القطاع المالي لضمان استقرار النظام المالي، والعمل كمصرف للحكومة والعمل كمصرف للبنوك وسائر المؤسسات المالية العاملة في قطر. ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم مصرف قطر المركزي بتنفيذ مهامه من خلال مختلف إداراته. كما يقوم المصرف بالتنسيق مع الهيئتين الرقابيتين الأخرتين للقطاع المالي، وهما هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية، بوضع خطة استراتيجية لتنسيق وتعزيز انسيابية الأنشطة التنموية للقطاع المالي.

وتتولى إدارة استقرار النظام المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي المسؤولية الرئيسية عن الاستقرار المالي، ويتمتع مصرف قطر المركزي باستقلالية تامة وفقاً لقانون رقم (13) لعام 2012، وتساهم الدائرة في حماية الاستقرار المالي في قطر، من خلال تحديد المخاطر المنهجية في النظام المالي والبنية التحتية للسوق المالي وتنفيذ السياسات لمواجهة المخاطر التي تم تحديدها والحد منها.

كما قام مصرف قطر المركزي بإصدار عدة تعليمات إشرافية للبنوك من خلال تعاميم حول المجالات المتعلقة بدور شركات الوساطة التابعة للبنك والتي تعمل كمزود سيولة وتقوم بنشاطات صناعة السوق، والتعليمات الإشرافية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال من أجل معالجة المخاطر المرتبطة بالتسويق وضمان احتجاز رأس المال التنظيمي الكافي مقابل أية مخاطر ائتمانية مرتبطة بها تماشياً مع المعايير التي نشرتها لجنة بازل للإشراف على البنوك والمجلس الإسلامي للخدمات المالية، وتعليمات إشرافية لهيئة قطر للأسواق المالية من أجل تعزيز البنية التحتية للسوق وزيادة حماية المستثمرين، بهدف رفع مستوى الاستقرار المالي وتقوية مركزه المالي وتحقيق الاستقرار المالي بشكل عام.

وفيما يتعلق بالسياسات الاحترازية الكلية والجزئية، قام مصرف قطر المركزي بإصدار التعليمات الاحترازية لجميع البنوك العاملة في دولة قطر شملت اصدار التعليمات الخاصة بتطبيق بازل III، ومنهجية احتساب راس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، والتعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، والتعليمات الخاصة بنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، وتطبيق متطلبات الاحتياطي الالزامي، وتعليمات التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وتطبيق متطلبات الاحتياطي الالزامي.

كما يتم تطبيق منهجية ملائمة لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية (D-SIB) واجراء الاختبارات اللازمة لقياس مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية، بالتنسيق بين قطاع الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية وقطاع استقرار النظام المالي والإحصاء، وبالتفاعل بين الجهات المختلفة المسؤولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، وبالتعاون بين قطاع استقرار النظام المالي والإحصاء ولجنة المخاطر. كما يتم التكامل بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى بالتنسيق بين مصرف قطر المركزي وحكومة قطر.

ويقوم مصرف قطر المركزي بإجراء مجموعة من الأبحاث والدراسات الداخلية تتعلق بالاستقرار المالي، واختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية بشكل دوري، من خلال الاعتماد على الأبحاث التي يتم اعدادها من جهات داخلية وخارجية كصندوق النقد الدولي وغيره.

كما يقوم باختبار مؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي وغير المصرفي مثل (الضمان الاجتماعي وشركات التأمين، وشركات التمويل الأصغر وشركات الوساطة المالية وشركات الصرافة وصناديق الاستثمار وشركات التمويل والاستثمار وصناديق التقاعد)، التي تخضع لجهات رقابية كمصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية. حيث يوجد مؤشرات مالية يتم جمعها عن هذه المؤسسات غير المصرفية بصورة منتظمة من أهمها بنود الميزانية العمومية وبيان الإيرادات والنفقات. كما تقوم الجهات الرقابية المسؤولة عن القطاع المالي غير المصرفي بإصدار التعليمات أو القوانين التي تنظم عمل هذه

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

المؤسسات والتي تتضمن بيانات عن الملاءة المالية وسياسات الاستثمار ومعايير ملاءة خاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

من ناحية أخرى، يتسم عمل مصرف قطر المركزي بالشفافية والافصاح، من خلال موقع مصرف قطر المركزي الإلكتروني المتاح للجميع، بما يتضمنه من تقارير دورية عن الاستقرار المالي، وتقارير سنوية عن تطور الأداء في الجهاز المصرفي، وتقارير صادرة إلى صندوق النقد الدولي، والتي توفر معلومات شاملة عن النظام المالي في دولة قطر.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فقد عمل مصرف قطر المركزي على توفير وتطوير نظام للتسويات الآنية الاجمالية الفورية (RTGS) وشركات لنظام المعلومات الائتمانية ونظام للتقاص الإلكتروني، في حين لا يتوفر نظام استعلام ائتماني عام، وكذلك لا يوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة مقابل التسليفات في القطاع المالي.

كما وفرت نظم البنية التحتية إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والاشراف على أنظمة الدفع والتسويات، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) من خلال إدارة مصرف قطر المركزي، ولا توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية حيث ان ذلك تحت إدارة البنك المركزي. ويقوم مصرف قطر المركزي بتقييم دوري لأنظمة الدفع لديه مقابل المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال.

كما يستخدم مصرف قطر المركزي التقنيات المالية في مجال الحوسبة السحابية، والمحافظ الرقمية والتي تخضع جميعها لرقابة مصرف قطر المركزي. وأصدر مصرف قطر المركزي التعليمات الخاصة بشأن الحفاظ على أمن المعلومات في القطاع المالي من خلال تشجيع مؤسسات القطاع المالي على رصد نقاط الضعف واكتشافها والاستجابة لأي فجوة يتم اكتشافها في أنظمتها. علاوة على ذلك يتم توفير منصة من قبل مصرف قطر المركزي لخلق بيئة اتصالات بين جميع المؤسسات المالية في دولة قطر.

دولة الكويت

ركز بنك الكويت المركزي بصفته الجهة التنظيمية والرقابية على الجهاز المصرفي والمالي في الكويت، على تكريس كافة الموارد والجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي، من خلال انتهاج أطر تشريعية وتنظيمية جديدة للرقابة على القطاع المالي والمصرفي ودعم استقراره، حيث تم انشاء (مكتب الاستقرار المالي) بهدف مراجعة وتحليل كل ما يطرأ على القطاع المالي والمصرفي من تطورات واعداد مؤشرات التقييم والمتابعة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وإجراء اختبارات الجهد المعنية، ووضع مؤشرات السلامة المالية، وإعداد تقرير حول الاستقرار المالي يشمل تقييماً لأداء مختلف عناصر النظام المالي والمصرفي ويستخدم كأداة رقابية رئيسية لبنك الكويت المركزي.

يعتبر بنك الكويت المركزي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وذلك استناداً إلى نص المادة (13) من قانون البنك المركزي، كما أشارت المادة (78) من نفس القانون إلى أن البنك المركزي يقوم بالتفتيش على البنوك وعلى الشركات والمؤسسات المالية التي تخضع لرقابة البنك المركزي طبقاً لأحكام هذا القانون، وعلى الفروع والشركات والبنوك القائمة في الخارج والتابعة للبنوك الكويتية، ويتم التنسيق في هذا الشأن مع البنوك المركزية أو السلطات الرقابية المصرفية في الدول المعنية والسلطات الرقابية المصرفية في الدول الأخرى أن تقوم بالتفتيش على فروع بنوكها العاملة في دولة الكويت ويتم التنسيق في هذا الشأن مع بنك الكويت المركزي.

يتوفر لدى دولة الكويت نظام للتسويات الفورية (RTGS)، وشركة للمعلومات الائتمانية ونظام تقاص الكتروني، ونظام استعلام ائتماني يستفيد منه القطاع المصرفي، وشركة لتسجيل الضمانات الممنوحة مقابل التسهيلات، كما يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، إضافة إلى تطبيق خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) كما يوجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية. ويتوفر دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

يقوم بنك الكويت المركزي بتطبيق العديد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية مثل نسبة الرافعة المالية ونسبة القرض إلى قيمة الضمانة، ووضع حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة كنسبة من قاعدة رأسمال البنك، ووضع حدود على التركزات القطاعية، وتحديد نسبة كفاية رأس المال بنسبة 13 في المائة، كما يتم وضع حدود لنسبة السيولة وحدود للمراكز المفتوحة بالعملاء الاجنبية، كما ويتم تحديد نسبة المديونية للدخل، علماً بأن بنك الكويت المركزي يعمل على التكامل ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة الاحترازية الجزئية معتمداً على أن السياسة الرقابية الجزئية هي ركيزة أساسية للسياسة التحوطية الكلية، ويتم تدعيمها بما يلزم من أدوات تحوطية كلية ويكون التكامل من خلال اختبار كل أداة عند التطبيق للتحقق من ملاءمتها، بحيث لا يكون هنالك تعارض أو سلبيات وبحيث يتم تحقيق الهدف ألا هو الاستقرار المالي.

يطبق بنك الكويت المركزي مبدأ الشفافية والمساءلة والإفصاح من خلال الإفصاح عن معلومات شاملة حول القطاع المالي والمصرفي في النشرات الاحصائية الدورية والتقارير الاقتصادية ومؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، كما تقتضي تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار رأس المال بازل III الصادرة في عام 2014، بضرورة إلزام البنوك بالإفصاح وفق النماذج الموحدة والمنسجمة مع توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد سعى بنك الكويت المركزي من خلال اصدار ونشر تقرير الاستقرار بصفة دورية، إلى تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح العام عن مختلف التطورات في النظام المالي، متطلعاً إلى أن تساعد التحليلات التي

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

يشملها التقرير على أن تكون رؤى واضحة وفهم أفضل للمشكلات والأمور المطروحة، ومن ثم يتم طرح السياسات والمبادرات المناسبة لمواجهة أي تحديات مختلفة.

يعتبر تحقيق الاستقرار المالي في مقدمة أهداف بنك الكويت المركزي، لذلك ركز على تحقيق هذا الهدف، من خلال استخدام وتطبيق العديد من الأدوات الرقابية، وقد كان أهم هذه الأدوات هو إنشاء مكتب الاستقرار المالي بهدف تحليل ومراجعة كافة التطورات التي تطرأ على القطاع المصرفي والمالي، وتقييم كافة المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي بما فيها المخاطر النظامية بهدف تحديد متانة وملاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مقاومة الصدمات الداخلية، والخارجية وفق سيناريوهات مختلفة من الضغوط المالية والاقتصادية.

جدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي يطبق أدوات وسياسات تحوطية كلية من خلال مصدات عززت من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر، وربما إلى قدرة البنوك على مواجهة حقبة الانخفاض في أسعار النفط التي شهدتها في نهاية يونيو 2014.

الجمهورية اللبنانية

يُعد مصرف لبنان الجهة المسؤولة عن المحافظة على الاستقرار المالي وذلك استناداً إلى نص المادة رقم (70) من قانون النقد والتسليف، علاوة على أن مسؤولية المحافظة على الاستقرار المالي مناطة أيضاً بلجنة الرقابة على المصارف، وتخضع المؤسسات المالية غير المصرفية لترتيبات رقابية من مصرف لبنان ومن جهات رقابية أخرى مثل (هيئة الأسواق المالية، ديوان المحاسبة) ويتم تفعيل التعاون بين مختلف الهيئات الرقابية بهدف تأمين الاستقرار المالي والمصرفي، وتقوم الجهات الرقابية المسؤولة على القطاع المالي غير المصرفي بإصدار تعليمات تتضمن استيفاء بيانات عن سياسة الإستثمار ومعايير الملاءة الخاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تُعد وسائل وأنظمة الدفع جزءاً مهماً في البنية التحتية للنظام المصرفي، حيث أنه ومن ضمن مهام مصرف لبنان تطوير وتنظيم وسائل وأنظمة الدفع، وفي هذا السياق يواصل مصرف لبنان مهامه المتعلقة بتطوير أنظمة الدفع في لبنان والإشراف عليها بشكل يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.

ويتوفر إطار قانوني شامل للرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، ويتوفر لدى مصرف لبنان أنظمة ووسائل الدفع التالية (نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية، نظام التناقص الإلكتروني، خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، رقم الحساب الموحد IBAN)، كما يتوفر نظام استعلام ائتماني عام، ويوجد دليل منشور للحكومة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

يتم تطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية التالية: نسبة القرض إلى قيمة الضمانة (Loan To Value)، نسبة التسديدات الشهرية إلى دخل العائلة الشهري (Debt Service to Income) متطلبات الإحتياطي الإلزامي، حدود على التركزات الإئتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، نسب كفاية رأس

المال ونسبة السيولة لدى البنوك، حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية)، هذا وتعتمد دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل في لجنة الرقابة على المصارف، على مختلف أنواع التقارير التي يتم إصدارها من قبل المنظمات الدولية ودوائر الأبحاث في المصارف حول الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وأوضاع القطاعات الاقتصادية بشكل خاص، ويقوم مصرف لبنان بنشر مؤشرات حول القطاع المصرفي بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية عديدة على موقعه الإلكتروني.

تقوم وحدة الإستقرار المالي لدى مصرف لبنان بإعداد تقرير الاستقرار المالي شهرياً، يتناول هذا التقرير تقييم المخاطر المرتبطة بكل من القطاع المصرفي، الأسواق المالية، السياسة المالية، السياسة النقدية، الاقتصاد، الأوضاع السياسية والأمنية، البلاد المجاورة والاقتصاد العالمي، كما وتقوم دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل في لجنة الرقابة على المصارف بإعداد تقرير نصف سنوي عن التطورات والمخاطر في القطاع المصرفي، حيث يتناول هذا التقرير أهم الموضوعات التالية (هيكلية القطاع المصرفي، التركيز في القطاع المصرفي وتطور الأهمية النظامية للمصارف، نمو القطاع المصرفي، ودائع الزبائن، التسليف إلى القطاع الخاص، نوعية القروض والتسليفات، الربحية، مخاطر السيولة والمخاطر السيادية).

دولة ليبيا

يهدف مصرف ليبيا المركزي إلى تحقيق الاستقرار المالي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام مصرف ليبيا باستحداث قسم للاستقرار المالي في إدارة البحوث والاحصاء ويتمتع بالاستقلالية.

قام مصرف ليبيا المركزي بتطبيق بعض أدوات السياسات الاحترازية الكلية والجزئية، ومنها نسبة الرافعة المالية، وتحديد سقف على التسهيلات الممنوحة بالعملات الأجنبية، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، كما تم وضع حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وكذلك وضع حدود على التركزات القطاعية، وتم تحديد نسبة على السيولة لدى البنوك، كما قام البنك المركزي بإصدار تعليمات لتطبيق بازل III، ويقوم باختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية المعتمدة، واحتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم بشكل سنوي، ووضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل بما يعادل إجمالي مرتب سنتين.

تطورت البنية التحتية فيما يخص نظم المدفوعات، ونظم معلومات الائتمان لدى مصرف ليبيا المركزي من خلال إطار قانوني يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، وتتوفر خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكذلك استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما يتوفر نظام التسويات الأنية الاجمالية الفورية (RTGS) وتتوفر شركات المعلومات الائتمانية، ونظام التقاص الإلكتروني، بالإضافة إلى

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

نظام استعلامات ائتماني عام. وكذلك يتوفر دليل إرشادي للحوكمة على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وهو واجب التطبيق للمصارف.

في حين لا يتوفر مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة مقابل التسليفات في القطاع المالي، كما أنه لا يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

لا يقوم مصرف ليبيا المركزي بإصدار تقرير الاستقرار المالي، إنما يقوم فقط باحتساب مؤشرات السلامة المالية بصورة دورية ربع سنوية.

جمهورية مصر العربية

ساهمت سياسة البنك المركزي المصري في الحد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، وقد أدت نتائج تلك السياسات إلى تحسين الظروف المالية الكلية ودعم استقرار النظام المالي، وقد تمثلت هذه السياسات في تطبيق معايير بازل II وبازل III ومواكبة أحدث الممارسات الدولية، وكذلك إصدار التعليمات التنظيمية والرقابية لمواكبة التطورات الاقتصادية المحلية خاصة المتعلقة في تدعيم دور شركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC) في تغطية جزء من المخاطر المرتبطة بتمويل الشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة، التي تقتقر إلى الضمانات الكافية، إضافة إلى إصدار تعليمات تتضمن منهجية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIB) استعداداً لتطبيق متطلبات اضافية لرأس المال وذلك للحد من المخاطر النظامية التي قد تنشأ عنها، وكذلك التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) للتقارير المالية (IFRS9) مع بداية عام 2019.

يتمتع البنك المركزي المصري باستقلالية وصلاحيات كاملة وذلك استناداً إلى نص المادة رقم (1) من قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لعام 2003، وكذلك المادة رقم (14) من النظام الاساسي للبنك المركزي المصري، كما ويتم التنسيق في هذا الشأن مع البنوك المركزية أو السلطات الرقابية المصرفية في الدول المعنية للتفتيش على فروع البنوك المصرية في الخارج وكذلك فروع البنوك الأجنبية في مصر من خلال مذكرات التفاهم التي توقع مع العديد من الدول.

وفي ضوء الأهمية الكبيرة لنظم الدفع أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم 89 لسنة 2017 الخاص بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسته، وتتضمن اختصاصات المجلس خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، وقد قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع كافة أعضاء المجلس في أولى جلساته بوضع الإطار العام للتحويل إلى نظام المدفوعات غير النقدية كي يتم العمل على تطوير أنظمة الدفع الحالية وفق إطار علمي ومنهجي وعلى النحو الذي يكفل التحويل إلى الاقتصاد الرقمي المستهدف، وأصدر المجلس مجموعة من القرارات الهامة للرفع من مستوى فعالية وكفاءة نظم الدفع وتم تحقيق العديد من الإنجازات على مختلف الأصعدة خلال العام 2018.

على صعيد تطوير الإطار القانوني والتشريعي، تم إعداد مشروع قانون لتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الذي يهدف الى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية؛ ملزم لكل من القطاع العام والخاص، ويدعم القانون توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي، وتحقيق الشمول المالي، كما قام البنك المركزي المصري بإعداد مشروع قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي؛ قام البنك المركزي المصري بمراجعة كافة المواد القانونية، وإضافة مواد تشجع على تقديم المزيد من خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية، وقد تضمنت التعديلات إضافة باباً كاملاً يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، ويأتي الاهتمام بتطوير الإطار القانوني والتشريعي في هذه المرحلة لمواكبة التطوير السريع الذي يتم في المدفوعات على مستوى العالم، وزيادة كفاءة وفاعلية النظام المالي.

كما تم الانتهاء من إطلاق منظومة الدفع الوطنية في شهر ديسمبر لعام 2018، وذلك بهدف الاعتماد على منظومة دفع وطنية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات الحكومية وأيضاً تقليل تكلفة خدمات الدفع للمواطنين لتحقيق الشمول المالي، وجاري التنسيق بين البنك المركزي المصري والعديد من الوزارات للاعتماد على منظومة الدفع الوطنية في صرف المستحقات النقدية للمواطنين، وعلاوة على ذلك قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة المالية في تنفيذ العديد من الإجراءات اللازمة لإطلاق منظومة ميكنة المتحصلات الحكومية والتي ستعتمد بشكل أساسي على منظومة الدفع الوطنية.

وفي إطار تطوير البنية التحتية لقبول المعاملات المالية الرقمية وسوق المال، فقد تم الانتهاء في أكتوبر 2018 من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع تطوير الإصدار الحالي لنظام التسوية اللحظية لتسوية المدفوعات بالجنيه المصري لتضمين مجموعة من التحسينات والوظائف الجديدة وأهمها التسوية بالعملة الأجنبية، ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الثانية وإطلاق مشروع نظام التسوية اللحظية الجديد متعدد العملات لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي بنهاية عام 2019، وقد بلغت قيمة المدفوعات بين البنوك على هذا النظام خلال عام 2018، 45.61 تريليون جنيه بمعدل نمو عن عام سابق بقيمة 29 في المائة، وعلاوة على ذلك فقد تم إطلاق كلاً من النظام الإلكتروني للإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الحكومية "CSD" وإدارة الضمانات "CMS" كمرحلة أولى على البيئة الفعلية للنظام وتم العمل عليها مع البنوك في ديسمبر 2018 وتطمح المرحلة الثانية من ذلك المشروع إلى ضم السوق الثانوي لسندات الخزنة المصرية تحت مظلة الـ "CSD" وطرح آليات حديثة لسوق الأوراق المالية الحكومية مثل نظام منصة التداول الإلكتروني "ETP- Electronic Trading Platform"، وعلى مستوى التعاون الإقليمي، فقد تم الاشتراك في نظام غرفة المقاصة وتسوية المدفوعات لدول الكوميسا (REPS) لتعزيز التعاون مع دول القارة لتسهيل عملية تحويل الأموال بأقل تكلفة ممكنة وتهيئة بيئة استثمارية خصبة لجميع الأطراف، وجاري حالياً العمل على تنفيذ مشروع تحديث نظام مقاصة الشيكات المستخدم حالياً واستبداله في مرحلة لاحقة ليكون النظام ألياً 100 في المائة ومتوقع الانتهاء منه في 2019، حيث بلغت قيمة تسويات نظام مقاصة الشيكات 1.5 تريليون جنيه، وسجل النظام في ديسمبر 2018 معدل نمو قدره 11 في المائة عن العام السابق.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

وعلى محور تطوير وتجهيز البنى التحتية لدعم العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الدول العربية، يتعاون البنك المركزي المصري أيضاً مع صندوق النقد العربي لإنشاء نظام "بني" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البنائية بين البنوك التجارية والمركزية في أكثر من 20 دولة عربية، ليكون بمثابة منصة عربية موحدة لتنفيذ المدفوعات العربية البنائية بين الدول العربية.

وفيما يتعلق بخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، في إطار جهود البنك المركزي المصري المبذولة لتحقيق الاستقرار والشمول المالي من خلال إتاحة واستخدام الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع فقد بلغت قيمة معاملات نحو 12 مليار جنيهاً مصرياً في عام 2018 وعدد حسابات فاق 12.2 مليون حساب محفظة هاتف محمول ومعدل نمو سنوي قدره 36 في المائة مما يعكس نجاح المنظومة وزيادة إقبال المواطنين على الاستفادة من مميزاتهما، كما تم إعداد خارطة طريق للارتقاء بمنظومة خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، وتضمنت المحاور الأساسية لها إتاحة خدمات جديدة تلبي احتياجات المواطن المصري مثل خدمتي الإقراض الرقمي المتناهي الصغر والادخار الرقمي (Digital Saving & Lending) وتحصيل الأقساط عبر محفظة الهاتف المحمول، وصرف المرتبات ونفقة المطلقات والمعاشات والمعونات النقدية الخاضعة لوزارة التضامن الاجتماعي آلياً، وتقديم خدمة مجموعات الادخار والإقراض الريفي والتوسع في خدمات استقبال التحويلات من الخارج، وخدمي السحب والإيداع من خلال جميع ماكينات الصراف الآلي "ATM" من خلال المحول القومي للتشغيل البنائي، ويأتي هذا بالإضافة إلى ما قد تم إتاحتها مسبقاً من خدمات مثل الإيداع والسحب النقدي من خلال حساب محفظة الهاتف المحمول، والتحويل بين حسابات المحافظ المختلفة، ودفع الفواتير بتكلفة مناسبة للعملاء، هذا وقد قام البنك المركزي المصري بمجهودات كبيرة للتوسع في كل من الإصدار "Issuance" والقبول الإلكتروني "Acceptance"، ومن أهم المشروعات الخاصة بالقبول الإلكتروني إصدار القواعد الخاصة برمز الاستجابة السريعة "QR Code"، وإصدار رخصة التحصيل الإلكتروني عبر محفظة الهاتف المحمول، وخدمة دفع وتحصيل قيمة السلع الاستهلاكية سريعة التداول "FMCG".

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، وفي إطار حرص البنك المركزي المستمر على تعزيز تمكين منظومة الجهاز المصرفي المصري من مواجهة أشكال الانتهاكات السيبرانية المختلفة، فقد قام البنك المركزي بإنشاء مركز للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي لتقديم عدد من الخدمات المهمة للقطاع المصرفي، منها التعامل والإبلاغ عن أية أخطار سيبرانية وتعميم الإنذارات المبكرة والتنبيهات والإجراءات الاحترازية (Security Incident Management Service)، والمراقبة الأمنية (Security Monitoring Services)، وجمع وتعميم التهديدات الإلكترونية المحتملة (Threat Intelligence Service)، وفحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالثغرات والبرمجيات الخبيثة (Artifact Analysis Service)، كما قام البنك المركزي المصري بإطلاق مبادرة "تميز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي" بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري بهدف تدريب وتخريج عدد 100 متخصص بالقطاع المصرفي على مدار عامين على أربعة مسارات تدريبية

عالية التخصص، بما يسهم في زيادة أعداد الكوادر الاحترافية المعتمدة دولياً في مجال الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي.

يقوم البنك المركزي المصري بتطبيق العديد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية، مثل نسبة الرافعة المالية، ونسبة القرض إلى قيمة الضمانة وفقاً لضوابط منح الائتمان التي يضعها البنك المركزي وبما يتناسب مع السياسة الائتمانية لكل بنك، ووضع ضوابط وسقوف على التسهيلات بالعملات الأجنبية تتمثل بضرورة توفر مصادر سداد لدى العميل بالنقد الأجنبي مع تعهده باستخدامها في السداد، وضع حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، ووضع حدود على التركزات القطاعية وتحديد نسبة كفاية رأس المال بنسبة 12.5 في المائة كما يتم وضع حدود للسيولة وكذلك تحديد الفائض أو العجز في مركز أي عملة أجنبية كما ويتم تحديد نسبة المديونية للدخل للقروض الاستهلاكية، علماً بأن البنك المركزي يقوم بتطبيق اختبارات الضغوط لبيان مدى التعرض للمخاطر المختلفة وكيفية تجنّبها تحت مجموعة من السيناريوهات التي تتراوح بين أقل تأثيراً إلى أكثر تأثيراً وذلك بصورة دورية، إضافة إلى أنه يتم عقد اجتماعات دورية بين ممثلي السياسة الاحترازية الكلية والسياسة الاقتصادية الأخرى، لمناقشة توجهات هذه السياسات ومدى تأثير هذه السياسات على الاستقرار المالي.

يطبق البنك المركزي المصري مبدأ الشفافية والمساءلة والافصاح، من خلال نشر معلومات شاملة حول القطاع المالي والمصرفي في النشرات الاحصائية والدورية والتقارير السنوية ومؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، كما ويلتزم القطاع المصرفي المصري بمعايير الافصاح التي تقرها التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري وكذلك معايير المحاسبة المتطابقة مع المعايير الدولية وقد سعى البنك المركزي المصري من خلال إصدار تقرير الاستقرار المالي إلى التأكد من استقرار النظام المالي من خلال دراسة ومتابعة المخاطر النظامية التي يمكن أن تهدده، ويمثل التقرير قناة للتواصل مع الجهات المختلفة والجمهور لتقييم دور البنك المركزي المصري في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المصرفي وجهوده لتطوير البنية المالية التحتية وإرساء مقومات الاستقرار والنمو الاقتصادي في إطار الشفافية.

وفيما يتعلق بأهم المخاطر النظامية الحالية:

1. مخاطر خروج رؤوس الأموال الأجنبية والتي سيحد من تأثيرها انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية المصري بالإضافة إلى مرونة سعر صرف العملة المحلية وهو ما سيؤدي الي استمرار وفرة السيولة بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي.

2. مخاطر نظامية ناتجة عن نمو الائتمان الخاص بشكل مفرط والتي يظهر انخفاضها من خلال تحليل فجوة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي.
3. بالإضافة الى المخاطر النظامية مثل مخاطر الائتمان والسيولة والتركز والتي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي والتي نجح البنك المركزي المصري في الحد من تأثيرها من خلال مواكبة أحدث الممارسات الدولية، وكذلك تطبيق معايير بازل II و III وإصدار التعليمات الرقابية لمواءمة التطورات الاقتصادية المحلية.

المملكة المغربية

حسب القانون المؤسس لبنك المغرب الجديد الذي دخل حيز التطبيق في يوليو 2019، فإن بنك المغرب يساهم في استقرار النظام المالي الوطني خاصة في اطار لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر النظامية، حيث تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي وهي لجنة وطنية تهدف إلى مراجعة كافة التغيرات التي تتم في القطاع المصرفي والمالي وإعداد مؤشرات السلامة الكلية، وإصدار تقرير حول الاستقرار المالي يشمل تقييماً لمختلف مكونات وعناصر النظام المالي والمصرفي.

يعتبر بنك المغرب مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، ويقوم بنك المغرب بالتفتيش على كافة البنوك والشركات والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة بنك المغرب، وفقاً لأحكام القانون الاساسي المنظم لبنك المغرب والقانون البنكي، وكذلك على فروع البنوك المغربية في الخارج ويتم التنسيق في هذا الشأن مع البنوك المركزية أو السلطات الرقابية المصرفية في الدولة المعنية، كما يتم معاملة البنوك التي لها فروع في المغرب بالمثل ويتم التنسيق مع بنك المغرب.

يتوفر لدى المملكة المغربية نظام تسويات آلية (RTGS) وشركة معلومات ائتمانية ونظام تقاص الكتروني ومركز لإيداع الأوراق المالية، كما تم تطبيق خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال ويتم استخدام رقم الحساب الموحد (IBAN) للعمليات الخارجية إضافة إلى توفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية علاوة على توفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، ويتوفر دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك، وفيما يتعلق بتقييم مدى تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال الصادرة عن بنك التسويات الدولية، فإنه يتم تطبيق هذه المبادئ بشكل ايجابي.

يقوم بنك المغرب بتطبيق العديد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية، مثل وضع حدود على التركزات الائتمانية للتعامل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة ووضع حدود لنسبة كفاية رأس المال بنسبة 9 في المائة لرأس المال الأساسي وبنسبة 12 في المائة لرأس المال التنظيمي، وتحديد نسبة السيولة ووضع حدود على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية، ويتم التكامل بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة الاحترازية

الجزئية من خلال لجنة الاستقرار المالي أو لجنة التنسيق والرقابة للمخاطر الشمولية، كما يتم تحليل التفاعلات بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال قسم الرقابة الاحترازية.

يقوم بنك المغرب بتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة والافصاح، من خلال الافصاح عن معلومات شاملة حول القطاع المالي والمصرفي في النشرات الاحصائية الدورية والتقارير الاقتصادية والتقارير السنوي حول الاشراف البنكي والمؤشرات الرئيسية للإحصاءات النقدية، كما يلتزم القطاع المصرفي في المغرب بمتطلبات الافصاح الخاصة ببازل، وقد سعى بنك المغرب من خلال اصدار تقرير الاستقرار المالي بصفة دورية إلى تعزيز مبدأ الشفافية والافصاح عن مختلف التطورات في النظام المالي بمكوناته المختلفة.

سعى بنك المغرب إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام وتطبيق العديد من الأدوات الرقابية، وقد كان أهم هذه الأدوات هو انشاء لجنة الاستقرار المالي وهي لجنة وطنية عليا بهدف مراجعة وتحليل كافة التغيرات والتطورات التي تطرأ على القطاع المصرفي والمالي وتقييم كافة المخاطر التي تواجه النظام البنكي بما فيها المخاطر النظامية.

الفصل السادس: اختبارات التحمل (الضغط)، ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية

تُعتبر اختبارات التحمل من أهم التقنيات المستعملة في قياس قدرة النظام المصرفي في أي دولة على تحمل الصدمات، واكتشاف الإختلالات ونقاط الضعف وكذلك في تحديد حدود المخاطرة المقبولة ودرجات المرونة المطلوبة وفي قياس درجة حساسية القطاعين المالي والمصرفي للمتغيرات في الأسواق المالية وفي البيئات الإقتصادية الكلية. وقد أصبح الإفصاح عن اختبارات التحمل المنفذة ونشر نتائجها أداة رئيسية لزيادة مستوى الشفافية بين المتعاملين مع المصارف وغيرها من المؤسسات المالية ورفع درجة الوعي والإدراك بشأن سلامة النظامين المالي والمصرفي في أي دولة.

تساعد اختبارات التحمل في قياس وتقدير الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد تنتج عن أحداث نادرة لا تحصل في ظل الظروف العادية ولكنها تمثل، في حال حصولها تهديداً للإستقرار المالي لمصرف أو أكثر أو حتى للقطاع المصرفي أو المالي برمته، وتشكل هذه الإختبارات عنصراً رئيسياً من عناصر التخطيط الرأسمالي في المصارف وفي التقييم الذاتي لكفاية رأس المال وكفاية السيولة وفي وضع وتحديد السقوف الداخلية وفي تحديد التركزات على مستوى المجموعات المترابطة من المدينين وكذلك التركزات في القطاعات الإقتصادية أو في المناطق الجغرافية. أما بالنسبة للسلطات التنظيمية والإشرافية فقد أصبحت اختبارات التحمل تستعمل، على نطاق واسع، في رسم السياسات الرقابية وفي وضع الأدوات الإحترازية الكلية وفي تحديد السقوف والحدود التنظيمية المسموحة.

بالرغم من الإعتراف المبكر بأهمية اختبارات التحمل (خصوصاً بالنسبة للمصارف التي تستعمل نماذج إحصائية داخلية في قياس المخاطر، حيث يعد إجراء اختبارات التحمل مطلباً رقابياً لسد الثغرات التي تعترى هذه النماذج)، إلا أن هذه الإختبارات إكتسبت أهمية متزايدة كأحد أبرز أدوات إدارة المخاطر، وذلك بعد الأزمة المالية الأخيرة (منتصف 2007-2010)، وبعد ارتفاع درجات عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية إلى مستويات غير مسبوقة. واليوم أصبحت اختبارات التحمل جزءاً لا يتجزأ من برامج الإصلاح المالي لدى السلطات الرقابية في أغلب دول العالم.

ونظراً للأهمية المتزايدة لموضوع اختبارات التحمل على المستوى الدولي، فقد أصدرت اللجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد العربي بصفته الأمانة الفنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ورقة عمل حول اختبارات التحمل تعرض للمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، في شهر مايو من عام 2009، التي صدرت في ورقة تحت عنوان "مبادئ اختبارات التحمل

الجيدة والرقابة عليها" وهي تشتمل على مجموعة من المبادئ الخاصة بالمصارف تتضمن كيفية استخدام اختبارات التحمل كجزء من منظومة إدارة المخاطر لدى المصارف، والمنهجيات التي يمكن اعتمادها في إعداد اختبارات التحمل وفي كيفية اختيار السيناريوهات والجوانب التي تتطلب اهتماماً خاصاً عند إجراء هذه الاختبارات، بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ الخاصة بالسلطات الرقابية المعنية بتقييم الفرضيات المستعملة وفي تقييم النتائج التي خلصت إليها الاختبارات والخطوات التصحيحية المتخذة.

تطبيقات اختبارات التحمل في الدول العربية

كجزء من أنشطتها الرقابية الهادفة إلى تقوية مناعة النظام المالي والمصرفي والمحافظة على استقراره، بادرت أغلب السلطات الرقابية في المنطقة العربية إلى إجراء اختبارات تحمل دورية للتأكد من كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة والتأكد من كفاية سيولتها لمواجهة أية سحبات محتملة وغير متوقعة. هكذا بدأت تقنيات اختبارات التحمل تستعمل في الدول العربية، وأصبحت جزءاً من التعليمات والتنظيمات الإشرافية لدى أغلب السلطات الرقابية، وسنستعرض في هذا الفصل أهم تجارب بعض الدول العربية في مجال اختبارات التحمل والفرضيات المستعملة ونتائج هذه الاختبارات.

أ. المملكة الأردنية الهاشمية:

أولاً: دورية إجراء اختبارات التحمل

يقوم البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات التحمل على البنوك العاملة في الأردن (Top-Down Approach) بشكل سنوي، كما يقوم البنك المركزي في كل عام بإرسال تعميم للبنوك العاملة في الأردن يتضمن الاختبارات الواجب على البنوك إجراؤها (Bottom-up Approach) أخذاً بالاعتبار التطورات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

ثانياً: الأهداف المتوخاة من اختبارات التحمل

1. تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها: تعتبر اختبارات التحمل جزءاً أساسياً من عمليات إدارة المخاطر لدى البنك على مختلف المستويات، وذلك بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتركز هذه المخاطر والتأثيرات المحتملة لها، حيث تعتبر هذه الاختبارات أداة كمية رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Profile) وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات.
2. المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي: تشكل اختبارات التحمل جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، حيث توفر هذه الاختبارات

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

- أدوات لتقييم مدى كفاية رأس المال الداخلي لدى البنك لمواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي التي تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، كما تساعد هذه الاختبارات البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة.
3. المساعدة على إدارة السيولة: تشكل اختبارات التحمل جزءاً هاماً من عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخفضات صدمات السيولة.
4. تعتبر اختبارات التحمل أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk) ورأس المال الاقتصادي والتي تكون مبنية على البيانات التاريخية والعلاقات الإحصائية، ولا تشكل بديلاً عنها.
5. توفير بيانات تفصيلية عن كل من: تعرض البنك للمخاطر، نموذج أعمال البنك، منظومة المخاطر لدى البنك، وتقديم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى البنك.
6. تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي: وذلك من خلال نشر نتائج اختبارات التحمل على مستوى إجمالي القطاع المصرفي وذلك لطمأنة أصحاب المصلحة بأن هذا القطاع قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

ثالثاً: نطاق وتغطية الاختبارات

تشمل اختبارات التحمل للقطاع المصرفي كافة البنوك العاملة في الأردن، حيث يتم القيام بالاختبارات بشكل إفرادي على مستوى كل بنك وبشكل إجمالي على مستوى القطاع المصرفي ككل، كما يتم إعداد الاختبارات على مستوى بيانات فروع البنوك العاملة في المملكة وعلى مستوى البيانات الموحدة فروع الأردن والخارج والشركات التابعة، وتغطي الاختبارات كافة أنواع المخاطر.

رابعاً: المنهجية المتبعة

تشمل المنهجية المتبعة إعداد نوعين من اختبارات التحمل وهما:

اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis): حيث تستخدم اختبارات تحليل الحساسية لقياس أثر التغيرات في عوامل المخاطر - كل على حده - على الوضع المالي للبنك مثل: ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف، التغيرات في أسعار الأسهم... إلخ، وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات كما لا يتم الأخذ بالاعتبار العلاقات والتداخلات بين عوامل المخاطر المختلفة، وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للبنك تجاه عامل واحد من المخاطر وتقييم قدرة البنك على مواجهته.

اختبارات تحليل السيناريوهات (Scenario Analysis): وتعمل هذه الاختبارات على تقييم أثر سيناريوهات احتمالية حدوثها قد تكون منخفضة ولكن أثرها في حال حصولها على المركز المالي للبنك يكون كبيراً، ويتم من خلالها افتراض تغير عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ويتم احتساب أثر هذا التغير على نسب المتانة المالية للبنوك مثل الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال.

خامساً: سيناريوهات الاختبارات ونتائج اختبارات التحمل لعام 2019

قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2019 بإجراء عدة اختبارات تحمل على بيانات البنوك كما في نهاية عام 2018 بافتراض تغير نوع واحد من المخاطر (Sensitivity Analysis):
مخاطر الائتمان:

- تم افتراض حصول زيادة في الديون غير العاملة (نسبة التعثر لدى البنوك) بنسبة 100 في المائة، وذلك بسبب تفاقم الظروف السياسية في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، وفي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 16.9 في المائة إلى 15.6 في المائة.
- تم افتراض تعثر أكبر ثلاثة مقترضين على مستوى كل بنك، في هذه الحالة فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 16.9 في المائة إلى 13.4 في المائة على المستوى إجمالي القطاع المصرفي الأردني.

مخاطر السوق:

- مخاطر تقلب أسعار الفائدة: تم افتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس في هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 16.9 في المائة، مما يعني أنه ليس هناك أثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام.
- مخاطر تقلب سعر صرف الدينار الأردني: تم افتراض انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25 في المائة مقابل جميع العملات الأجنبية في هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 16.9 في المائة، مما يعني أنه ليس هناك أثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، وتجدر الإشارة إلى بأن هذا الاختبار هو اختبار افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في نهاية شهر 5/2019 إلى (13.3) مليار دولار أمريكي وتغطي المستوردات بما يزيد عن (7) أشهر وهو مستوى مريح جداً، مما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار بشكل كبير.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

- مخاطر تقلب أسعار الأسهم: تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30 في المائة، في هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 16.9 في المائة، مما يعني أنه ليس هناك أثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام.

يلاحظ من اختبارات مخاطر السوق عدم وجود أثر يذكر لها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن ويعود ذلك إلى انخفاض تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق وتمتعها بأرباح مرتفعة قادرة على امتصاص الخسائر البسيطة الناتجة عن هذه الاختبارات وبالتالي عدم التأثير على كفاية رأس المال لدى البنوك.

مخاطر التشغيل:

تم إجراء مجموعة من اختبارات مخاطر التشغيل مثل: افتراض حدوث هجوم إلكتروني، افتراض حدوث عمليات احتيال داخل البنك، حصول كوارث طبيعية، حصول عملية سطو على البنك، انهيار نظام الاتصالات، ولم يكن لها أثر كبير على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن، نتيجة تمتع البنوك بأرباح مرتفعة قادرة على امتصاص الخسائر الناتجة عن هذه الاختبارات وبالتالي الحيلولة دون التأثير على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك.

اختبارات تحليل السيناريوهات:

قام البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات ضغط كلية بافتراض تغير عدد من المتغيرات الاقتصادية (Scenario analysis)، وهي انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع كل من أسعار الفائدة ونسبة البطالة واحتساب أثر ذلك كله على نسب الديون غير العاملة وعلى نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لعام 2019، وتم ذلك وفقاً للسيناريوهات التالية:

السيناريوهات المفترضة	نسبة الديون غير العاملة قبل الصدمة	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد الصدمة (2018)	نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد الصدمة (2018)
السيناريو المتوسط الشدة	%4.9	%6.7	%16.9	%16.7
السيناريو الأكثر شدة		%8.3		%16.5

تبين من نتائج اختبارات التحمل أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

ب. دولة الإمارات العربية المتحدة:

قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإجراء إختبارات تحمل (Bottom-Up Stress Test) لتقييم كفاية رأس المال والسيولة لدى النظام المصرفي الإماراتي، وذلك ضمن سيناريوهات تأخذ بالإعتبار الاقتصاد الكلي، استند السيناريو الأساسي إلى توقعات النمو الاقتصادي خلال الثلاثة أعوام المقبلة، أما السيناريو الأكثر شدة فيعكس حدوث ظروف اقتصادية ومالية متشددة تحت الإفتراضات التالية:

- مخاطر إعادة تسعير كبيرة للأصول العقارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الانخفاض المستمر في أسعار النفط.
- ارتفاع تكاليف التمويل في القطاع المصرفي مع التداعيات المحتملة للاقتصاد الحقيقي.

قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمعايرة الصدمات على متغيرات الاقتصاد الكلي لتعكس كل من المخاطر النظامية على مدى زمني يصل لثلاث سنوات. كان المتغير الرئيسي في السيناريوهات هو سعر خام برنت للنفط الخام مع انخفاض بنسبة 42 في المائة ليصل إلى 35 دولار في السنة الأولى.

كانت البنوك المشاركة مطالبة بتغطية المخاطر التالية في اختبار التحمل:

- مخاطر الائتمان بما في ذلك الانكشافات السيادية والمصرفية.
- مخاطر السوق.
- مخاطر انتمان الطرف المقابل.
- صافي دخل من الفوائد الناجم عن ارتفاع معدل أسعار الفائدة.
- مخاطر السيولة لدى أكبر خمسة بنوك من خلال نسبة تغطية سيولة أكثر شدة.

تم توسيع نطاق تغطية اختبار التحمل في عام 2018 لتشمل جميع البنوك المحلية في الإمارات وبنوك أجنبية كبيرة مختارة، والتي تشكل مجتمعة أكثر من 90 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

وقد استندت إختبارات التحمل على متوسط نسبة رأس المال الأساسي (CET1) البالغ 13.9 في

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

المائة كما في ديسمبر 2017. وفقاً لسيناريو خط الأساس، سجلت البنوك زيادة إجمالية في نسبة رأس المال الأساسي CET1 بمقدار 190 نقطة أساس لتبلغ 15.8 في المائة في نهاية عام 2020. أما السيناريو المتشدد، فقد سجلت البنوك انخفاضاً إجمالياً في نسبة رأس المال الأساسي بمقدار 320 نقطة أساس، حيث بلغت نسبة رأس مال إلى 10.7 في المائة في نهاية عام 2020.

بشكل عام، تُظهر نتائج اختبار التحمل قدرة النظام المصرفي الإماراتي على الصمود أمام الصدمات السلبية وفقاً للسيناريو المتشدد. تجدر الإشارة إلى أن الإختبارات المنفذة في عام 2018 أظهرت قدرة البنوك الإماراتية على تحمل الصدمات بشكل أكبر مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من أن معايير التقييم كانت أكثر صرامة إذا ما قورنت بنماذج اختبارات التحمل الداخلية لدى البنوك.

ج. مملكة البحرين: يستخدم مصرف البحرين المركزي اختبارات التحمل كأداة تحليلية لتحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها لضمان استقرار القطاع المصرفي. ويتم إجراء اختبارات التحمل ورصد أثرها على القطاع المصرفي بشكل دوري من قبل إدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي.

وتهدف هذه الاختبارات إلى تقييم مرونة وقوة القطاع المصرفي في تحمل المخاطر المتعلقة بالملاءة والائتمان والسيولة من خلال إخضاع المصارف إلى سيناريوهات من شأنها اختبار قدرة صمودها في حال وقوع أزمات مالية في ظروف معينة. يمكن أن تساعد هذه الاختبارات في توقع تطور القطاع المصرفي من خلال تقييم مدى تعرض القطاع لأحداث أو سيناريوهات استثنائية. ويعتبر مصرف البحرين المركزي اختبارات التحمل من الأدوات التحليلية المكتملة للأدوات الأخرى لمراقبة الاستقرار المالي، مثل مؤشرات السلامة المالية.

ويتم تطبيق اختبارات التحمل من قبل مصرف البحرين المركزي من خلال وضع سلسلة من الصدمات من خلال سيناريوهات افتراضية لأحداث وقعت في الماضي أو يمكن أن تحدث من جديد مع زيادة نسبة المخاطر. وتغطي الاختبارات جميع القطاعات المصرفية، بما في ذلك المصارف التقليدية والإسلامية، ومصارف قطاع التجزئة والجملة، والمصارف المحلية والأجنبية، والمصارف ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي Domestic Systemically Important Banks وتغطي اختبارات التحمل حتى الآن القطاع المصرفي فقط.

ويستخدم مصرف البحرين المركزي النماذج الأكثر شيوعاً كالتالي قام بوضعها صندوق النقد الدولي كما يتبع المنهجية المستخدمة لممارسات اختبارات التحمل التي تقوم بها البنوك المركزية الأخرى وبرنامج صندوق النقد الدولي FSAP . وقد تم تعديل هذه النماذج لتناسب مع النظام المصرفي البحريني حيث يتم تطبيق سيناريوهات تركز على تقييم مرونة المصارف المهمة بشكل منهجي من خلال زيادة خطورة السيناريوهات لتتجاوز السعة التشغيلية العادية للمصرف. ويتم استخدام تقارير المعلومات الفصلية المصرفية Quarterly Prudential Information Returns والنشرة الإحصائية الشهرية Monthly Statistical Returns كمصدر للبيانات لاختبارات التحمل.

وتركز السيناريوهات على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة باعتبارها أكبر التحديات المحتملة. ويقوم المصرف بشكل منتظم باختبارات تحليل الحساسية Sensitivity Testing Analysis كارتفاع نسبة الديون غير العاملة، والتغيرات في أسعار الصرف، او سحب الودائع على سبيل المثال. وتهدف هذه العملية إلى تحديد مستوى الخسارة التي ستخفف متطلبات رأس المال للمصارف إلى ما دون الحد الأدنى حسب المتطلبات الرقابية للمصرف المركزي Minimum Capital Regulatory Requirements.

ويقوم المصرف باستخدام سيناريوهات بدرجات مختلفة من الشدة بشكل تصاعدي (الوضع الحالي، متوسط الشدة، الأكثر شدة) وتحدد درجة الشدة بناء على البيانات التاريخية والتجارب السابقة. ومن الاختبارات التي يقوم بها المصرف:

- مخاطر الائتمان: ارتفاع نسبة القروض غير العاملة، ارتفاع نسبة القروض غير العاملة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ارتفاع القروض غير العاملة في القطاع العقاري.
- مخاطر السيولة: سحب الودائع المحلية (تحب الطلب والتوفير والأجل)، سحب الودائع الأجنبية، سحب الودائع بالدينار البحريني، سحب الودائع بالعملات الأجنبية.

كما قام مصرف البحرين المركزي تماشياً مع متطلبات بازل 3 بتطوير الأنظمة التشريعية والرقابية بإصدار فصول جديدة في اغسطس 2018 تشمل إلزام المصارف بكيفية إدارة المخاطر بشتى أنواعها بما فيها فصل يتعلق باختبارات الضغط/الإجهاد. كما يقوم المصرف المركزي بتطوير اختبارات الضغط كلية Macro Stress Testing كجزء من إطار السياسات الاحترازية الكلية Macro Prudential Policy Framework.

يقوم مصرف البحرين المركزي بنشر نتائج اختبارات التحمل داخلياً للإدارات ذات الصلة مثل إدارة الرقابة المصرفية. وظهرت اختبارات التحمل التي أجرتها إدارة الاستقرار المالي لمصرف البحرين المركزي في

عام 2018 عن عدم توقع أي مخاطر تهدد النظام المصرفي المحلي حيث بينت النتائج أن القطاع المصرفي البحريني قادر على تحمل الصدمات المرتفعة نتيجة تمتع المصارف بمستويات مرتفعة من رأس المال والسيولة.

د. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

يندرج اقتناء برنامج "اختبارات التحمل" ضمن إطار امتثال آليات الرقابة المصرفية ومطابقتها لتوصيات المحور الثاني من مقررات بازل III. حيث أن تقييم مستوى ملاءمة الأموال الخاصة وسيولة مصرف أو مؤسسة مالية في الظروف العادية للنشاط والسوق، لم يعد كافياً لتقييم صلابته وقدرة المؤسسة المصرفية على مقاومة الصدمات.

توفر اختبارات التحمل إطاراً لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط، قد تنجم عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين المصارف، المترتبة عن قصور متعامل أو أكثر في السوق البيئية للمصارف، أو تلك الناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي الكلي.

يتم تفصيل هذا السيناريو الأخير إلى سيناريوهات فرعية مختلفة ومطبقة من طرف جميع المؤسسات التي تُشكّل النظام المصرفي (تدهور جودة المحفظات والضمانات، تسرب الودائع، تغييرات على مستوى القوانين التنظيمية أو على السياسة النقدية)، ومن ثم يتم اختبار استدامة مصرف أو مؤسسة مالية من مختلف الزوايا، عن طريق تطبيق السيناريو الأقصى، في حدود المعقول، بخصوص تطور معايير المخاطر (احتمال عدم السداد، خسارة بسبب عدم السداد، تسرب الودائع). ممّا يؤدي، عند الاقتضاء، من المؤسسة المصرفية إلى إلزامية تشكيل المزيد من الأموال الخاصة و/أو الحصول على السيولة وإعادة النظر في أطر التنظيم الداخلي.

تجدر الإشارة إلى أنه في انتظار القيام بالسيناريوهات الاقتصادية الكلية، الناجمة عن نمذجة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مختلف المعايير المصرفية محل الضغط، فإنّ التمارين المستعملة عادة تركز على سيناريوهات سلبية مُعدّة على أساس منهجيات إحصائية وعلى أساس تقييم الخبراء.

في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أنّ الهدف النهائي المحدّد من طرف بنك الجزائر هو إنشاء إطار عامل اختبارات التحمل، من خلال إشراك المصارف والمؤسسات المالية. هذه الأخيرة مدعوة لإعداد وتطوير برامجها الخاصة باختبارات التحمل، في إطار التسيير الجيد لأموالها الخاصة وسيولتها، وحتى تكون قابلة للمشاركة في التمارين المتداخلة من نوع المتصاعدة والمتنازلة، استناداً إلى أفضل الممارسات في اختبارات التحمل.

هـ. المملكة العربية السعودية: تجري مؤسسة النقد العربي السعودي اختبارات التحمل الكلي للقطاع المصرفي على أساس سنوي، حيث أنها تُعد أداة من أدوات المؤسسة لتقييم المخاطر. يقدم هذا الإطار نظرة على نموذج المؤسسة الخاص باختبار التحمل لمخاطر الائتمان، وفرضياته ونتائجه الرئيسية.

1. أهداف الاختبار: الهدف الأساسي من اختبار التحمل هو تقييم متانة القطاع المصرفي وقدرته على امتصاص الصدمات على صعيد الاقتصاد الكلي. كما يهدف أيضًا إلى التعرف على مواطن الضعف في النظام المصرفي ككل وعلى المستوى الفردي للمصارف ليتسنى للمؤسسة تصميم الاستجابة الرقابية الملائمة بهدف معالجة مكامن الضعف تلك مسبقًا.

2. النطاق والتغطية: يتمحور نطاق اختبار التحمل حول إجراء اختبار تحمل لمخاطر الائتمان على النظام المصرفي. وقد تم إجراء الاختبار باستخدام بيانات المصارف لمستوى القروض المتعثرة، والمخصصات، ومكونات الدخل، والأصول المرجحة بالمخاطر للفترة المبتدئة من عام 2000 إلى عام 2018. كما تم استخدام إجمالي الائتمان والقروض المتعثرة على المستويات الفرعية للقطاعات، وتم استخدام 11 قطاعًا فرعيًا ضمن هذا الاختبار: المصارف والمنشآت المالية الأخرى، والزراعة وصيد الأسماك، والتصنيع، والتعدين والتحجير، والكهرباء، والماء، والغاز، والخدمات الصحية، والبناء والتشييد، والتجارة، والنقل والاتصالات، والخدمات، والقروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية، والقروض الأخرى.

3. منهجية اختبار التحمل: اتبعت المنهجية التالية في إجراء اختبار التحمل:

- الخطوة 1: يتم تحديد ثلاثة سيناريوهات لاختبارات: سيناريو الأساس، وسيناريو الصدمة المتوسطة، وسيناريو الصدمة الحادة. تستند هذه السيناريوهات إلى نموذج المؤسسة لتوقعات الاقتصاد الكلي ورأي الخبراء لديها، وهي تفترض حدوث صدمات لعدة متغيرات في الاقتصاد الكلي هي:
 - أسعار النفط،
 - نمو الإنفاق الحكومي،
 - أسعار الفائدة الضمنية،
 - أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية،
 - مؤشر السوق المالية السعودية.
- الخطوة 2: يتم بناء عدة نماذج إقتصادية للتقصي عن العلاقة الضمنية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

- الخطوة 3: بناءً على السيناريو المستخدم، يتم الحصول على توقعات بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات المصرفية الرئيسية (مثل القروض المتعثرة، والمخصصات، والربحية).
- الخطوة 4: بالاستناد إلى التأثيرات المتوقعة في الخطوة 3، يتم وضع توقعات لمستويات تحمل لرأس المال المصرفي.

4. جمع البيانات: بهدف إكمال اختبار التحمل لشهر ديسمبر 2018، تم جمع البيانات التالية:

- بيانات مصرفية: هي سلسلة زمنية لبيانات ربعية بدءًا من يناير عام 2000 إلى ديسمبر عام 2018- حول القروض المتعثرة، وإجمالي الائتمان، والمخصصات، وصافي دخل الفائدة، وصافي مكونات الدخل الأخرى، وصافي مصروفات الفائدة، ودفعات حصص الأرباح، وإجمالي رأس المال التنظيمي ورأس المال من الفئة 1، والأصول المرجحة بالمخاطر.

- بيانات الاقتصاد الكلي: سلسلة زمنية لبيانات ربعية بدءًا من يناير عام 2000 إلى ديسمبر عام 2018 حول أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وأسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية، ومؤشر السوق المالية السعودية، وإجمالي الائتمان.

5. نتائج اختبارات التحمل

خلصت نتائج اختبار التحمل إلى إمكانية المصارف السعودية على تحمل الصدمات الاقتصادية المختلفة. ففي سيناريو خط الأساس، انخفضت نسبة القروض المتعثرة بشكل طفيف إلى 1.6 في المائة في نهاية عام 2019، ومن ثم ارتفعت تدريجياً لتصل إلى 1.7 في المائة بنهاية فترة التحمل أي بنهاية عام 2021. وفي المقابل، ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة المتوقعة من 168 في المائة إلى 195 في المائة في الربع الثاني من عام 2021 ومن ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى 175 في المائة في الربع الرابع من عام 2021. وتراوحت نسب القروض المتعثرة لكل مصرف بين 2.55 في المائة و0.69 في المائة في الربع الرابع من عام 2021، وانخفض متوسط نسبة كفاية رأس المال تدريجياً ليصل إلى 20 في المائة في نهاية عام 2021.

وفي سيناريو الصدمة المتوسطة أظهرت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة المتوقعة سترتفع لتصل إلى 191 في المائة في الربعين الأولين من عام 2019، لتتخفض بعد ذلك إلى 175 في المائة في نهاية الربع الرابع من عام 2021. أما نسبة القروض المتعثرة المتوقعة فقد انخفضت لتصل إلى 1.7 في المائة في الربع الثاني من عام 2019، ثم ارتفعت بشكل طفيف ووصلت إلى 1.8 في المائة بنهاية فترة التحمل،

وتراوحت نسب القروض المتعثرة لكل مصرف بين 2.5 في المائة و0.62 في المائة، بينما تراجعت نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لتصل إلى 15.6 في المائة بنهاية فترة التحمل.

وفي سيناريو الصدمة الحادة أظهرت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة المتوقعة سترتفع لتصل إلى 2 في المائة بنهاية فترة الإختبار (الربع الرابع 2021)، ووصلت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى أعلى مستوى لها عند 188 في المائة في الربع الثاني من عام 2019، لتتخفض بعد ذلك إلى أدنى مستوى لها عند 165 في المائة في الربع الرابع من عام 2021، وتراجعت نسبة كفاية رأس المال إلى 14.7 في المائة من الربع الرابع من عام 2021.

وبشكل عام بينت نتائج اختبارات التحمل أن القطاع المصرفي في المملكة سيظل متمتعاً برأسمال جيد في حال الصدمات الحادة، حيث بينت النتائج بقاء نسب كفاية رأس المال للمصارف أعلى بقدر مريح عن الحد الأدنى المقرر وفق إرشادات بازل والبالغ 8 في المائة، وأعلى من الحد الأدنى للمؤسسة البالغ 12 في المائة.

و. جمهورية العراق: تساعد اختبارات التحمل السلطات الرقابية والاشرفية في البنوك المركزية على التنبؤ بسلامة المصارف وقدرتها على إدارة المخاطر غير المتوقعة المستقبلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء المصدات الكافية وتقليل المخاطر المحتملة.

قام البنك المركزي العراقي بتنفيذ اختبارات الضغط الكلية Macro-Stress Testing من خلال قياس تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سلامة القطاع المصرفي منذ عام 2017 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregressive Approach (VAR)، ونظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي فقد تم اختيار متغير أسعار النفط العالمية لتأثيره الحساس والمهم على الأوضاع المالية كافة في العراق وعلى النمو الاقتصادي ومن ثم على القطاع المصرفي، ومتغير معدل النمو الاقتصادي الذي يعكس التطورات في الاقتصاد الكلي وتأثيره على القطاع المصرفي، ومتغير الإنفاق العام الذي يعد من المتغيرات ذات التأثير المهم على الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي ومن ثم قدرة الافراد والمشاريع على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع المصارف، بالإضافة إلى استخدام متغير القروض المتعثرة كمؤشر للهشاشة المالية Financial Fragility للقطاع المصرفي العراقي.

يبين الجدول التالي السيناريوهات المفترضة التي تعكس الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العراقي اذ سيكون هنالك انخفاض في جميع المتغيرات بمعدلات مختلفة وفقاً للسيناريوهات المفترضة.

سيناريوهات الصدمة المعتمدة في نموذج الـ (VAR)

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

GGE	GOIL P	GGDP	المتغيرات
معدل نمو الانفاق الحكومي %	معدل نمو اسعار النفط العالمية %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي %	السيناريوهات
-16.013	-38.831	-7.567	السيناريو متوسط الشدة
-32.027	-77.662	-15.135	السيناريو عالي الشدة

وتشير النتائج إلى تفاوت استجابة القروض المتعثرة للتغيرات المفترضة للمتغيرات المذكورة آنفاً أثناء الفصل الرابع لعام 2019 وكما موضحة بالجدول التالي.

نتائج اختبارات الضغط الكلية

القروض المتعثرة بعد الصدمة			السيناريوهات المفترضة	القروض
نوع الصدمة			المتعثرة قبل الصدمة	
الانفاق العام ↓	النمو الاقتصادي ↓	أسعار النفط ↓		
%12.031	%13.653	%13.161	%13.249	السيناريو متوسط الشدة
%10.814	%14.057	%13.074		السيناريو عالي الشدة

وتشير النتائج إلى حساسية القروض المتعثرة للتغيرات في معدل النمو الاقتصادي والمتمثلة بالتغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وعدم تأثير التغيرات في أسعار النفط العالمية والانفاق العام على مؤشر القروض المتعثرة للمصارف العراقية وهذا يشير إلى أنه على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط العالمية والإيرادات العامة إلا أن الانفاق العام لم يتغير كثيراً وأنخفض بمعدل أقل من الانخفاض في الإيرادات العامة مما يسجل التزام الحكومة العراقية بمعدل أنفاق عام لم تستطع التضحية به للمحافظة على المستوى المعاشي للشعب العراقي لاسيما أن المؤسسات العامة توظف عدد كبير من الموظفين.

ز. دولة فلسطين: تحرص سلطة النقد الفلسطينية على إجراء اختبارات الضغط الكلية والجزئية بالإضافة إلى الاختبارات المتعلقة بمخاطر انتقال عدوى الملاءة بين المصارف بصورة دورية، وذلك بهدف فحص مرونة المصارف العاملة في فلسطين وقدرتها على تحمل الصدمات والأوضاع الضاغطة.

تعتبر اختبارات الضغط من الأدوات المهمة لإدارة المخاطر حيث تساهم في تعزيز قدرة سلطة النقد على وضع الإجراءات والسياسات التحوطية التي تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك الصدمات حال وقوعها. تقوم سلطة النقد بتنفيذ مجموعة من اختبارات الضغط وذلك حسب التفصيل التالي:

1. استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Auto Regression VAR) لقياس مدى مرونة المصارف وقدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية الكلية (يتم بشكل سنوي).
2. مخاطر انتقال عدوى الملاء بين المصارف (يتم بشكل سنوي).
3. إختبار يتم من سلطة النقد الفلسطينية (Top down approach) (يتم بشكل نصف سنوي).
4. إختبارات تحمل تُنفذ من قبل المصارف كجزء من عملية التقييم الذاتي لكفاية رأس المال (ICAAP) (يتم بشكل سنوي).
5. إختبارات تحمل عرضية حسب الحاجة.

أظهرت نتائج إختبارات التحمل جولة 2018 ان القطاع المصرفي الفلسطيني سليم ومتين وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والاضاع الضاغطة نتيجة احتفاظ المصارف العاملة في فلسطين بمستويات جيدة من رأس المال الى جانب تمتعها بمستويات مريحة من السيولة والربحية، حيث أسفرت نتائج محاكاة الصدمات متفاوتة الشدة التي تم وضعها من جانب سلطة النقد عن نجاح غالبية المصارف العاملة في فلسطين وعددها 14 مصرفاً في اجتياز هذه الصدمات والمحافظة على مستويات رسمة اعلى من الحد الأدنى المقرر لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال (Tier1 Capital/RWA) والمحدد من جانب سلطة النقد بـ 8 في المائة مقارنة بـ 4 في المائة وفقاً لاتفاقية بازل II باستثناء بعض المصارف التي انخفضت النسبة لديها عن 8 في المائة في سيناريوهات تصنف بانها عالية الشدة (Severe Scenarios).

كما قامت سلطة النقد بإجراء إختبار لمدى قدرة المصارف على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (Vector Autoregressive Model (VAR)، حيث تم إختبار عدة متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي لقياس تأثير الصدمات فيها على التعثر المالي (Financial Fragility).

ولإجراء هذا الإختبار تم ترشيح عدة متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي لقياس تأثيرها على مخصصات القروض التي تتحوط بها المصارف لمواجهة الإخفاق في القروض الممنوحة، وكان أهم هذه المتغيرات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة على الودائع والقروض لكل عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وأسعار الصرف لكل من الدولار والدينار مقابل الشيك، وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية (REER) و (NEER) بالإضافة للتضخم في أسعار المستهلك.

وقد تم إجراء هذا الإختبار ضمن سيناريوهين، السيناريو الأساس والسيناريو المتشائم، وهما مشتقان من السيناريوهات التي تم إعدادها في التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2018، والتي تشير إلى أنه وبالاستناد للسيناريو الأساس فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 بنسبة 0.5 في المائة، مقارنة مع 0.9 في المائة في العام 2018. حيث استندت هذه التنبؤات على مجموعة من الافتراضات الأساسية

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

وتداعياتها على الحالة الاقتصادية، ومنها استمرار الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية حتى نهاية النصف الأول من العام 2019 نتيجة لأزمة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي حد من قدرة الحكومة الفلسطينية على تغطية نفقاتها الجارية. بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات المقدمة لدعم خزينة الحكومة حيث تم افتراض قيمتها 500 مليون دولار أمريكي في العام 2019، ونمو حجم التحويلات الجارية للقطاع الخاص بمعدل 2 في المائة لتصل قيمتها إلى 1,559 مليون دولار أمريكي. إلى جانب ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بمعدل 5.0 في المائة في عام 2019، ونمو التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بمعدل 8 في المائة في عام 2019.

الفترة	السيناريو الأساسي		السيناريو المتشائم	
	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	التغير في مخصصات القروض (مليون دولار)	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	التغير في مخصصات القروض (مليون دولار)
2019	0.5	17.3	-2.5	35.7
الربع الأول	0.3	2.4	-0.8	4.8
الربع الثاني	-0.7	9.6	-3.2	15.7
الربع الثالث	1.8	1.6	-2.6	5.7
الربع الرابع	0.5	3.7	-3.3	9.5

المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم) تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية، وانخفاض حاد في حجم المنح والمساعدات لدعم خزينة الحكومة، واستمرار أزمة المقاصة، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وفي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، فإن تنبؤات سلطة النقد تشير إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 2.5 في المائة.

وعند عكس هذه السيناريوهات على الأوضاع المصرفية وقياس أثرها على التعثر المالي، فإن النتائج تشير إلى أن صافي مخصصات القروض سوف تزداد بمقدار 17.3 مليون دولار خلال عام 2019 وفقاً للسيناريو الأساسي، مقابل ارتفاعها بمقدار 35.7 مليون دولار خلال نفس العام في حال تحقق السيناريو المتشائم.

ح. دولة الكويت: يقوم بنك الكويت المركزي بإجراء نوعين من اختبارات الضغط المالي:

1) من أسفل إلى أعلى (Bottom-Up): وهي اختبارات يتم إجراؤها بصورة نصف سنوية تحت إشراف قطاع الرقابة، حيث تقوم البنوك المحلية بإجراء تلك الاختبارات بناءً على سيناريوهات معدة من قبل

بنك الكويت المركزي، وكذلك بناءً على سيناريوهات تضعها البنوك لتعبر عن رؤيتها وتقييمها لآثار المتغيرات المالية والاقتصادية على نشاطها ومركزها المالي.

(2) من أعلى إلى أسفل (Top-Down): يقوم مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي بإجراء اختبارات التحمل بصورة ربع سنوية لتحديد مستوى مرونة ومقاومة كل بنك من البنوك والقطاع المصرفي ككل للصدمات والقدرة على اجتياز ظروف ضاغطة افتراضية، حيث يقوم بتطبيق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمات مختلفة الشدة ولفترة ممتدة. وتتعدد المعايير الأساسية التي تستند عليها السيناريوهات باختلاف نوعية الاختبار والهدف منه، فأما أن يكون اختبار ضاغط للأوضاع الاقتصادية الكلية (من أهمها الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، أسعار النفط، سعر الصرف)، أو يكون اختبار ضاغط للأوضاع الاقتصادية الجزئية ويقصد بذلك الأوضاع الائتمانية والسيولة (من أهمها نسبة القروض المتعثرة، معدل تشغيل الودائع، محفظة القروض، نسبة نمو الودائع). وتبين نتائج الاختبارات كما في ديسمبر 2018 أن البنوك بصفة عامة تمكنت من المحافظة على معدل مرتفع لكفاية رأس المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام. ورغم تفاوت أثر الصدمات من بنك لآخر، إلا أن أدنى معدل لكفاية رأس المال نتيجة للاختبارات المنفذة بلغ 10.2 في المائة.

ط. الجمهورية اللبنانية: قامت لجنة الرقابة على المصارف باختبارات ضغط دورية على نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسب الملاءة (CAR) بهدف معرفة الحدود القصوى لتحمل الضغط على سيولة المصارف وكفاية رساميلها (Maximum Tolerance).

1. اختبارات الضغط على نسبة تغطية السيولة:

نصّ القرار الأساسي لمصرف لبنان رقم 12768 تاريخ 2018/3/8 (تعميم مصرف لبنان رقم 145) على أنه "على المصارف ضمن إطار إدارة ودراسة أوضاع السيولة اعتماد سيناريوهات إضافية لنسبة تغطية السيولة من خلال تطبيق فرضيات متعدّدة إضافية على سبيل المثال لا الحصر:

أ- احتساب صافي التدفقات النقدية الصادرة خلال فترة 90 يوماً بدلاً من 30 يوماً.

ب- اعتماد أوزان ترجيح أعلى للتدفقات النقدية الصادرة المتوقعة."

كما قامت لجنة الرقابة على المصارف بإجراء اختبارات ضغط (Top-Down Approach) على نسبة تغطية السيولة بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي وفقاً للسيناريو التالي:

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

– اعتماد أوزان التوزيع التالية فيما يتعلّق بأهم التدفقات النقدية الصادرة:

أوزان التوزيع المعتمدة		البنود
اختبار التحمل	السيناريو الأساسي	
ودائع التجزئة (أقل من 30 يوماً)		
%25	%15	ودائع أصحاب الثروات – مقيمة
%20	%10	الودائع الأخرى – مقيمة
%30	%20	ودائع أصحاب الثروات – غير مقيمة
%25	%15	الودائع الأخرى – غير مقيمة
%10	%2	ودائع التجزئة (أكثر من 30 يوماً)
ودائع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
%20	%10	ودائع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أقل من 30 يوماً)
%10	%2	ودائع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أكثر من 30 يوماً)

– اعتماد أوزان التوزيع التالية فيما يتعلّق بأهم التدفقات النقدية الواردة:

أوزان التوزيع		الشرح
اختبار التحمل	السيناريو الأساسي	
التدفقات التعاقدية التي تستحق خلال 30 يوم (فقط المنتجة منها)		
%30	%50	قروض التجزئة (Retail Loans)
%30	%50	قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Loans to SME)
%30	%50	قروض الشركات غير المالية (Corporate Loans)
%100	%100	المصارف المركزية (Central Banks)
%100	%100	المصارف والمؤسسات المالية - التوظيفات غير التشغيلية
%0	%0	المصارف والمؤسسات المالية - التوظيفات التشغيلية
%50	%50	جهات أخرى

بيّنت النتائج تقيّد كافة المصارف بالحدّ الأدنى لنسب تغطية السيولة (100 في المائة).

2. اختبارات الضغط على نسب كفاية الأموال الخاصة:

يطلب مصرف لبنان في القرار الأساسي رقم 9957 تاريخ 2008/7/21 (تعميم مصرف لبنان رقم 119 المتعلّق بتقييم كفاية رساميل المصارف) من إدارات المصارف تحديد الحاجات المستقبلية لرأس المال على ضوء اختبارات الضغط (Stress Testing) التي يجب أن يقوم بها المصرف لمعرفة درجة حساسية رأس المال الحالي ومدى قدرته على مواجهة حوادث استثنائية محتملة في المدى المنظور.

كما يطلب مصرف لبنان في القرار الأساسي رقم 12670 تاريخ 2017/9/18 (تعميم مصرف لبنان رقم 141 المتعلّق بخطة التعافي) أن تتناول خطة التعافي التي يقوم المصرف بإعدادها اختبارات الضغط (Stress Tests) المعتمدة في تحديد خيارات التعافي (Recovery Options) والتي يجب أن تتضمن ما يلي:

يلي:

- سيناريوهات نظامية عامة (Systemic) وسيناريوهات خاصة بالمصرف (Idiosyncratic) والإثنين معاً.
- فرضيات (Assumptions) متشددة تؤدي إلى تشغيل خطة التعافي.

كما قامت لجنة الرقابة على المصارف بإجراء اختبارات ضغط (Top-Down Approach) على نسب كفاية الأموال الخاصة بحسب اتفاقية بازل III ومقارنتها مع الحد الأدنى المطلوب من مصرف لبنان معتمدة فرضية إجراء تخفيض للتصنيف الائتماني للجمهورية اللبنانية مع ما يستتبع ذلك من زيادة لأوزان المخاطر للتوظيفات السيادية بالعملة الأجنبية، التوظيفات لدى المصارف المقيمة غير المصنفة بالعملة الأجنبية، القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام بالعملة الأجنبية التي تعامل مثل التوظيفات السيادية ومحفظه قروض الشركات غير مصنّف مقيم، إضافة إلى اعتماد النسب الموازية لاحتساب مخاطر السوق للتوظيفات السيادية اللبنانية بالعملات الأجنبية المصنفة للمتاجرة.

بيّنت النتائج تقيّد القطاع المصرفي في لبنان بالحدود الدنيا المفروضة لنسب الملاءة.

3. اختبارات تحمل سابقة:

قامت اللجنة في فترات سابقة (وفق ما ورد في تقريرها السابق) بإجراء اختبارات تحمل تحاكي عدة سيناريوهات حول:

- التسهيلات المستعملة في سوريا
- التسهيلات المستعملة في مصر
- التسهيلات المستعملة في قبرص
- مخاطر تقلب أسعار الفائدة في محفظة المصرف في لبنان وتأثيرها على المصارف اللبنانية
- مخاطر تقلب أسعار الفائدة في محفظة المصرف في تركيا وتأثيرها على المصارف التابعة لمجموعات مصرفية لبنانية في تركيا.

ي. جمهورية مصر العربية: في إطار الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي للقطاع المصرفي ومساندته، والتأكد من مدى قدرة البنوك العاملة بالقطاع المصرفي على استيعاب أية صدمات أو خسائر مستقبلية، فقد تم تشكيل لجنة "اختبارات التحمل" برئاسة السيد / نائب المحافظ للاستقرار المصرفي، وأعضاء من قطاع الرقابة على البنوك والقطاعات الأخرى ذات الصلة بأداء البنوك. وتكون اللجنة مسؤولة عما يلي:

1. تقييم التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والتي قد يكون لها تأثير على أداء البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

2. وضع أسس ومعايير وسيناريوهات مختلفة لاختبارات التحمل كل فترة زمنية ربع سنوية، بالإضافة إلى التقييم السنوي العام.

3. دراسة نتائج اختبارات التحمل وتحديد البنوك التي تتمتع بمركز مالي قوي وقاعدة رأسمالية كافية لامتناس الخسائر المستقبلية المتوقعة ومن ثم يمكنها الاستمرار في دورها كوسيط مالي بدون الاحتياج إلى تدعيم للقاعدة الرأسمالية، وكذلك تحديد البنوك التي ستحتاج إلى الدعم واتخاذ إجراءات استباقية للحيلولة دون تحقيق البنوك لخسائر تهدد استقرارها.

منهجية اختبارات التحمل:

أولاً: يتم اعداد اختبارات التحمل على البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بشكل ربع سنوي لكل بنك على حده وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل.

ثانياً: يتم اعداد اختبارات التحمل المشار اليها وفقاً لثلاث سيناريوهات اساسية:

- السيناريو الأساسي (Base Case)
- السيناريو متوسط الحدة (Moderate Case)
- السيناريو الأكثر حدة (Severe Case)

ثالثاً: تتضمن اختبارات التحمل ما يلي:

(1) محفظة التسهيلات الائتمانية Credit Tests: يتم اجراء اختبارات التحمل على محفظة التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء، بافراض ارتفاع قيمة التسهيلات غير المنتظمة لمجموعة محددة من العملاء أو قطاعات محددة بناء على دراسة التطورات الاقتصادية الجارية وتأثيرها على اداء البنوك المستقبلية، وبالتالي ارتفاع قيمة المخصص الواجب تكوينه، ومقارنته بقيمة المخصص المكون فعلاً لدى البنك لتحديد قيمة العجز في المخصص بعد الاختبار، وذلك على النحو التالي:

- التسهيلات الممنوحة للمؤسسات والشركات المتوسطة: يتم تخفيض الجدارة الائتمانية المقدمة للعملاء بنسبة ودرجة محددة تحددها اللجنة كل عام، وبالتالي يتم افتراض زيادة المخصصات الواجبة وفقاً لهذا الاجراء.
- التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر: يتم تخفيض الجدارة الائتمانية للعملاء بنسبة محددة، مما ينعكس على المخصصات الواجب تكوينها.

• التسهيلات الممنوحة لأغراض استهلاكية: يتم تخفيض الجدارة الائتمانية للعملاء بنسبة محددة، وذلك لكل منتج على حدة (بطاقات الائتمان، القروض الشخصية وقروض السيارات، والقروض العقارية)، مما ينعكس على المخصصات الواجب تكوينها لكل منتج.

وتتمثل طرق مواجهة البنوك لصدمات مخاطر الائتمان والعجز في المخصص بعد الاختبارات في ثلاث خطوات دفاع كما يلي: -

• خط الدفاع الأول: الفائض في مخصص التسهيلات الائتمانية التي قام البنك بتكوينها على مدار الفترات الزمنية السابقة (ان وجد).

• خط الدفاع الثاني: صافي أرباح العام المحققة في نهاية السنة المالية والمحتجزة لمواجهة هذه المخاطر.

• خط الدفاع الثالث: في حالة عدم قدرة البنك على مواجهة الصدمات من خلال خطي الدفاع الأول والثاني السابق ذكرهما والبدء في تحقيق خسائر، يتم تأثير القاعدة الرأسمالية بتلك الخسائر.

(2) سعر الصرف FX Tests:

يتم افتراض ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري وفقاً لعدة سيناريوهات، وتحديد أثر تضخم المعادل المحلي للأصول بالعملة الاجنبية على قيمة الأصول والالتزامات المرجحة بمقام معيار كفاية رأس المال.

(3) الاستثمارات المالية الحكومية بالعملة المحلية Sovereign Test:

يتم افتراض تطبيق درجة مخاطر محددة على أرصدة الاستثمارات المالية الحكومية بالعملة المحلية وفقاً لعدة سيناريوهات، وتحديد الاثر على معيار كفاية رأس المال.

(4) اختبار التحمل- مخاطر سعر العائد على محفظة السندات:

يتم اختبار أثر زيادة أسعار عائد محفظة السندات (المتاحة للبيع والمحتفظ بها بغرض المتاجرة) على القيمة العادلة للسندات وتأثير ذلك على الأرباح والقاعدة الرأسمالية للبنك.

(5) اختبار التحمل المجمع:

يتم دمج أثر الاختبارات السابقة بشكل مجمع على صافي ارباح البنك والقاعدة الرأسمالية لكل بنك والقطاع المصرفي ككل.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

رابعاً: يتم تحديد أثر الاختبارات السابقة على معيار كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الرقابية الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل، أخذاً في الاعتبار التعليمات الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري بشأن فرض متطلبات رأسمال إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية بجمهورية مصر العربية في إطار مقررات بازل (D-SIBS)، وآخر المستجدات الصادرة عن لجنة بازل الدولية.

وقد قام البنك المركزي المصري بإجراء هذه الاختبارات للوقوف على مدى حاجة القواعد الرأسمالية للبنوك للتدعيم وذلك من خلال احتجاز نسبة من صافي الربح القابل للتوزيع، وقد أظهرت نتائج تلك الاختبارات مقدرة القواعد الرأسمالية للبنوك على استيعاب الخسائر الناتجة عن كافة السيناريوهات، بما يثبت قدرتها على مواجهة أية خسائر غير متوقعة."

ك. المملكة المغربية: في إطار تحسين الإطار التحليلي للإشراف الاحترازي الكلي، قام بنك المغرب في النصف الأول من عام 2019، بمساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي، بمراجعة وتحسين المنهجية الخاصة باختبار التحمل الكلي للقطاع المصرفي التي تم اعتمادها منذ عام 2013.

ركزت عملية تطوير اختبار التحمل الكلي على تحسين منهجية تصميم سيناريوهات الاقتصاد الكلي الحادة وتقدير طرق نمذجة مناسبة لربط عوامل المخاطر المتعلقة بالمصارف بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

تصميم السيناريو الحاد:

تعتمد طريقة تصميم السيناريو الحاد على استخدام نموذجين.

- يمكن النموذج الأول «Growth at Risk» من تحديد نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتملة في حالة حصول تدهور حاد للأوضاع الاقتصادية اعتماداً على توزيع احتمال نمو الناتج المحلي انطلاقاً من المعطيات التاريخية. يستند تقدير هذا النموذج بدوره إلى أربع مراحل رئيسية:

(1) تحديد مواطن الضعف الهيكلية للاقتصاد والمالية، بهدف تحديد المخاطر التي قد تؤثر على النمو.

(2) توزيع مؤشرات التمويل الكلي التي توفر معلومات حول مواطن الضعف إلى ثلاث فئات مختلفة بناءً على أوجه التشابه بينها. يتم استخدام تحليل تمييزي خطي لإنشاء ثلاث مؤشرات ضعف (المخاطر الخارجية، المخاطر المتعلقة بالأسعار وأثر نسب الاستدانة) استناداً إلى 31 مؤشر، مما يساعد على تقليل حجم المتغيرات التي يجب تحديدها.

(3) تقدير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بواسطة الانحدار الكمي مع استعمال المؤشرات الثلاثة المشار إليها أعلاه كعوامل توضيحية. يتم إنشاء الكميات الشرطية لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في آفاق مختلفة للتنبؤ، كما هو مبين في الصيغة التالية

$$Q(y_{t+h}, q) = \alpha^q + \beta_y^q y_t + \beta_p^q p_t + \beta_l^q l_t + \beta_f^q \text{ext}_t + \varepsilon_{t,h}$$

q المستوى الكمي

h أفق التنبؤ

تمثل المؤشرات التفسيرية الثلاثة "P" و "l" و "ext"

(4) استخدام طريقة باراميتريية لضبط الكميات الشرطية المقدرة بواسطة الانحدار الكمي ولتكوين دالة توزيع الاحتمال الشرطي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- يساعد النموذج الثاني « Structural vector autoregression « SVAR » على تحديد التفاعلات بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة (الخارجية والداخلية) التي ستساهم في تفاقم تدهور النشاط الاقتصادي. يعتمد اختيار المتغيرات التي سيتم استعمالها في النموذج على النظرية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم الخبراء. هذا النموذج هو كما يلي:

$$z_t = C + \sum_{s=1}^p A_s \cdot z_{t-s} + u_t$$

متجه مكون من تسعة متغيرات خارجية وداخلية: الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو ، الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء، سعر النفط ، سعر السلع غير الطاقية ، تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ، سعر الصرف (درهم / دولار) ، معدل التضخم وسعر الفائدة للعمليات بين المصارف. يمكن النموذج من استخراج وتقييم تفاعل المتغيرات المستعملة على إثر الصدمات المطبقة عليها.

نمذجة عوامل مخاطر المصارف باستعمال متغيرات الاقتصاد الكلي:

تم تحديد العلاقة بين بيئة الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان، وكذلك المكونات الرئيسية لبيانات الحصيلة و حساب النتيجة، من خلال تقييم مجموعة من النماذج لثماني مصارف رئيسية بالمغرب. تم استخدام تقنيات نمذجة مختلفة لتحديد تأثير الصدمات المحددة في السيناريو الحاد على صلابة المصارف.

المتغيرات المصرفية التي تمت محاولة شرحها:

- الديون المتعثرة الخاصة بالأسر والمؤسسات غير المالية.
- المون المتعلقة بمخاطر الائتمان.
- تكاليف التمويل: فوائد / إجمالي التمويل لكل بنك (الدين والودائع).

- معدل الخصم (دخل الفوائد / مجموع القروض).
- الهامش على العمولات.
- النتيجة على عمليات السوق.

المتغيرات التفسيرية الرئيسية التي استعملت في هذه النماذج هي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الفلاحي، تغير سعر الفائدة، التضخم، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات.

وقد تم استخدام المنهجية الجديدة لتصميم السيناريو الحاد في تمرين اختبار التحمل الكلي في يونيو 2019، بينما لا تزال طرق نمذجة عوامل مخاطر المصارف باستعمال متغيرات الاقتصاد الكلي في مرحلة الاختبار لضمان جودتها التنبؤية.

النتائج:

أكد اختبار الضغط الكلي المنجز على قدرة المصارف المغربية على مواجهة الصدمات التي تحاكي تدهور ظروف الاقتصاد الكلي، حيث أنها تتمتع برأسمال كافي لاستيعاب تأثير هذه الصدمات كما أنها تستمر في تسجيل نسب ملاءة موافقة للمتطلبات التنظيمية.

الفصل السابع: تحديد حجم مديونية القطاع العائلي في الدول العربية وأثرها على الاستقرار المالي

أصبح الاستقرار المالي والمصرفي من أهم الأهداف التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية، ويتمثل استقرار النظام المالي في استمراره في تسيير التوزيع الكفؤ للموارد الاقتصادية من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية وتقييم المخاطر المالية وتسعيها وإدارتها حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو الداخلية¹²، ويمكن أن يتأثر الاستقرار المالي بتكون مخاطر نظامية، والتي تمثل خطر التعرض لحدث - من داخل النظام المالي أو الاقتصاد أو من خارجهما - يؤثر سلباً على عدد من الوحدات المالية ذات الأهمية النظامية وينتشر تأثيره من خلال ما يُسمى بمخاطر العدوى، مما قد يتسبب في الإخلال بدور النظام المالي، أو فقدان الثقة فيه وفي سلامته، ويؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، ويمكن أن تتكون المخاطر النظامية من خلال بعدين: أولاً، البعد الزمني وذلك بتراكم الاختلالات المالية الكلية على مدار فترة زمنية مما يزيد من تأثير النظام المالي بالدورة المالية، وثانياً، البعد المقطعي وذلك نتيجة الترابط المباشر و/أو غير المباشر بين الوحدات المالية داخل النظام المالي في لحظة زمنية محددة.

ونظراً للدور الأساسي الذي يلعبه النظام المالي في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الوساطة المالية، فإن التطور المالي - متمثلاً في ارتفاع نسب الائتمان الخاص (الممنوح لقطاع الأعمال والقطاع العائلي) إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي- يدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما تساهم قدرة القطاع العائلي على الاقتراض في زيادة المنفعة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال القدرة على استهلاك السلع والخدمات والقيام باستثمارات في السكن والتعليم في الوقت الحاضر، وتمويلها في المستقبل.

إلا أن الآثار الإيجابية لمديونية القطاع الخاص على النمو تبدأ في التراجع عند مستويات عالية من الرافعة المالية، كذلك فإن النمو المفرط في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد يزيد من احتمالية حدوث أزمة مالية، حيث أن فترات النمو في الائتمان والتي غالباً ما يصاحبها انخفاض نسبي في أسعار الفائدة وتخفيف معايير الاقتراض، يعقبها فترات تباطؤ في منح الائتمان عند تحول الدورة المالية إلى اتجاه تراجع، مما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي والذي قد ينعكس بالسلب على القطاع المصرفي والاستقرار المالي، وتشير هذه التفاعلات بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي إلى أهمية بناء القطاع المصرفي لدفاعات رأسمالية خلال فترات التوسع المالي مما يخفف النمو المفرط في الائتمان ويُمكن القطاع المصرفي من الاستمرار في تمويل الاقتصاد الحقيقي خلال فترات الانكماش المالي دون التأثير على ملاءته.

¹² وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي.

وتصبح مديونية القطاع العائلي مصدراً لعدم الاستقرار المالي الكلي عندما يتعرّض دخل الأفراد لصدمة سلبية - عند وصولهم لمستوى مرتفع من المديونية وعدم قدرتهم على زيادة الاقتراض - مما يدفعهم إلى خفض الاستهلاك، ويؤثر على استثمارات قطاع الأعمال والتوظيف لديها ويرجع بالسلب على دخل القطاع العائلي، ومن ناحية أخرى، عندما تتعرض أسعار أصول القطاع العائلي لصدمة سلبية تقل قيمة الضمانات وهو ما يُضعف القدرة على زيادة الاقتراض ويزيد من نسب التعثر والذي ينعكس سلباً على معدلات ربحية البنوك والذي قد يؤثر بدوره على رأسمال البنوك وقدرتها على الإقراض، ومن ثم على النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي، وترتفع احتمالية الآثار السلبية لمديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي الكلي عندما يكون اقتراض القطاع العائلي لأغراض غير منتجة أو عوائد استثماراته غير كافية.

وقد ساهم الإفراط في منح الائتمان - وبالأخص للقطاع العائلي - في حدوث الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي نتج عنها العديد من التطورات الرقابية والأدوات الاحترازية التي تهدف إلى التخفيف من حدة المخاطر النظامية ومنع تكرار الأزمات المالية، ومن أهم تلك التطورات اتفاقية بازل III والتي أوصت بمتابعة نمو الائتمان الخاص باستخدام مؤشر فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطبيق شريحة إضافية لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer) كأداة احترازية لحماية القطاع المصرفي من مخاطر النمو المفرط في الائتمان الخاص، حيث يتم تكوين شريحة إضافية لرأس المال خلال فترات النمو المفرط في الائتمان، في حين يتم إطلاق هذه الشريحة في فترات التباطؤ مما يضمن استمرار النظام المالي في تمويل النشاط الاقتصادي دون التأثير على ملاءته.

ونظراً لتزايد نصيب مديونية القطاع العائلي من إجمالي الائتمان الخاص وكذلك الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الدول العربية، وما قد ينتج عنه من تأثيرات إيجابية وسلبية على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، فسيتم هذا الفصل تحليل مديونية القطاع الخاص والعائلي في الدول العربية، ومقارنتها مع العديد من الدول المتقدمة والناشئة، وحساب فجوة الائتمان الخاص والعائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتحديد مدى تعرض هذه الدول لمخاطر النمو المفرط في الائتمان الخاص والعائلي.

نظرة على الدراسات والتطبيقات السابقة

قدمت لجنة بازل - المختصة بإصدار إجراءات احترازية تخص الرقابة على البنوك - في سبتمبر 2010 مقترحاً بأداة احترازية بهدف حماية القطاع المصرفي من تقلبات الدورة المالية، واقترحت اللجنة استخدام مجموعة من المؤشرات لمتابعة النمو في الائتمان الخاص والتي شملت فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمؤشر أساسي إلى جانب أسعار الأصول (عقارات وأسهم)، وفروق الفائدة وفروق مبادلة مخاطر الائتمان، وأعباء سداد الديون لقطاع الأعمال والقطاع العائلي، ومعدلات نمو الائتمان، وتتميز

نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأخذها في الاعتبار حجم الاقتصاد مقارنةً بالنمو في الائتمان، وبالتالي فإنها تُخَيِّد تأثير دورية الأعمال في الطلب على الائتمان، بالإضافة إلى أنها أقل تقلباً من مؤشرات النمو، إلا أنه يجب تحليل مكونات النسبة (بسط ومقام) بصورة مُفصَّلة لتحديد مصدر الارتفاع في النسبة حيث أنه يجب التغاضي عن الارتفاع في المؤشر إذا ما نتج فقط عن انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وقد أثبت Drehmann and Tsatsaronis (في البحث الصادر لعام 2014)¹³ قدرة مؤشر فجوة الائتمان على الإنذار المبكر للأزمات المصرفية لمجموعة واسعة من البلدان ولفترة زمنية طويلة شملت الأزمة المالية الأخيرة.

ويتم تعريف فجوة نسبة الائتمان الخاص بالفرق بين نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والمستوي التوازني أو المستدام للنسبة والذي يمكن تقديره من خلال نماذج تستند على أسس اقتصادية، فقد قام Drehmann et al (في البحث الصادر لعام 2015)¹⁴ بتقدير علاقة طويلة الأجل بين نسبة الائتمان الخاص وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل أسعار الأصول وسعر الفائدة للإقراض، وقام Lang and Welz (في البحث الصادر لعام 2018)¹⁵ بتطبيق نموذج لتقدير المستوى التوازني للائتمان العائلي الحقيقي وفقاً لأربعة عوامل رئيسية، وهي الناتج الحقيقي الممكن تحقيقه، وسعر الفائدة الحقيقي التوازني، ونسبة الشباب ومتوسطي العمر إلى كل من يحصل على دخل، وجودة المؤسسات¹⁶، كما استخدم Seidler and Gersl (في البحث الصادر لعام 2012)¹⁷ و Buncic and Melecky (في البحث الصادر لعام 2013)¹⁸ طريقة خارج العينة (out-of-sample) والتي تنطوي على تقدير علاقة طويلة الأجل بين نسبة الائتمان الخاص وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل الاستهلاك العائلي كنسبة إلى الناتج ونصيب الفرد من الناتج، وذلك باستخدام نموذج مقطعي وبيانات مجموعة من الدول المتقدمة التي وصلت للمستوى التوازني لنسبة الائتمان الخاص، ثم تطبيق المعلمات المقدرة من هذا النموذج على بيانات الدولة المعنية لتحديد المستوى التوازني للائتمان الخاص بها.

كما يمكن تقدير المستوى التوازني لنسبة الائتمان الخاص بالاستناد إلى أساليب إحصائية، مثل فلتر هودريك بريسكوت (Hodrick-Prescott Filter) وفقاً لتوصيات لجنة بازل، وهو أسلوب إحصائي يقوم بفصل

¹³ The credit-to-GDP gap and countercyclical capital buffers: questions and answers.

¹⁴ How much income is used for debt payments? A new database for debt service ratios.

¹⁵ Semi-structural credit gap estimation.

¹⁶ تم استنباط هذه العوامل من نموذج الأجيال المتداخلة Overlapping generations المقترح من قبل Eggertsson and Mehrotra (2014) وهو نموذج اقتصادي يفترض أن الأفراد يمرون بثلاث مراحل في الحياة، شباب ومتوسطي العمر وكبار السن، وأن الشباب يقترضون من متوسطي العمر الذين يدخرون للتقاعد، ويفترض النموذج وجود عدم عدالة في توزيع الدخل، حيث تحصل نسبة من متوسطي العمر على دخل منخفض وبالتالي تحتاج إلى الاقتراض، ويتحقق الائتمان العائلي التوازني عند تساوي الطلب على الائتمان من الشباب مع عرض الائتمان من متوسطي العمر ذوي الدخل العالي، والذي يحدد سعر الفائدة التوازني.

¹⁷ Credit growth and countercyclical capital buffers: Empirical evidence from Central and Eastern European countries.

¹⁸ Equilibrium credit: The reference point for macroprudential supervisors.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

المكون الدوري للسلسلة الزمنية عن الاتجاه التاريخي (المستوي التوازني)، والذي تعتمد درجة خطيته على معامل الانسياب المُستخدَم (Smoothing Parameter or lambda)، وعلى وجه العموم، يتم تحديد معامل الانسياب وفقاً لمتوسط مدة طول الدورة ودورية البيانات، فبالنسبة لدورة الأعمال، يُقترح قيمة (1600) في حالة البيانات ربع السنوية، وقيمة (100) في حالة البيانات السنوية¹⁹، أما بالنسبة للدورات الأطول فيقترح استخدام قيم أعلى، وترجح لجنة بازل استخدام قيمة (400,000) لمعامل الانسياب في حالة استخدام بيانات ربع سنوية و(1600) في حالة استخدام بيانات سنوية عند حساب الاتجاه التاريخي لنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك لأن طول الدورة المالية قد تصل إلى أربعة أضعاف طول دورة الأعمال، وبذلك فإن تجارب الدول في تطبيق فجوة الائتمان الخاص باستخدام الفلتر (Filter) قد تنطوي على استخدام معامل انسياب مختلف وفقاً لطول دورتها المالية، فعلى سبيل المثال، نجد أن تقرير الاستقرار المالي لكوريا في عام 2016 قد استخدم قيمة (25,000) لمعامل الانسياب مع بيانات ربع سنوية مبرراً ذلك بأن طول الدورة المالية لكوريا أقصر من طولها لدول الـ OECD.

ولقد وجدت دراسة Borio et al (في البحث الصادر لعام 2012)²⁰ والتي قاست الدورة المالية²¹ لسبع دول متقدمة - شملت أستراليا وألمانيا واليابان والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية - باستخدام الائتمان ونسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وأسعار العقارات كمتغيرات، إلى أن الدورة المالية أطول من دورة الأعمال، وحجم تقلباتها أكبر، بالأخص خلال فترة التحرير المالي (بعد عام 1985)، حيث تتراوح طول دورة الأعمال لهذه الدول ما بين 1,5 سنة و 8 سنين، في حين تتراوح طول الدورة المالية ما بين 10 و 20 سنة وفقاً لمستوى التحرير المالي، بينما قامت دراسة Andrew Lee-Poy (في البحث الصادر لعام 2018)²² بقياس الدورة المالية لكندا باستخدام الائتمان العائلي والائتمان الممنوح لقطاع الأعمال كمكونين منفصلين بهدف التعرف على المحرك الرئيسي للدورة المالية، بالإضافة إلى أسعار العقارات السكنية وأسعار الأسهم، وتوصلت الدراسة إلى أن الدورة المالية لكندا تصل في المتوسط إلى ضعف دورة الأعمال من حيث الطول (10,25 سنة مقابل 4 سنين)، وأربع أضعافها من حيث حجم التقلبات، كذلك وجدت أن الدورة المالية مرتبطة بالائتمان العائلي وأسعار العقارات السكنية أكثر من ارتباطها بالائتمان الممنوح لقطاع الأعمال وأسعار الأسهم، والجدير بالذكر أنه على الرغم من اختلاف طول الدورة

¹⁹ هناك قيم أخرى مقترحة في دراسات مختلفة لمعامل الانسياب في حالة البيانات السنوية لدورات الأعمال مثل 400، 10، و 6.25.

²⁰ Characterizing the financial cycle: don't lose sight of the medium term.

²¹ اختلفت التطبيقات فيما يخص أسلوب قياس الدورة المالية والمتغيرات التي يمكن استخدامها لبنائها، وتعتمد معظمها على تكوين مؤشر للدورة المالية مركباً من المكون الدوري لعدة متغيرات، وقد حددت معظم الدراسات التقلبات الدورية للمتغيرات باستخدام أسلوبين، أولهما أسلوب إحصائي مبني على فترات الترددات - Frequency-based filters وأكثرها شيوعاً في هذا المجال Bandpass filter، والثاني هو أسلوب تحليل نقطة التحول Turning point analysis، ويتم حساب مؤشر الدورة المالية بتجميع المكونات الدورية للمتغيرات المالية، وبالنسبة للمتغيرات المستخدمة في قياس الدورة المالية فهي تتضمن الائتمان الخاص (أو الائتمان العائلي والائتمان الممنوح لقطاع الأعمال كمكونين منفصلين)، ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار العقارات السكنية، وأسعار الأصول وأسعار الأسهم، ذلك لأن المخاطر المالية غالباً ما ترتبط بارتفاع الرافعة المالية والتغيرات الشديدة في أسعار الأصول بشكل عام.

²² Characterizing the Canadian financial cycle with frequency filtering approaches.

المالية فإن البنوك المركزية لهذه الدول المتقدمة تستخدم قيمة 400,000 لمعامل الانسياب مع بيانات ربع سنوية في حسابها لمؤشر فجوة الائتمان الخاص.

أما بخصوص الدول العربية فقد نشرت البنوك المركزية للإمارات وعمان والمغرب ومصر وفلسطين والعراق فجوات الائتمان الخاص في تقاريرها للاستقرار المالي بينما نشرت مصر فقط فجوة الائتمان الخاص مُقسمة إلى فجوتي الائتمان لقطاع الأعمال والقطاع العائلي، واستخدم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي معامل انسياب 1600 في تقرير الاستقرار المالي لعام 2016 ومعامل انسياب 400,000 في تقرير 2018، بينما استخدمت مصر معامل انسياب 1600 مع بيانات ربع سنوية، في حين لم تذكر باقي الدول معامل الانسياب المستخدم، وستقوم هذه الورقة بحساب فجوتي الائتمان الخاص والعائلي باستخدام فلتير هودريك بريسكوت وبيانات سنوية وربع سنوية، وقيم مختلفة لمعامل الانسياب لتحديد مدى تأثير قيمة المعامل على حجم فجوة الائتمان الخاص ومدى احتياج الأنظمة المالية لتطبيق شريحة رأس المال.

أدوات السياسة الاحترازية لمواجهة النمو المفرط في الائتمان الخاص

أولاً: الشريحة الإضافية لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer):

قدمت لجنة بازل مقترحاً في سبتمبر 2010 بتكوين شريحة إضافية لرأس المال (Countercyclical Capital Buffer) كأداة احترازية بهدف حماية القطاع المصرفي من المخاطر الناتجة عن النمو المفرط في الائتمان الخاص، ويتم تحديد الشريحة الإضافية لرأس المال كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر وفقاً لحجم فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بين حد أدنى وحد أقصى حددتهما اتفاقية بازل عند 2 في المائة و10 في المائة على التوالي، بحيث تكون الشريحة صفر عندما تقل الفجوة عن الحد الأدنى 2 في المائة، وتصل الشريحة إلى أقصاها بنسبة 2.5 في المائة عندما تصل الفجوة إلى 10 في المائة أو أكثر، في حين تتحدد الشريحة بشكل خطي إذا ما وقعت الفجوة ما بين الحد الأدنى والأقصى، والجدير بالذكر أن قرار تطبيق أو تعديل الشريحة يتأثر بالحددين الأدنى والأقصى والذي تم تحديدهما بالشريحة في دراسة بازل بما يضمن قدرة مؤشر الفجوة على التنبؤ بالأزمات المصرفية المستقبلية معتمداً على البيانات التاريخية للامات.

وقد قامت بعض الدول المتقدمة بتطبيق الشريحة الإضافية لرأس المال اعتماداً على مؤشر فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي محسوباً وفقاً لتوصيات لجنة بازل، فعلى سبيل المثال طبقت دولة النرويج

شريحة بنسبة 2 في المائة منذ عام 2015 وذلك لتراكم الاختلالات المالية بسبب الارتفاع المستمر في مديونية القطاع العائلي والارتفاع في أسعار العقارات، كذلك تم تطبيق تلك الشريحة في دول السويد (بنسبة 2 في المائة)، وهونج كونج (بنسبة 1.87 في المائة في عام 2018، و2,5 في المائة في يناير 2019)، والمملكة المتحدة (بنسبة 1 في المائة)، وليتوانيا (بنسبة 0.5 في المائة في ديسمبر 2018).

كما يمكن للدول أن تستخدم منهجية مختلفة عما اقترحت لجنة بازل لحساب قيمة الشريحة الإضافية لرأس المال، فعلى سبيل المثال، اتبع البنك المركزي التشيكي منهجية لحساب قيمة الشريحة في دراسة Hájek et al (في تقرير الاستقرار المالي الصادر لعام 2017/2016) تتضمن الاعتماد على مؤشر الدورة المالية (Financial Cycle Indicator) بالإضافة إلى مجموعة من فجوات الائتمان التي تأخذ في الاعتبار التطورات المالية المحلية، وذلك بسبب قصور مؤشر فجوة الائتمان الخاص - المحسوب وفقاً لمنهجية بازل - في تحديد فترات النمو المفرط في الائتمان، فعلى سبيل المثال، طبقاً لمنهجية بازل، فإن مستوى الشريحة كان يجب أن يكون 2,5 في المائة (أقصى إجراء احترازي) في الربع الثاني من عام 2013 وذلك بسبب تأثير الأزمة المصرفية في التسعينات، إلا أنه بتحليل النمو في قروض البنوك وأسعار العقارات خلال عام 2013 تبين انه كان ضعيفاً بما لا يتوافق مع مرحلة توسع مالي، ولذلك قام البنك المركزي التشيكي بحساب فجوة الائتمان بدءاً من 2004 لتفادي تأثير الأزمة المصرفية، كما قام بحساب مؤشر آخر للفجوة باستخدام القروض البنكية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

كذلك اعتمد البنك المركزي الكندي على مؤشر فجوة ائتمان خاص مُعدّل في دراسة Duprey et al (في البحث الصادر لعام 2017)²³ من أجل متابعة النمو المفرط وتحديد الشريحة الإضافية لرأس المال إذ قام باستثناء قطاع الأعمال الحكومي من الائتمان الخاص وذلك لأن ديونه تدعمها الجدارة الائتمانية للحكومة الفيدرالية وبالتالي لا تؤثر على الاستقرار المالي مثل ديون القطاع الخاص، كما استثنى الإقراض بين الشركات التابعة (أي القروض بين الشركة الأم الأجنبية والشركة الفرعية المحلية أو بين فرعين محليين مرتبطين بنفس الشركة الأم الأجنبية)، لأن هذا الائتمان لا يُمنح بشكل مباشر من قبل المؤسسات أو الأسواق المالية وبذلك فإن آثاره على الاستقرار المالي تكون محدودة، ويؤثر هذا التعريف للائتمان على مستوى نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وبينما يكون تأثيره أقل على الفجوة.

ثانياً: أدوات السياسة الاحترازية لمواجهة النمو المفرط في الائتمان العائلي

ويمكن استخدام مجموعة من الأدوات من أجل تخفيف المخاطر الناتجة عن النمو المفرط في الائتمان الممنوح للقطاع العائلي ومن تلك الأدوات ما يلي:

Recent evolution of Canada's Credit-to-GDP Gap: measurement and interpretation. ²³

نسبة الدين إلى قيمة الأصل (الضمان) Loan-to-Value Ratio: وهي تضع حد أقصى للقيمة التي يمكن تمويلها من خلال الائتمان المصرفي عند شراء أصل (غالباً عقاري) حيث تمثل تلك النسبة آلية لضمان وجود رأسمال للمقترض كدعامة (Equity Buffer) في حال انخفاض أسعار الأصول التي تمثل ضمان القرض.

نسبة الدين إلى الدخل Loan-to-Income Ratio: تعمل هذه النسبة على تحسين الملاءة المالية للمقترضين من خلال التأكد أن حجم الدين يتوافق مع دخل المقترض، مما يساهم في تحسين جودة الأصول المصرفية المستثمرة في الائتمان العائلي، إلا أن هذه النسبة لا تأخذ في الاعتبار أجل الدين.

نسبة خدمة الدين إلى الدخل Debt Service-to-Income Ratio: تعمل هذه النسبة على تحسين الملاءة المالية للمقترضين من خلال التأكد أن خدمة الدين تتوافق مع دخل المقترض، وهي تقارن عبء الدين بالدخل خلال نفس الفترة، إلا أنه يمكن التحايل على هذه الأداة من خلال مد أجل القروض من قبل البنوك وبالتالي اتساع فجوة الاستحقاقات ومتوسط أجل استحقاق الأصول المستثمرة لدى القطاع العائلي.

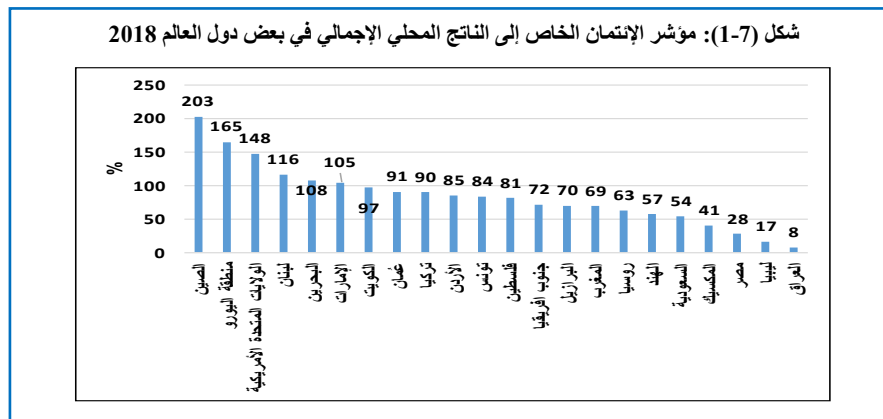
وضع قيود على مدة الائتمان: وتقوم هذه الأداة بوضع قيود على أجل القرض الممنوح للقطاع العائلي والذي غالباً ما يختلف بين القروض الاستهلاكية والقروض العقارية، وتعمل هذه الأداة على تخفيف تعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة التي قد تنتج عن زيادة متوسط أجل الاستحقاق للأصول، وغالباً ما تستخدم كأداة تكميلية مع نسبة خدمة الدين إلى الدخل.

المتطلبات القطاعية الرأسمالية: وتنطوي على زيادة (أو خفض في حالة تشجيع الائتمان العائلي) وزن المخاطر المستخدم لترجيح الائتمان العائلي عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر في معيار كفاية رأس المال، وهو ما يجعل الائتمان العائلي اقل (أكثر) جاذبية للقطاع المصرفي، كذلك تعمل تلك النسبة كدعامة رأسمالية تزيد من ملاءة القطاع المصرفي في مواجهة الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تلك الأصول.

قيود على نمو الائتمان العائلي أو التركيز في الائتمان العائلي: تضع هذه الأداة قيوداً على البنوك بحيث لا يتخطى الائتمان العائلي (سواء كانت القروض الاستهلاكية أو العقارية) نسبة محددة من إجمالي محفظة القروض لدى البنك، أو من خلال زيادة الوزن الترجيحي للائتمان العائلي في حالة تخطي النسبة.

نظرة عامة على تطور الائتمان الخاص والعائلي في الدول العربية²⁴ بالمقارنة بدول العالم

ساهم الإفراط في منح الائتمان للقطاع الخاص - وبالأخص القطاع العائلي²⁵ - في حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مما أثار اهتماماً كبيراً بمتابعة تطورات مديونية القطاع الخاص والعائلي، وقد بلغ متوسط (وسيط) نسبة مديونية القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة 196 في المائة (182 في المائة) في نهاية عام 2018، مقابل 91 في المائة (74 في المائة) لدول الأسواق الناشئة و87 في المائة (72 في المائة) لنفس الدول بدون الصين، بينما بلغ متوسط (وسيط) النسبة للدول العربية 78 في المائة (84 في المائة) وهو متوسط أقل من دول البريكس²⁶ البالغ متوسطها 93 في المائة ووسيط أعلى من دول البريكس (70 في المائة)، وتتفاوت النسبة بشكل ملحوظ بين الدول العربية، ما بين 116 في المائة في لبنان و 8 في المائة في العراق، هذا وتخطت دول فلسطين وتونس والأردن وعمان والكويت والإمارات والبحرين ولبنان متوسط النسبة، بينما ظلت باقي الدول العربية - العراق وليبيا ومصر والسعودية والمغرب- عند مستويات تقل عن المتوسط وتتراوح بين 8 في المائة و69 في المائة، وبذلك فإن العديد من الدول العربية قد تخطت نسب الائتمان الخاص الأمانة بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث أشارت دراسات Arcand et al (في البحث الصادر لعام 2015)²⁷ و Sahay et al (في البحث الصادر لعام 2015)²⁸ إلى أنه عندما يصل الائتمان الخاص إلى ما بين 80 في المائة و100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، قد يتسبب هذا التمويل الزائد في تقلبات أكثر في الدورة الاقتصادية، بسبب زيادة المخاطرة والرافعة المالية، وينتهي بمعدلات نمو اقتصادي منخفضة.



²⁴ تشمل الدول العربية محل الدراسة ليبيا ومصر وفلسطين وتونس والعراق ولبنان (وفقاً للبيانات المرسله من البنوك المركزية) والبحرين والإمارات والكويت وعمان والأردن والمغرب والسعودية (وفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي)، بينما لم يشمل التحليل باقي الدول العربية لعدم توافر بيانات على قاعدة معهد التمويل الدولي أو لم يتم إرسال بيانات منهم إلى صندوق النقد العربي.

²⁵ يعتمد التحليل في هذا الفصل على الائتمان العائلي الممنوح من القطاع المصرفي، حيث أن نسبة التسهيلات الممنوحة من القطاع المالي غير المصرفي للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر منخفضة أو غير متاحة لأغلب الدول، فتتراوح النسبة بين 0.1 في المائة في تونس، و0.9 في المائة في الأردن، و1.3 في المائة في مصر، و5.5 في المائة في المغرب، بينما سجلت فلسطين ٤٥ في المائة، وذلك وفقاً لبيانات عام 2018.

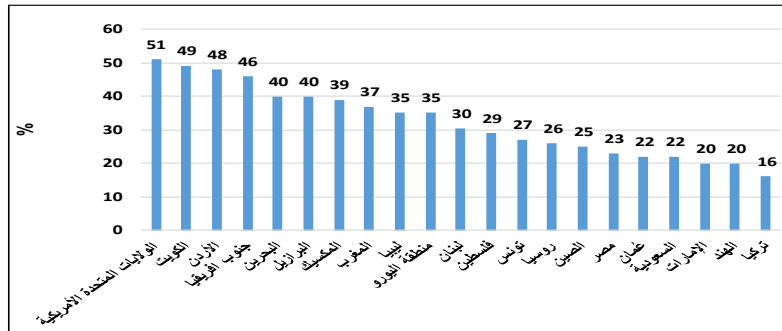
²⁶ تتضمن البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا.

²⁷ Too much Finance?

²⁸ Rethinking financial deepening: stability and growth in Emerging Markets.

ويشمل الائتمان الخاص²⁹ الائتمان الموجه لقطاع الأعمال العام وكذلك الخاص والقطاع العائلي³⁰، ويتفاوت نصيب الائتمان العائلي من إجمالي الائتمان الخاص بين الدول العربية، ففي عام 2018، وصلت هذه النسبة في بعض الدول العربية مثل الكويت والأردن إلى حوالي 50 في المائة من إجمالي الائتمان الخاص وبذلك تقاربت من الولايات المتحدة، بينما تراوحت في باقي الدول بين 20 في المائة و42 في المائة، متقاربة من منطقة اليورو ومعظم دول البريكس.

شكل (7-2): نسبة الائتمان العائلي إلى الائتمان الخاص في الدول العربية مقارنة ببعض دول العالم 2018



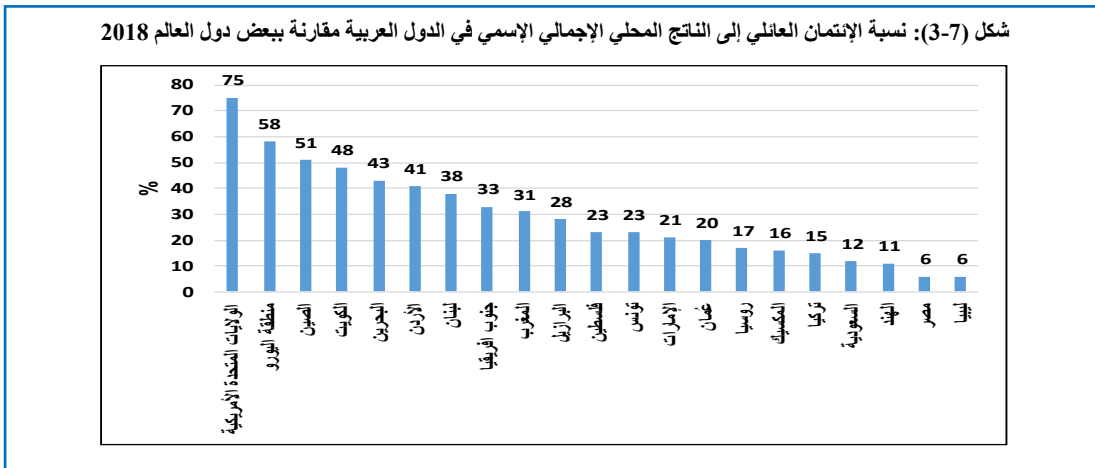
وبلغ متوسط (وسيط) نسب مديونية القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول المتقدمة 76 في المائة (67 في المائة) في نهاية عام 2018 في حين بلغت 30 في المائة (20 في المائة) للاقتصادات الناشئة، ويعكس هذا التفاوت الاختلاف في العمق والشمول المالي بين المجموعتين، كما بلغ متوسط (وسيط) نسب مديونية القطاع العائلي للدول العربية 29 في المائة (23 في المائة)، وتفاوتت النسبة بشكل ملحوظ بين الدول العربية حيث بلغت 74 في المائة في لبنان بينما استقرت في ليبيا عند 6 في المائة.

²⁹ يتضمن الدين الخاص، القروض وأدوات الدين.

³⁰ ويتضمن الائتمان الممنوح للقطاع العائلي القروض الشخصية، وبطاقات الائتمان، وقروض السيارات والقروض العقارية كما يشمل في بعض الدول الائتمان الممنوح لأغراض تحسين العقارات، وشراء الأثاث، والسلع المعمرة، والسفر، والرعاية الصحية.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

وقد أظهرت دراسة تطبيقية قام بها صندوق النقد الدولي في 2017 شملت دول متقدمة واقتصادات ناشئة، أن الزيادة في مديونية القطاع العائلي تؤدي إلى تحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير، بينما تؤثر سلباً على النمو في الأجل المتوسط (بعد ثلاث سنوات)، إلا أن هذا التأثير السلبي يعتمد على مستوى مديونية القطاع العائلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حيث يغيب عند مستويات منخفضة جداً من مديونية القطاع العائلي تقل عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يظهر عندما تتجاوز المديونية 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من انخفاض هذا الحد إلا أن معظم الدول العربية - فيما عدا الأردن والبحرين والكويت ولبنان والمغرب - ومعظم دول البريكس لا زالت عند مستوى مديونية يقل عن هذا الحد، مما يشير إلى أن معظم الدول العربية يمكن أن تستفيد من الآثار الإيجابية للتوسع في مديونية القطاع العائلي في الأجلين القصير والمتوسط طبقاً لنتائج هذه الدراسة، والجدير بالذكر أن هذه الدول والتي تخطت نسبتها 30 في المائة تتمتع بمستويات مرتفعة للشمول المالي³¹، مما قد يشير إلى وجود ارتباط بين درجة الشمول المالي ومستوى مديونية القطاع العائلي.

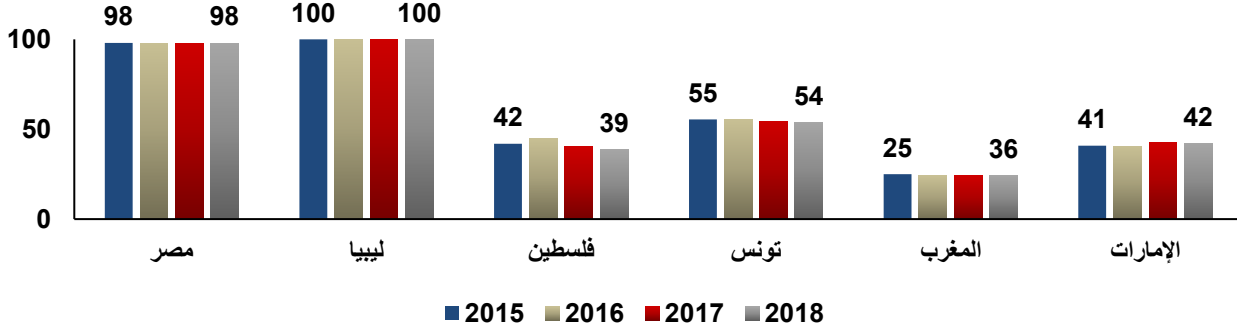


وتظهر الدراسة أن تأثير مديونية القطاع العائلي على النمو المستقبلي مرتبط بديون الرهن العقاري أكثر من الديون غير العقارية، وتستحوذ ديون الرهن العقاري على حوالي نصف مديونية القطاع العائلي في الدول المتقدمة، وأقل من ثلثها بالنسبة للاقتصادات الناشئة، وفيما يخص الدول العربية، تتفاوت نسبة القروض العقارية إلى الائتمان العائلي حيث بلغت حوالي 43 في المائة في البحرين في عام 2018، بينما سجلت 10 في المائة في مصر، وبالنسبة للقروض الاستهلاكية والشخصية، فتعتبر ليبيا تليها مصر من أكبر الدول العربية في نسبة القروض الاستهلاكية والشخصية إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع العائلي لتصل

³¹ مُعرِّفاً بنسبة البالغين (15 سنة أو أكبر) الذين لديهم حساب في مؤسسات مالية، ووفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex).

إلى 100 في المائة في ليبيا و 98 في المائة في مصر، أما المغرب فتعتبر أقل نسبة بين الدول العربية³² لتسجل 36 في المائة في عام 2018.

4-7: نسبة القروض الشخصية والإستهلاكية لدى القطاع المصرفي إلى التسهيلات الممنوحة للقطاع العائلي



كذلك توصلت دراسة الصندوق المشار إليها إلى أن الارتفاع في مديونية القطاع العائلي تزيد من احتمالية حدوث أزمة مصرفية بعد ثلاث سنوات، ويزداد هذا التأثير وضوحاً عندما تصل مديونية القطاع العائلي إلى 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مما يشير إلى صعوبة الاستمرار في الاقتراض بالنسبة للأفراد إذا ما وصلوا إلى مستوي عالي من المديونية وتعرضوا لصدمة سلبية للدخل مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك والتعثر في سداد الديون، ووفقاً لهذا التحليل، لا تزال مديونية القطاع العائلي لمعظم الدول العربية عند مستويات آمنة بالنسبة للاستقرار المالي.

تحليل تطور نسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الدول العربية³³

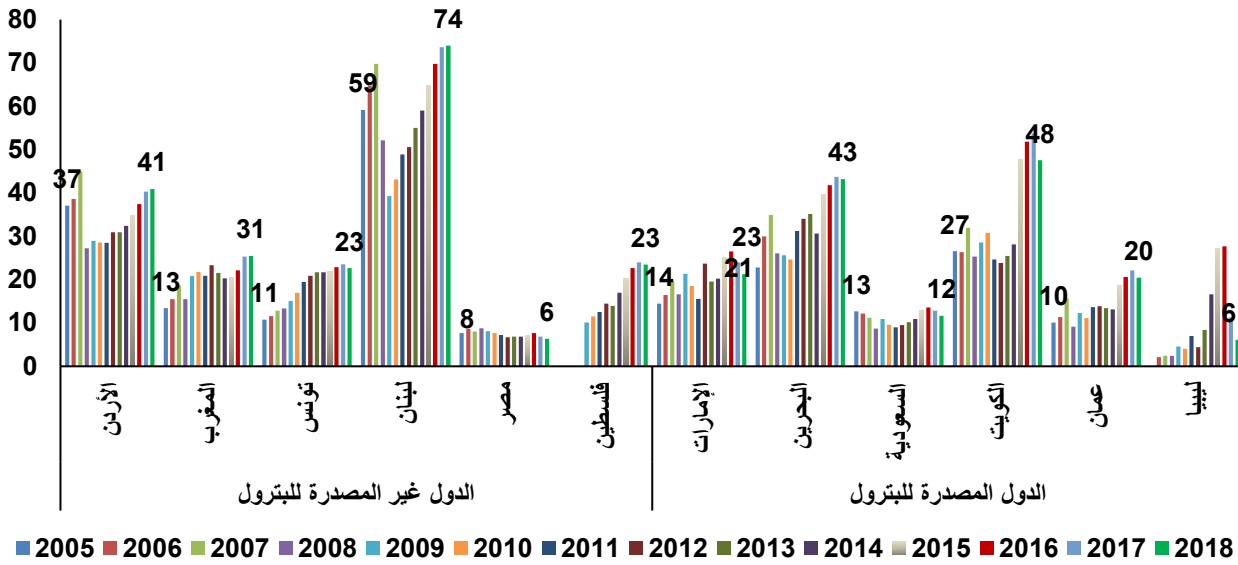
شهدت نسب الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي اتجاهًا صعودياً واضحاً في معظم الدول العربية خلال الفترة 2005-2007، ثم انخفضت في عامي 2008 و2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية، بينما أخذت اتجاهًا صعودياً مرة أخرى منذ عام 2010، حيث ارتفعت النسبة في لبنان من 39 في المائة في 2009 إلى 74 في المائة في 2018، وفي الكويت من 29 في المائة إلى 48 في المائة، وفي الأردن من 29 في المائة إلى 41 في المائة، وفي البحرين من 26 في المائة إلى 43 في المائة، وكذلك في فلسطين من 10 في المائة إلى 23 في المائة.

³² وفقاً للبيانات المرسلة من البنوك المركزية لدول الإمارات والمغرب ومصر وتونس وليبيا وفلسطين.

³³ وفقاً للبيانات المرسلة من البنوك المركزية بالنسبة لدول ليبيا وفلسطين وتونس ومصر، ووفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي بالنسبة لباقي الدول العربية محل التحليل.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

شكل 7-5: نسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



ويمكن تحليل تطور نسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من خلال تحليل معدلات نمو الائتمان العائلي (بسط النسبة)، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مقام النسبة) المكون من معدلات النمو الحقيقي ومعدلات التضخم، وقد شهدت معدلات نمو الائتمان العائلي³⁴ في الدول العربية تبايناً خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2018 من حيث المستوى والاتجاه، فبالنسبة للدول المصدرة للبتترول³⁵ اتجه معدل النمو للانخفاض في دولتي السعودية وليبيا بينما لم يأخذ اتجاهًا محددًا في دول الكويت وُعمان والبحرين، بينما ارتفع في الإمارات حتى 2015 وانخفض في باقي المدة، وبالنسبة للدول غير المصدرة للبتترول³⁶، فقد اتخذ معدل نمو الائتمان العائلي اتجاهًا تراجعياً في فلسطين خلال فترة التحليل، بينما استقر حول متوسط 11 في المائة تقريباً في لبنان والأردن ومتوسط 17 في المائة في مصر، أما في المغرب فقد اتخذ اتجاهًا صعودياً منذ عام 2016، بينما لم يأخذ اتجاهًا محددًا في تونس، ويظهر هذا التحليل اختلاف اتجاه معدل نمو الائتمان العائلي بالنسبة لمعظم الدول.

وبتحليل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مقام النسبة)، نجد أن معدلات النمو في الدول المصدرة للبتترول ومعدلات التضخم قد تأثرت بارتفاع أسعار البترول، حيث اتخذت معدلات النمو في هذه الدول اتجاهًا تراجعياً خلال الفترة 2013-2015 ثم اتجاهًا صعودياً خلال الفترة 2016-2017³⁷، بينما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2013-2015 ثم انخفض خلال الفترة 2016-2018 في دولتي

³⁴ تم حساب معدل نمو الائتمان العائلي عن طريق ضرب نسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ثم حساب معدل نمو الائتمان العائلي فيما عدا مصر وتونس وليبيا وفلسطين.

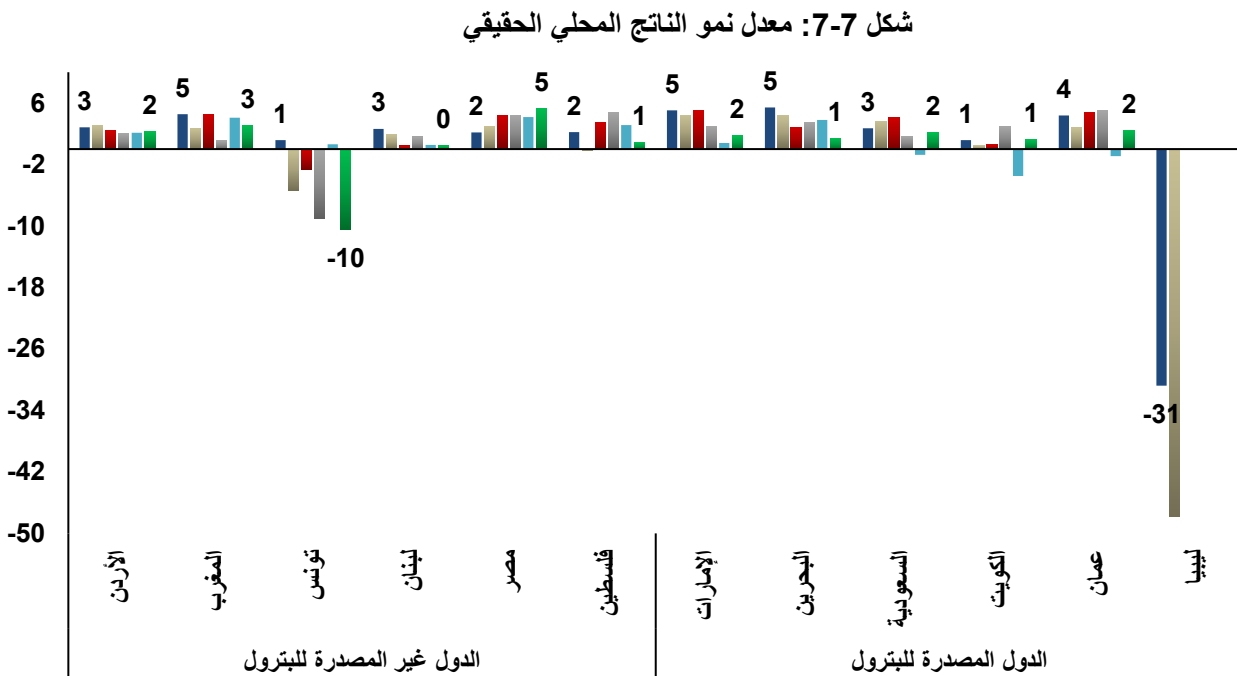
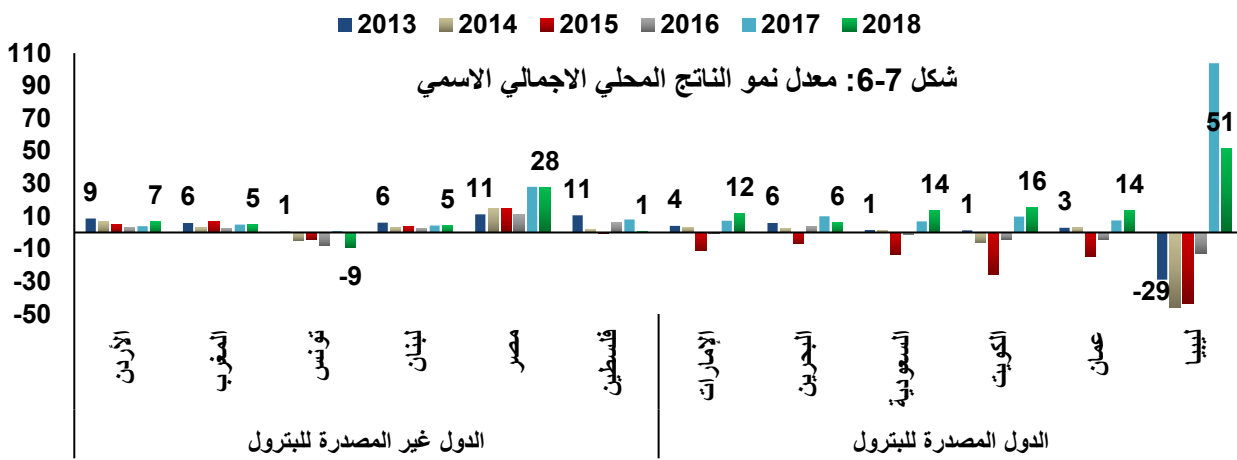
³⁵ الإمارات، السعودية، الكويت، البحرين، عُمان وليبيا.

³⁶ مصر، لبنان، الأردن، تونس والمغرب، وفلسطين.

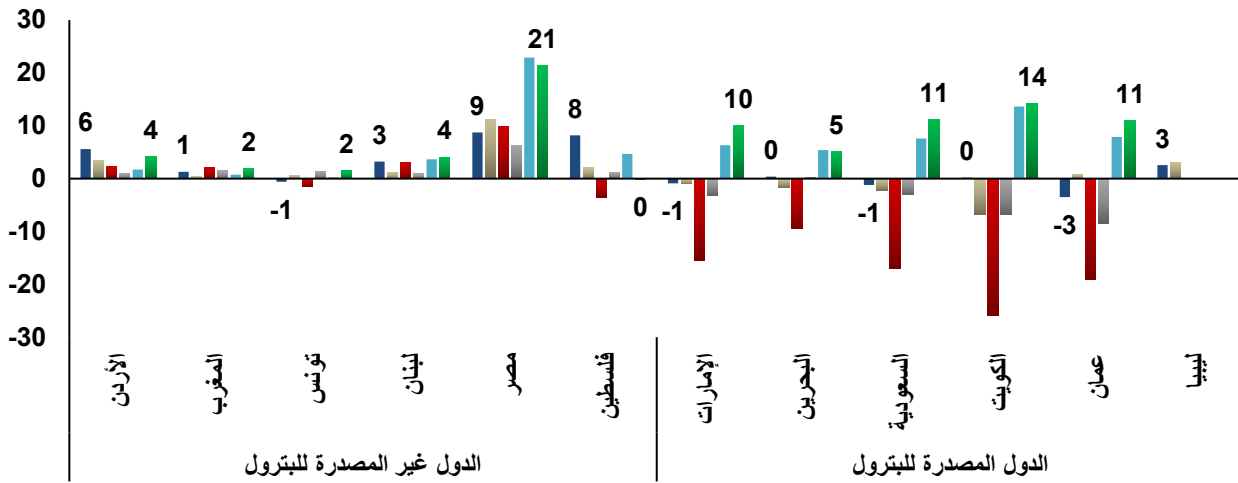
³⁷ تجدر الإشارة إلى أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة ليبيا هي بيانات تقديرية خلال الفترة 2015-2017 وفقاً لمصرف ليبيا المركزي.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

الإمارات والسعودية، واستقر في دولتي البحرين وعمان حول متوسط 3 في المائة تقريباً، بينما لم يأخذ اتجاهها محددًا في الكويت، وبالنسبة للدول غير المصدرة للبترو، فقد استقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حول متوسط من 4 في المائة إلى 6 في المائة تقريباً في لبنان والأردن والمغرب، بينما شهدت مصر ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة ارتفاع التضخم لديها في أعقاب تحرير سعر الصرف، بينما اتخذ اتجاهها تراجعياً في تونس، ولم يأخذ اتجاهها محددًا في فلسطين، أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد استقر حول مستوى من 2 في المائة إلى 4 في المائة في المتوسط في دول الأردن والمغرب ومصر وفلسطين ومستوى 1 في المائة في لبنان، بينما اتخذ اتجاهها تراجعياً في تونس، وبذلك يتبين مما سبق بتحليل بسط ومقام نسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لم ترتفع لدى معظم الدول العربية.



شكل 7-8: معدل التضخم وفقاً لمكشم الناتج المحلي الإجمالي



تطبيق فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لبعض الدول العربية

سيتم في هذا القسم تحليل فجوات الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وفجوة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك على المدى الطويل باستخدام بيانات سنوية للفترة من 1960 إلى 2017 وعلى المدى القصير باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من 2005 إلى 2017، وباستخدام قيم مختلفة لمعامل الانسياب 100 و1600 في حالة البيانات السنوية للفترة من 2005 إلى 2017، وباستخدام قيم مختلفة لمعامل الانسياب 100 و1600 في حالة البيانات السنوية و1,600 و25,000 و400,000 في حالة البيانات ربع السنوية، وهذا بهدف تحليل مدى حساسية فجوة الائتمان الخاص بالنسبة لاختلاف معامل الانسياب وبالتالي مدى الاحتياج لتطبيق شريحة إضافية لرأس المال، بالإضافة إلى نصيب فجوة الائتمان العائلي من فجوة الائتمان الخاص، وبالنسبة لفجوة ائتمان القطاع العائلي، سيتم تحليلها بالبيانات الربع سنوية فقط لعدم توافر بيانات سنوية على المدى الطويل.

أولاً: فجوة الائتمان الخاص باستخدام اتجاه طويل الأجل³⁸

بتحليل فجوة الائتمان الخاص للدول العربية باستخدام بيانات سنوية تبدأ من 1960 وحتى 2017³⁹ ومعامل انسياب (100 و1600) لفلتر هودريك بريسكوت، نجد أنه بالنسبة لتونس يمكن تحديد ثلاث دورات مالية كاملة (دورات ائتمان)⁴⁰ (عند استخدام معامل انسياب 1600) بدءاً من 1966 وحتى 2010 وخمس دورات مالية (عند استخدام معامل انسياب 100) بدءاً من 1966 وحتى 2016، أما بالنسبة لمصر يمكن تحديد دوريتين ماليتين كاملتين بدءاً من 1981 وحتى 2015 وكذلك لبنان من 1988 وحتى 2010، و دورة واحدة بالنسبة للمغرب تبدأ من 1997 وحتى 2009 وكذلك للأردن ولكن تبدأ من 2005 وتنتهي في 2016،

³⁸ وفقاً لبيانات البنك الدولي.

³⁹ تتفاوت البيانات المتوفرة للائتمان الخاص، حيث تبدأ في بعض الدول من 1965، و1975 و1985.

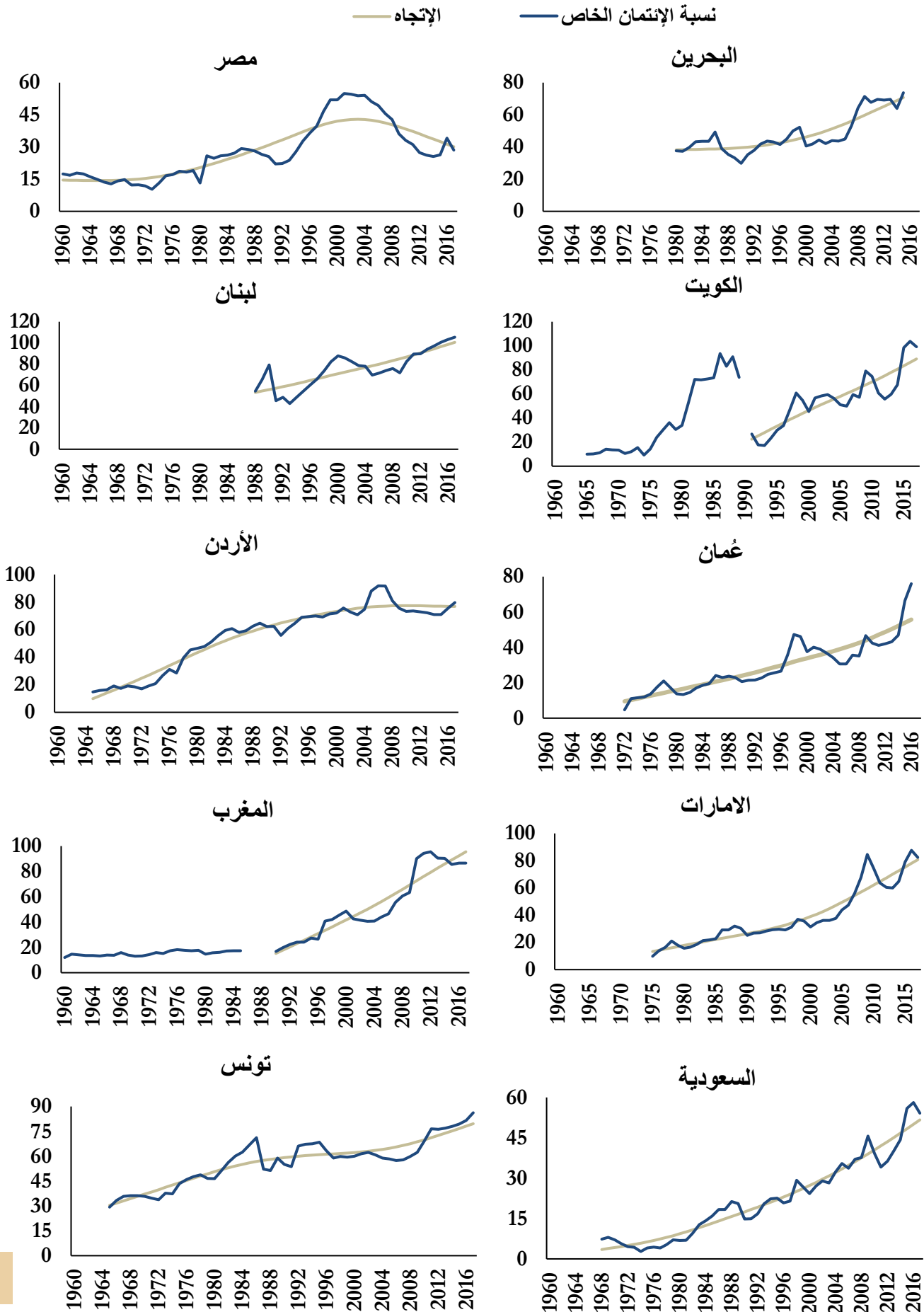
⁴⁰ تجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام مؤشر فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتحديد الدورة المالية.

وبالنسبة للدول المصدرة للبتروول، فيمكن تحديد دورة مالية واحدة لكل من السعودية والكويت تبدأ من 2008 وتنتهي في 2014، ودورة واحدة بالنسبة لعمان ولكن تبدأ من 1989 وتنتهي في 2003، أما بالنسبة لدولة البحرين والإمارات فيمكن تحديد دورتين ماليتين كاملتين، وتجدر الإشارة إلى أن الدورة المالية في معظم الدول تأخذ شكل تقلبات حول الاتجاه العام.

حققت كل من البحرين، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وعمان، والإمارات، وتونس دورات مالية كاملة تخطت الـ 10 سنوات، حيث حققت تونس أطول دورتين ماليتين بلغت كل منهما 18 و 15 عام، تليها مصر بطول دورتين ماليتين 16 و 17 عام، محققة أطول فترات توسع بلغت 8 و 10 سنوات، على التوالي، تليها دولتي البحرين وعمان بطول دورات مالية 14 عام، ونلاحظ من الجدول أن متوسط فجوة الائتمان وقيم الانحراف المعياري قد يختلف باختلاف قيم معامل الانسياب، مما قد يؤدي إلى تحقيق فجوات موجبة أو فجوات سالبة لنفس الفترة عند تغيير قيمة معامل الانسياب، والجدير بالذكر أن بعض الدول تحقق فجوات ائتمان موجبة تتخطى مستوى الـ 2 في المائة بغض النظر عن قيم معامل الانسياب المستخدمة، بينما تحقق بعض الدول فجوات ائتمان موجبة عند استخدام قيمة 100 للمعامل، وهو ما قد يؤدي إلى تكوين شريحة إضافية لرأس المال لهذه الدول.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

شكل 7-9: نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (معامل انسياب 1600)



تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

إحصاءات وصفية للدورات المالية في الدول العربية									
فجوة الانتماء في النقطة الأخيرة	متوسط الفجوة خلال فترة الانكماش	الانحراف المعياري خلال فترة الانكماش	فترة الانكماش	متوسط الفجوة خلال فترة التوسع	الانحراف المعياري خلال فترة التوسع	فترة التوسع	طول الدورة	معامل الانسياب	الدولة
	2017/2016/2015	%	عام	%	عام	عام	عام	(λ)	
3,0	-4,0	2,2	8,0	2,4	1,1	8	16	100	مصر
3,0	-3,7	1,1	7,0	3,2	1,5	10	17		
-1,6	-6,0	3,9	8,0	2,2	1,3	8	16	1600	
-1,6	-6,6	1,8	7,0	8,7	3,1	10	17		
0,3	-7,8	4,4	6,0	9,9	10,2	3	9	100	لبنان
0,3	-5,6	2,7	6,0	6,8	4,5	6	12		
4,9	-9,2	-9,2	6,0	11,7	9,1	3	9	1600	
4,9	-8,3	2,6	6,0	8,8	5,4	6	12		
-7,4	5,0	3,8	7	5,6	3,0	5	12	100	المغرب
-8,9	-8,9	3,3	7	-6,4	2,4	5	12		
1,1	-1,4	2,4	10	1,0	1,9	1,5	15	100	تونس
1,1	-6,3	2,8	4	4,1	7,3	5,8	9		
1,1	-1,5	1,0	3	1,9	3,7	4,3	8		
1,1	-2,6	2,0	6	1,2	1,4	1,1	10		
1,1	-0,9	0,1	2	2,5	1,8	2,8	5		
6,6	-2,1	2,4	11	1,7	0,9	4	15	1600	
6,6	-4,3	2,7	4	8,4	4,3	5	9		
6,6	-4,1	2,9	13	5,9	2,2	5	18		
4,1	-2,8	0,9	7,0	8,2	4,2	3	10	100	الأردن
-0,9	-3,7	1,7	8,0	11,3	4,5	3	11		
0,3	-4,5	2,4	5,0	3,1	3,3	5	10	100	البحرين
0,3	-4,3	2,0	8,0	3,4	2,9	6	14		
0,3	-3,6	4,0	2,0	4,4	3,4	5	7		
3,0	-5,3	2,5	5,0	4,4	3,3	5	10	1600	
3,0	-6,5	2,2	8,0	2,6	2,7	6	14		
12,0	-3,0	1,6	7,0	4,8	4,4	7	14	100	عمان
19,4	-3,1	1,2	7,0	6,5	5,2	7	14		
3,5	-15,6	3,3	4,0	6,6	8,3	2	6	100	الكويت
10,1	-2,1	7,8	4,0	2,8	8,0	2	6		
-0,7	-5,3	1,6	4,0	2,7	3,4	2	6	100	السعودية
2,5	-5,6	2,1	4,0	1,8	3,5	2	6		
1,1	-3,4	2,5	8,0	10,7	7,8	3	11	100	الإمارات
1,1	-7,5	2,8	4,0	2,9	3,1	2	6		
6,6	-6,3	2,3	8,0	12,8	8,4	3	11	1600	
6,6	-5,7	3,2	4,0	3,8	3,2	2	6		

ثانياً: فجوات الائتمان الخاص والعائلي باستخدام اتجاه قصير الأجل

يتضح من التحليل السابق حساسية تقدير فجوة الائتمان الخاص إلى قيمة معامل الانسياب وهو ما يظهر أيضاً عند حساب فجوات الائتمان الخاص والعائلي باستخدام اتجاه قصير الأجل وقيم معامل انسياب مختلفة، وتحليل فجوات الائتمان الخاص باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 2005-2018⁴¹ ومعامل انسياب (1,600، 25,000، و400,000) لفلتر هودريك بريسكوت، نجد أن معظم الدول العربية⁴² حققت فجوات ائتمان خاص سالبة في آخر ربع من عام 2018 - بغض النظر عن القيمة المستخدمة لمعامل الانسياب - بينما سجلت بعض الدول فجوات موجبة تخطت الـ 2 في المائة عند استخدام قيمة معامل انسياب 400,000، وهو ما يُظهر أهمية قيمة معامل الانسياب.

وبالنسبة لائتمان القطاع العائلي، سجلت معظم الدول العربية فجوات ائتمان عائلي سالبة في آخر ربع من عام 2018 بغض النظر عن معامل الانسياب المستخدم، أما بالنسبة لدول البحرين والأردن والكويت وعمان، فقد حققت كل منهم فجوات موجبة عند استخدام قيمة معامل انسياب 400,000، وتحليل البيانات الربع سنوية لفجوات ائتمان قطاع الأعمال والقطاع العائلي في عام 2018 باستخدام قيمة معامل انسياب 400,000، تظهر قيمة عكسية للفجوتين بشكل ملحوظ في البحرين والمغرب، حيث تكون الفجوة موجبة بشكل طفيف في الائتمان العائلي ولكنها سلبية بشكل ملحوظ في ائتمان قطاع الأعمال مما يؤدي إلى تكوين فجوة سالبة للائتمان الخاص ككل، أما بالنسبة للكويت، فقد تسببت الفجوة الموجبة لائتمان القطاع العائلي في فجوة موجبة للائتمان الخاص ككل بالرغم من الفجوة السالبة لائتمان قطاع الأعمال، بينما تكون الفجوتين في اتجاه مماثل تقريباً في عُمان، والأردن والإمارات ولبنان ولكن باختلاف حجم الفجوة في كل من الاتجاهين.

⁴¹ وفقاً للبيانات المرسله من البنوك المركزية بالنسبة لدول فلسطين وتونس، ووفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي بالنسبة لباقي الدول العربية محل التحليل.

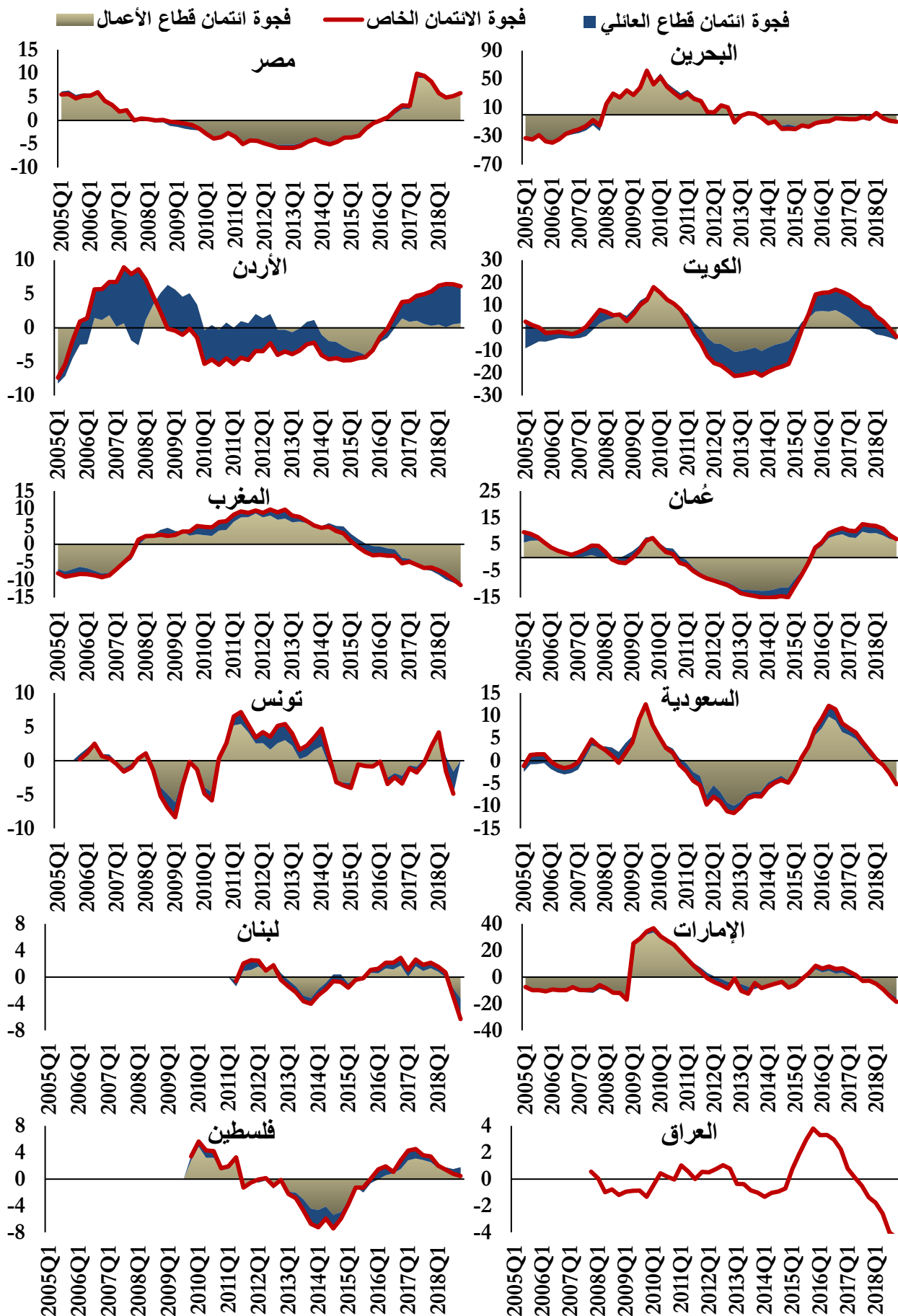
⁴² بالنسبة للبنان تم التطبيق على الفترة من الربع الثاني 2011 وحتى الربع الرابع من 2018 لعدم توافر بيانات لقروض قطاع الأعمال من 2005 وحتى 2011، وبالنسبة لفلسطين تم التطبيق على الفترة من الربع الرابع 2009 وحتى 2018، وبالنسبة للعراق تم التطبيق على الفترة من الربع الرابع 2007 وحتى 2018 بالنسبة للائتمان الخاص فقط، وبالنسبة لمصر تم التطبيق على الفترة من الربع الثالث 2004 وحتى الربع الثاني من عام 2018 (ما يقابل السنوات المالية 2004/2005-2017/2018).

معامل الانسياب						
فجوة الائتمان العائلي			فجوة الائتمان الخاص			
400000	25000	1600	400000	25000	1600	
1,1	-0,4	-2,2	-9,7	-1,2	-1,8	البحرين
-0,3	-0,4	-0,5	5,8	2,5	-1,9	مصر
0,6	-	-1,0	0,6	-	-0,7	الأردن
-1,3	-1,4	-1,6	0,5	-0,1	-2,4	فلسطين
			-4,4	-4,0	-2,5	العراق
1,5	-3,0	-8,2	-3,9	-7,7	-13,1	الكويت
-3,1	-3,1	-3,0	-6,3	-6,3	-6,0	لبنان
0,2	0,6	0,0	-11,5	-6,5	-1,0	المغرب
0,5	-0,7	-2,2	7,0	1,5	-6,7	عمان
-0,2	-1,0	-1,4	-5,2	-6,9	-7,9	السعودية
-3,3	-2,7	-1,5	-4,9	-4,2	-3,2	تونس
-3,2	-3,5	-3,1	-18,6	-14,7	-11,2	الإمارات

وبتقسيم فجوة الائتمان الخاص – باستخدام معامل الانسياب المرجح من بازل 400,000 – إلى فجوة قطاع أعمال وفجوة قطاع عائلي، نلاحظ ارتفاع نصيب فجوة القطاع العائلي من فجوة الائتمان الخاص بالنسبة لدول الكويت والأردن ولبنان، وفي بعض الفترات بالنسبة لتونس، وتتوافق هذه النتيجة مع نصيب القطاع العائلي المرتفع من الائتمان الخاص لهذه الدول وهو ما قد يدعو هذه الدول إلى متابعة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي بصورة أكثر حذراً وتشديد الأدوات الاحترازية للحد من النمو المفرط في الائتمان العائلي.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

شكل 7-10: فجوة الائتمان الخاص مقسمة بين ائتمان قطاع الأعمال والقطاع العائلي (معامل انسياب 400000)



تطبيق الدول العربية لأدوات السياسة الاحترازية لمواجهة النمو المفرط في الائتمان العائلي أظهر التحليل السابق لمؤشرات الائتمان الخاص والعائلي انخفاض معدلات الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في معظم الدول العربية، مع انخفاض نسبة القروض العقارية والتي كانت من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية، كما أظهر التحليل ارتفاع نصيب فجوة القطاع العائلي من فجوة الائتمان الخاص بالنسبة لدول الكويت والأردن ولبنان، وفي بعض الفترات بالنسبة لتونس، ويقدم الجدول التالي مسحاً لعام 2017⁴³ لأدوات السياسة الاحترازية المستخدمة في الدول العربية لمواجهة النمو المفرط في الائتمان العائلي، حيث تعد نسبة الدين إلى الأصول وكذلك نسبة خدمة الدين إلى الدخل من أكثر أدوات السياسة الاحترازية المستخدمة في الدول العربية لمواجهة النمو المفرط في الائتمان العائلي، وذلك من خلال تطبيق حدود قصوى لنسبة الدين إلى قيمة الأصل تتراوح من 90 في المائة للتمويل العقاري في السعودية إلى 50 في المائة لبعض الحالات في الكويت وحدود قصوى لنسبة عبء الدين إلى الدخل تتراوح من 75 في المائة في قطر إلى 33,3 في المائة من الدخل في السعودية، كما يوجد حد أقصى لمدة الاقتراض وحد أدنى للدخل الشهري من أجل الحصول على بطاقة ائتمان في بعض الدول، بالإضافة إلى حد أقصى للتركز للعميل الواحد في لبنان، بينما لا يوجد أدوات السياسة الاحترازية فيما يخص الاقتراض العائلي في كل من المغرب والعراق.

الدولة	الأدوات المستخدمة
البحرين	حد أقصى لنسبة عبء الدين إلى الدخل 50% من إجمالي الدخل الشهري
الإمارات	حد أقصى نسبة الدين إلى قيمة الأصل (متغيرة على حسب الأصل حيث تتراوح من 80% للعقار الأول للمواطن الإماراتي بشرط ألا تتجاوز قيمة العقار 5 مليون درهم إماراتي - 80% للسيارات)
	حد أقصى لنسبة الدين إلى الدخل القروض الشخصية لا تتجاوز 20 ضعف الراتب الشهري وبالنسبة للرهن العقاري لا يتجاوز 8 أمثال الدخل السنوي للمواطن الإماراتي (7 لغير الإماراتي)
	حد أقصى لنسبة عبء الدين إلى الدخل 50%
الأردن	حد أقصى لمدة القرض الشخصي 4 سنين، القرض لشراء سيارة 5 سنين، الرهن العقاري 25 سنة يشترط من أجل الحصول على بطاقة ائتمان ألا يقل الدخل السنوي عن 60 ألف درهم
	حد أقصى نسبة الدين إلى قيمة الأصل 80% مع تخفيض وزن المخاطر إلى 35%
السعودية	غير مسموح بالاقتراض بعملات أجنبية لغير أنشطة الاستيراد والتصدير
	حد أقصى لنسبة الدين إلى قيمة الأصل للتمويل العقاري بما لا يتجاوز 90% من قيمة العقار الأول للمواطنين
العراق	حد أقصى لنسبة عبء الدين إلى الدخل بنسبة 3/1 من الدخل و 25% للمتقاعدين
	لا يوجد
الكويت	حد أقصى نسبة الدين إلى قيمة الأصل (تتراوح من 70% إلى 50%)
	حد أقصى للقروض الاستهلاكية بما يعادل خمسة وعشرون ضعف صافي الراتب الشهري للعميل وبعد أقصى 25 ألف دينار كويتي و 70 ألف دينار كويتي للقروض السكنية
	حد أقصى لنسبة عبء الدين إلى الدخل بنسبة 40% من الدخل و 30% للمتقاعدين
المغرب	حد أقصى لمدة القرض الشخصي 5 سنين، القرض الإسكاني 15 سنة
	لا يوجد
تونس	المتطلبات القطاعية الرأسمالية: تخفيض في وزن مخاطر 50% للرهن العقاري
	حد أقصى نسبة الدين إلى قيمة الأصل 80% (60% للسيارات)
	حد أقصى لمدة القرض الشخصي للسلع المعمرة 3 سنين، تطوير العقارات 5 سنين للأغراض السكنية، شراء السيارات 7 سنين والرهن العقاري 25 سنة

⁴³ وذلك وفقاً لمسح صندوق النقد الدولي في عام 2017 وكذلك مسح لهذه الدول في فبراير 2019.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

	حد أقصى لنسبة عبء الدين إلى الدخل بنسبة 40% من الدخل
	المتطلبات القطاعية الرأسمالية : تخفيض في وزن مخاطر 75% لقروض الأفراد في حالات خاصة و35% للرهن العقاري إذا توافق مع شروط محددة
عمان	حدود علي نسبة القروض الشخصية لأغراض غير الرهن العقاري من إجمالي محفظة القروض بالبنك 35% والقروض الشخصية للرهن العقاري من إجمالي محفظة القروض بالبنك 15%
	حد أقصى نسبة الدين إلى قيمة الأصل 80%
	حد أقصى لنسبة عبء الدين إلى الدخل 50% وتصل إلى 60% في بعض الحالات الرهن العقاري
	حد أقصى لمدة القرض الشخصي 10 سنين، الرهن العقاري 25 سنة
	حد أقصى لبطاقات الائتمان في حدود ضعفي أو ثلاث أضعاف أو 5 أضعاف الدخل الشهري علي حسب مستوي الدخل
قطر	حد أقصى نسبة الدين العقاري إلى قيمة الأصل 70% لأصحاب الدخل الثابت و 60% الآخرين
	حد أقصى لنسبة عبء الدين إلى الدخل 75% للقطريين و 50% لغير القطريين
	حد أقصى للدين 2 مليون ريال قطري للقطريين و 400 الف ريال قطري لغير القطريين
لبنان	حد أقصى نسبة عبء الدين إلى الدخل 35% وتصل إلى 45% في بعض الحالات الخاصة
	حد أقصى للتركز بالعميل الواحد
مصر	حد أقصى لنسبة عبء الدين إلى الدخل 35% وتصل إلى 40% في بعض الحالات الرهن العقاري
	حد أقصى وقدره 5% على نسبة القروض للرهن العقاري من إجمالي محفظة القروض بالبنك
فلسطين	تحديد نسبة متعددة لـ (LTV) دايناميك مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمقترض كما يلي:
	حد أقصى لنسبة الدين إلى قيمة الأصل 85% للقروض العقارية (للقرض الأول) و 40% للقروض الثاني
	شريطة ان يكون تصنيفه الائتماني (A) أو (B) وفترة السداد بحد أقصى 25 سنة
	وفي حال كان تصنيفه الائتماني (C) تكون النسبة 80% وحد أقصى لفترة السداد 25 سنة
	وفي حال كان تصنيفه الائتماني (D) تكون النسبة 60% وحد أقصى للسداد 15 سنة، وبسقف 200 ألف دولار
	وفي حال كان تصنيفه الائتماني (E) تكون النسبة 30% وحد أقصى للسداد 7 سنوات، وبسقف 200 ألف دولار
	حد أقصى لنسبة (DBR) عبء الدين إلى الدخل 50%
	حد أقصى لمدة سداد القروض الشخصية 7 سنوات، والقروض الشخصية لغايات السكن 12 سنة
	حد أقصى لقيمة القرض الشخصي لغايات السكن 80 ألف دولار
	حد أقصى للتركز بالعميل الواحد وذوي الصلة به 10%
	حد أقصى لإجمالي التركيزات 400% من قاعدة رأس المال
	حد أقصى للائتمان لكل قطاع اقتصادي 20% من إجمالي الائتمان الممنوح
	حد أقصى لإجمالي الائتمان الممنوح للأطراف ذوي الصلة 25% من قاعدة رأس المال (باستثناء القروض الممنوحة وفق برامج الإقراض المعتمدة لموظفي المصرف ذوي الصلة)
	تحديد نسبة متعددة لـ (LTV) دايناميك مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمقترض كما يلي:
	حد أقصى لنسبة الدين إلى قيمة الأصل 85% للقروض العقارية (للقرض الأول) و 40% للقروض الثاني
شريطة ان يكون تصنيفه الائتماني (A) أو (B) وفترة السداد بحد أقصى 25 سنة	
وفي حال كان تصنيفه الائتماني (C) تكون النسبة 80% وحد أقصى لفترة السداد 25 سنة	
وفي حال كان تصنيفه الائتماني (D) تكون النسبة 60% وحد أقصى للسداد 15 سنة، وبسقف 200 ألف دولار	
وفي حال كان تصنيفه الائتماني (E) تكون النسبة 30% وحد أقصى للسداد 7 سنوات، وبسقف 200 ألف دولار	

الخلاصة

أظهر تحليل مؤشرات الائتمان الخاص والعائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، انخفاض معدلات الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي في معظم الدول العربية، مع انخفاض نسبة القروض العقارية، والتي كانت من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى استخدام البنوك المركزية العربية للعديد من الأدوات الاحترازية، وهو ما يقلل من احتمالية حدوث مخاطر مستقبلية تهدد الاستقرار المالي.

كما أظهر التحليل ارتفاع نصيب فجوة القطاع العائلي من فجوة الائتمان الخاص بالنسبة لبعض الدول، متوافقاً مع نصيب القطاع العائلي المرتفع من الائتمان الخاص لهم، وهو ما قد يدعو هذه الدول إلى متابعة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي، بصورة أكثر حذراً وتشديد الأدوات الاحترازية للحد من النمو المفرط في الائتمان العائلي في حال حدوثه.

كما أظهرت الدراسة أهمية إعطاء مزيد من الاهتمام لتحديد طول الدورة المالية وخصائصها، وهو ما يترتب عليه اختيار قيمة معامل الانسياب وكذلك حجم فجوة الائتمان، والذي من الممكن أن يؤدي إلى قيام بعض البنوك المركزية بتطبيق الشريحة الإضافية لرأس المال وفقاً لمتطلبات بازل III.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب البدء في بناء قواعد بيانات للمزيد من المؤشرات لكل الدول العربية التي تدعم التحليل مثل أنواع قروض القطاع العائلي وأسعار العقارات والسلع الأخرى التي يتم استخدام القروض لتمويلها.

الفصل الثامن: تداعيات التقنيات المالية الحديثة والعملات الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي

أولاً: تداعيات التقنيات المالية الحديثة على الاستقرار المالي⁴⁴

تزايدت أهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الماضية. خصوصاً مع النمو الكبير الذي تشهده التقنيات والخدمات المرتبطة بها بحيث ازدادت الفرص التي تتيحها هذه التقنيات والخدمات على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية، خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الشمول المالي.

يُمكن تعريف التقنية المالية أو الـ"فينتك" (Fintech (Financial Technology بأنها المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، و تستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي ومنها :

- تطبيقات الدفع الإلكتروني
- خدمات الدفع الإلكتروني
- التمويل الجماعي
- العملات الافتراضية الإلكترونية
- المستشارون الماليون الروبوتات
- البلوكشين (Block Chain) (نموذج نقل الأصول المالية)

وبالنظر الى القطاع المصرفي، سنجد أن هذا القطاع قد شهد تحولاً هائلاً تمثل في تبنيه تقنيات جديدة وهو ما أحدث نقلة كبيرة في الأساليب المصرفية وإحداث تحول كبير في حياة الأفراد والمؤسسات والحكومات لتشمل المدفوعات الرقمية، والمعاملات غير النقدية والمصارف الذكية الافتراضية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. ومع بدء العالم العربي في تبني هذه التقنيات تطورها، هناك قضايا وتحديات يجب النظر إليها في تعزيز الخدمات المالية المبنية على التقنيات الحديثة كالقوانين التشريعية المتعلقة بالتقنية والتحديات للشمول المالي والتأكد من وجود البنية التحتية المناسبة لتنفيذها.

⁴⁴ مصدر بيانات هذا البند: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2019.

وينبئ مستقبل التقنية المالية بتطورات أكثر من الموجودة حالياً من خلال تقديم خدمات للمستهلكين لم تكن ممكنة أو متاحة في السابق. ولهذا يجب التركيز على أهمية إقامة الشراكات مع المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز الأبحاث والجامعات ومزودي الخدمات، بما يعزز من فرص انتقال المعرفة وتبادل الخبرات وتطوير السياسات المحفزة لنمو صناعة التقنيات المالية والتنافس في تطويرها في المنطقة العربية.

وفي أعقاب التغيرات السريعة الجارية في القطاع المالي العالمي ونشوء ابتكارات مالية جديدة، فلا بد من تطوير نطاق الإشراف ومراقبة الأسواق والمؤسسات والأنظمة المالية والمصرفية من قبل المصارف المركزية لتشمل المخاطر المتعلقة بتلك التقنيات الحديثة وتأثيرها على الاستقرار المالي. تمثل هذه الصناعة وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية حيث يجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومثانة النظام المصرفي، وتطوير الابتكار في القطاع المالي والمصرفي.

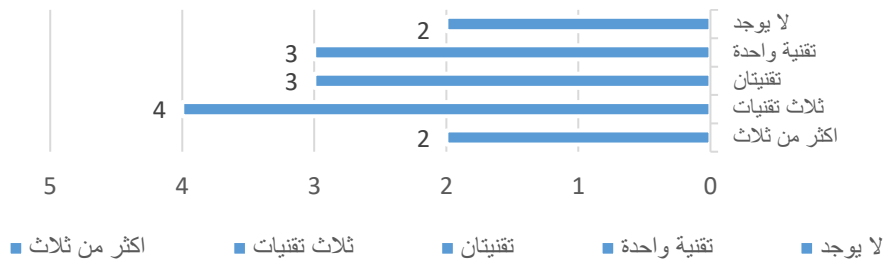
وإدراكاً لتزايد أهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، تضمن الاستبيان الخاص بتقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2019 لصندوق النقد العربي جزء يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة في الوطن العربي لإلقاء الضوء على دور هذه التقنيات في القطاع المالي وإبراز أهميتها. حيث يركز جزء من هذا المسح على التقنيات الرقمية والعملات الرقمية. وتهدف هذه الدراسة إلى دعم الجهود المستمرة لتطوير النظام المالي في مجال التقنيات المالية ومعرفة التحديات في المنطقة ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من هذه التقنية الناشئة من واقع تجارب 14 دولة عربية.

التقنيات المالية المستخدمة

يوضح الشكل (8-1) أن غالبية الدول التي شاركت في الاستبيان لديها ثلاث تقنيات رقمية تم تبنيها. وكانت الحوسبة السحابية Cloud Computing والمحافظ الرقمية Mobile Wallets التقنيات الأكثر شيوعاً التي تم تبنيها من قبل الدول العربية في الوقت الحالي. ففي الوقت التي تقوم به المصارف في تغيير البنية التحتية لمواكبة التقنيات المالية الحديثة، يعتبر التحول تجاه الحوسبة السحابية لتوظيف هذه التقنية في التطبيقات المالية خطوة لا بد منها. حيث توفر الحوسبة السحابية الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يتطلبها عملاء اليوم.

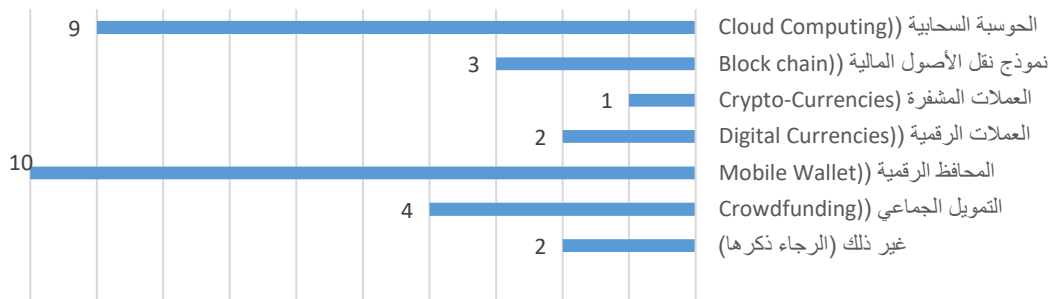
تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

شكل 8-1: عدد الدول العربية المستخدمة للتقنيات المالية



ومن أصل 14 دولة مشاركة في المسح، توجد 12 دولة تستخدم تقنية مالية واحدة على الأقل. وتعتبر العملات المشفرة والعملات الرقمية ونموذج نقل الأصول المالية من التقنيات الجديدة التي لم تطبق بعد في أغلب الدول العربية.

شكل 8-2: عدد الدول العربية المستخدمة للتقنيات المالية حسب النوع



يشير الجدول أدناه أنه لا يوجد لدى دولتي فلسطين وليبيا أي تقنيات رقمية معتمدة في الوقت الحالي، ولكن تقوم فلسطين في تطوير المحافظ الرقمية ل طرحها عام 2019. وتعد البحرين الدولة الوحيدة التي تبنت خمس من بين التقنيات الست المدرجة، علماً أن البحرين أدرجت نموذج نقل الأصول المالية باعتبارها التقنية الوحيدة التي لم تُستخدم بعد في الدولة.

جدول 8-1: التقنيات المالية المستخدمة في الدول العربية

غير ذلك (الرجاء نكرها)	التمويل الجماعي (Crowdfunding)	المحافظ الرقمية (Mobile) (Wallet)	العملات الرقمية (Digital) (Currencies)	العملات المشفرة (Crypto-) (Currencies)	نموذج نقل الأصول المالية (Block) (chain)	الحوسبة السحابية (Cloud) (Computing)	
تأسيس المركز الوطني للتكنولوجيا المالية (NAFTECH)	✓	✓					الأردن ⁴⁵
	✓	✓			✓	✓	الإمارات
الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking"، وخدمات استشارات استثمارية عن طريق المستشار الآلي "Robo Advisor"	✓	✓	✓	✓		✓	البحرين
		✓			✓	✓	السعودية ⁴⁶
		✓				✓	العراق
		✓				✓	الكويت
	✓	✓				✓	المغرب
يتم حالياً اعداد مشروع قانون حول "التمويل التشاركي" ونصومه التطبيقية بمشاركة مختلف الاطراف المتدخلة وخاصة منها البنك المركزي التونسي ووزارة المالية وهيئة السوق المالية.			✓				تونس
		✓			✓	✓	عمان
		✓				✓	فلسطين ⁴⁷
						✓	قطر
						✓	لبنان
							ليبيا
		✓					مصر

رقابة التقنيات المالية

أشارت غالبية الدول العربية التي شاركت في الاستبيان إلى أن التقنيات الرقمية تخضع للتنظيم أو التنظيم الجزئي من خلال المصارف المركزية أو الهيئات الرقابية في بلدانها، حيث تقوم هذه الدول بتنظيم عمل التقنيات الرقمية بنسبة تصل إلى 86 في المائة. وتعمل بعض الهيئات الرقابية على تنظيم عمل الشركات في حال كانت جزءاً من الخدمات المالية أو إذا كانت الشركات مرخصة من قبلها. في حين تقوم بعض الدول بتفعيل شراكة بين مصارفها المركزية والسلطات الأخرى مثال على ذلك (المملكة العربية السعودية) والتنظيم المشترك مع هيئة سوق المال.

⁴⁵ الحوسبة السحابية: قيد التنفيذ/الدليل الإرشادي الحوسبة السحابية، نموذج نقل الأصول المالية: قيد التنفيذ، العملات المشفرة: محظورة/تعميم البنك المركزي (3777/3/10)

⁴⁶ العملات الرقمية: جاري العمل، التمويل الجماعي: جاري العمل

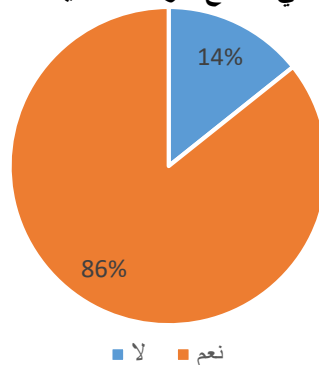
⁴⁷ المحافظ الرقمية: قيد الاطلاق خلال العام 2019

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

جدول 8-2: رقابة المصارف المركزية على شركات التقنيات المالية في الدول العربية

ملاحظات	غير خاضعة لرقابة المصرف المركزي	خاضعة لرقابة المصرف المركزي	
		✓	الأردن
تخضع في حال دخلت الشركات في نطاق الخدمات المالية.		✓	الإمارات
		✓	البحرين
تخضع شركات التقنيات المالية الحديثة الى رقابة البنك المركزي إذا ما شمل نشاطها الخدمات التي تدخل في مجال رقابة البنك المركزي. بالتعاون مع هيئة السوق المالية.		✓	تونس
		✓	السعودية
		✓	العراق
		✓	الكويت
الشركات التي تزاوّل نشاطا تحت اشراف البنك المركزي.		✓	المغرب
هناك شراكة بين البنوك وشركات التقنية، ويقوم البنك المركزي العماني بمنح موافقات للبنوك ويشترط بموجبها أن تخضع البنوك وشركات تقنية المعلومات للرقابة لأنظمتها.		✓	عمان
	✓		فلسطين
يعمل مصرف قطر المركزي على سياسة التكنولوجيا المالية في الدولة.		✓	قطر
يجيز تعميم مصرف لبنان رقم 69 تاريخ 2000/3/29 للمصارف وسائر المؤسسات المسجلة لدى مصرف لبنان وأي مؤسسة أخرى لبنانية أو أجنبية تحصل على ترخيص مسبق من مصرف لبنان بمارسة العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية والمعرفة في المادة الأولى من القرار عينه.		✓	لبنان
ادارة الرقابة على المصارف والنقد مصرف ليبيا المركزي.		✓	ليبيا
وفقا لطبيعة نشاط الخدمة المقدمة.		✓	مصر

شكل 8-3: نسبة الدول العربية التي تخضع شركات التقنيات المالية فيها لرقابة البنك المركزي



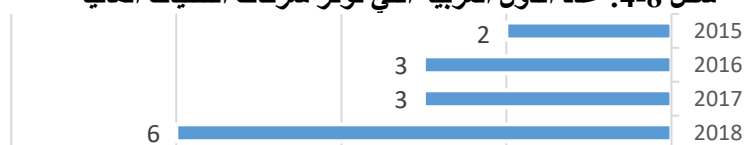
عدد شركات التقنيات المالية

بلغ عدد شركات التقنيات المالية والمرخصة من قبل مصارف الدول العربية المركزية 85 شركة في عام 2018 (من قبل ستة دول) مقارنة بـ34 شركة في عام 2017 (من قبل ثلاثة دول). ومن المتوقع أن تزداد عدد الشركات بشكل كبير في السنوات القادمة بسبب التطورات التي تشهدها الدول العربية من حيث تنظيم رقابة شركات التقنيات المالية وإجراءات الترخيص وتأسيس هذه الشركات.

جدول 3-8: عدد شركات التقنيات المالية في الدول العربية

2018	2017	2016	2015	
15	15	15	15	الأردن
				الإمارات
38	17	12	9	البحرين ⁴⁸
7				السعودية
2	2	2		العراق
				الكويت
				المغرب
20				تونس
				عمان
				فلسطين
				قطر
				لبنان
3				ليبيا
				مصر

شكل 4-8: عدد الدول العربية التي توفر شركات التقنيات المالية



المؤشرات المالية

تعتبر البيانات أو مؤشرات الأداء الرئيسية عامل مهم لقياس تطور الخدمات المالية بما في ذلك قطاع التقنيات المالية. حيث يجب جمع البيانات بشكل دوري واستخدامها كأداة رئيسية من قبل الشركات والمؤسسات المالية والمصارف المركزية لتقديم خدمات أفضل.

يمكن استخدام البيانات بهدف تقديم خدمات ومنتجات أفضل، ولتقليل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية، وتحليل عادات استخدام التقنيات المالية (ومثال على هذا الإنفاق من خلال

48 تم ترخيص 52 شركة حسب هذا العام 2019 من ضمن الشركات المعتمدة حالياً في البيئة الرقابية التجريبية.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

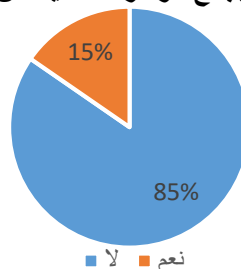
المحافظ الرقمية حسب العمر والجنس). ومن خلال تلك المؤشرات يمكن تكوين نظرة عامة أفضل للقطاع لتكثيف الخدمات والمنتجات وقوانين التنظيم لتلبية احتياجات العملاء ووصولها إلى الجمهور المناسب بالمنتجات المناسبة.

تعد السعودية والعراق الدولتان الوحيدتان اللتان تقومان بتجميع المؤشرات على أساس دوري فيما يتعلق بالتقنيات الرقمية . أما باقي الدول الأخرى فليس لديها مؤشرات تم تجميعها أو انها بصدد تطوير المؤشرات.

جدول 4-8: مدى وجود مؤشرات مالية يتم جمعها عن هذه شركات التقنيات المالية بصورة منتظمة

الأردن	لا	نعم	إذا كانت الإجابة "نعم" ما هي أهم هذه المؤشرات؟ (مع ذكر دورية احتسابها)
الأردن	✓		
الإمارات	✓		
البحرين ⁴⁹	✓		
السعودية		✓	تقرير نصف شهري يوضح بعض المعلومات ومنها حجم العمليات والمبالغ وأعداد المستفيدين
العراق		✓	عدد الموظفين / عدد الزبائن / عدد المحافظ الإلكترونية / أنواع المحافظ الإلكترونية التي تم غلقها / عدد الوكلاء / عدد الحركات للزبائن / عدد الحركات للعملاء (تم احتساب المؤشر على أساس نصف سنوي)
الكويت	✓		
المغرب ⁵⁰	✓		
تونس	✓		
عمان	✓		
فلسطين			
قطر	✓		
لبنان	✓		
ليبيا	✓		
مصر	✓		

شكل 5-8: نسبة الدول العربية التي تقوم بجمع مؤشرات مالية عن شركات التقنيات المالية بصورة منتظمة



⁴⁹ في طور التطوير

⁵⁰ يقوم بنك المغرب حالياً بتحديد استراتيجيته الرقمية المستقبلية التي ستحدد ، من بين أمور أخرى ، توجيهاته في هذا المجال. وقد قام بنك المغرب

في هذا الصدد بالتعاون مع شركة استشارية

ايضا قام بنك المغرب بطلب مساعدة البنك الدولي في هذا المجال والغرض من مهمة المساعدة هذه هو تقييم المبادرات التنظيمية التي اعتمدها البنوك

المركزية مؤخرًا

قوانين تنظيم شركات التقنيات المالية

تقوم الجهات الرقابية في الدول العربية بإصدار تشريعات للتكيف مع نماذج الأعمال الجديدة ومع وتيرة انتشار الشركات الناشئة. ويمكن للمنطقة أن تشهد شركات تقنيات مالية أكثر من خلال الإصلاحات والقوانين الجديدة، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الوعي على مستوى صناع القرار.

جدول 5-8: الدول العربية التي تقوم الجهة الرقابية المسؤولة عن قطاع شركات التقنيات المالية بإصدار أي تعليمات/قوانين لتنظيمها

لا	نعم	
	✓	الأردن
	✓	الإمارات
	✓	البحرين
	✓	السعودية
	✓	العراق
	✓	الكويت
	✓	المغرب
	✓	تونس
✓		عمان
	✓	فلسطين
		قطر
	✓	لبنان ⁵¹
✓		ليبيا
	✓	مصر

وبناءً على الاستبيان قامت عشرة بلدان عربية بإصدار تعليمات ولوائح لتنظيم عمل الشركات. وأصدرت أربع دول فقط (المملكة العربية السعودية، الكويت، تونس والبحرين) اللوائح والتعليمات التي تغطي وتنظم عمل الشركات بشكل متكامل. وتركز معظم الدول على الجوانب المتعلقة بالتراخيص وحماية المستهلك المالية.

⁵¹ في ظل سياسة الدعم التي اعتمدها مصرف لبنان تجاه شركات حاضنات الأعمال، الشركات المسرعة للأعمال، الشركات الناشئة وشركات الـ Venture Capital، واستكمالاً للإطار التنظيمي المحدد سابقاً وفق المادة "الثامنة مكرر" من القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 1996/3/7 (التعميم الأساسي رقم 23)، وتعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 287 تاريخ 2017/3/15 المتعلقين بمساهمات المصارف في الشركات الناشئة (Startup Companies) وحاضنات الاعمال (Incubators) والشركات المسرعة للأعمال (Accelerators) وشركات الـ Venture Capital وشركات الهولدينغ، تمّ التشديد على مسؤولية المصارف في متابعة أوضاع المساهمات في الشركات الناشئة والاستحصال على تقارير دورية من هذه الشركات لمتابعة أوضاع هذه المساهمات وتزويد لجنة الرقابة على المصارف بهذه التقارير.

فضلاً عن ذلك تقوم لجنة متابعة تطبيق أحكام القانون رقم 81 "المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي" المنبثقة عن مصرف لبنان والتي تشارك فيها لجنة الرقابة على المصارف ببحث مواد القانون المذكور والنصوص التنظيمية الحالية الصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف التي ترعى العمليات موضوع مواد القانون أعلاه لإجراء التعديلات والتوضيحات اللازمة حيث يقتضي. كما يتمّ البحث بالإطار التنظيمي لعمل شركات التكنولوجيا المالية في ظلّ تعميم مصرف لبنان رقم 69 تاريخ 2000/3/29 موضوع العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية.

المخاطر على الاستقرار المالي

تزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي بعد الأزمة المالية العالمية من قبل المصارف المركزية من حيث ضمان استمرار سلامة واستقرار المؤسسات والأسواق المالية بتقديم الخدمات المالية بمختلف الظروف والتقلبات المالية والاقتصادية.

وفي حين أن هناك فوائد واضحة من التقنيات المالية، فإنه لا يمكن السير في الابتكار على حساب سلامة ومتانة المصارف، وكذلك على حساب حماية المستهلك، لذلك يجب على رقابة العمليات المصرفية والأجهزة الرقابية تطوير آليات الرقابة لتتماشى مع التطور الحاصل في العمليات المصرفية الإلكترونية، وما ينشأ عنها من مخاطر.

في هذا الإطار، إن التوسع في تقديم الخدمات المصرفية من قبل المؤسسات غير المصرفية أو شركات التقنيات المالية الكبيرة قد يؤثر سلباً على ربحية المصارف التقليدية، حيث قد لا تكون نظم تقنيات المعلومات المصرفية القديمة قابلة للتكيف بشكل كاف. كما يمكن أن تزيد التقنيات المالية الصعوبات في تلبية متطلبات الامتثال خاصة المتعلقة بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وارتفاع المخاطر السيبرانية مع زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة إذا لم تواكبها ضوابط هذا التغيير.

بالنسبة للمخاطر التي تشكل تحدياً على الاستقرار المالي للدول العربية، اختلفت المخاطر بين بلد وآخر من حيث الأهمية. بالنسبة للمخاطر التي شكلت الأكثر أهمية فكانت المخاطر السيبرانية (حيث قامت سبع دول باختيارها ما بين درجة 1 و2 من الأهمية) تلتها المخاطر المتعلقة بالأهمية النظامية.

من الجدير ذكره، أن بعض الدول أشارت إلى أن وجود بعض المخاطر الأخرى التي قد تنشأ عن قطاع الشركات المالية، مثل المخاطر التكنولوجية، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر المتعلقة باستعمال المعطيات الشخصية، مخاطر الإمتثال وحماية المستهلك.

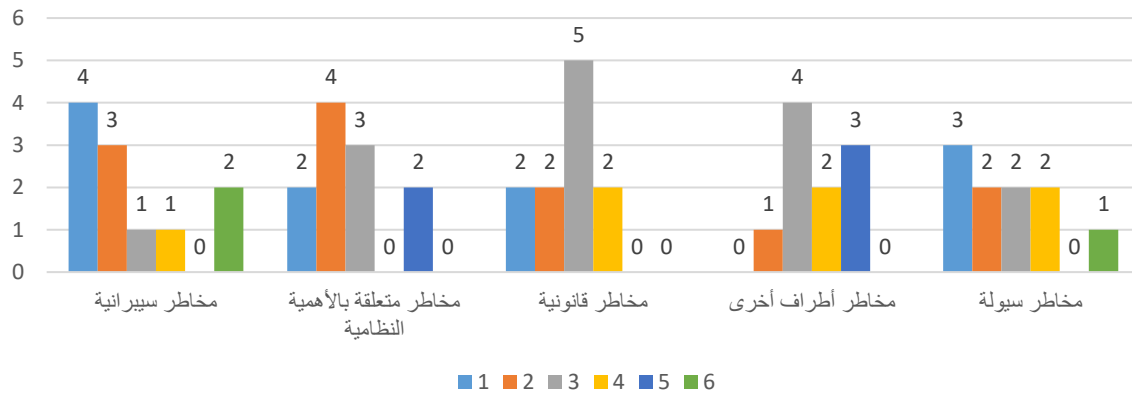
جدول 7-8: المخاطر التي قد تشكل تحدياً على الاستقرار المالي من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (حيث 1 الأكثر أهمية و6 الأقل أهمية)

مخاطر سيبرانية	مخاطر متعلقة بالأهمية النظامية	مخاطر قانونية	مخاطر أطراف أخرى	مخاطر سيولة	مخاطر أخرى (مع نكرها)
الأردن	2	1	3	4	6
					توفر البنية التحتية 5

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

الإمارات	3	1	4	5	2	مخاطر تكنولوجيا 6
البحرين	6	3	1			
السعودية						
العراق	4	2	3	3	1	
الكويت	1	2	4	5	3	6
المغرب	2	5	3	4	4	مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب المخاطر المتعلقة باستعمال المعطيات الشخصية
تونس	1	5	2	3	1	6
عمان	1	3	3	3	2	
فلسطين	2	3	1	5	4	
قطر						
لبنان	6	2	3	2	1	مخاطر الإمتثال (6) وحماية المستهلك (5)
ليبيا						
مصر	1	2	2	3	3	

شكل 8-8: عدد الدول العربية التي حددت المخاطر الناشئة عن قطاع الشركات المالية والتي قد تشكل تحدياً على الاستقرار المالي (1 الأكثر أهمية و6 الأقل أهمية)



تطور التقنيات المالية الحديثة (تجربة مملكة البحرين كمثال)

تعتبر مملكة البحرين مركز مالي مهم في منطقة الشرق الأوسط وتسعى مملكة البحرين لتكون رائدة في مجال ال FinTech في المنطقة من خلال تبني وتشجيع التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيا المبتكرة لخلق خدمات مالية أكثر كفاءة وتحقيق شمول مالي أعلى. يسعى مصرف البحرين المركزي إلى جعل مملكة البحرين لاعباً رئيسياً في FinTech من خلال توفير حلول مالية مبتكرة، وموهبة وطنية مؤهلة تأهيلاً عالياً في المالية والمصرفية، والوصول إلى السياسات الداعمة.

تهدف جهود الشمول المالي في البحرين إلى ضمان حصول جميع الشركات والأسر على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة التي يحتاجون إليها والمشاركة فيها في المعاملات اليومية. ويراقب مصرف البحرين المركزي عن كثب التطورات في مجالات الشمول المالي وتأثيرها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ويجمع بيانات الشمول المالي ذات الصلة.

أصدر مصرف البحرين المركزي سلسلة من التدابير لتعزيز مكانته كمركز مالي إقليمي بما في ذلك إرشادات حول البيئة التنظيمية لتسهيل تنفيذ حلول FinTech. حققت مملكة البحرين تقدماً ملحوظاً نحو الإدماج المالي من خلال توفير بيئة تنظيمية وتشريعات للرقابة المالية. بالإضافة إلى ذلك، فقد حفز المصرف المنافسة في القطاع المالي من خلال السماح للمصارف الشركات المالية بالابتكار وتطوير الخدمات المالية.

وبسبب تلك الجهود فقد نال فريق البحرين على جائزة "أفضل مركز للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لعام 2018، والتي تقدمها فينتيك جالاكسي (Fintech Galaxy) وهي منصة رقمية للتمويل الجماعي، بالتعاون مع Entrepreneur Middle East وهي مجلة أعمال إقليمية رائدة، وذلك خلال فعالية FinX 2018 التي أقيمت في 31 أكتوبر 2018 في دبي.

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

كجزء من مبادرات مصرف البحرين المركزي المستمرة نحو التحول الرقمي المالي والتطورات في الخدمات المالية الرقمية، أعلن مصرف البحرين المركزي عن إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في أكتوبر 2016 لضمان وجود إطار تنظيمي مناسب لتكييف FinTech، والذي بدوره سوف يعزز الخدمات المقدمة للعملاء من الأفراد والشركات في القطاع المالي. حدد المصرف أهداف هذه الوحدة كالاتي:

- إجراء أبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة.
- وضع السياسات التنظيمية التي من شأنها دعم بيئة التكنولوجيا المالية وتعزيز الاستقرار المالي.
- المساهمة في فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تم الموافقة عليها.

- تحليل ودراسة الخدمات او المنتجات الجديدة او المبتكرة والتي من المزمع احتضانها او توفيرها من قبل شركات مرخصة من قبل المصرف او من قبل شركات من المزمع أن يتم ترخيصها من قبل المصرف.
- التواصل والتنسيق مع مختلف إدارات المصرف فيما يخص المشاريع والمواضيع ذات صلة بالتكنولوجيا المالية.
- التواصل والتنسيق مع وحدات مماثلة ومنظمات رقابية دولية لتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار.

في هذا السياق، تُعتبر الوحدة مسؤولة عن عملية الموافقة على المشاركة في إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية Regulatory Sandbox، والإشراف على أنشطة وعمليات شركات التنظيمية المعتمدة ومراقبة التطورات التقنية والتنظيمية في مجال FinTech والتي ستنحى للجهات الفاعلة في الصناعة تطبيق المنتجات المبتكرة مع الحفاظ على السلامة العامة وسلامة النظام المالي.

إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية Regulatory Sandbox

أطلق مصرف البحرين المركزي إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية Regulatory Sandbox في مايو 2017 ليتمكن الشركات الناشئة المحلية والدولية وشركات التكنولوجيا المالية من اختبار أفكارهم المبتكرة وخلق حلول رائدة لقطاع الخدمات المالية. وفي يونيو 2017 أصدر المصرف قرار رقم (39) لسنة 2017، بشأن تشكيل لجنة فحص طلبات البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، حيث تختص اللجنة بفحص طلبات الانضمام إلى البيئة الرقابية التجريبية لبيان مدى توافقها مع الشروط التي يحددها المصرف المركزي في هذا الشأن.

تهدف هذه المبادرة إلى جذب شركات FinTech من جميع أنحاء العالم لتطوير وتوسيع أعمالها في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما سيعزز مكانة البحرين كمركز للإبداع المالي والتقني في المنطقة يركز الإطار على ثلاثة معايير تشمل:

1. الابتكار: يجب أن يكون الحل مبتكراً أو مختلفاً تماماً عن العروض الحالية، أو يقدم استخداماً جديداً للتقنيات الحالية.

2. فائدة العميل: يجب أن يقدم الحل فوائد مباشرة أو غير مباشرة محددة للعملاء.

3. الاختبار: يجب إتاحة نتائج الاختبار إلى مصرف البحرين المركزي.

لدى مصرف البحرين المركزي 52 شركة تختبر حلولها في إطار الصندوق التنظيمي حتى الآن، وتخرج اثنان منها وتقوم حالياً الشركات العاملة في البيئة الرقابية التجريبية بتقديم الخدمات التالية:

- منصات التشغيل الآلي لتقديم القروض
 - الخدمات المصرفية المفتوحة
 - الاستشارات المالية الرقمية
 - مشغلي منصات الأصول المشفرة
 - الخدمات التمويلية المتناهية الصغر المقدمة عبر تطبيق الجوال
 - مصارف رقمية
 - التحويلات المالية عبر الانترنت
 - منصات لخدمات أسواق المال
 - مقدمي خدمات الدفع
 - حلول مالية باستخدام الأصول المشفرة عبر الصراف الآلي
- في إطار جهود ومساعي المصرف نحو تطوير قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية في مملكة البحرين، قام المصرف بالتنسيق مع المعنيين بعقد العديد من الاجتماعات داخليا وخارجيا بشأن تعريف الشركات والأفراد بإطار عمل البيئة الرقابية التجريبية وشرح عملية التقديم للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية.

التمويل الجماعي

كما ذكرنا في الفصل الرابع من التقرير، أصدر مصرف البحرين المركزي أيضاً لوائح لأنشطة التمويل الجماعي التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ستكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة قادرة على جمع التمويل التقليدي أو التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال منصات التمويل الجماعي. ويتم ترخيص الشركات التي تدير نظام تمويل جماعي إلكتروني قائم على حقوق الملكية / التمويل في البحرين وفقاً للتعليمات الموضحة في المجلد الخامس من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. يتوقع مصرف البحرين المركزي أن يستفيد رواد الأعمال من التمويل الجماعي، والذي يوفر بديلاً للتمويل المصرفي. يحرص مصرف البحرين المركزي بشكل خاص على ضمان حصول المملكة على مكانة رائدة في سوق التمويل الجماعي.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

تم تعديل قوانين التمويل الجماعي وتعزيزها في نوفمبر 2018 لجعلها أكثر تمكينًا بما في ذلك تخفيض الحد الأدنى لرأس المال، بما في ذلك الإقراض بين الأعمال التجارية والإقراض بين الشركات، وإزالة بعض الشروط التقييدية.

المحافظ الرقمية

تزايدت المحافظ الرقمية في مملكة البحرين حيث تم اتخاذ خطوات مهمة لتصبح رائدة في مجال التكنولوجيا. تم إطلاق عدد من المحافظ الرقمية في المملكة والتي تتيح للمستخدمين إجراء عمليات الدفع الفوري عبر الهواتف الذكية، وكذلك تسهيل تحصيل المدفوعات إلكترونياً عبر بطاقات الخصم والائتمان. والمحافظ الرقمية هي:

- بي واليت b-wallet والتي أطلقت في يناير 2018
- بينيفيت باي BenefitPay والتي أطلقت في مارس 2017
- ماكس واليت max wallet والتي أطلقت في يوليو 2017
- فيفا كاس viva cash والتي أطلقت في مارس 2018

تطورات الإطار التنظيمي والمشاريع الأخرى

أطلقت البحرين في فبراير 2018 بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية مشروع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية Fintech Bay لتطوير الشركات ودفع الابتكار في البحرين من خلال جلب قادة الصناعة والوافدين الجدد من خلال (1) دفع الابتكار، (2) خلق فرص للنمو و (3) تعزيز التفاعل بين اللاعبين في القطاع المالي (المستثمرين ورجال الأعمال والهيئات الحكومية). وكجزء من تطوير النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، قام مصرف البحرين المركزي بتنفيذ عدة مشاريع خلال السنوات القليلة الماضية من أجل وضع اللوائح المناسبة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار كتحديث المتطلبات الموجودة في البيئة الرقابية التجريبية تحديث المتطلبات الرقابية لمنصات التمويل الجماعي بما يتماشى مع التطورات في السوق. كما ساهمت وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار الوحيدة في وضع التوجيهات النهائية بشأن الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking" بعد دراسة ملاحظات القطاع المالي على الورقة الاستشارية (مسودة التوجيهات) التي تم إصدارها في 11 نوفمبر 2018.

كما يقوم المصرف حالياً على دراسة بعض المشاريع ذات الأهمية ومنها ما يلي:

- بناءً على توجيهات الإدارة العليا، قامت الوحدة، بالتنسيق مع فريق العمل المعني بدراسة آليات ومعايير الترخيص والرقابة على الشركات التي تقدم خدمات استشارات استثمارية عن طريق المستشار الآلي "Robo Advisor".
- كجزء من جهود المصرف ضمن إطار استراتيجية التحول الرقمي للقطاع المالي، تقوم الوحدة، بالتنسيق مع فريق العمل المعني بدراسة آليات تطوير قطاع تكنولوجيا التأمين والعمل على وضع إطار رقابي وتنظيمي مرن يشجع على الابتكار في هذا المجال.
- دراسة آليات تطوير العملية الرقابية عن طريق التكنولوجيا التنظيمية (RegTech and SupTech).
- مواصلة البحث في المبادرات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير القوانين على وجه الخصوص فيما يتعلق بقوانين ومعايير الترخيص والرقابة للمصارف الرقمية (virtual banks).
- مساهمة الوحدة في الاجتماعات الأولية لمشروع المصرف حول الدينار الإلكتروني.
- المساهمة في إدارة مشروع قاعدة البيانات المركزية للتعرف على العميل إلكترونياً (Centralized eKYC Utility) بالمشاركة الاطراف المعنية بالمشروع داخلياً وخارجياً.

ثانياً: العملات الرقمية للبنوك المركزية على الاستقرار المالي

إن الاستخدام المتزايد للإنترنت ساهم في تضاعف المجتمعات الافتراضية، مما ولد مفهوم مالي جديد يتعلق باقتراح عملات مشفرة ووسائل الدفع عبر الإنترنت من أجل تبادل السلع والخدمات. وبالنظر إلى ارتفاع نمو المعاملات المشفرة وكذلك المخاطر المتعلقة بها، أصبح لزاماً على الجهات المعنية بالعمل على تحديد إطار قانوني لهذه العملات، حيث قامت العديد من الدول بإصدار تحذيرات بشأن المخاطر التي يواجهها مستخدمو العملات المشفرة، خصوصاً مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستثمرين.

في هذا الصدد، بدأت بعض البنوك المركزية في التفكير فيما إذا كانت قد تصدر، في مرحلة ما في المستقبل، عملات رقمية خاصة بها. في حين أن توفير إمكانية أكبر للوصول إلى أشكال رقمية من التزامات البنك المركزي ليست فكرة جديدة تماماً، إلا أن التطورات الأخيرة كان مدفوعة بعدد من العوامل، وتشمل:

- الاهتمام بالابتكارات التكنولوجية للقطاع المالي.
- ظهور مشاركين جدد في خدمات الدفع والوساطة.
- انخفاض استخدام النقد في عدد من البلدان.
- زيادة الاهتمام بما يسمى العملات الرقمية الخاصة.

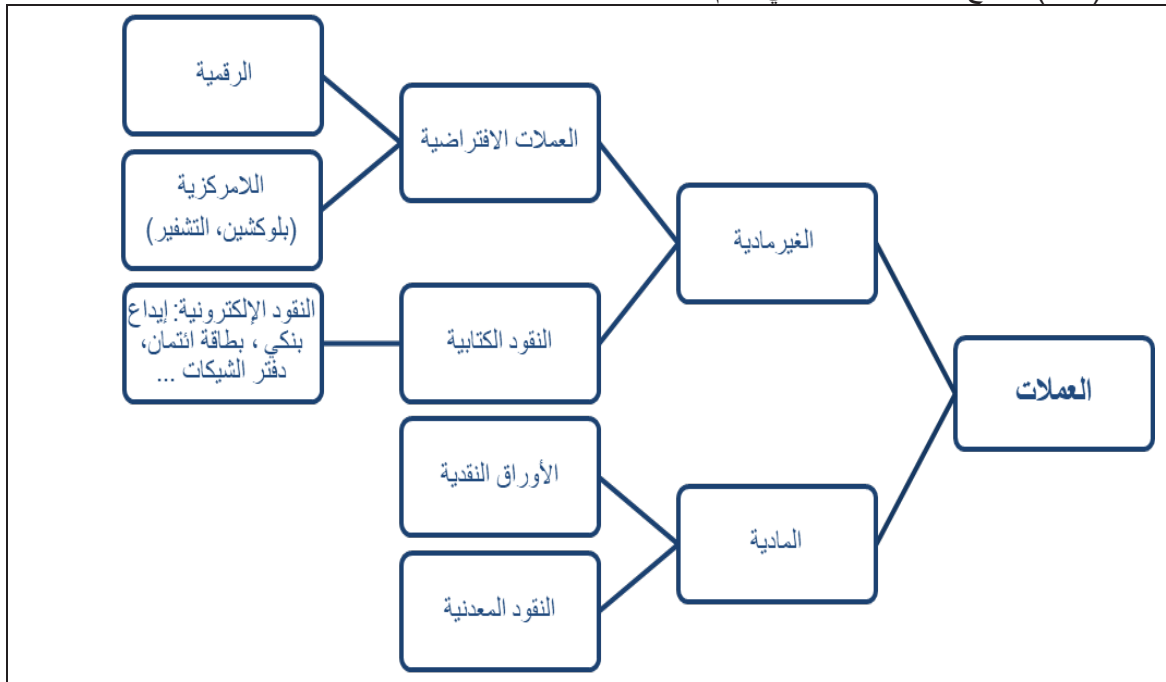
تلبية للاهتمام المتزايد للبنوك المركزية والقطاع الخاص والجمهور عمومًا، أجرت مجموعة من المنظمات⁵⁴ دراسات حول الآثار المترتبة عن إصدار عملات رقمية للبنوك المركزية (Central Bank Digital Currency - CBDC)، سنستعرض فيما يلي تعريف العملات الرقمية للبنوك المركزية، مع توضيح الجوانب الإيجابية والمخاطر المرتبطة باستعمالها، وكذلك التحديات التي تطرحها أمام السلطات الرقابية المالية المحلية والجهوية والدولية.

تعريف العملات الرقمية للبنوك المركزية

يُعتبر سوق العملات الرقمية شكل جديد من أموال البنك المركزي. أي أنه التزام من البنك المركزي مقوم في وحدة حسابية، باعتبارها وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة. توفر البنوك المركزية بالفعل الأموال الرقمية على شكل احتياطات أو أرصدة حسابات التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية الأخرى في البنك المركزي.

في هذا السياق، ونظراً لهذه التطورات الحاصلة في موضوع العملات الرقمية، تدخلت مجموعة العمل المالي⁵⁵ (FATF) بحيث أصدرت في عام 2014 المعايير الخاصة بتعريف وتصنيف العملات بشكل عام، سواء عملات مادية أو غير مادية. يوضح الشكل (8-9) موقع العملات الرقمية في عالم الأدوات النقدية.

شكل (8-9): موقع العملات الرقمية في عالم الأدوات النقدية



⁵⁴ Committee on Payments and Market Infrastructures (CPMI) and the Markets Committee (MC)

⁵⁵ هيئة دولية أنشئت في عام 1989. تتمثل أهداف فريق العمل في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي

مميزات التصميم

هناك مميزات تصميم ستحدد كيفية استخدام العملات الرقمية كوسيلة للدفع ومخزن للقيمة. سيكون لهذه الخيارات آثار على المدفوعات والسياسة النقدية والاستقرار المالي. يوضح الجدول (8-8) أهم خيارات تصميم العملات الرقمية المحددة. حيث يوفر الجدول مقارنة بين الخصائص عبر أشكال جديدة ومحتملة من أموال البنك المركزي.

جدول 8-8: الميزات الرئيسية لتصميم أموال البنك المركزي					
العملات الرقمية للبنوك المركزية			أموال البنك المركزي الحالية		
للبيع بالجملة	لأغراض عامة		الاحتياطيات وتسويات الأرصدة	السيولة النقدية	
رمزية فقط	حسابات	رمزية			
(✓)	(✓)	✓	x	✓	توفر 7/24
(✓)	x	(✓)	x	✓	عدم الكشف عن الهوية تجاه البنك المركزي
(✓)	x	(✓)	x	✓	نقل الند للند
(✓)	(✓)	(✓)	(✓)	x	بفائدة
(✓)	(✓)	(✓)	x	x	حدود

✓ = ميزة موجودة أو محتملة، (✓) = ميزة محتملة، x = ليست ميزة ممكنة أو نموذجية .

التوفر

في الوقت الحالي، يقتصر الوصول إلى أموال البنك المركزي الرقمية على ساعات عمل البنك المركزي، وعادةً ما تقل عن 24 ساعة في اليوم وخمسة أيام في الأسبوع. من جهة أخرى، يمكن أن تتاح العملات الرقمية على مدار 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع أو فقط خلال أوقات محددة (مثل ساعات التشغيل لأنظمة الدفع ذات القيمة الكبيرة). أو يمكن أن تكون العملات الرقمية متاحة بشكل دائم أو لفترة محدودة (على سبيل المثال، يمكن إنشاؤه وإصداره واسترداده على أساس يومي).

الكشف عن الهوية

يمكن تصميم العملات الرقمية لتوفير درجات مختلفة من عدم الكشف عن الهوية، بطريقة تشبه الرموز الرقمية الخاصة. هذا الموضوع الأساسي يعتمد على درجة الكشف عن الهوية تجاه البنك المركزي، وتحقيق التوازن بين المخاوف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والخصوصية.

آلية التحويل

يتم تحويل العملات الرقمية إما على أساس الند للند أو من خلال وسيط، والذي يمكن أن يكون البنك المركزي أو بنك تجاري أو طرف ثالث.

الفائدة

كما هو الحال مع الأشكال الأخرى من التزامات البنك المركزي الرقمي، من الممكن تقنياً دفع فائدة (إيجابية أو سلبية) على كل من العملات الرقمية القائمة على الرمز والحساب. يمكن تعيين معدل الفائدة على العملات الرقمية على قدم المساواة مع سعر السياسة الحالي أو يمكن تعيينه على مستوى مختلف إما لتشجيع أو تثبيط الطلب.

الحدود

غالباً ما يتم ذكر أشكال مختلفة من الحدود أو الحدود الكمية على استخدام العملات الرقمية كوسيلة للتحكم في الآثار غير المرغوب فيها أو لتوجيه الاستخدام في اتجاه معين. على سبيل المثال، الحدود أو الحدود القصوى يمكن أن تجعل العملات الرقمية أقل فائدة لمدفوعات الجملة بدلاً من مدفوعات البيع بالتجزئة.

لمحة عامة عن استخدام العملات الرقمية في بعض دول العالم

ارتفع في السنوات الأخيرة اهتمام البنوك المركزية بإمكانية إصدار العملات الرقمية للبنك المركزي. في هذا الصدد، تضمن البحث الذي أجراه ونشره بنك التسويات الدولية (BIS) ردود 63 مصرفاً مركزياً بنفوذ يغطي ما يقرب 80 في المائة من سكان العالم. من بين هؤلاء البنوك، 41 في الاقتصادات الأسواق الناشئة، و22 في الاقتصادات المتقدمة. كما ميّزت الدراسة بين نوعين من العملات الرقمية التابعة للبنوك المركزية: لأغراض عامة، وللبيع بالجملة.

على المدى القصير، يرى أكثر من 85 في المائة من البنوك المركزية أنه من غير المحتمل إلى حد ما أو إلى حد كبير أن تصدر أي نوع من العملات الرقمية. ولكن أبعد من هذا المدى، تزداد نسبة البنوك المركزية التي من الممكن أن تصدر أحد نوعي العملات الرقمية. وتعزي العديد من البنوك ذلك إلى المشكلات القانونية: فحوالي ربع البنوك المركزية لديها، أو سيكون لديها قريباً، سلطة لإصدار عملات رقمية في حين أن ثلثها ليس لديه هذه السلطة، وما زال حوالي 40 في المائة غير متأكدين من ذلك.

تبين الجداول (8-9)، و(8-10)، و(8-11) لمحة عن تجارب الدول في عدد من دول العالم وبعض الدول العربية فيما يخص العملات الرقمية.

جدول 8-9: تجارب استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في بعض دول العالم

الدولة	تجارب استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في بعض دول العالم
السويد	في السويد، انخفض الطلب على النقد بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية. العديد من الشركات لم تعد تقبل النقد، وبعض فروع البنوك لا تصدر أو تجمع المال. في هذا السياق، أطلق البنك المركزي السويدي (Sveriges Riksbank) مشروعًا تجريبيًا لتحديد مدى قدرة عملة إلكترونية مدعومة من البنك المركزي - eKrona - على سداد مدفوعات التجزئة.
فنزويلا	تم تقديم Petro (PTR) في ديسمبر عام 2017، كملحق للبوليفار الفنزويلي (VEF)، علمًا أن Petro مدعومة بالنفط والغاز والذهب والماس.
السنغال	تم إصدار eCFA، وهو نسخة رقمية من العملة الورقية وطنية، CFA، في ديسمبر 2016. تتمثل المرحلة الثانية من إصدار eCFA في طرح العملة الرقمية في البلدان الأفريقية الأخرى بما في ذلك النيجر وتوغو وبنين وبوركينا فاسو وغيرها.
إيران	أعلنت إيران أنها ستصدر عملتها المشفرة الخاصة، والتي سيتم ربطها بالعملة الوطنية الرسمية، الريال. قام البنك المركزي الإيراني مؤخرًا بصياغة قواعد جديدة فيما يتعلق بالعملات المشفرة. ومع ذلك لا تزال هناك قيود تجارية على استخدام العملات الرقمية في البلاد.
جمهورية جزر مارشال	في عام 2018، أعلنت جزر مارشال عن إنشاء عملة رقمية رسمية جديدة تسمى "السيادية (SOV)"، بعد إصدار قانون العملة السيادية لعام 2018. وسوف تصبح SOV العملة القانونية للجمهورية، مثل الدولار الأمريكي. بدأت البلاد SOV لجمع الأموال لدفع الفواتير ومنح دفعة للاقتصاد.

جدول 8-10: تجارب بحثية بخصوص إمكانية استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في بعض دول العالم

الدولة	تجارب البحث عن العملات الرقمية للبنوك المركزية في بعض دول العالم
كندا	يجري بنك كندا بحثًا عن إصدار العملات الرقمية منذ عام 2016. في أحدث ورقة، قدمها قسم إدارة الأموال والمصارف في بنك كندا ⁵⁶ ، أشار أن مكاسب إدخال العملات الرقمية ستؤدي إلى زيادة طفيفة في الاستهلاك في كندا. لم يتم الإعلان عن أي خطط فعلية لإصدار العملات الرقمية، في كندا، حتى الآن.
تايلاند	يعمل البنك المركزي في تايلاند على العملات الرقمية لعدد من السنوات حتى الآن. من المتوقع أن يبدأ خطط إصدار عملة رقمية في 2019 ⁵⁷ .
الصين	يقوم بنك الشعب الصيني (PBoC) بالبحث في مفهوم العملات الرقمية لبعض الوقت، كما تم إنشاء معهد أبحاث محدد باسم مختبر أبحاث العملات الرقمية لهذا الغرض.
جزر البهاما	أعلن البنك المركزي لجزر البهاما عن إطلاق عملة مشفرة تجريبية للأرخبيل. صرح نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بيتر تيرنكيست، خلال مؤتمر جزر البهاما للبلوكشين والعملات المشفرة، "إن إنتاج عملة رقمية حديثة هو الطريق إلى الأمام في هذا العصر. تعد عملة جزر البهاما الرقمية مهمة بشكل خاص للعديد من الجزر لأنها شهدت العديد من البنوك التجارية تقوم بتقليص حجمها وتنسحب منها، مما يتركها بدون خدمات مصرفية".
أوروغواي	بدأت دولة أوروغواي في أمريكا الجنوبية تجربة مدتها ستة أشهر، في عام 2017، لاختبار نسخة رقمية من بيزو أوروغواي. أراد بنك أوروغواي المركزي اختبار ومعرفة ما إذا كان خيار الدفع الرقمي هو وسيلة قابلة للاستمرار لممارسة الأعمال التجارية في المستقبل. تم تنفيذ البرنامج التجريبي مع 10000 مختبر قاموا بتنزيل تطبيق هاتف ذكي من مزود الاتصالات الوطني

⁵⁶ <https://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2017/11/sdp2017-16.pdf>

⁵⁷ <https://www.bis.org/review/r180606g.pdf>

النرويج	وفقاً لتقرير سابق ⁵⁸ ، يفكر البنك المركزي النرويجي في تطوير عملته الرقمية الخاصة به كملحق للنقد "لضمان الثقة في النظام النقدي ينص التقرير على أن العملات الرقمية يمكن أن توفر للعملاء وسيلة بديلة لتخزين الأصول. كما أكد بنك Norges على أن العملات الرقمية يجب ألا تعيق نظام تقديم الخدمات الانتمائية، مضيفاً أنه سيستمر في طباعة النقود طالما كان هناك طلب عليها. والجدير بالذكر أن مجموعة العمل أكملت فقط المرحلة الأولى من دراسة العملات الرقمية
المملكة المتحدة	أشار بنك إنجلترا إلى موقفه من العملات الرقمية في ورقة عمل ⁵⁹ . أصدر البنك المركزي بحثاً يحلل مختلف المخاطر المتعلقة بالعملات الرقمية. ووجدت الورقة بشكل خاص أنه بعد التقريب الأولي، لم يكن هناك سبب للاعتقاد بأن إدخال العملات الرقمية سيكون له تأثير سلبي على الانتمان الخاص أو على توفير السيولة الكلية للاقتصاد.
أوراسيا	تعتقد وزارة المالية الروسية أن إصدار عملة رقمية مدعومة من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي ⁶⁰ أمر لا مفر منه، في ضوء إنشاء الاتحاد الأوروبي الآسيوي في عام 2014 ويتألف من خمس دول أعضاء، روسيا ، روسيا البيضاء ، كازاخستان ، أرمينيا وقيرغيزستان.

جدول 8-11: لمحة عامة عن استخدام العملات الرقمية في الدول العربية

الدولة	تجارب استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في بعض الدول العربية
دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية	أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE) وهيئة النقد العربي السعودي (ساما) عن تعاونهما في إطلاق مشروع العملة الرقمية "أبر". سيتم استخدام "أبر" في التسويات المالية بين البلدين. لا زال هذا المشروع في اطار تجريبي منحصر في اطار محدود بين UAECB & SAMA
مملكة البحرين	نشر بنك البحرين المركزي مجموعته النهائية من القواعد لتنظيم التجارة وغيرها من الأنشطة التي تنطوي على العملات الرقمية، حيث نشرت مسودة قواعد لتنظيم عملات التشفير في ديسمبر 2018. كما تم وضع الإطار النهائي لمتطلبات الترخيص والحوكمة ومعايير الأمن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وغيرها من تدابير إدارة المخاطر..

الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لاستعمال العملات الرقمية

يتحتم على واضعي السياسات والباحثين أن يفكروا بعمق في جميع المخاطر والجوانب السلبية وأن يكون
هناك موازنة بين الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية لإصدار العملات الرقمية. على سبيل المثال، نادرًا ما
يتم مناقشته في بحث العملة الرقمية هو احتمال الاستبعاد المالي بدلاً من الشمول. يجب على صانعي السياسات
السعي لتشجيع المشاركة في أي نظام جديد للعملات الرقمية. يجب أن يكونوا على دراية بالعقبات التي تحول
دون التبنّي مثل تحديات قابلية الاستخدام أو عدم كفاية وثائق الهوية الحكومية.

⁵⁸ <https://static.norges-bank.no/contentassets/166efadb3d73419c8c50f9471be26402/nbpapers-1-2018-centralbankdigitalcurrencies.pdf?v=05/18/2018121950&ft=.pdf>

⁵⁹ <https://www.bankofengland.co.uk/-/media/boe/files/working-paper/2018/central-bank-digital-currencies-design-principles-and-balance-sheet-implications.pdf?la=en&hash=11469281B32821BCFD85B4A5483AB3577E38B2DD>

⁶⁰ <https://finance.rambler.ru/markets/41467390-minfin-dopustil-vvedenie-edinoy-tsifrovoy-valyuty-v-eaes-v-2020-2021-godu/>

يتعلق خطر أربالاستقرار في ودائع البنوك التجارية، حيث قد يرى المواطنون أن العملات الرقمية لدى البنك المركزي كبديل أكثر أماناً أو جاذبية للاحتفاظ بالمال. إذا تحول المواطنون إلى الاحتفاظ بالمال في العملات الرقمية، فإن ودائع البنوك التجارية قد تصبح أكثر تقلباً وقد تنخفض أحجام التداول، مما قد يتسبب في عدم الاستقرار في ميزانيات البنوك التجارية وتخفيض محتمل في نشاط الإقراض.

علاوة على ذلك، يمكن أن تلعب العملات الرقمية دوراً مهماً في المستقبل حيث ينخفض استخدام النقد بشكل كبير. إذا أصبح استخدام وتوافر النقد داخل بلد ما منخفضاً للغاية أو غير موجود، سواء كان ذلك من خلال السياسة أو تفضيلات المستهلك، يمكن أن تساعد العملات الرقمية المواطنين.

في البلدان التي تكون فيها البنوك التجارية غير مستقرة ولا يتم تقديم تأمين على الودائع، يمكن أن توفر حسابات العملات الرقمية لدى البنك المركزي مكاناً آمناً محتمل للمواطنين لتوفير المال. ثانياً، يمكن أن يساعدوا المواطنين في الحفاظ على إمكانية الوصول المباشر إلى أموال البنك المركزي. ثالثاً، يمكن أن تكون العملات الرقمية وأي تطبيقات هواتف محمولة صادرة عن البنك المركزي مصاحبة لها، بمثابة بديل مهم وموازنة لتطبيقات المدفوعات الرقمية من القطاع الخاص التي يمكن أن تهيمن في بلد ما.

شكل (8-10): الإيجابيات المحتملة للعملات الرقمية

<p>- إمكانية تسديد المدفوعات المحلية وعبر الحدود بشكل أسرع وأرخص (بالتجزئة وبالجملة)</p>	<p>- إمكانية تقديم مكان آمن للتوفير (حسابات لدى البنك المركزي) مع مخاطر أقل من التخلف عن السداد أو فقد الأموال من تخزين المدخرات في حسابات البنوك التجارية المحلية</p>	<p>- إمكانية تحسين قدرة نظام الدفع على مواجهة الهجمات الإلكترونية، والإخفاقات التشغيلية وأخطاء الأجهزة المتعلقة بتخزين البيانات ومعالجتها بشكل مركزي</p>
<p>- القدرة على توفير بديل لتقنيات المدفوعات الرقمية القطاع الخاص، لمواجهة المخاطر التشغيلية أو السيطرة الاحتكارية ويكون بمثابة بديل وصادر عن جهة حكومية للصرف إذا أصبح نادراً في المستقبل</p>	<p>- القدرة على تحفيز المشاركة في القطاع المصرفي لغير المتعاملين مع البنوك</p>	<p>- إمكانية تحسين وظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقليل التهرب الضريبي والفساد والأنشطة غير المشروعة</p>
<p>- القدرة على تقليل الاحتكاكات والتكاليف المرتبطة بالتخزين النقدي الفعلي والنقل والإدارة داخل النظام المصرفي</p>	<p>- إمكانية تحدي قدرة البنوك التجارية على احتكار ودائع التجزئة؛ يمكن الضغط على البنوك التجارية لزيادة أسعار الفائدة للمودعين وتقديم المزيد من الخدمات المالية</p>	

شكل (8-11): السلبات المحتملة للعملات الرقمية

<p>- مخاطر ملحوظة على الاستقرار المالي من تقليل أو إلغاء الوساطة البنكية أو غيرها من القوى</p>	<p>- مخاطر حماية المستهلك</p>	<p>- التعرض لمخاطر الأمن السيبراني وانقطاع التيار الكهربائي</p>
<p>- تحديات تكنولوجيا البلوكشين كقابلية التوسع للمعاملات، وتجربة المستخدم، وإدارة المفاتيح، والسرية، وسرعة المعاملات</p>	<p>- إمكانية الاستبعاد المالي إذا لم يتم دمج السكان الذين لا يعتمدون العملات الرقمية وتهميشهم بشكل أكبر من أنظمة الدفع الرقمية</p>	<p>- إصدار مخاطر غير معروفة حتى الآن</p>

الآثار المتوقعة لاستعمال العملات المشفرة على الاستقرار المالي

يثير إصدار العملات الرقمية أسئلة مشابهة للأسئلة التي تتعلق بالتضييق المصرفي (Narrow Banking) أو كامل الاحتياطي المال (Full-Reserve Money)، كما تم تحليلها من قبل العديد من الأكاديميين ومنتقدي الأنظمة النقدية الحالية. يزعم المؤيدون أن الخدمات المصرفية الضيقة يمكن أن تجعل النظام المالي العام أكثر أماناً لأنه يحد من نطاق عمليات البنوك التجارية. على الرغم من أن المصرفية الضيقة تثير الكثير من الأسئلة في حد ذاتها، إلا أن طرح اتفاقية العملات الرقمية لا يستلزم بالضرورة نفس القيود. بينما يصعب التنبؤ بذلك، فإن إمكانية أن تحاول البنوك تعويض التكلفة الأعلى للتمويل من خلال المشاركة في أشكال إقراض أكثر خطورة لاستعادة الربحية يمكن أن تخلق مخاطر الاستقرار المالي. في حين يجب مقارنة هذه المخاطر بتلك المرتبطة بأدوات السياسة النقدية (غير التقليدية) الأخرى، بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي السلبي المحتمل لتخفيض الإقراض، فقد يكون هناك المزيد من مخاطر الاستقرار المالي بدلاً من الحد منها. فيما يتعلق بأسواق البيع بالجملة، يجادل البعض بأن توفير أصل آمن وفائق السيولة قد يساعد في تقليل مخاطر التدوير وتحويل الاستحقاق المفرط، مما يحسن الاستقرار المالي. ومع ذلك، معرفة ما إذا كانت العملات الرقمية ستؤدي إلى هذه الفوائد بالنسبة إلى أدوات أخرى غير مؤكد.

يمكن القول إن مخاطر الاستقرار المالي الأكثر أهمية للعملات الرقمية لأغراض عامة هو أنه يمكن تسهيل هجرة ودائع المواطنين من المؤسسات المالية الخاصة والأسواق نحو البنك المركزي. في مواجهة الضغوط المالية النظامية، تميل الأسر والوكلاء الآخرون في كل من اقتصادات السوق المتقدمة والناشئة إلى تحويل ودائعهم فجأة إلى مؤسسات مالية يُعتقد أنها أكثر أماناً و / أو في أوراق مالية حكومية. بالطبع، يمكن للوكلاء الفرار دائماً نحو البنك المركزي من خلال الاحتفاظ بالمزيد من النقود. لكن يمكن أن تسمح العملات الرقمية

لـ "عمليات رقمية" باتجاه البنك المركزي بسرعة وحجم غير مسبوقين. حتى في وجود تأمين على الودائع، يمكن أن يضعف استقرار تمويل التجزئة (retail funding) لأن العملات الرقمية الخالية من المخاطر توفر بديلاً آمناً للغاية.

اعتماداً على هذا السياق، يمكن أن يكون التحول في الودائع كبيراً في أوقات التوتر. يتمثل أحد العناصر الحاسمة في مثل هذه التحولات على مستوى حساسية المودعين تجاه تصرفات الآخرين. وكلما زاد نفور المودعين من البنوك الأضعف، زاد الحافز عند الآخرين. إذا كانت العملات الرقمية متوفرة، فقد تكون الحوافز للتغيير أكثر حدة وأكثر انتشاراً مما هي عليه اليوم، لأن العملات الرقمية ستكون الوجهة المفضلة، خاصةً إذا لم تكن الودائع مؤمنة. في حين أن البنوك الأضعف قد تعاني من حالة النفور، فإن البنوك الأقوى قد تواجه هي الأخرى عمليات سحب بحضور العملات الرقمية.

الخلاصة

تجري معظم البنوك المركزية أبحاثاً في العملات الرقمية وتتقدم العديد منها في مشاريعها من العمل المفاهيمي إلى التجريب وإثبات الفكرة، بالإضافة إلى التعاون مع البنوك المركزية الأخرى. ومع ذلك، فإن عدداً محدوداً فقط من البنوك المركزية يمضي قدماً في المرحلة التجريبية مع العملات الرقمية، وحتى عدد أقل يرى إصدار العملات الرقمية على الأرجح في المدى القصير أو المتوسط.

في هذه المرحلة، يبدو أن معظم البنوك المركزية أوضحت تحديات إطلاق العملات الرقمية لكنها ليست مقتنعة بعد بأن الفوائد ستفوق التكاليف. تلك التي ترى فوائد واضحة هي في الغالب من البلدان الناشئة. يبدو أن السبب في ذلك هو أن مشاريع التضمين المالي تنشئ تفويضاً واضحاً لعمل البنك المركزي، كما أن الافتقار إلى البنية التحتية الحالية يحد من التعطيل الذي قد تحدثه العملات الرقمية مع تشجيع استخدام التكنولوجيا الجديدة في نفس الوقت، على الأرجح، ستستمر البنوك المركزية المختلفة في التحرك بسرعات مختلفة. سوف يخلق هذا مخاطر محتملة عبر الحدود. ومع ذلك، بالنسبة للبلدان التي تقرر إدخال العملات الرقمية، ينبغي أن تساعد السياسات الملائمة في تخفيف المخاطر المترتبة. علاوة على ذلك، على الرغم من أنه لن يلغي النشاط غير المشروع، فقد تعمل العملات الرقمية في بعض الحالات على تعزيز النزاهة المالية وزيادة الشمول المالي، لكنه ينطوي أيضاً على مخاطر النزاهة المالية إذا تم تصميمها بشكل سيء.

بالإضافة، على الرغم من أن العملات الرقمية قد تزيد من تكلفة تمويل مؤسسات إيداع الودائع وتكثيف مخاطر التشغيل في بعض الدول، إلا أن خيارات التصميم والسياسات يمكن أن تساعد في تخفيف هذه المخاوف. في النهاية، يجب على البنوك المركزية الحفاظ على اليقظة المستمرة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

الناشئة عن أعطال البنية التحتية الرقمية أو الهجمات الإلكترونية التي من المحتمل أن تظل بمثابة تحديات في المستقبل. ويتعين على تلك البلدان أن تمضي مجموعة في هذا الطريق بالتركيز على توفير إطار تنظيمي عادل يساعد على التحكم في المخاطر المرتبطة بهذه العملات ولا يحد من الابداع.

الفصل التاسع: مؤشرات الاستقرار المالي: المنهجيات والأغراض

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها، كما تعد مواجهة الأزمات والتقلبات والحفاظ على الإستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسية التي السلطات الرقابية على تحقيقها، لذلك فقد برزت الحاجة إلى بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي من خلال مجموعة من المتغيرات التي تمثل عناصر هذا النظام يمكن من خلالها تحديد نقاط الضعف فيه.

في هذا الإطار، طورت السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستوى الكلي والجزئي، تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات للإستقرار المالي، وذلك لتقييم مدى إستقرار القطاع المالي. حيث تُعتبر مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الأزمات، فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها، لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتماماً بالغاً لموضوع مؤشرات الاستقرار المالي، وذلك بهدف تحليل إطار وعملية تحديد المشاكل التي قد يواجهها القطاع المالي بالإضافة إلى توقيت وكيفية التدخل. أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي، حيث أن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على القطاع المالي و/أو المصرفي هو ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الكلي والجزئي وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي، وبالتالي فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، وبالتالي فمن الضروري تبني الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

الهدف من تطوير مؤشر الاستقرار المالي

إن أهمية تطوير مؤشر الاستقرار المالي تنبع من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر حيث ينذر متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة قبل وقوعها لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية ويمكن توضيح أهمية تطوير مؤشر قياسي للاستقرار المالي من خلال النقاط الآتية :

- يسمح بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي.
- توجيه الانتباه للظواهر المختلفة (لا سيما النظامية).
- مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول.

- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر).
- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكملية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.
- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تعكس شفافية البنك المركزي من خلال توضيح أهم التطورات في القطاع المالي ومستوى المخاطر المحتملة.

وتتطلب عملية بناء المؤشر توفير قاعدة بيانات شاملة، إذ أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات فضلاً عن البيانات التي يتم الحصول عليها من السوق، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع البيانات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة تمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والاقتصاد والخبرة الاشرافية فضلاً عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات المالية.

الدراسات والتجارب الدولية بخصوص مؤشر الاستقرار المالي

قام جيرسل وهيرمانك (2006) ببناء مؤشر إجمالي للاستقرار المالي في جمهورية التشيك استناداً إلى قيم مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك، حيث تم تطبيع البيانات باستخدام المنهجية المعيارية⁶¹ (Standardization) وتجميع المتغيرات التي تم الاعتماد في اختيارها على أفضل الممارسات الدولية الحديثة كما تم تعيين أوزان ترجيحية لكل متغير بناءً على اجتهاد وخبرة الذين قاموا بتطوير المؤشر كما يلي:

1. نسبة كفاية رأس المال: أُعطيت وزن ترجيحي 5 في المائة⁶² وتأثيرها إيجابي (علاقة طردية) على مؤشر الاستقرار المصرفي.
2. جودة الاصول: ممثلة بنسبة التسهيلات الغير عاملة إلى اجمالي التسهيلات وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر (علاقة عكسية).
3. الربحية: ممثلة بنسبتي العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وقد أُعطي معامل الربحية وزن ترجيحي 25 في المائة وتأثيره ايجابي على المؤشر.

⁶¹ تم تطبيع المؤشرات الفرعية (di) عن طريق طرح قيمة الوسط الحسابي (μ) من قيمة المؤشر (A_i) ومن ثم قسمة قيمة الناتج على

$$di = \frac{A_i - \mu}{\sigma}$$

الانحراف المعياري (σ) لكل مؤشر وفق المعادلة

⁶² يشير الباحث بأن السبب وراء إعطاء نسبة كفاية رأس المال وزن قليل هو لتخفيف أثرها على المؤشر وذلك لأن القيم كانت عالية جداً خلال الفترة (2000-2003) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة المتوسط الحسابي للقيم والذي قد يخلق تشوهاً في المؤشر.

4. السيولة: ممثلة بنسبتي الأصول عالية السيولة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول عالية السيولة إلى ودائع العملاء وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة وتأثيرها إيجابي على المؤشر.
5. مخاطر سعر الفائدة: ممثلة بنسبة صافي مراكز إجمالي الميزانية العمومية لثلاثة أشهر إلى إجمالي الأصول وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها إيجابي على المؤشر.
6. مخاطر سعر الصرف: ممثلة بنسبتي القيمة المطلقة لصافي إجمالي المراكز بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (TIER 1 capital) والقيمة المطلقة لصافي مراكز الميزانية العمومية بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (TIER 1 capital) وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر.

وبالمثل قام البنك المركزي لجمهورية تركيا (2006) ببناء مؤشر القوة المالية حيث استخدم ست مؤشرات فرعية تغطي كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة والربحية ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة إلا أنه تم اعطاء المتغيرات أوزان ترجيحية متساوية.

من جانب آخر، خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، عمل كارداريلي، إلكداغ، ولال ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (2008-2011) على بناء مؤشر الإجهاد المالي للإشارة إلى نوبات التوتر المالي واعتمدوا متوسطاً مرجحاً متكافئاً لسبع متغيرات مرتبطة بعائدات سوق الأوراق المالية والعملات الأجنبية والديون الحكومية والاحتياطيات الدولية والمخاطر والسيولة والربحية المصرفية، تم تقسيم هذه المتغيرات إلى 3 فئات وهي: قطاع البنوك، سوق الأوراق المالية والصرف الخارجي. وقد تم تطبيق منهجية التطبيع باستخدام الطريقة المعيارية للمتغيرات ومن ثم تجميع المتغيرات الفردية باستخدام المتوسطات المرجحة للوصول إلى مؤشر الإجهاد المالي الكلي.

كذلك وضع أبليسكو (2010) مؤشراً للاستقرار الكلي للنظام المالي الروماني يتكون من 20 متغير تتعلق بنمو وضعف وسلامة النظام المالي بالإضافة إلى الاقتصاد الدولي، حيث تم إعطاء وزن أكبر للقطاع المصرفي من خلال استخدام معظم المتغيرات من واقع مؤشرات البنوك نظراً إلى أن القطاع المصرفي يتسم بأهمية كبيرة في النظام المالي الروماني، حيث كانت المنهجية كالتالي:

في عملية تطبيع البيانات تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي⁶³ (Empirical Normalization)

1. تم تجميع المؤشرات الفردية في أربعة مؤشرات مركبة وهي:

⁶³ تم تطبيع المؤشرات الفرعية (di) عن طريق طرح القيمة الصغرى (min) للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر (A_i) ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة $di = \frac{A_i - \min}{\max - \min}$

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

- أ. مؤشر التنمية المالية (يتكون من أربع مؤشرات فردية).
 - ب. مؤشر الضعف المالي (يتكون من ثمانية مؤشرات فردية).
 - ج. مؤشر السلامة المالية (يتكون من خمس مؤشرات فردية).
 - د. مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (يتكون من ثلاث مؤشرات فردية).
2. بعد تطبيع قيمة المؤشرات، تم حساب المؤشر النهائي وذلك بالوسط الحسابي الترجيحي للمؤشرات المركبة الأربع.
- من جانبه، عمل تشينغ وتشوي (2011) على تطوير مؤشر تجميعي لقطاع ماكاو المصرفي للإشارة إلى حالة استقراره في إطار نظام الإنذار المبكر الذي أنشئ، حيث تم تطوير المؤشر كمتوسط مرجح لمجموعة من المؤشرات المختارة التي تغطي جوانب مختلفة من الاستقرار المالي كما يلي:

1. تم تطبيع البيانات باستخدام منهجيتين مختلفتين وهما المنهجية المعيارية ومنهجية التطبيع التجريبي وتم استخدام البيانات المطبوعة الناتجة من كل منهجية على حده في استكمال بناء مؤشر الاستقرار المالي (وقد كانت نتائج المؤشر متناسقة بشكل كبير عند تطبيق أي من المنهجتين)
2. تم جمع البيانات المطبوعة في مؤشر واحد باستخدام الوسط الحسابي علماً أنه تم اعطاء وزن موحد لجميع البيانات ضمن المؤشرات الفرعية .
3. تم احتساب المتوسط الترجيحي للمؤشرات الفرعية الثلاث (مؤشر المتانة المالية، مؤشر الهشاشة المالية ومؤشر البيئة الاقتصادية الإقليمية) لحساب مؤشر تجميعي للاستقرار المالي بحيث تم اعطاء مؤشر المتانة المالية وزن ترجيحي 60 في المائة بناءً على اجتهاد الباحث والذي يوضح مدى أهميته بتأثيره على الاستقرار المالي وتم اعطاء وزن ترجيحي 40 في المائة للمؤشرين المتبقين.

قام البنك المركزي النيجيري بتطوير مؤشر استقرار القطاع المصرفي بحيث استخدم منهجية تجمع بين السلامة المصرفية ونقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتأثير البيئة المالية الخارجية كالتالي:

1. في عملية تطبيع البيانات تم استخدام المنهجية المعيارية.
2. تم تقسيم البيانات إلى مؤشرات فرعية وهي مؤشر المتانة المصرفية، مؤشر الهشاشة المصرفية ومؤشر البيئة الاقتصادية.
3. تم احتساب المؤشر الفرعي بجمع البيانات المطبوعة على عددها (الوسط الحسابي).

4. تم جمع المؤشرات الفرعية الثلاث مضروبة بالوزن الترجيحي لكل منها.

كما قام بنك جامايكا بتطوير مؤشر استقرار مالي كلي باستخدام بيانات القطاع المصرفي خلال الفترة (1997-2010) بالإضافة إلى تجميع العوامل الاقتصادية الجزئية، الكلية والدولية في مقياس واحد للاستقرار المالي. حيث تم اختيار 19 متغيراً ضمن أربع مؤشراتٍ فرعية بحيث تغطي جميع جوانب الاستقرار المالي، وهي: مؤشر التطور المالي، مؤشر الضعف المالي، مؤشر المتانة المالية ومؤشر الحالة الاقتصادية العالمية؛ لبناء مؤشر استقرار مالي كلي حسب الخطوات التالية:

1. تم تعديل البيانات حسب تأثيرها على الاستقرار المالي (إيجابي أم سلبي).

2. تم تطبيع البيانات حسب منهجية التطبيع التجريبي.

3. تم احتساب المؤشرات الفرعية كمتوسط بسيط لمجموع البيانات على عددها، وذلك للمؤشرات الفرعية الأربعة.

4. تم احتساب مؤشر الاستقرار المالي كمتوسط مرجح للمؤشرات الفرعية، وقد تم تحديد أوزان هذه المؤشرات حسب عدد المتغيرات الخاصة بكل مؤشر حيث تم إعطاء مؤشر الضعف المالي أعلى وزن كونه يتضمن 8 متغيرات، بينما أقل وزن كان من نصيب مؤشر الحالة الاقتصادية العالمية كونه يتضمن 3 متغيرات فقط.

5. هذا بالإضافة إلى التنبؤ بقيمة المؤشر لمدة سنة مستقبلية وفق منهجية Monte Carlo Simulation.

منهجيات احتساب مؤشر الاستقرار المالي لدى الدول العربية على الاستقرار المالي

في الدول العربية، هنالك اهتمام متزايد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بموضوع تطوير وإعداد مؤشر للاستقرار المالي، إدراكاً منها بأهمية تقييم المخاطر النظامية أولاً بأول وبالتالي تقييم حالة النظام المالي بشكل عام، حيث قامت العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطوير وإعداد مؤشر للاستقرار المالي، وهي البنك المركزي الأردني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومصرف البحرين المركزي، والبنك المركزي العراقي، والبنك المركزي التونسي، والبنك المركزي العُماني، والبنك المركزي المصري، وبنك المغرب.

سنستعرض فيما يلي تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إحتساب مؤشر الاستقرار المالي⁶⁴.

في المملكة الأردنية الهاشمية، تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات المختارة والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية كمؤشر تجميعي مكون من ثلاث مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي: مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بعشرة متغيرات، مؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بسبعة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون هذا المؤشر من 19 متغير فرعي تم احتسابها وتحليلها بصورة تاريخية من سنة 2007، وهنا لا بد من التنويه عن هذا المؤشر أن عملية اختيار متغيرات مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال وتحليل التطورات فيهما تمت ضمن إطار علاقتهما بالاستقرار المالي.

1. مؤشر القطاع المصرفي

يتكون مؤشر القطاع المصرفي من عشر مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك (Financial Soundness Indicators) التي تعبر عن الجوانب الرئيسية في أداء البنوك المتمثلة بكفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية، وعلى النحو التالي:

كفاية رأس المال:

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وبالتالي فإنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي. تم إضافة نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) لبيانات مؤشر الاستقرار المصرفي وتحديداً ضمن كفاية رأس المال بجانب نسبة كفاية رأس المال.

جودة الأصول:

⁶⁴ مصدر بيانات هذا الفصل: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الاستقرار المالي 2019.

تم استخدام نسبتين للتعبير عن جودة الأصول لدى البنوك وهما نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلى رأس المال، حيث تؤثر هاتان النسبتان عكسياً على الاستقرار المالي فكلما قلنا زادت جودة أصول القطاع المصرفي.

السيولة :

بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن هناك ضعف واضح في إدارة مخاطر السيولة لدى بعض البنوك في العالم مما يتطلب مراقبة مستوى السيولة لدى البنوك من خلال تطبيق بعض النسب المعيارية. وللتعبير عن مستوى سيولة البنوك في الأردن فقد تم استخدام كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات حيث أنه كلما زادت نسب السيولة ضمن حدود معينة دل ذلك على تحسن حالة الاستقرار المالي في المملكة.

الربحية :

يمكن الدلالة عليها من خلال كل من نسبي العائد على الموجودات والعائد على رأس المال ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل كما تم استخدام نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) والتي تعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة عن 55 في المائة دل ذلك على كفاءة تشغيلية أعلى.

2. مؤشر الاقتصاد الكلي:

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من سبع مؤشرات فرعية تمثل أهم النسب التي تقيس استقرار الاقتصاد الوطني والذي ينعكس على الاستقرار المالي بشكل عام كما يلي:

نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

فجوة نسبة الانتماء إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تم احتسابها بالفرق بين نسبة الانتماء الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين المعدل طويل الأجل لهذه النسبة، وهي من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل إذ أنه كلما زادت الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول خاصة العقارات والأسهم وبالتالي احتمالية تشكل فقاعات سعرية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا هنالك خللاً في الاقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

مديونية الأفراد بالنسبة إلى دخلهم:

ارتفاع هذه النسبة له آثار سلبية على قدرة الأفراد على الإنفاق والادخار والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات:

كلما ارتفعت نسبة نمو الرقم القياسي لأسعار العقارات بشكل كبير ومستمر دل ذلك على احتمالية نشوء فقاعة سعرية في السوق العقاري الأمر الذي يعتبر مصدر للمخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي.

معدل التضخم:

إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثر سلبي على الاستقرار المالي.

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي:

حيث أنه كلما زادت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي دل ذلك على استقرار أكثر للدينار الأردني والذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي في المملكة.

3. مؤشر سوق رأس المال:

القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان (Price -to- Earnings Ratio) (P/E):

يقوم هذا المتغير بمقارنة سعر السهم نسبةً إلى العائد الذي يمكن الحصول عليه من امتلاك هذا السهم حيث أنه كلما زادت قيمة السهم نسبةً إلى العائد المتحقق منه دل ذلك على تسعير السهم بأعلى من قيمته مما قد يؤدي إلى تشكل فقاعة سعرية في سوق الأسهم في حال استمرار ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير.

القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إن نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تقيس حجم السوق المالي نسبةً للاقتصاد، مما يساعد في تحديد أثر التطورات في السوق المالي على الاستقرار المالي والاقتصادي.

أما فيما يخص منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن فهي كما يلي:

1. تطبيع البيانات (Normalization):

تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1).

$$(1) \dots \dots \dots di = \frac{Ai - \min}{\text{Max} - \min}$$

حيث تمثل كل من Max و min القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di.

2. حساب المؤشرات الفرعية:

تم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي جدول (1.9).

جدول (1.9): الأوزان الترجيحية للمتغيرات المستخدمة في مؤشر الاستقرار المالي في الأردن

الوزن الترجيحي	المتغير
28.3%	كفاية رأس المال
28.3%	جودة الأصول
28.3%	السيولة
15%	الربحية
100%	المجموع

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$(2) \dots \dots \dots Bsi = \frac{\sum_1^{10} W_b d_b}{10}$$

مؤشر الاقتصاد الكلي:

$$(3) \dots \dots \dots Esi = \frac{\sum_1^7 d_E}{7}$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$(4) \dots \dots \dots Msi = \frac{\sum_1^2 d_M}{2}$$

3. حساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي:

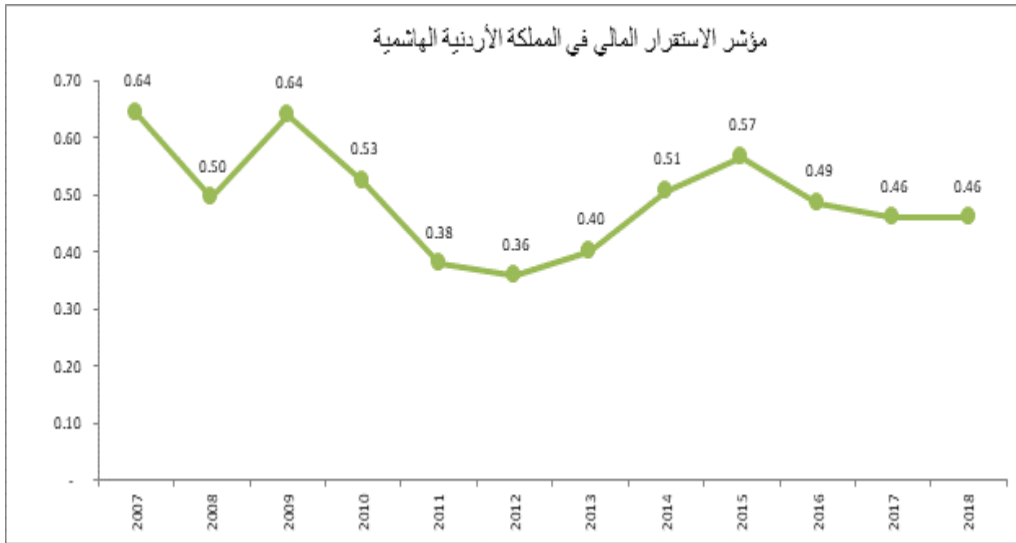
تم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$JFSI = ((10/19) * Bsi) + ((7/19) * Esi) + ((2/19) * Msi) \dots (5)$$

علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

فيما يخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن فقد بدأت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.64 في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة المالية ثم انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0.50 في نهاية عام 2008، ثم ارتفع المؤشر ليصل 0.64 في نهاية 2009 ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2010-2012) حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36 وذلك بسبب أحداث الربيع العربي وأزمة اللاجئين والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصة في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0.49 ثم تراجع بشكل بسيط في عام 2017 إلى 0.46 ليستقر عند نفس النتيجة للعام 2018. وهنا نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذاً بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الاستقرار المالي. وبمقارنة مؤشر استقرار القطاع المصرفي في الأردن مع مجموعة من الدول الأخرى التي قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية المستخدمة من قبل البنك المركزي الأردني فقد احتل الأردن المرتبة السادسة من بين 20 دولة مما يؤكد أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة (شكل 9-1).

شكل (1-9): قيمة مؤشر الاستقرار المالي ومكوناته في الأردن خلال الفترة (2015-2018)



المصدر: البنك المركزي الأردني

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي بشكل سنوي اعتماداً على 18 متغير، منها 10 مؤشرات تخص القطاع المصرفي، و5 مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي، و 3 مؤشرات تخص سوق رأس المال (جدول 2-9).

جدول (2-9): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي
- كفاية رأس المال - نسبة مخصص تندي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول - نسبة التغير في الديون غير العاملة - نسبة صافي الإقتراض الأجنبي ما بين البنوك إلى إجمالي القروض. - نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات - نسبة القروض إلى الودائع. - نسبة العائد على الموجودات - المصاريف من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل - مؤشر احتمالية التعثر - التقلب في القطاع المصرفي	55.6%	- نمو الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي - عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - مديونية الأفراد بالنسبة إلى دخلهم - التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات - معدل التضخم	27.8%	- القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان (Price to Earning Ratio P/E) - القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	16.6%

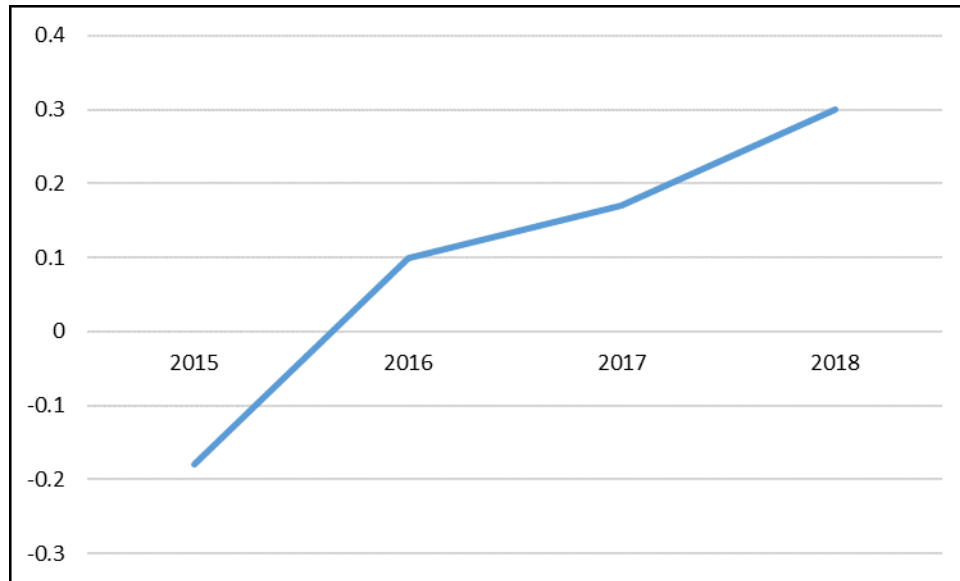
فيما يخص منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فهي مشابهة للمنهجية التي يقوم باستخدامها البنك المركزي الأردني، حيث يتم احتساب التطبيق الإحصائي

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

(Statistical Normalization) ومن ثم ترجيح المؤشرات الفرعية حسب الأوزان النسبية المذكورة في جدول (2-9).

وللعام الرابع على التوالي، تحسن المؤشر العام للإستقرار المالي في الإمارات، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.30 في عام 2018، مقابل 0.10 في عام 2016 (شكل 2-9).

شكل (2-9): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2015-2018)



في مملكة البحرين، يقوم مصرف البحرين المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي سنوياً لكن لا يتم نشره، ويعتمد المؤشر على متغيرات تخص القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق رأس المال، والجدول (3-9) يبين المؤشرات الفرعية المستخدمة في مؤشر الاستقرار المالي في البحرين.

جدول (3-9): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف البحرين المركزي.

الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات القطاع المصرفي
12.5%	-نسبة سعر الأسهم إلى العائد عليها (Price to Earnings Ratio). - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	37.5%	-نمو الناتج المحلي الإجمالي -الظروف الاقتصادية -تطور قطاع المالية. - التطور النقدي. أداء القطاع الخارجي. - أسعار العقارات.	50%	- كفاية رأس المال - نسبة كفاية رأس المال الأساسي. -نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات. -نسبة القروض إلى الودائع. - نسبة العائد على حقوق المساهمين. - معدل نمو القروض المتعثرة - نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة.

في الجمهورية التونسية، يقوم البنك المركزي التونسي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي دون نشره، اعتماداً على المتغيرات المبينة بالجدول (4-9).

جدول (4-9): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى البنك المركزي التونسي.

الوزن النسبي	مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى
7%	- مؤشر متانة القطاع المصرفي - مؤشر مخاطر النمو المفرط للائتمانات - مؤشر مخاطر السيولة - مؤشر مخاطر التركيز - مؤشر المخاطر المعنوية	10%	- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية - عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - سعر الصرف الفعلي الاسمي - تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - الادخار الوطني كنسبة من الدخل المتاح - الدين العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	6%	- مؤشر متانة السوق المالي - مؤشر نمو قطاع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية - مؤشر مخاطر السيولة في السوق المالية - مؤشر مخاطر تركيز أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	7%	- مؤشر قطاع الايجار المالي - مؤشر قطاع التأمين - مؤشر قطاع التمويل الصغير

أما منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي في تونس، فيقوم البنك المركزي التونسي بإستخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية، وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة التالية:

$$I^n = (I - \text{Min}(I)) / (\text{Max}(I) - \text{Min}(I))$$

حيث تمثل كل من min و Max القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي I و يمثل I^n قيمة المؤشر المطبوع.

في جمهورية العراق، يقوم البنك المركزي العراقي بإحتساب مؤشر الاستقرار المالي سنوياً بناء على مؤشرات مصرفية فقط، وهذه المؤشرات هي نسبة كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والربحية، وجودة السيولة، ومخاطر الصرف الأجنبي، والتركزات المصرفية. وتعتمد منهجية الإحتساب على تحويل بيانات المتغيرات الى قيم معيارية بواسطة الصيغة الآتية:

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

$$Z = \frac{A - \text{Min}}{S.D.}$$

علماً أن: (A): تمثل القيم الحقيقية لبيانات المؤشر الفرعي، و (Min): تمثل القيمة الصغرى للبيانات، و (S.D.): تمثل قيمة الانحراف المعياري، و (Z): تمثل القيمة المعيارية للمتغير.

إستناداً الى هذه الطريقة فإن قيمة المؤشر التجميعي ستتراوح بين الصفر وما لانهاية (0 - ∞)، كلما اقتربت قيمة المؤشر التجميعي من الصفر، يعني ذلك مخاطر أكبر واستقرار أقل، في حين ابتعاد تلك القيمة من الصفر يشير الى مخاطر أقل وزيادة في مستوى الاستقرار المصرفي. وقد تم تحديد أوزان متساوية للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات الفرعية الست المذكورة سابقاً، إذ أن استخدام هذه الطريقة في منح الأوزان يعكس الأهمية المتساوية لجميع المؤشرات الفرعية الداخلة في قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، علماً أنه يوجد أساليب مختلفة في منح الأوزان مثل تقديرات الخبراء.

بعد الخطوة السابقة، يتم جمع القيم المعيارية الموزونة (Weighted) للمتغيرات لغرض الحصول على قيم للمؤشرات الفرعية (Sub-Index)، على سبيل المثال يتم جمع نسبة (صافي القروض المتعثرة / رأس المال) ونسبة (القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات) للحصول على المؤشر الفرعي لجودة الموجودات. أخيراً يتم حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية لغرض الحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق وفق الصيغة الآتية:

$$BSI = \frac{\sum_1^1 Z1 + \sum_1^2 Z2 + \sum_1^2 Z3 + \sum_1^2 Z4 + \sum_1^3 Z5 + \sum_1^2 Z6}{N}$$

علماً أن:

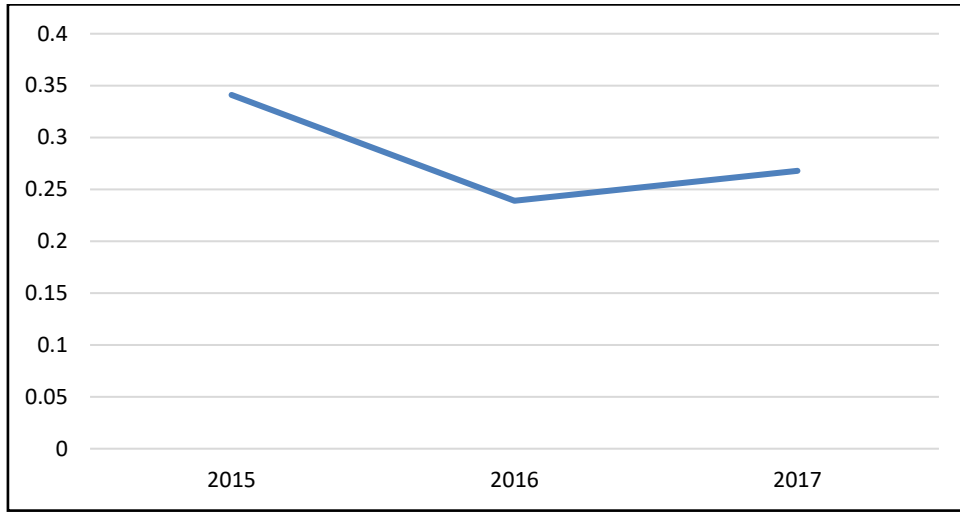
BSI: تمثل المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق Banking Stability Index.

Z1-Z6: تمثل قيم المؤشرات الفرعية Sub-Index.

N: تمثل عدد المتغيرات المستخدمة.

فيما يخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في العراق، فقد تحسنت في عام 2017 إذ بلغت 0.27 مقابل 0.24 في عام 2016، وذلك بعد أن شهد المؤشر تراجعاً ملموساً في عام 2016 مقارنةً مع عام 2015 (شكل 9-3).

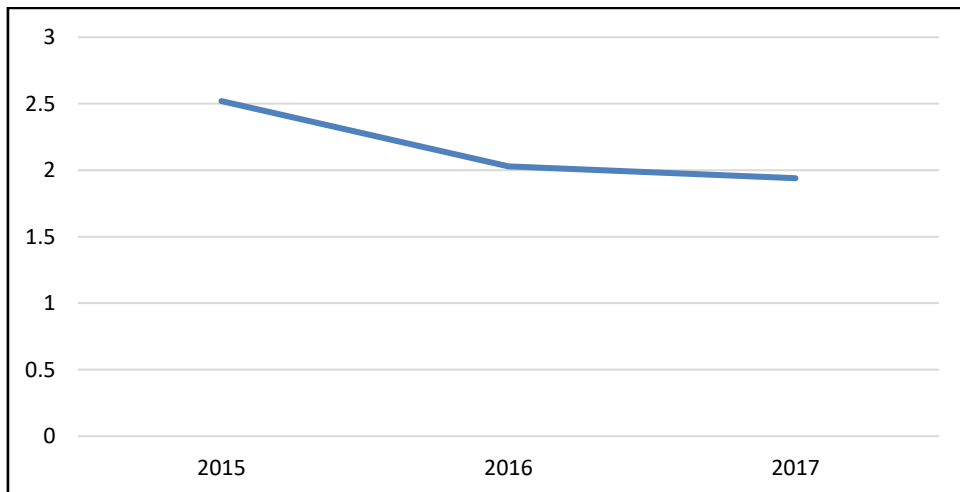
شكل (9-3): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في العراق خلال الفترة (2015-2017)



في سلطنة عُمان، يقوم البنك المركزي العُماني باحتساب مؤشر الاستقرار المالي ونشره بشكل سنوي، وذلك بالاعتماد على 6 مؤشرات تخص القطاع المصرفي، والاقتصاد الكلي، وسوق رأس المال، ويتم إعطاء جميع المؤشرات أوزان متساوية، ومن أجل إيجاد مؤشر مركب للاستقرار المصرفي، فقد تم اختيار مجموعة من البيانات الداعمة وتحويلها إلى مؤشرات وإخيرا دمجها ضمن مؤشر الاستقرار المصرفي المركب. ومن ثم استخدام طريقة الاحصاءات المرتبة لتحويل السلاسل الزمنية للبيانات إلى مؤشرات. كما يتم ترتيب السلاسل الزمنية التي تتكون من عدد معين من المشاهدات.

فيما يخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في عُمان، فقد تراجعَت القيمة للعام الثالث على التوالي، فقد بلغت قيمة المؤشر 1.94 في عام 2017، مقابل 2.03 و 2.52 في عامي 2016 و 2015 على التوالي (شكل 9-4).

شكل (9-4): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في عُمان خلال الفترة (2015-2017)



تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

في جمهورية مصر العربية، يقوم البنك المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي ونشره بشكل سنوي، ويتم الإعتماد على 4 مؤشرات فرعية لاحتساب المؤشر حسب ما هو موضح بالجدول (9-5)، وقد بلغت قيمة المؤشر العام للاستقرار المالي في مصر 0.57 في عام 2017، أما المؤشرات الفرعية فقد بلغت قيمة مؤشر القطاع المصرفي 0.67، وقيمة مؤشر الاقتصاد الكلي 0.44، ومؤشر تطور الأسواق المالية 0.70، وقيمة المؤشرات الفرعية الأخرى 0.38.

جدول (9-5): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى البنك المركزي المصري.

مؤشرات أداء القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
-معدل كفاية رأس المال. نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض. - نسبة التغطية. - نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. - نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط. - نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين . - نسبة التركيز في جانب الأصول لأكثر 5 بنوك.	38%	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. -نسبة الائتمان الخاص. -نسبة عجز الموازنة. - نسبة الدين العام المحلي. -ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. -نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية إلى الدين الخارجي قصير الأجل.	33%	- تطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. -نسبة التقلبات في البورصة المصرية. - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم. -مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان.	19%	-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الإمارات العربية المتحدة، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والسعودية، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا وروسيا).	10%

في المملكة المغربية، تم احتساب مؤشر الاستقرار المالي للمغرب على أساس سنوي للفترة 2007-2018. يتكون هذا المؤشر من 30 متغير (انظر الجدول أدناه) تغطي ست مكونات رئيسية (1) تطور الأسواق المالية (2) تطورات الاقتصاد الكلي (3) نقاط ضعف المؤسسات المالية (4) نقاط ضعف الوكلاء غير الماليين (5) سوق العقارات و (6) نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية.

جدول (9-6): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى بنك المغرب.

تطور الأسواق المالية	تطورات الاقتصاد الكلي	نقاط الضعف في المؤسسات المالية	نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين	سوق العقارات	نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية
- القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة الدار البيضاء - فرق سعر الفائدة (الدائن / المدين) - تذبذب سعر الصرف - تذبذب سعر الفائدة على سندات الخزينة (عشر سنوات)	- نمو الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي - معدل التضخم - عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - الاحتياطات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	- نسبة كفاية رأس المال - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض - الأصول السائلة / الالتزامات قصيرة الأجل - العائد على الأصول - نسبة القروض إلى الودائع قطاع التأمين - صافي الدخل / رأس المال الخاص - صافي مبلغ المطالبات / الأقساط - تغطية الالتزامات الفنية حسب الأصول التمثيلية - المكاسب غير المحققة / الأصول التمثيلية - معدل تغطية هامش الملاءة المالية	- فجوة نسبة ديون الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة الدين إلى الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة ديون الخزينة إلى الناتج المحلي الإجمالي	- معدل نمو العقارات - القروض العقارية كنسبة من إجمالي القروض - معدل نمو الائتمان العقاري	- نسبة التعويض - معدل التركيز - معامل تدفق السيولة - معدل توفر النظام الفني

بعد تحديد المتغيرات التي سيتم إدراجها في مؤشر الاستقرار المالي العام ، تم عكس علامات سلسلة البيانات التي تشير قيمتها السلبية إلى ارتفاع لخطر نظامي ما (مثال: رصيد الميزانية ، الرصيد الجاري). بعد ذلك تم توحيد المؤشرات من أجل إعادة القيم إلى فاصل [0،1] وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر من قيمة المؤشر في كل سنة وتقسيمها على مدى المؤشر.

يعطى نفس الوزن للمؤشرات مع مراعاة عدد المؤشرات المدمجة في كل مؤشر فرعي. على سبيل المثال، يحتوي مؤشر تطور الأسواق المالية على 4 مؤشرات، وبالتالي فإن الوزن المخصص لها يساوي 30/4. بالإضافة إلى ذلك، يتم حساب مؤشر نقاط الضعف في القطاع المالي من خلال تجميع المؤشرات الفرعية "القطاع المصرفي" و "قطاع التأمين" عن طريق تعيين الأوزان وفقاً لحصتها في إجمالي أصول النظام المالي، أي 86 في المائة و 14 في المائة على التوالي.

يتم تجميع المؤشرات، بعد المعالجة الإحصائية، كما يلي:

$ISF_{emf} = \sum_1^4 Y_k/4$	تطور الأسواق المالية
$ISF_{dme} = \sum_1^6 Y_k/6$	تطورات الاقتصاد الكلي
$ISF_{vif} = 0,86 * \frac{\sum_1^5 Y_k}{5} + 0,14 * \frac{\sum_1^5 Y_k}{5}$	نقاط الضعف في المؤسسات المالية
$ISF_{vanf} = \sum_1^3 Y_k/3$	نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين
$ISF_{mi} = \sum_1^3 Y_k/3$	سوق العقارات
$ISF_{imf} = \sum_1^4 Y_k/4$	نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية

$$ISF = \frac{(4 * ISF_{emf} + 6 * ISF_{dme} + 10 * ISF_{vif} + 3 * ISF_{vanf} + 3 * ISF_{mi} + 4 * ISF_{imf})}{30}$$

تختلف الأوزان النهائية المنسوبة إلى المؤشرات الفرعية عن بعضها البعض، إذ أن أهم الأوزان نسبت إلى مؤشر "نقاط ضعف المؤسسات المالية" ومؤشر "التطورات الاقتصادية الكلي" حيث أن كل منها يغطي عدداً كبيراً من مؤشرات المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

$$ISF=0,13*ISF_{emf}+0,20* ISF_{dme}+ 0,33*ISF_{vif}+0,10*ISF_{vanf}+0,10*ISF_{mi}+0,13*ISF_{imf}$$

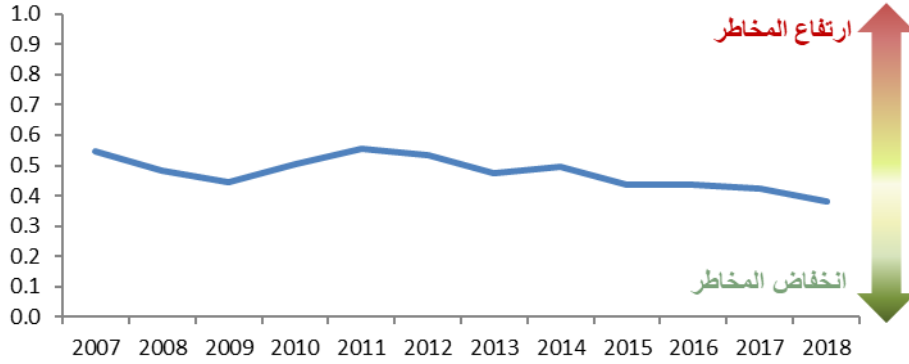
يعتمد تفسير تطور مؤشر الاستقرار المالي كمؤشر مبكر للمخاطر النظامية على القيمة التي يسجلها في كل فترة. كلما اقترب المؤشر إلى 0، يعتبر النظام المالي مرتئاً، في حين يتم اعتبار أن المخاطر النظامية تتراكم وتهدد الاستقرار المالي عندما تقترب قيمة المؤشر من 1.

فيما يخص نتائج الإحتساب، فقد كشف هذا المؤشر أن المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي كانت معتدلة خلال الفترة 2007-2018، بمتوسط قيمة 0.47. تتماشى هذه النتائج مع تقييم الاستقرار المالي المحصل عليه بواسطة خريطة المخاطر النظامية، إذ تعكس غياب أزمة مالية في المغرب خلال السنوات الأخيرة. لوحظ أيضاً أن هناك بعض التوترات التي نشأت بين عامي 2010 و 2012، بما في ذلك ارتفاع أسعار

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

العقارات والتضخم وتوسع عجز الحساب الجاري مما أدى إلى ارتفاع المؤشر إلى 0.53 في المتوسط. تباطأ المؤشر قليلاً بين عامي 2017 و2018 نظراً لتراجع المخاطر المتعلقة بسوق العقارات وبمواطن الضعف لدى الوكلاء غير الماليين، وكذلك التطور الإيجابي في الأسواق المالية.

شكل (9-5): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في المغرب خلال الفترة (2007-2018)



الخلاصة

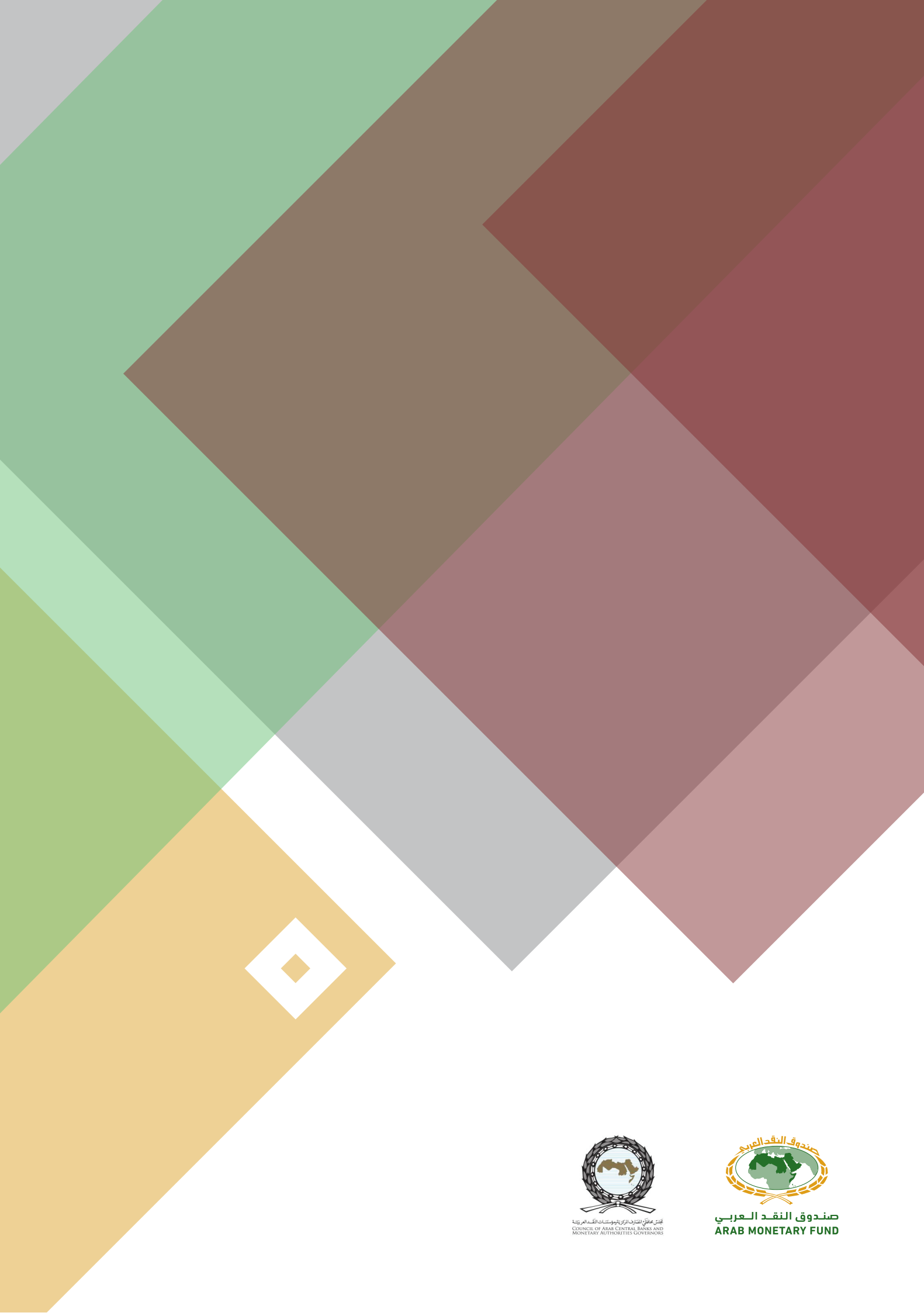
مما يتضح أعلاه، فإن هنالك اهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته كمؤشر الاستقرار المالي الكلي وبما يسهل من عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن، علماً أنه من الممكن أن تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لتلك الدول، علماً بأن هذه الجهود قد تكون بداية لتطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي العربي مستقبلاً.

في هذا السياق، يُلاحظ من خلال ما تم تحليله في الفصل، أنه وبالرغم من التحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية، إلا أن مؤشر الاستقرار المالي لديها حافظ على مستويات جيدة، حيث بينت نتائج التحليل أن القطاع المالي بشكل عام في الدول العربية سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة. من جانب آخر تبرز أهمية قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي لم تقم بعد بتطوير منهجية احتساب لمؤشر الاستقرار المالي في دولها، بأن تحذو حذو المصارف المركزية الأخرى، حيث إن مؤشر الاستقرار المالي يعبر عن واقع الاستقرار المالي في أي دولة بشكل يربط بين المخاطر المالية والاقتصادية. أما فيما يخص المصارف المركزية التي قامت بتطبيق منهجية احتساب لمؤشر الاستقرار المالي، فيجب أن تسعى إلى تطوير المؤشر باستمرار وتقييم المتغيرات الفرعية المحسوبة فيه بين الحين والآخر، أخذاً بالاعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والاستثمارية.

فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية

من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

- | | |
|---------------------------------------|------------------------|
| البنك المركزي الأردني | - محمد صبحي عمارة |
| مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي | - خليفه الفهيم |
| مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي | - نور طاهر |
| مصرف البحرين المركزي | - محمد عبد الكريم |
| البنك المركزي التونسي | - نبيل العذاري |
| بنك الجزائر | - حنفي سي فضيل |
| مؤسسة النقد العربي السعودي | - نوف الطويرقي |
| بنك السودان المركزي | - الطيب السماني |
| بنك السودان المركزي | - برعي أحمد |
| البنك المركزي العراقي | - عمار حمد خلف |
| البنك المركزي الغماني | - محمد بن راشد الجهوري |
| مصرف قطر المركزي | - عبد الله البنعلي |
| سلطة النقد الفلسطينية | - مصطفى أبو صلاح |
| لجنة الرقابة على المصارف- لبنان | - أحمد صفا |
| مصرف ليبيا المركزي | - طارق الصليل |
| البنك المركزي المصري | - هالة حسن عامر |
| البنك المركزي المصري | - أحمد سحلوي |
| بنك المغرب | - حلیم جادي |
| بنك المغرب | - عبد الرحيم الناصري |
| البنك المركزي الموريتاني | - إبراهيم الددو |
- من أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية - صندوق النقد العربي:
- محمد يسر برنيه
 - د. رامي يوسف عبید
 - د. أحمد الشاذلي
 - د. نوران يوسف
 - د. خليفة الشوشان
 - غسان أبو مویس



مجلس محافظي البنوك المركزية والبنوك
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND